

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



الاعلام الأمني و علاقته بتحسين أداء جهاز الشرطة الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع تنمية الموارد البشرية

تحت اشراف
الدكتور العقبي الأزهر

اعداد الطالب
تيقان بوبكر

السنة الجامعية 2014-2015

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى الوالدين الكريمين
إطال الله في عمرهما ووفقي إلى أكرامهما

إلى سندي في الحياة زوجتي و ابنتي: الغالية مريم و قرّة عيني كوثر
إلى إخوتي وأخواتي عفظهم الله

و التمس ممن يقرأ هذه الكلمات ان يترحم
على روح والد زوجتي الذي اعطاني فلذة كبده أمانة الى يوم
الدين. رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه

شكر وتقدير

أقدم شكري و امتناني للأستاذ المشرف الدكتور العقبي الأنهر الذي أشرف على هذه الأطروحة، بعلمه وتوجيهاته، كما لا يسعني إلا وأن أتقدم بعظيم الشكر إلى الاستاذ الدكتور بن يمينة السعيد لما بذله من جهد في مساعدتي ومشي على اتمام الأطروحة، كما أشكر كل أساتذة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية بجامعة السيلة و جامعة بسكرة والأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذه الأطروحة، دون أن يفوتني شكر كل الأساتذة الذين ساعدوني في إنجاز العمل الميداني بمدينة السيلة وأغص بالذكر بقة محمد ومختار بن دادة.

تيقان بوبكر

الصفحة	فهرس المحتويات
	- إهداء
	- شكر وتقدير
01	- فهرس المحتويات
03	- قائمة الجداول
05	- قائمة الأشكال البيانية
10	- مقدمة
	الفصل الأول: مشكلة الدراسة
14	01- الإشكالية
16	02- فرضيات الدراسة
18	03- أهداف الدراسة
18	04- أسباب اختيار موضوع الدراسة.
20	05- مفاهيم الدراسة
26	06- الدراسات السابقة
37	07- المدخل النظري للدراسة
	الاطار النظري
	الفصل الثاني: الأداء التنظيمي، أنواعه و محدداته الداخلية والخارجية
39	تمهيد
40	01- ادارة و تقييم الأداء
41	02- أهداف نظام تقييم الأداء
45	03- طرق تقييم الأداء
49	04- نظام تقييم الأداء
52	05- نماذج تقييم الأداء و تصميم أداة القياس
53	06- مستويات تقييم الأداء
55	07: عمليات تقييم الأداء وفق المستويات الادارية للمنظمات.
56	08- النظام الرقابي للمنظمة و ادارة الأداء
60	09- ادارة الأداء من منظور أسلوب الجودة الشاملة
61	10- التطوير التنظيمي و الفاعلية التنظيمية
66	11- معايير و مؤشرات الفاعلية التنظيمية
68	12- العوامل المتحكمة في فاعلية أداء المنظمات الخدماتية
75	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الإعلام و تأثيره في بيئة و فاعلية المنظمة
77	تمهيد
78	01- نظريات الإعلام و أساليب التأثير
84	02- مقومات العملية الاتصالية الإعلامية
86	03- مقومات الرسالة الإعلامية
87	04- الوظائف الاجتماعية للإعلام
88	05- الإعلام و بناء الوعي الاجتماعي
90	06- الرسالة الإعلامية و الظاهرة الأمنية
97	07- نشأة الإعلام الأمني.
99	08- أسس و خصائص الإعلام الأمني.
102	09- وسائل الإعلام الأمني.

103	10- وظائف الإعلام الأمني وميكانيزمات ترسيخ الثقافة الأمنية.
106	11- دور ضوابط الإعلام الأمني في تحسين فاعلية أداء الأجهزة الأمنية.
109	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع : جهاز الشرطة الجزائري و تطبيقات الإعلام الأمني
111	تمهيد
	أولا : برامج وتطبيقات الإعلام الأمني
112	01- حملات الإعلام الأمني
113	02- خطوات إعداد وتنفيذ حملات الإعلام الأمني
114	03- إستراتيجية الإعلام الأمني
116	04- استراتيجية الإعلام الأمني العربي
117	05- أهداف الاستراتيجية العربية للإعلام الأمني
117	06- وسائل تنفيذ الاستراتيجية العربية للإعلام الأمني
	ثانيا: الشرطة الجزائرية و استراتيجية الإعلام الأمني
119	01- نشأة الشرطة الجزائرية
123	02- مهام جهاز الأمن الوطني الجزائري
127	03- استراتيجية جهاز الأمن الوطني في مجال الإعلام الأمني.
	ثالثا : واقع و معوقات الإعلام الأمني العربي
132	01- واقع الإعلام الأمني العربي
133	02- معوقات الإعلام الأمني العربي
135	خلاصة الفصل
	الاطار الميداني
	الفصل الخامس : الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية و عرض النتائج
	أولا : الاجراءات المنهجية للدراسة
138	01- مجالات الدراسة
139	02- العينة وطريقة اختيارها
139	03- المنهج والأدوات المستعملة
146	04- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
147	05- صعوبات الدراسة
	ثانيا: عرض و تحليل البيانات الميدانية، تفسيرها و مناقشة النتائج
151	01: عرض البيانات الميدانية و تفسيرها
	02: نتائج الدراسة حسب الفرضيات الجزئية
245	01- 02: الفرضية الجزئية الأولى
249	02- 02: الفرضية الجزئية الثانية
266	02- 03: الفرضية الجزئية الثالثة
	03: النتائج العامة و التوصيات
270	01- 03: النتائج العامة
270	02- 03: التوصيات
272	الخاتمة
273	قائمة المصادر و المراجع
280	الملاحق

فهرس الجداول	
الصفحة	عنوان الجدول
129	أ حصيلة الأنشطة الجوارية و الاعلامية خلال السداسي الاول من سنة 2013 للمديرية العامة للأمن الوطني
01	البيانات الشخصية لعينة الدراسة
02	البيانات الشخصية التفصيلية لمفردات عينة الدراسة
03	لمدى اسهام الشرطة الجوارية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين
01-03	جدول قياس الارتباط
04	متعلق بعلاقة التعديلات الهيكلية في اطار الشرطة الجوارية بتقريب الخدمات من المواطن لتوفير خدمات أمنية توعوية نوعية
01-04	جدول قياس الارتباط
05	متعلق باجراءات الشرطة الجوارية و علاقتها بتعزيز مبدأ التعاون و التأزر في مكافحة الجريمة
01-05	جدول قياس الارتباط
06	متعلق بارتباط اجراءات الشرطة الجوارية و سلوك التعاون على مكافحة الجريمة
01-06	جدول قياس الارتباط
07	متعلق بمساهمة الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة في دعم المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة
01-07	جدول قياس الارتباط
08	لمدى مساهمة نشاطات الشرطة للتوعية عبر مختلف الوسائط الاعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت في تصحيح النظرة النمطية للشرطة و لأجل تنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة
01-08	جدول قياس الارتباط
09	متعلق بمدى مساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تصحيح النظرة النمطية للشرطة ولأجل تنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة
01-09	جدول قياس الارتباط
10	متعلق بمساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة
01-10	جدول الارتباط
11	يبين مدى مساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة
01-11	جدول ارتباط
12	يوضح الوسيلة الاعلامية الأكثر متابعة من قبل مجتمع الدراسة
13	يوضح مدى اهتمام عينة مجتمع الدراسة بالموضوعات الامنية الوطنية
14	يوضح الموضوعات الأكثر أهمية لمفردات عينة الدراسة بالترتيب
15	مساهمة الاعلام العام الوطني في دعم مساعي جهاز الشرطة الاعلامية
01-15	جدول الارتباط
16	جدول خاص بأهمية مشاركة جهاز الشرطة في المخرجات الإعلام العام الوطني المتعلقة بقضايا الأمن

219	17	يبين مدى مساهمة الابواب المفتوحة و النوادي و المعارض و النشاطات الاشهارية والإعلامية للشرطة في تصحيحالنظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة
220	01-17	جدول ارتباط
226	18	يبين مدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية و اللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة
226	01-18	جدول الارتباط
231	19	متعلق بمدى تواجد و مساهمة الشرطة في التظاهرات المجتمعية
233	20	متعلق بمدى بلوغ مساعي استراتيجية العمل الجوّاري الشرطي على الجبهة الاجتماعية
235	21	يعبر عن مواقف عينة الدراسة من مختلف اشكال التعاون مع الشرطة
235	01-21	جدول الارتباط
240	22	يعبر عن نظرة افراد عينة الدراسة لمبدأ المدخل التكاملي لمواجهة الجريمة
240	01-22	جدول الارتباط

فهرس الأشكال البيانية		
الرمز	عنوان الشكل	الصفحة
أ	خطوات مدخل الإدارة بالأهداف	47
ب	نموذج طريقة سلم التقدير السلوكي	52
ج	الهرم التنظيمي للإدارة الاشرافية	54
د	الأبعاد الثلاثة للفاعلية التنظيمية	65
هـ	الأبعاد الأربعة لقيم الفاعلية التنظيمية	65
و	المؤثرات البيئية و مراحل اعداد الاستراتيجية	115
01	شكل بياني لتوزيع وحدات العينة حسب الجنس	152
02	شكل بياني لتوزيع وحدات العينة حسب السن	152
01-02	شكل بياني لتوزيع توزيع وحدات العينة حسب المستوى التعليمي	153
02-02	شكل بياني يوضح الحالة العائلية ووجود ابناء من عدمه	154
03-02	يوضح بيانات العينة المتعلقة بالعمل من دونه وطبيعة الجهة المستخدمة	154
04-02	لتوزيع وحدات العينة حسب منطقة الاقامة	155
03	شكل بياني متعلق بمدى اسهام الشرطة الجوارية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين	160
01-03	شكل بياني متعلق بطبيعة الاتصال بين السكان و عناصر الشرطة و توفير حاجيات الأمن	161
02-03	شكل بياني متعلق بمستويات التقارب بين عناصر الشرطة و السكان ومستويات توفير حاجيات الأمن	162
03-03	شكل بياني متعلق بكيفيات تقديم النصح و التوعية بين المبادرة أو الطلب واتجاهات العينة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة في توفير حاجيات الأمن	163
04-03	شكل بياني متعلق بمستويات تقييم أسلوب معاملة رجال الشرطة لسكان الحي و مستويات مساهمة تقرب مراكز الشرطة لتوفير حاجيات الأمن أكثر	167
01-04	شكل بياني متعلق بمستويات جدية رجال الشرطة لسكان الحي في التكفل بالمشاكل الأمنية و سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر	166
02-04	شكل بياني متعلق بمستويات جودة الخدمات التي يقدمها رجال الشرطة لسكان الحي و سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر	167
03-04	شكل بياني متعلق بمستويات فعالية الخدمات التي يقدمها رجال الشرطة لسكان الحي و سلوك الاستنجد بالشرطة	167
04-04	شكل بياني متعلق بمستويات سرعة انجاز الخدمات التي يقدمها رجال الشرطة لسكان الحي و سلوك الاستنجد بالشرطة	168
05-04	شكل بياني متعلق بمستويات كفاءة أداء جال الشرطة و سلوك الاستنجد بالشرطة من قبل سكان الحي	169
01-05	شكل بياني متعلق اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في تحسين صورة الجهاز و فهم خصوصية العمل الامني و توفير حاجيات الأمن أكثر	172
02-05	شكل بياني متعلق اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في تحسين اقناع السكان باهمية التعاون لحل المشكلات الامنية و توفير حاجيات الأمن أكثر	173
03-05	شكل بياني متعلق اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في خلق تعاون فعال بين السكان و شرطتهم وتوفير حاجيات الأمن أكثر	174
04-05	شكل بياني متعلق اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في الاقناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر و توفير حاجيات الأمن أكثر	175
05-05	شكل بياني متعلق اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في التحفيز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الأفراد و توفير	176

حاجيات الأمن أكثر

06-05	شكل بياني متعلق باسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي و توفير حاجيات الأمن أكثر	177
06	شكل بياني متعلق باسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في تعزيز مبدأ التعاون وتوفير حاجيات الأمن أكثر	178
07	شكل بياني متعلق باسهام الموقع الالكتروني للشرطة في دعم المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة والإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	181
01-07	شكل بياني متعلق باسهام الموقع الالكتروني للشرطة في التوعية بأهمية المشاركة في العمل الأمني والإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	182
02-07	شكل بياني متعلق باسهام الموقع الالكتروني للشرطة في التوعية بمخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين هم في خطر و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	182
03-07	شكل بياني متعلق باسهام الموقع الالكتروني للشرطة في التوعية بأهمية الاقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد افراد المجتمع و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	183
04-07	شكل بياني متعلق باسهام الموقع الالكتروني للشرطة في التوعية بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون وتبعاتها على المجتمع و الفرد و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	184
01-08	شكل بياني متعلق باسهام النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	186
02-08	شكل بياني متعلق باسهام النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	187
03-08	شكل بياني متعلق باسهام النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي في تزويد الناس بمعارف حول مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	188
04-08	الشكل البياني المتعلق باسهام النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي في تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	189
05-08	الشكل البياني المتعلق بمساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي في تبيان خطورة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها والإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	190
01-09	الشكل البياني المتعلق بمساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية في تبيان مجهودات و أهداف ومنجزات جهاز الشرطة في مجال مكافحة الجريمة و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	192
02-09	الشكل البياني المتعلق بمساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية في توعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة والإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته	193
03-09	الشكل البياني المتعلق بمساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية في توعيتهم بخطورة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته في مكافحة الجريمة	194
04-09	الشكل البياني المتعلق بمساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية في توعيتهم بأهمية الاقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن افراد المجتمع والإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته في مكافحة الجريمة	195
05-09	الشكل البياني المتعلق بمساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية في توعيتهم بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد والإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته في مكافحة الجريمة	196

198	الشكل البياني المتعلق بمساهمة النوادي الاعلامية للشرطة في تبيان مجهودات و أهداف ومنجزات جهاز الشرطة الجزائري و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	01-10
199	الشكل البياني المتعلق بمساهمة النوادي الاعلامية للشرطة في تبيان أهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	02-10
200	الشكل البياني المتعلق بمساهمة النوادي الاعلامية للشرطة في تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	03-10
201	الشكل البياني المتعلق بمساهمة النوادي الاعلامية للشرطة في تبيان أهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أم أفراد المجتمع و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	04-10
202	الشكل البياني المتعلق بمساهمة النوادي الاعلامية للشرطة في تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون وتبعاتها على المجتمع و الفرد و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	05-10
204	الشكل البياني المتعلق بمساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة و الوسائط الالكترونية للاتصال في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الامني و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	01-11
205	الشكل البياني المتعلق بمساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة و الوسائط الالكترونية للاتصال في التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	02-11
206	الشكل البياني المتعلق بمساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة و الوسائط الالكترونية للاتصال في دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن افراد المجتمع والإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	03-11
206	الشكل البياني المتعلق بمساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة و الوسائط الالكترونية للاتصال في التقليل من ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على الافراد و المجتمع و الإعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع وشرطته في مكافحة الجريمة	04-11
212	الشكل البياني المتعلق بمساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة الناس بمعلومات حول المخاطر التي تهدد الأمن العام و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	01-15
213	شكل بياني متعلق بمساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة الناس بمعلومات تكسبهم سلوكيات التعامل مع المخاطر و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	02-15
214	شكل بياني متعلق بمساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة الناس بمعلومات ترفع من حسهم الامني وسلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	03-15
215	شكل بياني متعلق بمساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة الناس بمعارف حول أهم المشكلات والمخاطر الامنية و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	04-15
216	شكل بياني متعلق بمساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة الناس بمعارف حول أهم أسباب المخاطر الامنية و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	05-15
216	شكل بياني متعلق بمساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة الناس بمعارف حول أهم آثار المخاطر الامنية و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	06-15
217	شكل بياني متعلق بمساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة الناس بمعارف لوسائل وطرق حل المشكلات وتفاذي الأخطار و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	07-15
218	شكل بياني تطرق مخرجات الاعلام العام الى أهم الموضوعات الأمنية الجديرة بالتحليل وسلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	08-15
219	شكل بياني متعلق بمساهمة الشرطة في مخرجات الاعلام العام وضرورة مشاركتهم.	16
221	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات تحسن صورة الجهاز لديهم و توضح اهدافه	01-17

	في تحقيق أمن المجتمع و سلامته و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	
02-17	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات أمنية مهمة و جديدة و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	222
03-17	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات مشجعة للتعاون مع رجال الأمن و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	223
04-17	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات مشجعة على تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر	224
05-17	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات محفزة للإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال	224
06-17	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات تقلل من ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	225
01-18	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية و اللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات تحسن صورة الجهاز لديهم و تبين أهمية مساعيهم وجدواها و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	227
02-18	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية و اللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات تشجعهم على التعاون مع رجال الأمن و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	228
03-18	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية و اللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في الاقناع بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	229
04-18	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية و اللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في التحفيز على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	229
05-18	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية و اللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	230
01-19	شكل بياني متعلق بمدى مساهمة و مشاركة الشرطة في مختل التظاهرات المجتمعية	232
01-21	تعلق بمدى الاقدام على سلوك الادلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	236
02-21	تعلق بمدى الاقدام على سلوك الادلاء بشهادة ضد مخالفتي القانون و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	237
03-21	شكل بياني تعلق بمدى الاقدام على سلوك التبليغ عن مخالفتي القانون و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	238
04-21	شكل بياني متعلق بمدى الاقدام على سلوك المساعدة في القبض على مخالفتي القانون و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	238
05-21	شكل بياني متعلق بمدى الاقدام على سلوك تفادي المشاركة في العمل الامني و سلوك الاستنجاد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر	239
01-22	شكل بياني يتعلق بالاعتقاد بمقدرة الأجهزة الامنية بما فيها الشرطة على توفير الامن في كل مجالاته و سلوك التبليغ عن مخالفتي القانون	241
02-22	شكل بياني يتعلق بالاعتقاد بأن الأجهزة الامنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة على توفير الامن و سلوك التبليغ عن مخالفتي القانون	242
03-22	شكل بياني يتعلق بالاعتقاد بضرورة اشراك كل القطاعات الرسمية و أفراد المجتمع في العمل الامني و سلوك التبليغ عن مخالفتي القانون	242

مقدمة

يعد موضوع الأداء التنظيمي و فاعلية المنظمة و أداء أفرادها من المحاور الأساسية التي تتناولها بالبحث العديد من التخصصات المعرفية وفق مداخل نظرية كثيرة، ركزت أغلبها و خاصة الحديثة منها على التأثيرات التي تحدثها متغيرات البيئة الخارجية للمنظمة، خاصة منها ذات الطبيعة السوسولوجية و الثقافية للمجتمع، لما لها من تأثير مباشر و محدد لفاعلية المنظمة ومستويات أدائها التنظيمي ككل، حيث تواجه منظمات العصر الحديث تحديات و ضغوط نتيجة لقوى و متغيرات خارجية مستجدة في بيئة عملها، تؤثر مباشرة على مستوى أدائها التنظيمي و فعاليتها و فاعليتها، لدرجة أنها قد تحدد جدوى وجودها و خيار تطويرها أوحى بقائها من عدمه، خاصة منها المنظمات الخدمية التابعة للقطاع العمومي لما لها من خصوصية تجعل من مفاهيم فعاليتها مرتبطة بجودة الخدمة و رضا جمهورها عنها كأسلوب لتقييم فعاليتها أكثر من ارتباطها بمنطق أو مبدأ الربحية و تحقيق الفائدة، على غرار منظمات الدولة الخدمية كالأجهزة الأمنية التي جعلت لخدمة المجتمع، الحاجة الى تطوير وتحسين مستوى أدائها و جودة خدماتها لا تتطلب فقط تغييرات هيكلية أو هندسة وظائفية تحسينية على صعيد كل المستويات الادارية و التنفيذية و العمليات الخدمية التي تقدمها فقط، بقدر ما تتطلب أيضا و بشكل أكثر أهمية اكتساب القدرة على احداث التأثير و القبول و المازرة من المجتمع الذي تعمل على خدمته، وتحقيق أعلى مستويات التكيف مع متغيراته السوسيوثقافية و مواكبة تغيره الاجتماعي، و ترشيد سلوكياته المعبرة عن مضامين ثقافته الأمنية و ترسيخ مواقفه الإيجابية الداعمة لعمل الأجهزة الأمنية.

هذه المهام أو المتطلبات الداعمة لمستويات الفاعلية و الأداء التنظيمي الكلي لهذه المنظمات و رهانات القدرة على التأثير و الاقناع و ارساء الثقافة الأمنية السليمة أعطت لأداة الإعلام المنظماتي الخارجي ضمن وظيفة العلاقات العامة للمنظمات الأمنية أهميتها الحقيقية والاستراتيجية، لم يز به الإعلام اليوم من قدرة على التأثير في ثقافة المجتمع و تشكيل الرأي العام واتجاهاته، خاصة بعد التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات و تقنيات ووسائل الإعلام التي ترتب عنها ظهور قنوات جديدة للتفاعل الاجتماعي ومطالب متزايدة لجودة خدماتية أمنية بمستوى العالمية، الى جانب أنماط سلوكية و تصورية وجدانية جديدة متدفقة مباشرة للمجتمع عبر الشبكات الإعلامية العالمية ذات قدرات تأثيرية عالية و انتشار واسع ومتسارع ضمنه، وهو ما أسس لقناعة راسخة لدى هذه المنظمات الأمنية ذات الطابع الخدماتي بضرورة النهوض بأداة الإعلام المنظماتي خاصتها، و تفعيل دورها الاجتماعي الخدماتي الثقفي لأجل تحقيق التكيف و فهم و مواكبة تغير بيئتها السوسولوجية و الثقافية بهدف استغلال ما هو متاح من فرص و امكانات ضمن بيئتها لصالحها لبلوغ مستويات الفاعلية و الأداء التنظيمي المنشود خدمة للمجتمع و نهوضا بمستوى مخرجاتها، و من جهة أخرى لـ المؤثرات السلبية لهذه المتغيرات على اتجاهات الرأي العام و ثقافة المجتمع التي تأثرت بهذا العمل الإعلامي التراكمي الذي أدى الى ظهور انماط سلوكية و اتجاهات سلبية تقف حاجزا أمام عمل الأجهزة الأمنية لبلوغ أدنى مستويات النجاح كانهدام الثقة والامتناع عن التبليغ وتقديم المساعدة و التعاون، أو حتى اللجوء الى جهات و طرق أخرى نلبية حاجات توفير الأمن، وهو ما تهدف هذه المنظمات الأمنية الى تغييره عن طريق برامج و حملات الإعلام الأمني باعتباره اعلام متخصص يعنى بالظاهرة الأمنية و يهدف الى ارساء ثقافة أمنية سليمة و تكوين رأي عام ضد الجريمة و مساند لأداء الأجهزة الأمنية، كما يعمل على جعل أفراد المجتمع أكثر الماما بكافة المعلومات التي من شأنها أن توعيه و تقيه من مختلف المخاطر المادية والفكرية و تكسبه السلوكات السليمة لكيفيات التعامل مع هذه المخاطر و تصحيح النظرة السلبية المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية تجاه عمل و أهمية المنظمات الأمنية و كل آليات الضبط الاجتماعي.

من جهة أخرى نجد أن فكرة مسؤولية مكافحة الجريمة بعد ظهور مفهوم الدولة تركزت بيد الأجهزة الأمنية، فساد الاعتقاد بأن هذه الأجهزة هي الوحيدة المعنية بمكافحة الجريمة و القضاء عليها، لكن التجربة الانسانية أكدت بكل وضوح قصور هذه النظرة وخطأ هذا الإعتقاد مهما بلغت مواردها البشرية من احترافية و تعداد، الأمر الذي فتح الباب واسعا باتجاه استخدام المعالجة التكاملية للجريمة، بمعنى معالجة أسبابها التي تقع في مجالات مختلفة و بالتالي تعددت الأجهزة و الجهات التي أصبحت مسؤولة عن مكافحة الجريمة، فانتقلت بذلك المنظمات الأمنية من محاولات وضع و صياغة السياسات الجنائية الى تطبيقات الاستراتيجيات الوقائية كمدخل حديث في مجال مكافحة ومواجهة الجريمة من جهة و سبل كسب فعالية أكثر بضمان أعلى درجات التكيف لانسجام و التوافق مع خصوصية المجتمع الذي تعمل ضمنه و ضمان دعمه و تفهم أهميته، و ذلك بالتركيز على الاجراءات الكفيلة بالوقاية من الجريمة عن طريق النهوض بالدور الإعلامي التوعوي، حيث يعد التواصل الإيجابي بين رجل الأمن و أفراد المجتمع من دعائم نجاح الرسالة الأمنية الرامية الى ارساء الثقافة الأمنية السليمة و هي المهمة التي تتكفل بها مصالح بعينها ضمن المؤسسات الأمنية تختلف تسمياتها بين مكاتب العلاقات العامة أو مكاتب الإعلام الى خلايا الاتصال والصحافة في نسق تعاوني بينها و بين وسائل الإعلام، و من خلال هذه الدراسة سأعرض بالتفصيل الى مدى استطاعة الشرطة الجزائرية من خلال إعلامها الأمني أن تحقق مقاصده المؤدية الى رفع مستويات أدائها التنظيمي الكلي و فعاليتها و حماية و خدمة المجتمع.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم هذه الدراسة الى ستة فصول تتوج بمجموعة من التوصيات، تتمثل في فصل خصص للبناء المنهجي للدراسة و ثلاثة فصول أخرى للإطار النظري و فصلين آخرين مشكلين للقسم الميداني أحدهما يعرض الاجراءات المنهجية المعتمدة و الآخر لعرض و تحليل البيانات و تفسيرها و مناقشة نتائجها، فكانت مضامين الفصول تفصيلا كما يلي:

يعرض الفصل الأول الذي اعتبره من أهم الفصول الإطار المفاهيمي للدراسة يتم خلاله عرض الإشكالية و الفرضيات المتكونة من فرضية عامة و ثلاث فرضيات جزئية تغطي كل منها جانب أساسي من جوانب الموضوع، يليها تحديد أهداف الدراسة ومدخلها النظري المتمثل في المدخل البنائي الوظيفي، ثم المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوعها، و أخيرا الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تطرقت ضمنه بشيء من التفصيل الى مختلف الجوانب المعرفية النظرية المتعلقة بالأداء التنظيمي وفعالية المنظمات و فاعليتها و مختلف تقنيات و مداخل تقييم أداء أفراد التنفيذ و الوحدات و المنظمة ككل، إضافة الى نقاط الالتقاء بين محاور و مضامين الأداء التنظيمي و بعض الوظائف الرئيسية في المنظمة كالرقابة و الاشراف ثم المتغيرات المؤثرة في مستويات الأداء و الفعالية ضمن البيئة الداخلية و الخارجية للمنظمة، للوقوف على مدى اسهامها أو تثبيطها لهدف بلوغ أعلى ت الفاعلية و النجاح للمنظمة، كما تتبعنا من خلال مباحث الفصل كل اجراءات ادارة و تقييم الأداء وعلاقاتها المتعددة بمختلف الوظائف الموجه للبيئة الخارجية للمنظمة، وصولا إلى ميكانيزمات تصحيح أثر بعض هذه المتغيرات التي تشكل معوقات أمام نجاح المنظمة في رفع مستويات أدائها التنظيمي و بلوغ مستويات الفاعلية المطلوبة، التي تعد غاية كل منظمة و مبرر لوجودها تصف حاضرها وترسم مستقبلها، لاسيما منها المنظمات الخدمية التابعة للقطاع العمومي التي أوليناها أهمية خاصة لما لها من خصوصية تجعلها وثيقة الارتباط بالمتغيرات السوسيوثقافية بالبيئة الخارجية لهذه المنظمات، مما يجبرها على محاولة تحقيق التكيف والتأثير لتحقيق مستوى يكفي على الأقل لضمان الحد المقبول من التكامل و التناسق والانسجام بهدف نيل ثقة ودعم الجمهور المستقبل للخدمات كمدخل حديث لتقييم و تقويم الأداء التنظيمي لهذه المنظمات الخدمية، و هو ما يتم بوظيفة العلاقات العامة و بكل وسائل الإعلام المتاحة كأداة لها، في شكل حملات و رسائل إعلامية مزدوجة الاتجاه للإرشاد و التوعية و التوجيه نحو التقبل وبعث مختلف السلوكات الإيجابية التي تخدم الصالح العام بالدرجة الأولى و الداعمة في ذات الحين لفعالية وأداء المنظمة التي تسعى الى تقديم خدمة عمومية نوعية.

في حين خصص الفصل الثالث لعرض و تبيان القدرة المتميزة للتأثير في سلوكيات الأفراد و الجماعات التي يمتلكها الإعلام العام وفق مواصفاته الحديثة و تأثيره المباشر على الجانب السوسيوثقافي للمجتمع و أنماط السلوكيات، إضافة الى عرض أهم المدخل النظرية للظاهرة الإعلامية و النظريات المفسرة للتأثير و الاقتناع التي يتميز بها الإعلام العام بما فيه الإعلام الأمني كإعلام متخصص يعنى بالظاهرة الأمنية، إضافة الى كل ابجديات الإعلام و الرسالة الإعلامية بكل مكوناتها و عوامل نجاحها و وظيفتها الاجتماعية و ارتباطاتها بظاهرة الجريمة في المجتمع وصولا الى التناول المفصل للإعلام الأمني من حيث النشأة و الماهية والخصائص و الوظائف و الضوابط و أخيرا دوره في تحسين فاعلية الأداء التنظيمي لمنظمات أو الأجهزة الأمنية باعتبارها منظمات خدمية عمومية تعنى بخصوصية المتغيرات السوسيوثقافية للمجتمع وتشكل جانبا مهما من بيئة عملها.

ثم الفصل الرابع الذي يتناول بالتفصيل لكل عمليات و تطبيقات الإعلام الأمني و شروطه من خلال التعرض لموضوعات عملية تخطيط حملات الإعلام الأمني و استراتيجياته المختلفة في مواجهة الجريمة و كذا المهام الدولية للإعلام الأمني، فيما خصصت بقية المباحث للوقوف على ما قد يصنف من عقبات أو معوقات تواجه الإعلام الأمني عموما و سبل معالجتها على غرار الآثار السلبية لمظاهر الانحراف في الإعلام بصفة عامة و تلك المتعلقة بالظاهرة الأمنية و الجريمة و السلوك الجانح و كذا ضوابط و شروط إعداد و نشر مخرجات الإعلام الأمني المهنية والأخلاقية لمعالجة الجريمة اعلاميا و أخيرا تقديم موجز للمحة تاريخية عن جهاز الشرطة الجزائري بدية من سرد تاريخي بخصوص نشأته وصولا الى الشكل الحالي للمديرية العامة للأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية الجزائرية و نشاطها و استراتيجياتها و نتائجها في مجال الإعلام الأمني حاليا و المتوقعة مستقبلا.

أما عن القسم الميداني: و الذي يضم ثلاثة فصول

الفصل الخامس الذي خصص لعرض الطريقة و الإجراءات الميدانية للدراسة من خلال توضيح المنهج المستخدم و أدوات جمع البيانات و التعريف بمجتمع الدراسة و كيفية اختيار العينة و القواعد والقياسات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات أخيرا المجال الزماني و المكاني للدراسة و الصعوبات التي واجهت الباحث، يليه الفصل السادس الذي تضمن ثلاث مباحث لتفريغ ومناقشة و تحليل بيانات عينة الدراسة وفق الفرضيات و مناقشة مدى تحققها وصولا الى الخروج بالنتائج واقتراح توصيات.

الفصل الأول: مشكلة الدراسة

- 01- الإشكالية
- 02- فرضيات الدراسة
- 03- أهداف الدراسة
- 04- أسباب اختيار موضوع الدراسة.
- 05- مفاهيم الدراسة
- 06- الدراسات السابقة
- 07- المدخل النظري للدراسة

01- الإشكالية:

تسعى كل منظمة الى بلوغ أعلى مستويات الأداء التنظيمي و الفعالية باختلاف مجالات نشاطها، إلا أن هذه الأهداف تختلف باختلاف طبيعة كل منظمة و أسباب انشائها، فنجد مقابل أهداف و اهتمام المنظمات الصناعية و التجارية و المالية مثلا المنصب حول الربحية و تحقيق أكبر العائدات المالية، تأخذ أهداف المنظمات الخدمائية الحكومية غير الربحية بعدا آخر، يتمثل في مساعيها لتحقيق مقاصد عليا للمجتمع بجودة خدمية و فعالية عاليتين تتوقف على مدى كسب رضا و قبول و تأييد المجتمع لممارساتها و طبيعة وظائفها، وهو ما تأكده العديد من المداخل النظرية الحديثة التي تبحث في الأداء التنظيمي وفعالية المنظمات و كفاءات تقييم و تقويم أدائها و مدى تأثير المتغيرات ذات الطبيعة السوسيوثقافية للبيئة الخارجية للمنظمة في أدائها وفعاليتها، هذه المتغيرات تقتزن و تحدد كذلك وبشكل جوهري و مباشر مكانة المنظمة في المجتمع الذي تعمل فيه و تحدد انطباعه و سلوكه وتقديره لمدى ملائمتها لاتجاهاته و قبوله و اقتناعه بأهمية دورها وضرورة مشاركته إياه من عدمه، وهو ما ينطبق على المنظمات الأمنية المعنية بالدرجة الأولى بتوفير خدمات أمنية نلبي تطلعات أفراد المجتمع و تكفل حمايته من كل السلوكات الجانحة و الوجوه المختلفة للجريمة و الانحراف، وهو ما يتوقف بالضرورة لى ما يتضمنه المجتمع من معطيات سوسيوثقافية و متغيرات تعبر عن مضامين ثقافته ونظمه وقيمه و معايير ومعتقداته بما فيها موروثه الثقافي و إحياءات مخياله الاجتماعي وكل ما قد يتمخض عنها من انماط سلوكية و اتجاهات للرأي العام تشكلت بفعل تراكمي متسارع التغير، بفعل العديد من الظروف أهمها من حيث قدرة التأثير و امكانية التحكم فيه الإعلام العام الموجه لأفراد المجتمع.

هنا أهمية الإعلام بالنسبة للمجتمع من خلال قدرته على التأثير في الوعي الذي يعتبر أساسا لتطور المجتمع، كونه يمثل عمليات اتمام و بعث الإدراك المختلفة، التي يقوم بها الفرد لذاته و لمجتمعه و للعالم الخارجي و يحدد شكل الاستجابة و أي خلل يشوبه يترتب عنه حالة من اللا شعور أو عدم القدرة على إدراك

أهمها الإعلام

جمع سيطر لمجموع وعي الأفراد باعتباره يكتسب و يصطبغ بسمات

سائض المرحلة التاريخية التي يعيشها أفراد المجتمع بما تحمله من

ساهمت في تشكيلها

لما حملته مختلف الثقافات و اللغات والسلوكات، محاولة بشكل مستمر أن تصيغ للمجتمع

أكبر مم حملته من إيجابيات في

، الى جانب

أفراد المجتمع و بلورة رسال

المجتمع.

أهميته

لاتصال التي تهدف الى

الجماهير بكافة الحقائق و المعلومات عن مختلف قضايا الحياة التي تتعلق بمجال عمل ووظائف المنظمة تحقيق أكبر درجة

كثيرة من المعرفة و الوعي و الإدراك لدى مختلف فئات المجتمع، التأثير و الإقناع لترشيد اتجاهاته

و هو بذلك يتيح للمنظمات الخدمائية الحكومية التي تسعى الى تحقيق مصالح عليا للمجتمع كالأمن

في التأثير و تعزيز انماط سلوكية ملائمة لعملها أو معالجة

على غرار المواد الإعلامية التي تؤدي الى

مع من خلال زعزعة القيم و المعتقدات و صرف المجتمعات عن قضاياها الأساسية و تسهيل ارتكاب الجريمة وهندسة انماط

سلوكية جديدة جانحة

الذي يعتبر الأمن مسؤولية تضامنية تشارك فيها مختلف الجهات الرسمية والمدنية في المجتمع
 امل على حياة الانسان بماديتها وقيمتها و اتجاهاتها ومشاعرها
 تنمية الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع و تطوير مشاركتهم في جهود الأجهزة الأمنية رساء ثقافة أمنية رشيدة، تؤكد على أهمية
 العمل التشاركي و أهمية الامام بخبايا أهمية
 أكثر و مستويات أعلى في الأداء التنظيمي خاصتها الى تخطيط و
 و حملات إعلامية
 نيط من خلالها أفراد المجتمع
 بالأسباب المختلفة التي الى
 الحقائق التي
 في التعرف على كفاءات التعامل مع مختلف المخاطر الى جانب الما
 هذا النشاط الإعلامي تجسد في تخصص إعلامي حديث اصطلح على تسميته الاعلام الأمني الذي
 يعنى بالظاهرة الأمنية و يسعى كأداة
 تعزيز و تنمية الحس الأمني والوقائي وإرساء ثقافة أمنية.
 على تدعيم مشاركة الجماهير الما
 ة الشرطة في أداء وظائفها المتعددة، فضلا عن دوره في
 تنمية الثقة و الوعي و المصادقية بين المجتمع و

امكانات أكبر ل
 إذا ما تم إعداد و تخطيط برامجهم بجودة نوعية
 ومن هنا نحاول من خلال هذه الدراسة
 دور الإعلام الأمني في رفع مستوى أداء جهاز الشرطة الجزائري من وجهة نظر
 جمهور مستقبلي الخدمة
 ، و لكون الإعلام الأمني كذلك تخصص كليل بتحقيق
 التكامل مع المتغيرات السوسيو ثقافية للبيئة الخارج
 وأعلى مستويات الأداء التنظيمي ككل، إضافة الى الوقوف على واقعه و كفاءات استخداماته و مستوى اسهامه في تحقيق مقصاده
 الرامية الى رفع مستويات الأداء الأمني من منظور تكاملي اجتماعي
 لا يبرر طرح إشكالية تبحث في
 الإعلام الأمني لدى جهاز الشرطة الجزائري في
 مستوى أدائه بتحقيق التكامل و الانسجام مع المتغيرات السوسيوثقافية
 داعمة لأدائه و
 في المجتمع

02- فرضيات الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الاشكالية المطروحة و الأهداف التي نرمي الى تحقيقها فقد بنيت هذه الدراسة على مجموعة من
 التي
 بـجـ مشكلا لها في المعبرة عن فاعلية الأداء التنظيمي في
 طبيعة التطبيقات و الميكانيزمات التي تتضمنها استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في مجال الإعلام الأمني
 تلك التي تعبر ضمن هذه الاستراتيجية من جهة أخرى،
 كل التعديلات و العمليات التي تتضمنها استراتيجية الجهاز بخصوص الهيكل المرافق المستحدثة التي تسهل
 موارده البشرية كـ
 تلبيتها للحاجيات الحقيقية للمواطن، بينما تتعلق مؤشرات فعالية الأداء التنظيمي في
 استراتيجيته للإعلام الأمني في بلوغ الأهداف النظرية للإعلام الأمني وفق الميكانيزمات المستحدثة في هذه الاستراتيجية كالدور
 و قيم نشر الوعي الأمني و العمل التكاملي
 و كيفية تسيير العلاقات و المواد الإخبارية و الإعلامية مع وسائل
 كل فرضية و أهم مؤشراتها:

يساهم الإعلام الأمني في تحسين الأداء التنظيمي لجهاز الشرطة.

ثانيا: الفرضيات الجزئية:

(1) الأولى:

اعتماد استراتيجية الشرطة الجوية في جهاز الشرطة الجزائري يساهم في ابداء تعاون المواطنين وكسب مؤازرتهم في
 مكافحة الجريمة في المجتمع.

و تطرح هذه الفرضية المؤشرات التالية :

- في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين.
- اعتماد تعديلات هيكلية تساهم في تقريب الخدمات من المواطن و تيسيرها وفهم احتياجاته و توفير خدمات نوعية
- اعتماد الشرطة الجوية يساهم في تعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة.

(2) :

يساهم تنشيط قنوات الاعلام و الاتصال في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.

و تطرح هذه ال :

- ساهم استحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي و الموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة
- و الخطوط الهاتفية الخضراء في تصحيح النظرة النمطية للشرطة لدى المجتمع وحماي

- تشجيع المواطنين على الإبلاغ على المجرمين عن التجاوزات و المخاطر التي تهدد سلامتهم.
- اسهام تنظيم العلاقات مع الصحافة و وسائل الاعلام لنشر الوعي و تغيير نظرة لمجتمع للأجهزة الامنية و العمل الامني بصفة عامة.
- تنظيم المعارض و الابواب المفتوحة على الجمهور للتعريف بجهاز الشرطة وعناصره و وسائل عمله و اهدافه في المجتمع و تبين خصوصية العمل الامني.

(3) _____ :

تساهم المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للمجتمع في تكريس التقارب وتعزيز الثقة بينه و بين جمهور المواطنين.

و تطرح هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- توسيع مجالات نشاط جهاز الشرطة بالمساهمة الايجابية في مختلف التظاهرات الوطنية و المحلية يساهم في التقرب افراد المجتمع .
- القيام بنشاطات ذات طابع اجتماعي تضامني مثل زيارات المستشفيات و حملات التبرع بالدم و تقديم وجبات لافطار لعابري السبيل في شهر رمضان و غيرها من النشاطات المرتبطة بقيم و ثقافة المجتمع تساهم في كسب ثقة المجتمع و تع .
- واقع مواقف المواطنين من سلوك التبليغ عن خطر أمني أو التبليغ عن مقترفي جنحة أو جريمة.

03- أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- تحديد العلاقة بين الإعلام الأمني لجهاز الأمن الوطني و مدى اسهامه في رفع مستوى فعاليته خلال الوقوف على مدى نجاح استراتيجية الإعلام الأمني للمديرية العامة للأمن الوطني في تحقيق أهدافها ضمن بيئتها الخارجية و إتمامها لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع و تعزيز مكانتها لديه.
 - الوقوف على واقع ممارسات الإعلام الأمني لجهاز الش
 - التعرف على المعوقات التي تواجه فعالية الإعلام الأمني في بلوغه لأهدافه النظرية و التطبيقية لجهاز الشرطة الجزائري حسب استراتيجيته في هذا المجال، و كذا المعوقات التي تواجه فعاليته الإعلامية و التنظيمية.
 - على المتغيرات السوسيوثقافية ضمن البيئة الخارجية للمنظمات الأمنية التي تحول دون بلوغها الفاعلية و الأداء

04- أسباب اختيار موضوع الدراسة.

- : ان المتتبع لتطور المداخل النظرية التي تبحث في كفاءات بلوغ المنظمات و مواردها البشرية أعلى ت الفاعلية والأداء المتميز يجد أنها في كل مرحلة تكتشف متغيرات جديدة ضمن البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في دينامية تطورها و شكل أدائها و فعاليته و حتى وجودها من عدمه، كذلك يجد أن معايير البيئة السوسيوولوجية و الثقافية المحيطة بالمنظمة تتسم بالتغير المستمر في بعضها مقابل الامتداد و الاستمرار لبعضها الآخر، و أن لها من التأثير ما يمكن أن يرسم حاضر و مستقبل هذه المنظمات، و تكون المعاد
- طاة مما هي عليه بالمنظمات الخدمانية و خاصة منها الحكومية أو العمومية التي لها مسؤوليات تجاه المجتمع تفرض عليها توفير حاجات جوهرية بالغة الأهمية ومقاصد عليا قد تصل الى حد توفير ظروف متحركة في بقاءه و استمراره
- غرار خدمات المنظمات الأمنية، ومن هنا تأخذ دراستنا هذه أهميتها باعتبارها تبحث في الوظائف أو العمليات التنظيمية التي تستوعب و توظف و تتعامل مع المعايير و القيم السوسيوثقافية للمجتمع الذي تعمل ضمنه و لخدمته تبدأ من أبسط فكرة متعلقة بل المجتمع لهذه المنظمات و فهمه لوظيفتها و مهامها و غاياتها و مسؤولياتها الاجتماعية تجاهه و تنتهي بكفاءات توظيف هذا الفهم لتحقيق أعلى مستويات خدمته و حمايته أو على الأقل تصحيح الاتجاهات الغير المدركة لحقيقتها و أهدافها و مساعيها الخدمانية لصالح أفراد المجتمع والتي جعلها واقع اليوم رائجة بمختلف وسائل الإعلام الدولية التي تخاطب و تأثر مباشرة في ثقافة و مع واتجاهاته و مخياله و سلوكياته، و من هنا تظهر أهمية دراسة دور الإعلام الأمني كاعلام متخصص و وسيلة
- ممل الوقائي لتفادي وقوع الجناح و الجرائم و تفعيل مساهمتهم و تجاوزهم مع المبدأ التكاملية في توفير الأمن وفق المفهوم الحديث للأمن الشامل والمسؤولية الأمنية التي تعبر
- يها مختلف الجهات الرسمية و المجتمع
- الأمن بمفهومه الشامل على حياة الانسان بماديتها وقيمتها واتجاهاتها ومشاعرها و معاييرها.

إضافة الى ما سبق جدارة تناول هذا الموضوع بالبحث أكثر باعتباره يمس في العمق جوهريات وأساسيات و الاجتماعي و تحقيق مقاصد عليا للمجتمع، من خلال تنمية الوعي الأمني لدى أفراد و تطوير مشاركتهم في جهود الأجهزة الأمنية وإرساء ثقافة أمنية رشيدة، تؤكد على أهمية العمل التشاركي و أهمية الامام بخبايا الظاهرة الأمنية و أهمية قلة واضحة في البحوث المتعلقة بهذا الجانب الأساسي من الحياة و الاجتماع، جهة أخرى يوحى واقع اليوم من زخم اعلامي و حراك اجتماعي و تغير ثقافي و سوسيولوجي تأثيره المباشر في استقرار المجتمعات و مدى بلوغ الأجهزة الأمنية خاصة منها العربية مقاصدها مبررات تناول هذا الموضوع، حيث يعد موضوع الإعلام الأمني و استخداماته من قبل ، الأمنية و كفاءتها و علاقاته و تأثيراته على سيرورتها و أدائها و فعاليتها و اتجاهات مواردها البشرية و ثقافتهم لوكياتهم من جهة و ثقافة و اتجاهات مستقبلية خدماتها من جهة أخرى من أهم الموضوعات الاستراتيجية التي يمكنها أن تناقش و أن تفيد لتحقيق معرفة أكثر بتأثيرات ما يحيط بنا من تغير في أغلبه ينبأ بسلبيات متوقعة نعيش بوادرها الآن من خلال ظهور علاقات و وظائف و تشكيلات اجتماعية لم تعرفها مجتمعاتنا من قبل نجهل مآلها و نتائجها و كيفية تشكيلها و ملامح

- : كما جاء هذا الاختيار انطلاقا من التجربة و المشاركة الشخصية في العمل الأمني و الوقوف على القدر الكبير لتأثير الواقع السوسيوثقافي في العمل الأمني و المنظومة الامنية ككل، من جهة و أهمية هذه المعايير في تحديد مستويات

05- مفاهيم الدراسة:

نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة والميداني يحقق الاستفادة من الجانب التراكمي للمعرفة و منطلقا للوصول الى نتائج تلبي حاجيات الدقة و تيسير التحليل والفهم، مع التطرق الى أوجه الاختلاف بين بعض المصطلحات التي تعني موضوع الدراسة لتفادي أي لبس أو عن المعاني التي يود الباحث عرضها ضمن هذه الدراسة التي ستستخدم ضمن الجانب الميداني للدراسة.

أ- الإعلام و الإعلام الأمني

نحاول قبل تـ لمفهوم الإعلام الأمني ا
مختلف التعريفات التي صيغت للإعلام الأمني
علم علما بالكسر أي عرفه و علمه و يقال رجل عالم و عليم و علمه العلم تعليما و علما وعلمه إياه
1، و في
المجتمع

و تحذيره والمشاركة في تـ
التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق و الأخبار الصحيحة و المعلومات
ومجريات الأمور و وضوعية و بدون تحريف بما يؤدي الى تكوين أكبر درجة ممكنة من المعرفة و الوعي والإدراك والإحاطة الشاملة
2 الفرق بين الإتصال و الإعلام في أن الاتصال مفهوم أوسع من الإعلام يعتبر قوة ترتبط بالقدرة على التأثير

يلى جميع الأفراد والجماعات و المجتمعات، أما الإعلام فهو شكل من اشكال الاتصال يعنى

3

و في ما يلي
علام الأمني
من الإعلام الأمني
التي اختلفت باختلاف
أو الظاهرة الأمنية ككل، و تطوره
لمتعلق بأمن و سلامة أفراد المجتمع ماديا و سبل مكافحة الجريمة وصولا الى المفهوم الحديث للأمن الشامل الذي يبحث في كشف
اعتماد مدخل تكاملي اجتماعي تشاركي في الوقاية من الأخذ بأهمية
وقيمة مجهودات
لأمن لدى المجتمع، وفيما يلي عرض لهذه

:

الإعلام الأمني

¹ عبد العزيز بن صالح بن سلمى، التخطيط الإعلامي و دوره في مواجهة الكوارث و الأزمات - بحث بدون جهة نشر 2003.

² - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية- الرياض - 2004 - 15.

³ صالح ذياب هندي - - و التوزيع 1990 . 30

ي الباحث محمد الخليفة¹ ضمن مؤلفه الإعلام الشرطي أن الإعلام الأمني هو بث الشعور الصادق بالأمن و حق التوجه وسائله وطرقه حتى يحس الإنسان أنه آمن على حياته و دينه و عرضه و ماله و سائر حقوقه الأساسية دون تهيب أو سطوة ف الأمن دون الأخذ بالجانب الاجتماعي و الثقافي

والفكري للمجتمع التي قد تكون مسرحا لجرائم أخطر من الجريمة المادية، فيما يعرف قطاع السرحان محمود² الإعلام الأمني مؤلفه الإعلام الأمني و الشباب كل ما يخص

وحماية الحدود من خلال هذا التعريف أن الإعلام الأمني من يث مجال النشاط و الوظيفة اقتصر على المفهوم البسيط للأمن لاقتارانه بالمفهوم الشرطي الذي ينحصر كذلك بالمفهوم القانوني للجريمة المادية دون الفكرية أو السلوكية أو حتى الأخلاقية في العديد من المجالات و التي يعرف القانون الوضعي بقصوره في تناولها. و في تعريف آخر ل³

مقاله حول الإعلام الأمني المفهوم والتعريف الذي يعرف الإعلام الأمني على أنه المعلومات الكاملة و الجديدة و الهامة التي ، والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع و استقراره، والتي يعد إخفاؤها

المبالغة في تقديمها أوإضفاء أهمية أكبر عليها نوعا من تأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف مع

تكون في بعض الأحوال ، حيث ركز الباحث على الوظيفة الإخبارية للإعلام الأمني بين ن عدمه و أثار تضخيم ظاهرة الجريمة على المجتمع، دون الخوض في الجوانب الأخرى للإعلام الأمني كالدور التربوي

نجد أنها تركز على الجانب

قصر وظائف الإعلام الأمني في الدور

مل هذه الأخيرة في الأ ، الموضوع الذي يظهر بالعديد من الأشكال حسب طبيعة النظام الحاكم واستراتيجيته لا أن هذه التعريفات لم تأخذ بمفهوم الإعلام الأمني بشكله ، والتثقيفي و التربوي لمختلف جوانب حياة المجتمع المرتبطة بالظاهرة الأمنية.

- التعريفات المرتبطة بمهام الإعلام الأمني :

قطاع السرحان محمود⁴ في مؤلفه الإعلام الأمني و الشباب بأن مفهوم الأمن كان يقتصر على خلو المجتمع من الى

الإيجابي أو الأمن الشامل، الذي يعني ا

للأمن كالأمن البيئي، و الأمن الفكري، و الصحي، الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، و الغذائي، والأمن الوطني، إلا أن معظم الجهود المبذولة لترسيخ مفهوم الإعلام الأمني إنصببت بشكل مباشر على جانب واحد من العمل الإعلامي تجاه الظاهرة الأمنية ممثلا بممارسة الجريمة والانحراف والوقاية منها، من هنا أصبح مفهوم الإعلام الأمني أكثر التصاقا بالجهود الشرطية منه كمصطلح شامل يمكن أن ينطوي تحته الكثير من الأبعاد، هذه الأبعاد.

¹ محمد الخليفة المعلى- الإعلام الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة- ندوة الشرطة و المجتمع ديسمبر 1995 7.

² 96.

³ - الإعلام الأمني المفهوم و التعريف - القاهرة 1997 10.

⁴ أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضياه و مشكلاته، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز

1، 2001، الرياض.

- يمثل الإعلام الأمني كل الجهود التي تسعى الى إيجاد و تأسيس و عي أمني يشري الروح المعنوية و المادية بكل مقومات النجاح و التفوق و الالتزام بالتعليمات و الانظمة التي تكفل أمن و سلامة الإنسان في شتى مجالات الحياة و هذا يتطلب¹ .
- 1. بضيف هذا التعريف فكرة تعبئة الشعور العام أو بتعبير آخر إسهام المجتمع في الإحساس بالظاهرة و التحرك للوقاية منها و هو ما يطابق مفهوم العمل التكاملي الاجتماعي التشاركي في مواجهة الجريمة.
- لنشر الصدق للحقائق والثوابت الأمنية و الآراء و الاتجاهات المتصلة بها و الرامية الى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور، من خلال تبصيرهم بالمعارف و العلوم الأمنية وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية سب مساندتهم في مواجهة الجريمة و كشف مظاهر الانحراف²
- وضع الأمني العام لكن شريطة أن يكون لها أثر إيجابي على الإحساس بالأمان و السكينة مع تركيزه على نشر المعارف الأمنية و ما تعلق بالعلوم الأمنية كدور أو وظيفة تثقيفية توعوية و حتى تربية لأجل توجيه الرأي العام نحو مساندة العمل الأمني على الأقل بكشف مختلف أشكال الإجرام المستتر.

و من التعريفات كذلك التي تندرج في ذات الإطار تلك التي تعطي للجانب الاتصالي و استخدام التكنولوجيا الحديثة أهمية أكثر :

- الإعلام الأمني هو إعلام يركز جل اهتماماته على التعمق في الجوانب الأمنية لزيادة فاعلية العملية الاتصالية بجميع مستوياتها من أجل تحقيق أهداف المتصل فردا كان أم مؤسسة³.
- الإعلام الأمني هو نشر للوعي الأمني وتبصير الجماهير بالانحرافات المستجدة والظواهر المستجدة التي تعيق حركة تطور المجتمع استثمار معطيات العلوم والتكنولوجيا لخدمته من خلال البرامج التربوية وعقد اللقاءات والندوات⁴، وقد ركز هذين التعريفين على وسائل الإعلام الأمني من لقاءات و ندوات متخصصة و تكنولوجيات كالوسائط الإعلامية الحديثة لأجل تفعيل العملية الاتصالية دون الخوض في تحديد الوظائف أو الأهداف الأولى و حصره في نشر الوعي الأمني بالنسبة للتعريف الثاني.

من جهته قدم الباحث علي عجموة ضمن مقالته حول الإعلام الأمني المفهوم و التعريف خلال ندوة الإعلام الأمني نكالات و الحلول تعريفا للإعلام الأمني يفيد بأنه يمثل مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر بهدف توجيه الرأي العام

يضمن عدم وقوعهم فريسة للجريمة أو التورط في ارتكابها وتبصير بأساليب الوقاية من الجريمة من خلال تدابير مختلفة وتنمية حسهم الأمني وإشعارهم بمسؤوليتهم الجماعية عن مكافحة الانحرا ، ونشر الحقائق عن الأحداث الأمنية دون تهويل⁵ .

نامل نسيا حمل العديد من الوظائف و المهام المناط بها الإعلام الأمني من منظور المبدأ التكاملي التشاركي الذي ينظر للأمن من ور شامل مع لفت الإنتباه لفكرة ضرورة عدم تهيل و تظخيم أخبار الجريمة التي تنقبل عليها وسائل الإعلام بشغف غير محسوب و لا مقدر لمخاطر كثرو تداول النتائج النهائية للجريمة دون الخوض في حيثياتها بالتحليل و التفسير.

¹ علي بن فايز الج -تطور الاعلام الأمني و استراتيجياته - لدراسات الأمنية المجلد 20 39 337 /321 الرياض 2010

² عماد حسين عبد الله نقلا عن اللواء ابراهيم ناجي- دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها - القاهرة 1997 أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ص 8.

³ - - 19.

⁴ ، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية

1 2001، الرياض ص 58.

⁵ - الإعلام الأمني المفهوم و التعريف ندوة الإعلام الأمني المشكلات و الحلول- القاهرة 1997 أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ص 10

تعرض الباحث قطام السرحان محمود¹ كذلك في مؤلفه الإعلام الأمني و الشباب مقترح
الإعلام الأمني بخاصية مختلف جوانبه و وظائفه ووسائله
حيث يعتبر الإعلام الأمني مع الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق الوعي الا
في إطار المجتمع في جوانب الحياة المختلفة
الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية والبيئية، بالتركيز على الجانب التوعوي ونشر الحقائق الأمنية للجمهور وتوعيتهم وتبصيرهم
نارف الأمنية وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة الجر وكشف مظاهر الانحراف،
دفع المحافظة على أمن المجتمع في ظل المقاصد والمصالح أفراد المجتمع
وتبصيرهم بأخطار الجر على مشاركة رجال الأمن والتعاون معهم في محاربة الجريمة والانحراف إبراز الجانب الإيجابي
مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر من الأجهزة المعنية
توجيه الرأي العام نحو تحقيق جوانب الخطة الأمنية الشاملة باستخدام جميع وسائل الإعلام المتاحة لإحداث التأثير
المنشود في الجماهير بكل فئاتها .

التعريف الاجرائي: الإعلام الأمني جميع الأنشطة الإعلامية

لا يمكن أن يمس أمن المجتمع في جوانب الحياة المختلفة التركيز
و مخاطر الجريمة في شكل تحليلي و تفسيري لتوعيتهم وتبصيرهم بالمعارف الأمنية ترسيخ
ليأتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة الجريمة وكشف مظاهر الانحراف المستتر
مع و ثقافته في ظل المقاصد والمصالح الوطنية حثهم على مشاركة رجال الأمن والتعاون معهم في محاربة الجريمة
والانحراف و إبراز الجانب الإيجابي للعمل الشرطي ودورهم الاجتماعي، و ذلك بواسطة مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي
تصدر من الأجهزة المعنية بالظاهرة الأمنية لأجل توجيه الرأي العام نحو تحقيق جوانب الخطة الأمنية الشاملة أحداث التأثير
المنشود في الفئات المعنية من المجتمع.

:

لمسنا من خلال بحثنا في التراث المعرفي و أدبياته التقارب الشديد بين العديد من المفاهيم المتعلقة بفاعلية الأداء

بعض هذه

التي و الاختلاف المبرر باختلاف زاوية النظر الى محدداتها و كفاءات قياسها
يتناولها بالبحث و الدراسة
جانبها الكمي لترمز الى جوانب اجتماعية وثقافية تحدد معاملة
أهدافها من عدمه في حين تشير الفاعلية الى مدى رشادة استخدام مختلف الوسائل لبلوغ أهدافها²
الوصول بالنتائج إلى أعلى حد ممكن و القيام بالوظيفة المفترضة دون انحراف عن³

¹ سابقص 96.

² العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة
فرحات عباس سطيف الجزائر، 2010، 143.

³ ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، 145

1

الكفاءة في إتمام عمل معين باستخدام الوسائل والإمكانيات الأكثر
و هي ليست خاصية أو صفة فطرية في أي فعل من الأفعال بل تتحدد عن طريق العلاقة المحققة بين
الوسائل والأهداف وفقا للترتيب حسب الأولوية²
التي في تحقيق الأهداف المحددة أي أنها تختص ببلوغ
النتائج أو تحقيق الأهداف، و من المؤشرات الخارجية المحددة لمستويات الفاعلية ضمن البيئة الخارجية للمنظمة جودة مخرجات
المنظمة و الجهود التي تبذلها المنظمة لحل المشكلات الاجتماعية و القدرة على التكيف و التأقلم والإستجابة للتغيير في ظروفها
الداخلية و الخارجية عن طريق حصولها على معلومات عن التغييرات و التقلبات الحادثة في البيئة وأخيرا استقرار المنظمة
قبول المجتمع لها و إقراره لسياساتها و رغبته في خدماتها³
التنظيمية على أنها الدرجة التي تدرك أو تحقق بها المنظمة أهدافها يخلص الباحث مؤيد سعيد السالم في مؤلفه
الهيكل و التصميم الى العديد من التعريفات المختلفة للفاعلية التنظيمية حسب مدخل دراستها والتي يتر
حسب مدخل تحقيق الهدف
تأكيد على أن تكون الأهداف
وفي مدخل النظم

يؤكد في جوهره على أن الأهداف عنصر واحد فقط في مجموعة معقدة من معايير الفاعلية الأخرى التي تزيد من فرص البقاء
الاستراتيجية الذي يؤكد على أهمية التفاعل البيئي
التي تؤثر على استمرار عملها كمنظمة،
وأخيرا مدخل القيم المتنافسة الذي يعتبر الفاعلية
هذه المداخل النظرية تشترك في بعض الأوجه كالمرونة التي
التي تركز على العمليات الداخلية في المدى الطويل
التي تنظر الى النتائج النهائية على المدى القصير⁵
الى مدخل العناصر الاستراتيجية نجد أنه المدخل الذي يأخذ بأهمية متغيرات
كل الأطراف الاستراتيجية
خلال أغلب الفصول الى تناول المنظمات الخدمية غير الربحية التي تعنى بالدرجة الأولى بتقديم خدمة تكسب بها رضا أصحاب
الخدمة و تحقيق مقاصد عليا للمجتمع ككل الذي يعبر عن أغلب خصائص بيئة المنظمة و بالتالي فان تعريف الفاعلية التنظيمية
وفق هذا المدخل تعتبره تعريفنا الإجرائي.

شادي عطا محمد عايش

ظومة المتكاملة لنتائج أعمالها في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها
داخلية والخارجية، يجمع بين أداء الأفراد في إطار وحدتهم التنظيمية المختصة، و أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسة العامة
المنظمة ككل في بيئتها الاجتماعية و الثقافية⁶
التنظيمي الذي يعد أحد مداخل الفاعلية التنظيمية التي تختلف
في تحديدها لتعريفه باختلاف المدخل النظري السالفة

¹ عبد الكريم بن إبراهيم اللحيان - مدى كفاءة أداء وحدات التخطيط بالأجهزة الأمنية بحث غير منشور ص 19 نقلا عن القاموس الأمني (88.1418).

² عاطف، غيث. - دار المعرفة الجامعية- 2005 غير مرقم

³ فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية

⁴ نقلا عن مؤيد السالم، م س، ص 43/84. Modern Organizations (Englewood Cliffs.N.J;Prentice-Hall1964). Emitai Etzioni

⁵ مؤيد سعيد السالم نظرية المنظمة الهيكل و التصميم، دار وائل الاردن، ط: 03، 2008، ص 49.

⁶ شادي عطا محمد عايش، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي، الجامعة الإسلامية فلسطين، بدون بيانات نشر. 45

⁷ إياد علي الدجني، دور التخطيط الإستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي، جامعة دمشق، رسالة دكتوراه، 2010. 146

1

ي كذلك الى ثلاثة أصناف مدخل قياس المجهودات الذي يعني قياس مقدرة الموارد المالية و غير المالية التي تتطلبها البرامج، مدخل قياس الانجازات الذي يتكون من مقاييس المخرجات التي تقيس كمية الخدمات التي تم تأديتها و مقاييس النتائج و المتمثلة في رأي الجمهور حول نتائج البرامج و الخدمات المقدمة، أما المدخل الثالث المتمثل في ل ربط المجهودات بالمنجزات حيث تقيس مؤشرات الموارد المستخدمة و التكاليف التي تتطلبها المخرجات المنجزة²، و بالتالي يمكننا اعتبار الأداء التنظيمي محصلة لنتائج¹ لة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، يجمع بين مختلف مستويات الأداء في شكل أداء كلي للمنظمة يعتمد تقويمه بمقياس النتائج الجمهور في نتائج البرامج و الخدمات المقدمة له من قبل المنظمة، وهو ما يناسب نوع المنظمات موضوع الدراسة.

التعريف الإجرائي: الأداء التنظيمي هو محصلة لنتائج ظومة متكاملة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية بما فيها السوسيوثقافية، يجمع بين مختلف مستويات الأداء في شكل أداء كلي للمنظمة يعتمد تقويمه بمقياس النتائج المعتمد على رأي الجمهور في نتائج البرامج و الخدمات المقدمة له من قبل المنظمة.

¹ فيصل الأداء التنظيمي و أبعاد قياسه في الجامعات العربية، ورقة بحثية غير منشورة لملتقى

² هاني عبد الرحمان العمري منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتميز في المؤسسات السعودية، مؤتمري دولي للتنمية الإدارية، قياس الأداء في نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، السعودية 2009. غير منشور ص07

06-الدراسات السابقة:

تتصف المعرفة بخاصية التراكمية،

و بذلك تظهر أهمية

ونحن كبيرا في الدراسات على المستوى العربي
، مختلف التخصصات التي تهتم بالتنظيم
والإدارة الى جانب بالتأثيرات المختلفة في منظومة القيم و السلوك
تغيرات في أنماط السلوك الاجتماعي معالم

عليه من دراسات و بحوث لم

كأداة لوظيفة العلاقات العامة في ا

موضوع الإعلام الأمني كتخصص حديث

عربيا و محليا محليا إن لم نقل الدراسات التي تهتم به
حيث تكتفي أغلب الدراسات بالإشارة الى أهمية المتغيرات السوسيوثقافية و الى آثارها
الجوهرية كمتغيرات بيئية على الأداء التنظيمي للمنظمات، إضافة الى ما يكتنف
في تناولها بالدراسة.

في تم العثور و الإطلاع على بعض الدراسات السابقة و التي لها علاقة بالموضوع
بشكل غير مباشر، مستندا في عملية انتقائها على معايير تتعلق بالتشابه في بعض الجوانب، وتمدى
هذه الأخيرة لدراس

التي يمكن تصنيفها بين دراس سابقتين و خمسة دراسات شبيهة في غالبها تتعلق بجانب أو ظاهرة
مستوى الحس الأمني و ما إلى ذلك من

الدراسات التي تتعلق بوجه واحد فقط من مقاصد العمل الأمني
الخوض في الجانب السوسولوجي للمجتمع و آثار ذلك على المنظمات الأمنية و الظاهرة الأمنية عامة.
هذه الدراسات فقط معبرة بشكل محدود عن
الإعلام الأمني، تتناول محورين أساسيين يتمثلا في دور الإعلام الأمني في رفع مستوى أداء الأجهزة الأمنية و تأثيراته المباشرة على
مساعي الوقاية من الجريمة من خلال المساهمة في تشكيل رأي عام ضد الجريمة :

أ- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: وليد بن سعد بن عبد الله التويجر دور الإعلام الأمني في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن
لدى أفراد المجتمع¹ حيث استهدفت الدراسة البحث في جدوى

¹ وليد بن سعد بن عبد الله التويجر، دور الإعلام الأمني السعودي في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع، دراسة غير منشورة
أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2002.

توعية أفراد المجتمع و مقاومة الجرائم و الانحراف إضافة الى

الإعلام الأمني بحج في المملكة العربية السعودية و

، إضافة الى التعرف على أبعاد و مضامين و نقاط القوة و الضعف في برامج و أنشطة الإعلام الأمني

التي يمكن أن تقود الى تطوير أداء الإعلام الأمني استخدم الباحث في دراسته ضافة الى البحث الوثائقي المنهج الوصفي ومختلف مقاييس النزعة المركزية و بعينة قصدية تمثل نخبة من الإطارات الجامعية و الأمنية المهتمة بموضوع الإعلام الأمني (15 خبيراً) و بأداة الاستبيان، ليتوصل بعد الدراسة الميدانية الى جملة من النتائج أهمها الإعلام الأمني بالمملكة السعودية لفلسفة واضحة بغض النظر قفزات فردية من قبل الجهات المعنية به، مما يتطلب إعادة للنظر للاستراتيجية الإعلامية

لم يتمكن الإعلام الأمني من

ترسيخ المفهوم الشامل للأمن بسبب القصور الواضح في تحقيق الرسالة الإعلامية الأمنية، و عدم الاستعانة بالدراسات و البحوث المستشارين المختصين في فروع الأمن الشامل، إضافة الى عدم تطرق الإعلام الأمني في مجتمع البحث لكل من مواضيع المساهمة إيجاد وعي اجتماعي أمني، الهوة الحاصلة بين المجتمع و الأجهزة الأمنية، اغفال بعض المواضيع التي تمس بالأمن الوطني و عدم الثقافي في حين تمكن الإعلام الأمني ضمن تطبيقاته بمجانب الشفافية والوضو

المعلومات الاخبارية من مصادرها الرسمية والنجاح المسجل في بعض الحملات الإعلامية الأمنية و التمكن من اجتذاب للمساهمة في انجاح برامجه التي تحول دون بلوغ الإعلام الأمني مقاصده التي توصل الى تحديدها الباحث ضمن

قلة الكفاءات المتخصصة في تنفيذ و إعداد البرامج الإعلامية، عدم إعطاء وظيفة العلاقات العامة الأهمية التي تتطلبها وعدم وضوح مفهوم الإعلام الأمني و أهميته للجمهور أو العاملين في الجهات ا على هذه النتائج جملة :

- انشاء مراكز للإعلام الأمني
- على الأساليب العلمية و الموضوعية و المختصين في دراسة اتجاهات الرأي العام.
- تعميق أواصر التعاون مع وسائل الإعلام لتحقيق أهداف الإعلام الأمني.
- تطوير النظام الحالي لقاعدة المعلومات و البيانات الخاصة بالأحداث الأمنية.
- توفير الإمكانيات المادية و الفنية ادراج مادة الإعلام الأمني في
- تصحيح المفاهيم الخاطئة عن دور العلاقات العامة و تفعيل دورها في تحسين الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية لدى
- رفع الوعي الأمني العام لدى المواطنين و ذلك بإعلامهم
- التعامل مع المتلقي باعتباره جزء من المنظومة الأمنية المسؤولة عن الأمن الوطني بكل ابعاده الحديثة.
- التنوع في الأساليب الإعلامية و الاستفادة من النظريات الحديثة في
- الاهتمام بالقوى البشرية العاملة في الأجهزة الأمنية و تطوير مستواهم الثقافي و المهني.

الدراسة الثانية: دراسة للباحث عبد الله بن سعد المهيدب، الموسوم عنوانها بدور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة

ببقيّة عن المجالات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض¹

مخرجات الإعلام الأمني و ذلك لأجل تقييم مستوى تأثيرها في سلوكيات أفراد المجتمع ل
الأمني معللاً كذلك أهمية دراسته باعتبارها سابقة تنفرد عن بقية الدراسات بكونها تتناول دراسة تحليلية للمجالات الأمنية التي لم
جملة من الأهداف تتمثل

المجالات الأمنية في التوعية الإعلامية للحد من الجريمة لتعرف على مدى معالجة المجالات الأمنية لبعء الوقاية من الجريمة
سبل معالجة المجالات الأمنية للقضايا التي تخدم أهدافها، إضافة الى التعرف على القضايا الرئيسية التي تركز عليها المجالات
المجالات الأمنية ووسائل كل منها لتحقيق أهدافها

كما سعت الدراسة الى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات تتعلق بالبحث في دور المجالات الأمنية في الوقاية من الجريمة
الموضوعات الرئيسية التي تتناولها المجالات الأمنية و تركز عليها في محاولتها توصيل رسالتها للجماهير
وعى بين المجالات الأمنية و هل هناك استراتيجية توحّد أهدافها تقوم المجالات الأمنية بتبسيط موادها المتخصصة في مجال

الجريمة لتحقيق التأثير الإيجابي المطلوب إضافة الى التعرف على مدى استمرارية هذه المجالات و ما العوائق التي تحول دون
الوصفي التحليلي باعتبارها تهتم بوصف و تحليل العوامل التي تساعد على التعرف على
معالجة المجالات الأمنية لبعء الوقاية من الانحراف، ومدى فعالية هذه المعالجة مقاساً برجع الصدى لدى جماهير قراء المجالات
التي تعد و تصدر المجالات أمنية بمدينة الرياض مجالا مكانيا للدراسة إلى العديد

عدم وصول بعض المجالات الأمنية الى القراء أصلاً، و أن عد كبير منها يهتم بها و لا
غير مشجعة على قرائتها ثلث الجمهور لا يقرؤون المجالات رغم علمهم بوجودها بسبب
وجود عدد كبير من لا يحتفظ بنسخ من المجالات بينما أبدى عدد

من الجمهور اهتمامه بالحصول على نسخة من هذه المجالات بمجرد علمه بصورها مما يدل على أن عدد النسخ لا يكفي
أجمعت مفردات عينة الدراسة لمسؤولون و الجمهور على تنوع موضوعات المجالات إلا أنها تفتقر الى العمل الميداني و
على عدم اهتمام المجالات الأمنية

المتعلقة بها مثل التوسع في كتابات كبار المختصين ونقل صورة حية وواقعية للأحداث توضح أن المعرفة بهذه المجالات تقتصر
على الفئات ذات العلاقة بالأمن و المسؤولين في الدولة فقط، و أخيراً أن هناك شبه إجماع من
أهمية وضرورة استمرار المجالات الأمنية كإحدى صور الصحافة المتخصصة و حاجة المجتمع لمثل هذا النوع بشأن زيادة وعيه بمفهوم

ب- الدراسات الشبيهة:

الدراسة الثالثة: دراسة بدر بن خالد القحطاني موسوم عنوانها بدور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات²

انطلاق الباحث من فكرة أن خطر المخدرات يتطلب وجود إعلام أمني فعال يقوم بدور حيوي في مساندة الأجهزة الأمنية وأجهزة
الضبط الاجتماعي الأخرى بترسيخ الوعي الأمني المدرك لخطر المخدرات في اذهان الجماهير
تبحث في دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات تساؤلات الإعلام الأمني في

¹ دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، دراسة غير منشورة - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية- الرياض 1999.

² دور الإعلام الأمني في الوقاية من المخدرات في المملكة العربية السعودية غير منشورة، أكاديمية نايف

للعول الأمنية 2005.

في مجتمع بحثه و المعوقات التي تحد من دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات الظاهرة على واقعها للوقوف على دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات و كذلك للتوصل الى واقع الإعلام الأمني مجتمع البحث و مدى اسهامه في مكافحة المخدرات من خلال استخدام آليات المكافحة الوقائية التي من أهمها تكوين رأي عام جملة من تشابه الرؤية في دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات بين منسوبي الجهات المشاركة في مكافحة المخدرات و خبراتهم و خبراتهم المهنية و مستوياتهم الوظيفية، و تختلف باختلاف مستوياتهم العلمية لكن بعلاقة عكسية و عليه دراسته التي تلخصت في ضرورة تكثيف حملات الاعلام الأمني التي تبصر المواطنين بخطر المخدرات وأضرارها و تحثهم على أهمية دورهم في التعاون مع رجال الأمن لمقاومة الظاهرة الاستعانة بمختصين في الإعلام الأمني لإعداد وتقييم حملات الإعلام الأمني المتعلقة بمكافحة المخدرات الحرص على أن تتضمن الرسالة الإعلامية الموجهة للجمهور عبر 'م' المرئية والمسموعة نصائح واضحة و محددة بهدف احتواء الجمهور و اقناعه بمساعدة الأجهزة الأمنية في مكافحة نة بخبراء في مختلف المجالات في تنظيم مؤتمرات و الندوات و الحلقات العلمية والمحاضرات انشاء نظام اتصال متطور بين وسائل الاعلام الأمني و أجهزة مكافحة عقد دورات تدريبية للكوادر الإعلامية غير المتخصصة في الإعلام الأمني لتدريبهم على كيفية مكافحة المخدرات تخصيص الوقت المناسب لتنظيم حملات الإعلام الأمني و عرضها في أوقات مناسبة مختارة بعناية باقتراح مشتركة تتضمن أعضاء من الإعلام و أعضاء من كافة الجهات المشاركة في مكافحة المخدرات تتولى مسؤولية التنسيق و الربط بين جهود الإعلام الأمني و جهود مكافحة المخدرات.

الدراسة الرابعة: تركي بن صالح عبد الله القحاني الموسوم عنوانها بمدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية¹، انطلق الباحث في دراسته من ملاحظته للإستخدام الحديث لوسائل الإعلام من قبل التنظيمات الارهابية و كيفية تسخيرهم لقوتها الاقناعية لبلوغ اهدافهم ناهيك عن سوء استخدام هذه الوسائل من أفقدت الإعلام أهم وظائفه، متخذاً من الصحف اليومية موضوعاً للدراسة كعينة من خلال تناول مخرجات الإعلام الأمني المتمثلة لكتابات الصحفية للوقوف على مدى مراعاتها للشروط و الكيفيات الصحيحة تقنيا و بالأخص مدى الأخذ با لبحر في مدى إسهام الإعلام الأمني "

الصحف المحلية اليومية السعودية في معالجة الظاهرة الارهابية " ، و بذلك صاغ التساؤلات شورة باللغة العربية في مدى اسهامها لمعالجة الظاهرة الارهابية من حيث موقع المادة الصحفية، النوع

حيث اعتمد الباحث على منهج تحليل المحتوى، للتعرف على المحتوى الظاهر القابل للقياس للمادة الإعلامية في ثلاث من الصحف السعودية المتمثلة في الرياض، عكاظ و الوطن وبموجبه توصل الباحث في نهاية دراسته الى جملة من النتائج تتمثل في معظم المادة الصحفية المتعلقة بالأحداث الإرهابية كانت تنشر في الصفحات الداخلية

¹ تركي بن صالح عبد الله القحاني، مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية، غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية 2006.

المراسلون المحليون للصحف المدروسة المركز الأول في الحصول على المادة الصحفية المتعلقة بالظاهرة الإرهابية أسلوب السرد في معالج ، و أخيرا ،
الصحفية المستخدمة في تغطية الأحداث الإرهابية في الصحف تبعا لقرئها أو بعدها من وقوع الحدث.

الدراسة الخامسة: الله الزاحم، الموسوم عنوانها بدور التلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة الإرهاب¹
حيث ناقش

في معالجة ظاهرة الإرهاب ، و بذلك صاغ التساؤلات دور القناة الأولى بالتلفزيون السعودي في الوقاية
في آراء اساتذة و طلاب كلية الآداب بجامعة الملك سعود في مدينة الرياض نحو دور التلفزيون السعودي في

في اساتذة و طلاب كلية الآداب في جامعة الملك سعود، التي خلص لها الباحث تؤكد
الأولى بالتلفزيون السعودي في الوقاية من ظاهرة الارهاب تمثل في اتمامها لوظيفة رهاب و آثاره و خطأ مسلكه
الأثر الذي تتركه من إضافة الى دور القناة في بث شعور الطمأنينة في المجتمع تبصير الجمهور
بأن الاصلاح لا يأتي عن طريق الفرقة و التناحر بل حذير المجتمع من الأفكار و الآراء و الفتاوي التي تغذي الغلو و التطرف و
الارهاب و تفعيل دور المواطن في الابلاغ عن أي معلومات تتعلق بالارهاب، كما توصل الباحث الى تحديد عوامل نجاح
تحسين أداء القناة الأولى بالتلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة الإرهاب بدرجة كبيرة و كان في مقدمتها اختيار
لبث البرامج الهادفة لمعالجة ظاهرة الارهاب، و استغلال وقت بث البرامج الخاصة بالشباب و القيام بعرض فترة أو مقطع خاص
عن أخطار العمليات الارهابية بين شوطي المباراة و العمل على توفير الدراسات و البحوث الكافية في بث البرامج التي تغطي

الدراسة السادسة: دراسة عبد الله عبد العزيز مصور السهلي الموسوم عنوانها بدور التلفزيون في توعية طلاب المرحلة الثانوية
بأهمية مهام حرس الحدود بالمملكة العربية السعودية²

حرس الحدود في التلفزيون السعودي القناة الأولى أنموذجا، و كذا معرفة آراء طلاب المرحلة الثانوية في التغطية الإعلامية لمهام حرس
الحدود في التلفزيون السعودي، بالاضافة الى وضع تصور من خلال توصيات الدراسة لتنشيط العلاقة ؛
الأولى للتلفزيون السعودي، حيث أقام الباحث دراسته على جملة من التساؤلات
حرس الحدود في التلفزيون السعودي طلاب المرحلة الثانوية في التغطية الإعلامية لمهام حرس الحدود في التلفزيون السعودي
قناة الأولى انموذجا

فتوصل الى جملة من النتائج التغطية الاعلامية وخاصة التلفزيونية لمهام حرس الحدود في التلفزيون السعودي
ان آراء طلاب المرحلة الثانوية وهم افراد الع
بمهام حرس الحدود في التلفزيون السعودي اغلبية افراد العينة اقترحوا المشاهد التمثيلية كفضل مادة تلفزيونية يمكن من خلالها

¹ دور التلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة الإرهاب ، دراسة غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية

2005.

² عبد الله عبد العزيز مصور السهلي دور التلفزيون في توعية طلاب المرحلة الثانوية بأهمية مهام حرس الحدود بالمملكة العربية السعودية
مذكرة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.

طريق مشاهدة الدوريات البرية والبحرية

و أهم

حرس الحدود في التلفزيون السعودي

في

يجهلون

الدراسة السابعة: راسة عبد الله الحامد عبد الله الخلف الموسوم عنوانها بدور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري¹ التوعية في تغيير سلوكيات في السياقة و تخفيض حوادث المرور، بذلك الباحث دراسته على جملة من التساؤلات تتمثل في :

- هل توجد فروق في درجة مستوى الوعي المروري لدى مجموعة الطلاب الضابطة بين
 - هل توجد فروق في درجة مستوى الوعي المروري لدى مجموعتي الطلاب الضابطة و التجريبية
 - هل هناك فروق في المجموعة التجريبية و المجموعة الضابطة في القياس القبلي.
 - هل هناك فروق في المجموعة التجريبية و المجموعة الضابطة في القياس البعدي.
- الباحث المنهج شبه التجريبي على المجموعتين التجريبية و الضابطة في قياسين قبلي و بعدي باستخدام أداة الاستبانة فتوصل الى جملة من النتائج وجد فروق ذات دلالة احصائية لدى مجموعة الطلاب التجريبية في المعرفة بقوانين المرور بين القياس القبلي و البعدي لصالح القياس البعدي و هذا يؤكد نجاح البرنامج ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الطلاب التجريبية و الضابطة في كل من المعرفة بقوانين المرور و بأسباب الحوادث و سلوك السياقة في القياس البعدي لصالح المجموعة التجريبية وهذا يؤكد فعالية البرنامج في زيادة مستوى الوعي المروري لدى طلاب العينة

01-06:

- :

الدراسة الأولى: وليد بن سعد بن عبد الله التويجري الذي تناول دور الإعلام الأمني في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع²، في تقديرنا ركزت هذه الدراسة على بيان الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني ، خلال إيضاح مفهوم الأمن الشامل و مدى أهميته لتحقيق أمن و استقرار المجتمع، و بذلك هدفت هذه الدراسة البحث عن ميكانيزمات تطوير أداء الإعلام الأمني في المملكة العربية السعودية مع محاولة إيجاد سبل تقويمه بعد التعرف على المعوقات التي

متغيرات سوسيوثقافية لبيئة المنظمة و دعم اتجاهات و إرساء ثقافة أمنية سوية عن طريق دعامة الإعلام الأمني ودوره في ترسيخ ثقافة أمنية تجعل منها أكثر فاعلية في بيئة عملها الإجتماعية و الثقافية مع الوقوف على أهم تطبيقات أساليب الإعلام الأمني

¹ دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري غير أن ع أ ، الرياض، 2005.

² وليد بن سعد بن عبد الله التويجري، دور الإعلام الأمني السعودي في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع، دراسة غير منشورة أ ن ع أ ، السعودية، 2002.

تطوير التنظيمي المعتمد في جهاز الأمن الوطني كاستراتيجية ارفع مستويات أدائه وفعاليته التنظيمية لتحقيق أهدافه المتمثلة في توفير خدمات تلبي مختلف جوانب حاجات الأمن و التثقيف و التربية و تشكيل رأي عام ضد الجريمة و الانحراف و مواجه لها. كذلك تختلف دراستنا من حيث الدراسة المتمثلة في الج للإعلام الأمني و الخدمات الأمنية انعكس على المناهج المستخدمة في التحليل و التي يترتب عنها طرق جمع و تحليل غير التي استخدمها الباحث وليد بن سعد بن عبد الله التويجري الذي لم يستخدم سوى أداة الاستبيان لجمع ا فقد اشتركت الدراستين في التوصية الأولى و المتمثلة في ضرورة انشاء مراكز للإعلام الأمني يحمل على عاتقه تحقيق الأهداف السامية لرسالة الأمن و كذا ضرورة التركيز على اثرء معارف الوعي الأمني العام لدى المواطنين بإعلامهم بنشاطات الأجهزة الأمنية

الدراسة الثانية: دراسة للباحث عبد الله بن سعد المهيدب، الموسوم عنوانها بدور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة دراسة تطبيقية عن المجالات الأمنية الصادرة بمدينة الرياض¹ يلاحظ من خلال ما سبق عرضه أن هذه الدراسة تناولت دور الإعلام ، في الوقاية من الجريمة من خلال دراسة جدوى و فاعلية الإعلام الأمني من خلال المجالات الأمنية التي تعد أحد نشاطات الإعلام الأمني ومخرجاته و ليست كلها، حيث تناول مدى توافر الشروط الشكلية و الموضوعية و حجم مقروئية هذه المجالات لتبيان أحد أدوار الاعلام الأمني فقط و المتمثل في زيادة الوعي بمفهوم الأمن الشامل، دون تناول الموضوعي لمضمون المواضيع الأمنية المنشورة بالتحليل، في حين تناولت دراستنا موضوع الإعلام الأمني بمختلف أشكاله و اتجاهات عينة من معد بالإضافة إلى تناول عينة من مخرجاته بتحليل مضمونها السيميولوجي للوقوف على القيم السوسيوثقافية التي يتضمنها وهو ما ترتب عنه استخدام مناهج و أدوات أخرى مخالفة للتي استخدمها صاحب الدراسة، ناهيك عن الاختلاف المتعلق بمجتمع الدراسة

- :

الدراسة الثالثة: بدر بن خالد القحطاني الموسوم عنوانها بدور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات في المملكة² بغض النظر عن الاختلاف الموجود بين دراستنا و هذه الدراسة الشبيهة بخصوص المنهج المستخدم المتمثل في المنهج الوصفي و استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات ووصف واقعها، نجد أن موضوع الدراسة تعلق بأحد محاور الجريمة فقط و المتمثل في ظاهرة تعاطي و ترويج المخدرات بينما دراستنا تتعلق بدور الإعلام الأمني في مواجهة كل الظواهر الإجرامية و تأثيره المباشر على أداء الأجهزة الأمنية، إلا أن جوانب الشبه أوالتوظيف المباشر لهذه الدراسة تمثل في استخدام نتائجها كمنطلقات للوقوف على واقع الإعلام الأمني في الجزائر، و يتعلق الأمر تحديداً بالنتائج التالية التي توصل إليها الباحث:

- الاستعانة بمختصين في الإعلام الأمني لإعداد و تقييم حملات الإعلام الأمني المتعلقة بمكافحة المخدرات.
- ستعانة بخبراء في مختلف المجالات في تنظيم مؤتمرات و الندوات و الحلقات العلمية والمحاضرات.
- صال متطور بين وسائل الاعلام الأمني و أجهزة مكافحة المخدرات.
- عقد دورات تدريبية للكوادر الإعلامية غير المتخصصة في الإعلام الأمني لتدريبهم على كيفية مكافحة المخدرات

¹ دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة غير منشورة - أن ع أ - الرياض 1999.

² دور الإعلام الأمني في الوقاية من المخدرات في المملكة العربية السعودية غير منشورة، 2005.

- تخصيص الوقت المناسب لتنظيم حملات الإعلام الأمني و عرضها في أوقات مناسبة مختارة بعناية.
حيث يتضح من خلال هذه النتائج أن توفر كوادرات مختصة في الإعلام و الأمن أو استحداث تنسيق فعال بينهما للوقوف على عملية إنتاج الإعلام الأمني أو تقويمه أو اعداده تعد من المحددات الأساسية للوقوف على واقع الإعلام الأمني و أحد الشروط الأساسية لإعداد و تنفيذه و تقويمه بنجاحة، فصيغت بناء على هذا الطرح فرضية تناقش هذا الجانب وتحقق من مدى توفره و تجسيده من خلال مراحل دراستنا الميدانية.

الدراسة الرابعة: مة بدر بن خالد القحطاني الموسوم عنوانها بمدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية¹
خلال ما سبق عرضه نجد أن دراستنا تشترك مع هذه الدراسة في محاولة الوقوف على واقع مخرجات الإعلام الأمني من حيث فعاليته، في الحين الذي تتناول دراستنا الانتاج السمعي البصري كأحد أشكال مخرجات الإعلام الأمني نجد أن هذه الدراسة تناولت مخرجاته في مجال الانتاج الصحفي، بالإضافة الى اعتماد منهج تحليل المضمون الذي يعد في هذه الدراسة المنهج الرئيس للدراسة والوحيد بينما يعد منهاجا داعما ثانويا بالنسبة لدراستنا، أما من حيث التوظيف لنتائج هذه الدراسة و مضمونها فقد لفتت هذه الدراسة اهتمامنا الى أحد شروط نجاح الإعلام الأمني و المتمثل في مراعاة الخصوصية السوسيوثقافية للمجتمع المستهدف للإعلام الأمني و هو ما تم ادراجه ضمن الدراسة الميدانية و إعطائه أهمية بفرضية مستقلة يتم التحقق من صدقها بتحليل المحتوى السيميولوجي لمعينة من مخرجات الإعلام الأمني الجزائري.

الدراسة الخامسة:

خالد بن عبد الله الزاحم، الموسوم عنوانها دور التلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة الإرهاب²
نجد أن دراستنا تشترك مع هذه الدراسة في محاولة الوقوف على أهمية الإعلام و مخرجاته التي تبث بالوسائط الإعلامية الجماهيرية في مكافحة و ترسيخ مفاهيم
المخرجات المتمثلة في مخرجات ذات الشكل السمعي البصري، أما من حيث المنهج المستخدم فتشترك الدراستين في استخدامهما للمنهج الوصفي مع تميز دراستنا بمنهج داعم يتمثل في تحليل المضمون أما من حيث التوظيف لنتائج هذه الدراسة و مضمونها فقد لفتت هذه الدراسة اهتمامنا الى أحد شروط نجاح الإعلام الأمني والمتمثل في مراعاة الأوقات المناسبة لبث البرامج و التركيز في فئة دة ضمن المجتمع و المتمثلة في الشباب، ناهيك عن ثبوت تأثير بعض الموصفات الشخصية و الوظيفية في آراء العينة حول تساؤلات الدراسة كل هذه العوامل تم مراعاتها من خلال صياغة فروض تعالجها بالبحث و التقصي.

الدراسة السادسة:

دراسة عبد الله عبد العزيز مصور السهلي الموسوم عنوانها بدور التلفزيون في توعية طلاب المرحلة الثانوية بأهمية مها
نجد أن دراستنا تشترك مع هذه الدراسة في محاولة الوقوف على أهمية

¹ تركي بن صالح عبد الله الحقباني، مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية، مذكرة ماجستير غير منشورة، أن ع أ 2006.

² دور الإعلام الأمني في الوقاية من المخدرات في المملكة العربية السعودية، دراسة غير منشورة، أن ع أ

2005.
³ عبد الله عبد العزيز مصور السهلي دور التلفزيون في توعية طلاب المرحلة الثانوية بأهمية مهام حرس الحدود بالمملكة العربية السعودية غير منشورة، أن ع أ 1999.

السمعي البصري الذي يثبت عن طريق الوسائط الإعلامية الجماهيرية في توضيح أهمية ودور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة استتباب الأمن في محاولة لترسيخ ثقافة أمنية ضد الجريمة، أما من حيث التوظيف لنتائج هذه الدراسة و مضمونها للوقوف على إلام الأمني الفعال و الناجح فقد لفتت هذه الدراسة انتباهنا الى أهمية مراعاة حجم و ديمومة بث مخرجات الإعلام الأمني في شكلها السمي البصري و ما تبينه من سلوكيات بالاضافة الى الوقوف على مدى علم الجمهور المستقبل لرقم يعد من أهداف الإعلام الأمني، وهو ما تم استخدامه كمؤشر في استبيان

الدراسة السابعة:

إاسة عبد الله الحامد عبد الله الخلف الموسوم عنوانها بدور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري¹ دراستنا تختلف عن هذه الدراسة من حيث المنهج المستخدم و تشترك معها بشكل بارز في دور مخرجات الإعلام الأمني في رفع مستوى الوعي الأمني و هنا نتكلم فقط عن الجانب المروري الذي يعد جزء من الوعي الأمني العام انطلاقا من مفهوم الأمن بين دور افلام التوعية و قدرتها على تغيير السلوك لدى الجمهور المستقبل من مدخل نفسي، إلام الأمني الذي يعد الإعلام المروري جزء منه من دور فعال في تغيير سلوك الأفراد و اكسابهم معرفة ومساهمة بتغيير وسقل سلوكياتهم تساهم في مواجهة مخاطر حوادث المرور.

02-06: تقييم الدراسات السابقة و الشبيهة حسب محاور الاتفاق و الاختلاف:

كما أسلفنا الذكر فان الباحث وقف على الندرة الفائقة في البحوث التي تتناول تأثير المتغيرات السوسيوثقافية في البيئة لعمومية على الأدائها التنظيمي الكلي و فاعليتها ضمن هذه المتغيرات الراسخة في المجتمع و موروثه الثقافي و كفاءات تغيره الحالي بفعل مختلف المؤثرات الإعلامية و الثقافية المتسمة بصفة العالمية و قوة التأثير و توجيه الرأي العا إضافة الى قلة الإهتمام البحثي بأداء المرافق العمومية الخدمانية في الجزائر على وجه الخصوص، و من جهة أخرى ندرة البحوث والدراسات المتعلقة بالإعلام الأمني كتخصص إعلامي وقائي حديث النشأة، لذلك كانت أغلب الدراسات السابقة في محيط أول ظهور لهذا التخصص و

وائد على المقاصد العليا لمجتمع دون التطرق الى أهميته بالنسبة للأداء التنظيمي و الفعالية للأجهزة المكلفة بحماية المجتمع من تأثيرات هذه الظواهر و بذلك تنفرد دراستنا من حيث الموضوع و الأهداف و مجال البحث و تكون أغلب الدراسات التي اعتبرناها سابقة جزئيات عن وظائف بعينها ينام بها الأجهزة الأمنية في اجمالها تبر عن الأداء الكلي لها، و فيما يلي

:

- أوجه الاتفاق بين دراسة الباحث و الدراسات السابقة:

- من حيث الهدف من الدراسة:

¹ دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري، دراسة غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم

الأمنية، الرياض، 2005.

الدراسة الأولى¹،² ³ ⁴ ⁵ في مهام و دور و مدى فعالية الإعلام الأمني في بعض الوظائف الأمنية المتعلقة بمواجهة ظواهر إجرامية بعينها كجريمة تعاطي و ترويج المخدرات و الإرهاب، إضافة الى تناول أكثر شمولية متعلق بالجريمة الكلاسيكية و مدى تمكن الإعلام الأمني من ترسيخ المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع والتوعية المرورية و تبيان جهود بعض قوات الشرطة وهي تمثل كذلك وظائف بعينها تسند لبعض إدارات الأجهزة الأمنية في إطار العلاقات العامة والإعلام، و بذلك تعبر هذه الدراسات عن أهمية وأهداف و دور الإعلام الأمني الممارس من قبل الأجهزة الأمنية رجة الأولى و مدى تمكنها من أداء دورها غاياتها المرتبطة .

استخدمت كل من الدراسة الأولى⁶ ⁷ المنهج الوصفي و هو ما يطابق المنهج المستخدم في هذه الدراسة

حيث أدوات جمع البيانات:

تتشترك الدراسة في أداة جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة و الاستبيان مع الدراسة الأولى⁸ ¹⁰ ¹¹ بدور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات في المملكة العربية السعودية⁹

:

تتشترك الدراسة في ¹² المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع ¹³ ¹⁴ ¹⁵ الدراسة الأولى حول دور الإعلام الأمني في ترسيخ التي كانت عينتها عشوائية بمدة إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية¹⁶

أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسات السابقة:

¹ وليد بن سعد بن عبد الله التويجري، دور الإعلام الأمني السعودي في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع، دراسة غير منشورة، أن ع أ، 2002.

² دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة غير منشورة - أن ع أ - الرياض 1999.

³ دور الإعلام الأمني في الوقاية من المخدرات في المملكة العربية السعودية، دراسة غير منشورة، أن ع أ 2005.

⁴ مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية، دراسة غير منشورة، أن ع أ 2006.

⁵ دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري، دراسة غير منشورة، أن ع أ ، الرياض، 2005.

⁶ وليد بن سعد بن عبد الله التويجري، مرجع سابق

⁷ .

⁸ وليد بن سعد بن عبد الله التويجري، مرجع سابق

⁹ .

¹⁰ .

¹¹ عبد الله عبد العزيز مصور السهلي، دور التلفزيون في توعية طلاب المرحلة الثانوية بأهمية مهام حرس الحدود بالمملكة العربية السعودية غير أن ع أ 1999.

¹² وليد بن سعد بن عبد الله التويجري، مرجع سابق

¹³ .

¹⁴ .

¹⁵ .

¹⁶ .

- من حيث الهدف من الدراسة:

1 في دور وسيلة إعلامية بعينها - تمثل في التلفزيون كوسيلة إعلامية جماهيرية ذات تأثير واضح و قوي- بأهمية مهام
الذين يدرجان في صلب مهام الإعلام الأمني و هي دراستين بذلك تبحثان في مواضيع إعلامية بالدرجة الأولى تتعلق بدور و قدرة وسيلة إعلامية على التأثير بقدر أكبر مما تبحث في موضوع الإعلام الأمني و مدى كفاءته و الجهات المكلفة به.

-

4

3

نث بتحليل المحتوى الإعلامي لمجموع من الصحف الأمنية، فيما استخدمت الدراسة السادسة¹ للضرورة البحثية و لسهولة التحكم في شمولية كل مفردات مجتمع الدراسة، و أخيراً استخدمت الدراسة⁶ المنهج شبه التجريبي التجريبي للوقوف على الدلالة الإحصائية في الفروق الشخصية بين عينة الدراسة التي تناولت موضوع التوعية المرورية.
- من حيث أدوات جمع البيانات.

تختلف الدراسة في أداة جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة و الاستبيان مع كل من الدراسة⁷ ،⁸ التي استخدمت عينات محدودة لاتمام عمليات تحليل المحتوى.

-

تختلف الدراسة في أداة جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة و الاستبيان مع كل من الدراسة⁹ **الأمني في الوقاية من الجريمة دراسة تطبيقية عن الج**
شامل، بينما استخدم في¹⁰
اجتماعية بعينها صنفها حسب أحياء الإقامة التي تقع بها هذه مدارس أبناء هذه الطبقة، وفي ا¹¹ مجموعتين تجريبيتين

1

التلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة الارهاب، دراسة غير منشورة، أن ع أ 2005

2 عبد الله عبد العزيز مصور السهلي دور التلفزيون في توعية طلاب المرحلة الثانوية بأهمية مهام حرس الحدود بالمملكة العربية السعودية غير منشورة، أن ع أ 1999.

3

دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة غير منشورة - أن ع أ - الرياض 1999.

4

مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية، دراسة غير منشورة، أ. 2006.

5

عبد الله عبد العزيز مصور السهلي

6

دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري، دراسة غير منشورة، أن ع أ 2005.

7

8

9

10

العزیز مصور السهلي

11

07- المدخل النظري للدراسة:

لأجل تحقيق أهداف الدراسة سأستند الى أكثر المقاربات النظرية تناسبا من حيث التفسير و التعليل للعلاقة التي تربط بين مرة الإعلامية و المجتمع و حاجاته التي تلتقي ودور ووظائف و أهداف بعض منظماته الخدمائية التي تسعى الى تلبية مقاصد شكل محورا مشتركا بينها و بين الإعلام و المجتمع، في شكل علائقي وظيفي لكل مجتمع احكامه و معايير المتميزة و غماطه السلوكية ووسائله الخاصة في تحديد الاولويات وتعديل السلوك فهناك العادات الاجتماعية والثقافية والمعايير والقيم والاتجاهات التي تشكل السمات الثقافية والخصائص الاجتماعية للمجتمع والتي تعتبر ضرورة في

الوظيفي في تناولها
ناهات لافراد المجتمع تكون المحك الرئيسي لفاعلية و فعالية المنظمات التي تعمل ضمن هذه البيئة السوسيوثقافية المؤثرة فيها حيث تقوم النظرية البنائية الوظيفية على مسلمة أن تنظيم المجتمع وبنائه هو ضمان استقراره بالنظر الى وهو ما يحقق اعتمادا متبادلا بين هذه العناصر، حيث تشير البنائية الى تحديد عناصر التنظيم والعلاقات التي تقوم بينها، والوظيفية الى تحديد الادوار التي يقوم بها كل عنصر في علاقته بالتنظيم مساهمة العنصر في النشاط الاجتماعي الكلي، حيث يتحقق الثبات والاتزان من خلال التوزيع المتكامل والثابت للأدوار على هذه عر، فالتنظيم حسب هذه النظرية هو غاية كل بناء في المجتمع ليحافظ على استقراره وتوازنه¹

التطوري تفسيراً لحركة التغير والتطور التي تشهدها المجتمعات التي تتبناها البنائية الوظيفية يرى هذا النموذج ان الاشكال الجديدة قد تم اختراعها او نقلها من الخارج بفضل الافراد الذين يبحثون دائما عن الوسائل الاكثر فعالية لتحقيق الاهداف الهامة وهذه الاشكال الجديدة تبقى وتستمر اذا ما كانت تعمل على انجاز الاهداف بفعالية ولا تتعارض مع القيم الموجودة، بينما يتم رفض ما يتعارض مع ذلك. وفي الاعتماد المتبادل بين وسائل الاتصال والنظم اعتبارها من روافد الثقافة الغربية وظيفية و مخترا، حيث يرى البعض ان

محددة تراوح بين الاعلام والتحليل، التفسير، التعليم والتنشئة الاجتماعية، والعلاقات العامة، الترويج والاعلان ثم الترفيه والفنون، هذه الوظائف التي تقوم بها النظم الاعلامية عن طريق وسائلها تقوم بدورها تغيير المجتمع الذي قام بوضعها² من هذا المنطلق يرى البعض ان التطورات التي تشهدها نظم الاتصال والاعلام العالمية اوضحت تمثل حقيقة واقعية وواقعا ملموسا تتأثر به جميع المجتمعات وبدرجات مة

مه من اعمال وما تجسده من انماط ثقافية متباينة يؤثر في كل المجتمعات على اختلاف مستويات تطورها امكانية للانعزال عن ما يشهده العالم من تطورات ان يتفاعل كل المجتمع مع هذه التطور
إمكانياته المادية والمعرفية وان يكون الانفتاح على الثقافات الاخرى بالاستفادة من ايجابياتها وهو ما يتطلب مستوى من الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي وامن للجمهور المتلقي
سي لهذه الغاية يبقى قائما على قضية الوظيفة والدور الذي تناط به وسائل الاعلام ومضامين مخرجاتها³

الإعلام الأمني تخصص هادف الى احداث أعلى مستويات الوعي الأمني و ارساء الثقافة الأمنية السليمة و حاجات المجتمع للأمن الشامل و بكل جوانبه الذي تناط به منظمات بعينها.

¹ نظريات الاتصال، دار النهضة العربية، ط1، بيروت 2006 174-175

² المرجع نفسه 190 .

³ سعيد ناصف، تأثير القنوات الفضائية في منظومة القيم الاجتماعية 1

الفصل الثاني: الأداء التنظيمي، أنواعه و محدداته الداخلية و الخارجية

تمهيد

- 01- ادارة و تقييم الأداء
- 02- أهداف نظام تقييم الأداء
- 03- طرق تقييم الأداء
- 04- نظام تقييم الأداء
- 05- نماذج تقييم الأداء و تصميم أداة القياس
- 06- مستويات تقييم الأداء
- 06-01: حسب انماط و تصنيفات المنظمات
- 06-02: حسب أشكال المستويات الادارية للمنظمة
- 07: عمليات تقييم الأداء وفق المستويات الادارية للمنظمات.
- 08- النظام الرقابي للمنظمة و ادارة الأداء
- 09- ادارة الأداء من منظور أسلوب الجودة الشاملة
- 10- التطوير التنظيمي و الفاعلية التنظيمية
- 10-01: الأساليب الحديثة للتطوير التنظيمي
- 10-02: المداخل النظرية للفاعلية التنظيمية
- 11- معايير و مؤشرات الفاعلية التنظيمية
- 11-01: معايير الفاعلية التنظيمية
- 11-02: مؤشرات الفاعلية التنظيمية حسب مستويات تقييم الأداء
- 11-03: المعايير السلوكية للفاعلية التنظيمية للمنظمات الخدمائية
- 12- العوامل المتحكمة في فاعلية أداء المنظمات الخدمائية
- 12-01: على مستوى البيئة الداخلية للمنظمة
- 12-02: على مستوى البيئة الخارجية للمنظمة
- 12-03: أسس و مؤشرات فاعلية الأداء التنظيمي للمنظمات الخدمائية العمومية.
- 12-04: المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الخدمائية للقطاع العمومي تجاه المجتمع .
- 12-05: العلاقات العامة، الإعلام و فاعلية أداء المنظمات الخدمائية العمومية
- 12-06: مقومات كسب ثقة جمهور المنظمات الخدمائية العمومية

خلاصة الفصل

تمهيد

يعد الأداء الجيد هدف كل منظمة ومؤشرا لنجاحها و مقياسا لفعاليتها من منظور كلي للأداء التنظيمي العام، الذي يتكون من مجموع أداء مختلف وحدات المنظمة و تفاعلها مع بيئتها الى جانب أداء أفرادها، الذي لا يمثل إلا جزءا من الأداء التنظيمي العام للمنظمة، و بوجود مستويات مختلفة للأداء و الفعالية تختلف ميكانيزمات تقييمه و تقويمه حسب عدة مداخل نظرية تبحث في مواضيع الأداء والفعالية و التطوير التنظيمي، لأجل تحديد معالم مستويات فعالية المنظمة و نجاحها ضمن بيئة عملها من خلال الوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها، على هذا الأساس سأحاول من خلال هذا الفصل تناول موضوع الأداء من حيث محدداته، طرق تقييمه، أنواعه، نماذج و مستوياته وصولا الى الأداء التنظيمي العام الذي يمثل الأداء الكلي للمنظمة و فعاليتها وطرق تقييمهما، إضافة الى ماهية وطبيعة معايير الفاعلية التنظيمية التي لا تتوقف فقط على مستوى أداء أفراد المنظمة أو فرقها أو وحداتها ككل أو خصائص بيئتها التنظيمية الداخلية و ميكانيزماتها لتحسين الأداء، بقدر ما قد تتحكم فيها متغيرات كثيرة من البيئة الخارجية لها، و فيما يلي عرض مفصل لكل هذه العناصر.

01- ادارة و تقييم الأداء:

يعد الأداء الجيد هدف استراتيجي لكل عمليات إدارة المنظمة، و المحور الثاني من حيث الأهمية بعد التنظيم في حد ذاته، باعتباره يجسد مقياس موضوعي لنجاحها ووسيلة قاعدية لأجل بلوغها لأهدافها، فتعمل بذلك معظم المنظمات بخصوصه على صعيدين ، الأول يركز على تحفيز مواردها البشرية لتأدية وظائفها ومهامها بفاعلية وكفاءة أكثر، و محاولة تحقيق أقصى درجات التكيف و الاستفادة من متغيرات بيئتها الخارجية من جهة أخرى، و ذلك من خلال عمليات غدارة الأداء، التي تتمثل في جل الجهود الهادفة من قبل المنظمات المختلفة لتخطيط و تنظيم و توجيه الأداء الفردي والجماعي و الكلي للمنظمة ووضع معايير و مقاييس واضحة و مقبولة كهدف يسعى الجميع للوصول اليه¹، مع التركيز على ضمان أقصى درجات الكفاءة في عمليات الاتصال المؤسسي لما لها من أهمية لبلوغ أعلى درجات الأداء، إضافة الى الاستثمار في الترابط القوي بين الجانبين النفسي والثقافي للموارد البشرية الذين لهما القدرة الكافية على تحديد السلوك التنظيمي من خلال القيم الثقافية المكتسبة من البيئة السوسيو ثقافية للمنظمة²، و فيما يلي عرض مختصر لأهم عناصر إدارة الأداء.

أ-تخطيط الأداء: تنطلق عملية تخطيط الأداء من رسم صورة للأداء المستقبلي لأجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل التنظيم و التي يجب ان تكون متميزة بالوضوح و القبول من قبل جميع أطراف التنظيم بعد توفير كل الامكانيات المطلوبة في الانتاج أو أداء الخدمة، حيث يساعد وضوح الأهداف كذلك الموارد البشرية على ادراك فلسفة و مقاصد مختلف العمليات التنظيمية و الوظائف الإدارية للتنظيم³.

ب- تنظيم الأداء: انطلاقا من مبدأ التوازن الذي يعني عدم اعطاء مجالا أوسع لوظيفة ما على حساب بقية الوظائف لضمان النمو المتوازن و كفاية التنظيم⁴، يقصد بتنظيم الأداء ضرورة وضع هيكل تنظيمي واضح المعالم يتصف بالتوازن تستطيع الموارد البشرية ضمنه تحديد مواقعها بدقة على خريطة العمل و القنوات و الطرق التي يتحرك ضمنها رأسيا و أفقيا دون احداث تداخل في الاختصاصات بتحديد واضح للمسؤوليات و المهام الوظيفية، إضافة الى العديد من المتطلبات نذكر منها:

- الهيكل و العلاقات التنظيمية الواضحة.
- اللوائح و القوانين و القواعد المقبولة و الواضحة لتنظيم العمل.
- استخدام نتائج تقييم أداء الموارد البشرية و بيانات توصيف الوظائف لأجل ضمان كفاءة عملية التعيين.
- وضع نظام للاتصال و تبادل المعلومات عن الأداء⁵.

ج- توجيه الأداء: مد عملية توجيه الأداء أساسا على عمليات التدريب الذي يعد جل الجهود الإدارية و التنظيمية التي تهدف الى تحسين قدرة الفرد على أداء عمل معين أو القيام بدور محدد في المنظمة بكفاءة عالية⁶، باعتباره أكثر الطرق فعالية لأجل توجيه الأداء منذ بداية العمل و باستمرار، و الهدف من التوجيه هو متابعة نتائج أداء العاملين من خلال القياس المستمر كذلك لأدائهم و امدادهم بالتعليمات و التوجيهات كنوع من التغذية العكسية أو الاسترجاعية لتفادي أي انحراف عن أهداف الأداء و التنظيم⁷. أما عن العنصر الرابع و الأخير المتمثل في تقييم الأداء و باعتبار ماله من أهمية بالغة سنتناوله بشيء من التفصيل.

حيث يعتبر تقييم الأداء ، العملية التي تقوم بها المؤسسة لتحديد و قياس أداء العاملين و من خلال هذا التقييم تتمكن من وضع الصورة المستقلة لهذا العامل⁸، و هو كذلك عملية اصدار حكم عن أداء و سلوك العاملين و يترتب على اصدار هذا الحكم قرارات

¹ جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، 208.
² إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي، دراسة نظرية و تطبيقية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، 110.
³ التطوير التنظيمي، أساسيات و مفاهيم حديثة، 02 2003 129.
⁴ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم و الإدارة، دار المناهج الأردن، 2006، 26.
⁵ جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود، 212.
⁶ ربحي مصطفى عليان، 285 2007 01.
⁷ جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود، 209.
⁸ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، القيادة و الرقابة و الاتصال الإداري، 104 2007.

تتعلق بالاحتفاظ بالعاملين أو ترقيتهم أو نقلهم الى عمل آخر داخل المنظمة أو خارجها، أو تنزيل درجتهم المالية أو تدريبهم و تنميتهم أو تأديتهم أو فصلهم و الاستغناء عنهم¹، كما أنه يمثل قياس مستوى ما حققه الفرد من مساهمات في تحقيق أهداف التنظيم من حيث الكم والكيف في مدة زمنية محددة، في اطار نظام رسمي تصممه المنظمة بناء على مجموعة من الأسس و القواعد العلمية و الإجراءات². كما يستخدم في عملية تقييم الأداء جملة من المعايير متسمة بالوضوح لدى طرفي العملية المتمثلين في المكلف بالتقييم والفرد الخاضع للعملية، لأجل قبول نتائج العملية و الإقتناع خاصة بمواطن ضعف الأداء أو عدم كفايته، و يمكن تصنيف هذه المعايير الى فئة المعايير المتعلقة بنواتج الأداء من كم وكيف، فئة معايير سلوك الأداء كالمواظبة و التعاون و القيادة، و فئة أخرى متعلقة بالصفات الشخصية للموارد البشرية كالمبادأة و الدافعية و الجاهزية لأداء مهام الوظائف³.

كما تجدر الإشارة أن العملية التي تعرف بتقييم الوظائف لا تمثل عملية تقييم الأداء، باعتبار أن تقييم الوظائف اجراء يحدد به قيمة هذه الوظيفة مقارنة ببقية الوظائف و أنه تقييم لماهية واجبات كل وظيفة و ليس عمل شاغلها المعني بعملية تقييم الأداء.

02- أهداف نظام تقييم الأداء

تهدف عملية تقييم الأداء و التي قد يعبر عنها أحيانا بكلمة تقويم الأداء الى جملة من المقاصد ذكرها محمود عياصرة⁴ فيمايلي:

- تحديد أداء العمل أو الموظف لأجل تحديد الجزاء ايجابيا أو سلبيا.
- معرفة مواطن ضعف الأداء لكل الموارد البشرية في المنظمة.
- ترشيد و ضبط عملية التعيين و حركات النقل بناء على متطلبات كل وظيفة و مستوى أداء المكلف بها.
- تحقيق فاعلية أكثر لعملية توزيع المحفزات و ما يترتب عنها من تلبية الحاجات المعنوية للموارد البشرية.
- يعتبر تقييم الأداء بمثابة تغذية راجعة لهذه المؤسسة بواسطته يتعرف الفرد على الواجب عليه انجازه في هذه المنظمة.
- يفيد تقييم الأداء في اتمام عملية التخطيط للمراحل المستقبلية بناء على امكانات التنبؤ التي يوفرها تقييم الأداء.

كذلك فان عملية تقييم الأداء تهدف الى تحديد مجالات تطوير أداء العاملين و احتياجاتهم التدريبية و أساليب التطوير، وتحديد الأفراد المتميزين الذين يمكن ترقيتهم لمناصب أعلى و مدى توافق بقية الموارد البشرية و متطلبات الوظائف التي يشغلونها⁵، و بالنسبة القائمين على عملية تقييم الأداء تفيد هذه العملية بأن تنمي ملكة التقدير و الحكم السليم لدى المشرفين و المديرين لما تكسبهم من مهارات الرقابة الفعالة المستمرة و القيادة الرشيدة⁶.

عموما فان عملية تقييم الأداء التي تهدف في أساسها الى معرفة مدى اسهام الموارد البشرية للمنظمة في تحقيق أهدافها من خلال انجازهم الفردي، تعد عملية معقدة تتشابه فيها الكثير من العوامل المتعلقة بالرؤساء و المشرفين و المرؤوسين و المناخ السائد في التنظيم و بحضارة و ثقافة المجتمع نفسه⁷، إذ شاع في أغلب منظمات الدول النامية نظرة تقليدية لعملية تقييم الأداء تتسم بالأسلوب العقابي، نتائجها وانعكاساتها مرتبطة بشكل جوهري بشخصية من يقوم بالتقييم و علاقته و انطباعاته حول من يقوم بتقييم أدائه، رغم أن المفهوم الحديث لعملية تقييم الأداء يقوم على اعتبار ا لعملية تهدف أساسا الى تطوير مهارات العاملين و تحديد المعوقات التي تواجه أدائهم لأجل رسم كفاءات لتحسين الأداء وليس عقاب و جزاء سلبى.

¹ عبد البارى إبراهيم درة، زهير نعيم إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي و العشرين، 2008 01 259.

² حسن إبراهيم بلوط - إدارة الموارد البشرية - من منظور إستراتيجي- دار النهضة العربية - 2004. 363

³ جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود، 209

⁴ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، 106

⁵ جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود، 208

⁶ ربحي مصطفى عليان، 163

⁷ عبد البارى إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، 260

02-01- خطوات عملية تقييم الأداء

يقسم الباحث ربحي مصطفى عليان خطوات عملية تقييم الأداء الى ثلاثة خطوات أساسية هي:

أولاً: تحديد معدل مقياس معياري للأداء يمكن اعتماده للحكم على الأداء الفعلي لكل موظف أو مجموعة موظفين في قسم معين، مع اعلام كل الموارد البشرية بمضمونه مسبقاً أي قبل كل عملية تقييم، كما يجب ان يكون هذا المقياس و معايير واضحة و محددة و أن تكون قابلة للقياس الكمي الدقيق و بدون غموض.

ثانياً: قياس الأداء الفعلي للموارد البشرية العاملة، حيث تتطلب هذه الخطوة جمع كل المعطيات و المعلومات الدالة عن معدلات الأداء الفعلي، التي يشترط ان تكون دقيقة و تغطي كامل المدة الزمنية التي تجري عليها عملية التقييم.

ثالثاً: مقارنة الأداء الفعلي للعاملين الذين تم اخضاعهم للعملية تقييم الأداء بمعدل قياس الأداء و تحديد الفوارق و حجم الانحراف عن المعدل و أهميته و أسبابه و اقتراح وسائل علاجه و كل ما هو متاح من جزاء ايجابي أو سلبى أو تقويم و تدريب¹.

بالنظر الى صعوبة عملية تقييم الأداء و تشعب متطلباتها، نجد أن الآراء حول هذه الخطوات قد تعددت فالبعض أوجزها على غرار المراحل التي سبق ذكرها بينما وسعها البعض الآخر² الى مراحل أكثر تتمثل في:

- تحديد المتطلبات و الأهداف المنتظرة من هذا التقييم
- تحليل الوظائف.
- اختيار المقيمين و تدريبهم.
- قياس الأداء بجمع المعلومات عن أداء العاملين العاملين.
- تقويم الأداء.
- مناقشة التقويم مع العاملين.
- اتخاذ القرارات المناسبة على ضوء ما خرج به التقييم.
- كما حدد خطوات عملية تقييم الأداء كل من جاري لاثام و كينيث وكسلي³ في المراحل التالية:
- استعراض المتطلبات القانونية .
- اجراء تحليل الوظائف.
- تطوير أداء التقييم .
- اختيار و تدريب الملاحظين .
- قياس الأداء.
- تزويد الموظفين بنتائج قياس الأداء.
- وضع أهداف التقييم في ضوء النتائج .
- منح الشاء أو الجزاء بناء على نتائج عملية التقييم .

الملاحظ من خلال عرض المراحل السابقة لعملية تقييم الأداء نجد أنها في الغالب تتفق في مجملها بين ثلاثة مراحل المرحلة الأولى تمثل نمل التحضيرات التي تسبق عملية التقييم من اعداد للملاحظين و تحديد معايير العملية و متطلباتها، تليها عملية التقييم ثم عملية استخدام نتائج التقييم و اتخاذ الاجراءات المترتبة عنها، إلا اننا نعتقد باختلاف مضامين المرحلة الأولى و الثانية بناء على اختلاف طبيعة

¹ ربحي مصطفى عليان، 163

² معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

³ عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ،

ووضعية كل منظمة أو مؤسسة فيما تنفق مبادئ خطوة تقييم لأداء باعتبارها عملية تستوجب الموضوعية و الوضوح مهما كان شكل المنظمة أو مجال نشاطها.

02-02: توقيت اجراء عملية تقييم الأداء:

يختلف توقيت اجراء عملية تقييم المنظمات عمليا من منظمة الى أخرى، إلا انه يمكن تصنيفه من حيث ماهو معمول به من نارسات بخصوص هذه العملية فتقوم بعض المنظمات بتقييم أداء موظفيها نهاية كل سنة ميلادية أو هجرية مرة واحدة على الأقل، فيما تقيم أداء الموارد البشرية حديثة التعيين فور انتهاء مدة التربص التي تقدر في الغالب بين تسعة أشهر الى سنة على غرار المنظمات الجزائرية¹، أما عن الاتجاه الحديث في عملية تقييم الأداء فيتم فور انتهاء مهمة أو عمل معين، و في مدخل الإدارة بالأهداف فان الرئيس و الرؤوس يتفقان على اتمام عملية تقييم الأداء عند انجاز هدف معين²، كما قد نجد كذلك طرق غير رسمية تعتمد على بعض المنظمات سمان التقييم المستمر للأداء و الذي تمثل مجمل نتائجه نهاية كل سنة التقييم الرسمي للأداء، و هو ما يبرر اعتماد بعض المنظمات على إستراتيجية مغايرة للتقييم سعيا منها لتقليص سلبيات التقييم السنوي باعتماد التقييم غير الرسمي والدوري للأداء، فيتم مع مطلع السنة مع أهداف لتحقيقها نهاية السنة ليتم من خلالها إتمام عمليات دورية للتقييم و تبادل الآراء حول الأداء وسير عملية الاسترجاع بالتقييم غير الرسمي هذا، في حين يقوم البعض الآخر بالاعتماد على تقييم أداء الأفراد بعد إتمام كل مشروع على حدى أين يتم من خلالها الاسترجاع غير الرسمي ومراجعة التعويضات³، و من الجدير بالذكر هنا كذلك أن الموظفين الجدد غالبا ما يحتاجون الى تقييم أدائهم بشكل دوري و توجيهه بشكل مستمر⁴.

02-03: تنفيذ عملية تقييم الأداء:

تنعكس قدرة و كفاءة الجهة المقيمة للأداء مباشرة على نتائج عملية تقييم الأداء، لذلك تتوقف مستويات صدق نتائج العملية على اختيار الجهة المقيمة للموارد البشرية، وفي الغالب تلجأ المنظمة لتفادي سلبيات الطريقة التقليدية التي تقتصر فيها عملية تقييم أداء الفرد على انطباعات رئيسه المباشر، الى طريقة اعتماد تقييم مجموعة من المشرفين لكل فرد، أو اعتماد أسلوب الاعتماد على خبراء من خارج المنظمة لا تربطهم أي صلة بالموارد البشرية العاملة بالمنظمة رغم تطلب هذا الاختيار نفقات و جهد كبير، أو التقييم الذاتي الذي تنسم به الإدارة بالأهداف الموجه أساسا لتطوير الأداء و ليس تقييمه فقط⁵، إلا أن الإدارة الحديثة للموارد البشرية تضع مداخل أخرى تضم أطراف أخرى مشاركة في عملية تقييم الأداء صنفها الباحث عبد الباري إبراهيم درة⁶ فيما يلي:

- أ- **الاعتماد على تقييم المشرف المباشر** : انطلاقا من كون المشرف أو الرئيس المباشر للموظف هو أكثر الناس معرفة بعمل مرؤوسه وإطلاعا عليه يعتمد هذا الاتجاه على المشرف لأجل اتمام عملية تقييم الأداء رغم السلبيات أو التحفظات التالية:
 - شعور الفرد الخاضع للتقييم بالخوف أو التهديد لما سترتب عن العملية من جزاء سلمي أو إيجابي.
 - باعتبار العملية الاتصالية ضمن هذا الاتجاه ذات اتجاه واحد يحاول في الغالب الموظف الخاضع للتقييم الى محاولة تبرير أدائه بكل الوسائل بما فيها غير الواقعية.
 - احتمال عدم التحكم في معايير الموضوعية و التحيز لأي سبب كان تجاه موظف بعينه من قبل المكلف بالتقييم.

109

269

110

270-273

¹ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

² عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ،

³ حسن إبراهيم بلوط، مرجع سابق - ص 394

⁴ ربحي مصطفى عليان، 161

⁵ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

⁶ عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ،

- ب- الاعتماد على تقييم عدد من المشرفين: من الممكن أن يتم خلال هذا الخيار على تشكيل لجنة تضم عدد من المشرفين لأجل تفادي التأثير السلبي للتحيز، إضافة الى فائدة اعطاء معلومات عن أداء الموظف من أكثر من زاوية.
- ج- الاعتماد على خبراء (من خارج المنظمة): يعتمد هذا الاختيار لأجل بلوغ أقصى درجات الموضوعية بحكم أن الخبراء من خارج المنظمة و لا تجمعهم بالموارد البشرية للمنظمة أي صلة، إلا أنه يأخذ على هذا الإختيار كلفته المرتفعة و تطلبه لجهد كبير و مدة زمنية طويلة خاصة لأجل شرححيثيات الأداء و طبيعة العمل للخبراء.
- د- الاعتماد على أسلوب التقييم الذاتي للإدارة بالأهداف: يستخدم هذا الأسلوب أساسا لأجل أغراض تطويرية و ليست للحكم على أداء معين، و ذلك باشتراك العامل نفسه في عملية تقييم أدائه و يساعد في تحديد أدوار الموظف و يشركه في صياغة أهداف المنظمة و بالتالي تكون الموارد البشرية للمنظمة أكثر التزاما بتحقيق الأهداف المسطرة للمنظمة ككل.
- هـ- الإعتماد على تقييم زملاء العمل: من الضروري لتطبيق هذا الأسلوب ان تكون علاقة ثقة قوية بين الموارد البشرية لذات المستوى أي بين الموظفين و زملائهم في العمل.
- و- الاعتماد على تقييم المرؤوسين: من مزايا هذا الأسلوب أنه يوفر معطيات دقيقة للرؤساء عن كيفية رؤية مرؤوسيه لهم، لما لها من فائدة في تقويم أدائهم كرؤساء، إلا ان نجاح هذا الأسلوب يبقى رهن مدى سرية تقييم أداء المرؤوسين لرؤسائهم و امكانية الخروج من الموضوعية باعتبار المرؤوسين يجذون الرؤساء الذين لا يكلفونهم بأعمال كثيرة أو زعماء التنظيم غير الرسمي في المنظمة و بالتالي يكون تقييمهم غير موضوعي.
- ي- الاعتماد على تقييم الزبائن: يعد هذا الطرف من أحدث مصادر تقييم أداء الأفراد خاصة في قطاع الخدمات حيث يعد الزبون هو المعيار الحقيقي لتقييم نتائج أداء الأفراد والمصدر في ذات الوقت للتعرف على مدى نجاح التنظيم في تأديته لخدماته أو مهامه¹.
- ر- الاعتماد على برامج و أنظمة معلوماتية: حيث يعتمد مدراء المؤسسات في مراقبة العمالة بواسطة أنظمة إلكترونية في إطار رقابتهم وتقييم أدائهم، إلا أن هذه الطريقة غالبا ما تتعارض وخصوصية الأفراد التي لا مجال لحرقها خاصة فيما تعلق بالرضا الوظيفي و بيئة العمل².

¹ حسن إبراهيم بلوط : 366 :
² : 366.

03- طرق تقييم الأداء

03-01: الطرق التقليدية لتقييم الأداء:

في خضم بحثنا الوثائقي في أدبيات ادارة الموارد البشرية نجد أن هناك العديد من التصنيفات لطرق عملية تقييم الأداء، تختلف هذه التصنيفات باختلاف قاعدة التصنيف التي تعتمد في الغالب على مقارنتها بموضوع ما قد يكون مثلاً مدى تحقق أهداف المنظمة، و فيما يلي نورد أشهر هذه الطرق فيمايلي:

أ- طريقة المقالة أو التقرير التقييمي: يتم خلال هذه الطريقة بوصف أداء الفرد انشائياً ضمن مقال أو تقرير تفصيلي لكل حيثيات أداء الفرد و المهام التي اتمها و مواطن القوة و الضعف إلا ان هذه الطريقة يفضل في الغالب ان تكون مرافقة لطريقة أخرى كمية، على خلفية تأثير مستوى المكلف بالتقييم من حيث أسلوب كتابته و قوة لغته و دقتها¹، مع وجود تفاوت بين فهم و ادراك معايير التقييم و أوزانها بالنسبة للقائمين على التقييم لأن هذه المعايير التي تستخدم في عملية التقييم مرتبطة كثيراً بالاعتبارات الفردية التي تؤثر فيها العوامل الذاتية للمكلف بالتقييم الى حد كبير².

ب- طريقة القوائم: هي طريقة بسيطة تعتمد على وجود عبارات تقييمية وصفية يسجل على احدهما كلمة نعم و على الأخرى كلمة لا حيث يقوم المكلف بالتقييم بالتأشير عليها حسب اتجاهاته يتم في نهاية العملية بحساب وزن أو قيمة كل اجابة ثم تجمع النقاط لنصل في نهاية المطاف الى تقييم كلي يحدد كمياً³، إلا أن هذه الطريقة تقلص من خبرة و رأي المكلف بالتقييم في حالة وجود محاور يراها مهمة في التقييم و لم يتم ادراجها ضمن القائمة⁴، كما قد نجد في قائمة الرصد مواصفات ذات أوزان نسبية للعناصر و في هذا الشكل تحتوي القائمة على عدد من العبارات تصف انماط سلوكية معينة لكل منها وزن و ثقل يحدده الخبراء و تكون بالتالي علامة الموظف الخاضع لعملية تقييم الأداء متوسط أوزان العبارات التي أشر عليها المكلف بالتقييم⁵.

ج- طريقة التوزيع الإجباري: يتم خلال هذه الطريقة اجبار القائم على التقييم على تصنيف مستوى أداء العاملين وفق فئات محددة مسبقاً، حيث عبر عن هذه الطريقة الباحث عبد الباري ابراهيم درة و التي وصفها بطريقة سلم التقدير التمثيلي البياني، بأنه يتم تقدير الأداء على خط متصل يبدأ بدرجة قليلة و ينتهي بدرجة مرتفعة⁶، إلا انه يأخذ على هذه الطريقة أنها لا توضح نواحي الضعف والقصور في أداء العاملين، كما أنها صعبة في حالة الأعداد الصغيرة للعاملين⁷، و محدفة في حق البعض في حالة الأعداد الكبيرة كأن يكون أكثر من النسبة المحددة من ذوي الأداء الجيد⁸، كما يمكن ادراج هذه الطريقة ضمن فئات طريقة المقارنة بين العاملين.

د- طريقة التقييم بالمقارنة بين العاملين: لهذه الطريقة العديد من الأشكال إلا أن مبدأها واحد يتمثل في قيام المكلف بالتقييم بمقارنة أداء كل فرد بغيره من العاملين إما ثنائياً أو عن طريق ترتيب العاملين تنازلياً:

- الترتيب التنازلي للعاملين حسب الأداء: حي يتم ترتيب كل العاملين في قسم أو وحدة ادارية تنازلياً حسب الأداء و يكون المعيار هو الأداء الكلي أو الإجمالي لعاملي القسم⁹.

			165	¹ ربحي مصطفى عليان، ²
138	1996	التقويم و الإشراف في طريقة العمل مع الجماعات	112	³ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، ⁴ ربحي مصطفى عليان، ⁵ عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، ⁶ المرجع نفسه 274.
			275	⁷ ربحي مصطفى عليان، ⁸ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، ⁹ عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ،
			113	
			276	

- المقارنة الثنائية بين العاملين: يث يتم تقسيم العاملين الى مجموعة زوجية مكونة من فردين و يقوم المكلف بالتقييم بمقارنة أداء الفرد ببقية الأفراد الموجودين داخل مجموعته في شكل ثنائيات ليتم حساب التكرارات لكل فرد أي عدد المرات التي تميز فيها فرد معين عن بقية الأفراد التي قورن أدائه بهم¹.

هـ-اختبارات الأداء و اختبارات عينات عمل: يتم خلال هذه العملية اعطاء اختبارات متعلقة بمهامهم و بناء على العلامات التي يتحصلون عليها يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة.

و-أداة الوقائع أو الأحداث الحرجة: وهو عبارة عن تقارير قصيرة تتضمن أحداث عاشها أصحاب المصلحة قد تكون صعوبات واجهتهم يقيم في النهاية عن فاعليتهم وكفائتهم في العمل وسلوكياتهم لمواجهة الحدث والإستفادة من هذه الخبرة²، ويتميز هذا الأسلوب الأسلوب في كونه يبين الكيفيات المرغوب فيه لأداء الوظيفة ومن محاسنه كذلك أنه يهتم بتقييم السلوك الوظيفي في حد ذاته من أداء وظيفي وليس شخصية الأفراد لكنه يبقى بعيد عن استحسان المدراء كونه ذكر مفصل لحوادث تقع في الوحدات التي يشرفون عليها وسرد لمواقف حرجة تعرض لها³، حيث يقوم المكلف بالتقييم بتسجيل الأحداث التي كان الموظف فعالا أو غير فعال فيها، لأجل الوقوف على فعالية القسم ككل⁴، الذي سنعرضه بشيء من التفصيل لاحقا.

03-02: الأساليب و الأدوات الحديثة لتقييم الأداء:

أ- التقييم بمراكز التقدير: مركز التقدير مكان أو قسم مخصص لتقييم و تقدير أداء العاملين، حيث يعرض العامل الى العديد من الاختبارات تحت اشراف فريق من الخبراء المدربين على عملية تقييم الأداء، حيث تعنى هذه المراكز بالدرجة الأولى بتوجيه و تقويم الأداء بالثمين والتعديل والجزاء⁵.

ب- التقييم باستخدام الادارة بالأهداف: يختلف مدخل الادارة بالأهداف لتقييم الأداء عن الأساليب التقليدية لتقييم الأداء، باعتبارها تمثل فلسفة تقوم على افتراض أن العاملين في مختلف التنظيمات يرغبون في الاشتراك في عملية اتخاذ القرارات لاسيما التي تؤثر مباشرة في مستقبلهم المهني، و هو ما يدفعهم كذلك الى الرغبة في معرفة تقييم أدائهم و مدى اسهامهم في تحقيق أهداف المنظمة التي شاركوا في رسمها⁶، و بذلك تنتقل الرقابة من رقابة خارجية الى رقابة ذاتية تعنى بتقييم النتائج لا الأساليب⁷. كذلك تعد الإدارة بالأهداف عملية تتكون من عدة خطوات يبينها الشكل أ أسفله:

¹ ربحي مصطفى عليان، 166

² جاري ديسلر - إدارة الموارد البشرية : محمد سيد أحمد عبد المتعال دار المريخ للنشر - المملكة العربية السعودية. 330

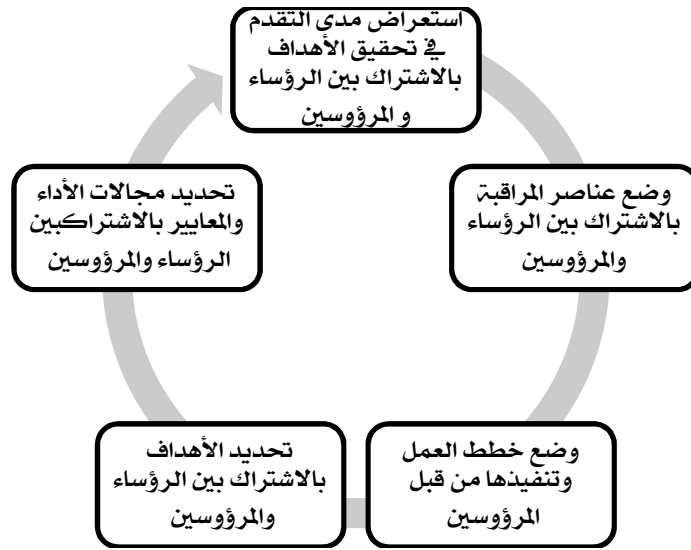
³ حسن إبراهيم بلوط - مرجع سابق -ص: 381

⁴ عبد الباري إبراهيم درة، زهير الصباغ، 274

⁵ عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، 277.

⁶ : 279.

⁷ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، 113.



الشكل أ يوضح خطوات مدخل الإدارة بالأهداف نقلا عن عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية، ص 278

ج- سلوك التقدير السلوكي: و هي عملية مكاملة لعملية تقييم الأداء وفق مدخل الإدارة بالأهداف، باعتبارها تعمل على تقييم كيفية الأداء و من أهم معالم هذه النظرية أنها نبرز أهمية الأهداف التطويرية و تحدد السلوك الذي يقيم شكل محدد يمكن ملاحظته و قياسه مع التفرقة بين السلوك و الأداء و الفعالية وفق خطوات تبدأ بالتحديد المسبق للوظائف التي ستستخدم عليها الأداة، ثم ضمان حرص كل مشرف على تدوين عبارات محددة تبين الأداء الفعال و الأداء الغير الفعال عن طريق عبارات محددة تعبر عن اناط سلوكية مورست فعليا ضمن مهام الوظيفة، تترجم هذه العبارات الى مقاييس تعكس بعدا أدائيا مشترك يتراوح بين الأداء الفعال و الأداء الغير الفعال، ثم وضع خط متصل لسلوك مرتبط بالوظيفة و بأوصاف لسلوك يتراوح بين أكثرها فعالية وأدناها مع الحرض على وضع العبارات فقط التي تعبر عن سلوك يمكن قياسه¹.

د- استخدام ادارة الجودة الشاملة: يعتبر مفهوم ادارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تعتمد على جملة من العناصر يؤدي الالتزام بها الى جودة الخدمات التي تقدمها المنظمة، حيث يتم التركيز و بشكل مستمر على وضع خطط لتحسين مستوى الأداء، انطلاقا من ضمان التدريب و التوجيه اللازم لمواردها البشرية لتعكس بصورة إيجابية على أدائها، الذي تقف على مستوياته بالاحتكام الى جملة من المعايير، تبدأ بضمان الأداء الجيد للأفراد الذي يترجم الى أداء تنظيمي فعال، مع مراعاة الدقة و التنظيم و الوقت ومعالجة الصعوبات التي تعيق استفادة جمهورها من الخدمات، و وضع معالجة لمختلف المهام التي تتطلب عملا أكثر تعقيدا من خلال المؤثرات التي تنتج من عملية تحليل المهام في ضل نظرة مطلعة و دقيقة للبيئة و المحيط الخارجي للمنظمة، كما تتسم فلسفة ادارة الجودة الشاملة بالتركيز على جمهور الخدمة كمدخل لقياس أدائها أوفعاليته باعتبارها دليل على النجاح أو الفشل، كونها تعمل على ضرورة تحقيق متطلباته و توقعاته من خدمات و محاولة معرفة مدى رضاه عن الخدمة حاليا و مستقبليا لأن عدم تلبية هذه الحاجيات يعني فشلها و من ثم خسارتها أو عدم جدواها وبالتالي تلاشيها².

03-03: شروط نجاح نظام تقييم الأداء:

¹ عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ،
² التطوير التنظيمي- أساسيات و مفاهيم حديثة

- هناك العديد من الاعتبارات التي تساهم في إنجاح وتفعيل نظام تقييم الأداء وتجعله أكثر مساهمة في رفع مستوى الأداء التنظيمي للمنظمة ككل، إضافة الى ضرورة تشجيع وتدعيم الابتكارات لضمان البحث المستمر في الطرق والتقنيات الأكثر فعالية لتقييم الأداء¹، كما اقترح عبد الباري ابراهيم درة و زهير نعيم الصباغ² جملة من التوصيات لجعل عملية تقييم الأداء أكثر فعالية نوردها فيمايلي:
- تبني نظرة شمولية كلية لعنلية تقييم الأداء، على اعتبار نظام تقييم الأداء جزء من نظام ادارة الموارد البشرية يتفاعل مع اجزائه وانظمتها الفرعية مما يجعل نظام تقييم الأداء مرتبط بالمناخ التنظيمي و بطبيعة و محتوى الوظيفة و نظام الأجور و الحوافز والدوافع و تخطيط الموارد البشرية.
 - ضرورة تحديد أهداف عملية تقييم الأداء مسبقا.
 - ضرورة اشراك أكثر من طرف في عملية تقييم الأداء التقييم الذاتي و تقييم الرؤوسين مع استخدام أكثر من أداة للتقييم.
 - اعطاء عملية تقييم الأداء صبغة تطويرية تجديدية و ليس عقابية مع التركيز على الأداء بدل شخصية العامل.
 - تدريب القائمين على عملية تقييم الأداء على الأساليب الحديثة للتقييم.
 - ينبغي أن يبنى التقييم على تحليل لمتطلبات الوظيفة و معايير الأداء.

¹ حسن إبراهيم بلوط
² عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ،

04- نظام تقييم الأداء:

تهدف نظم تقييم الأداء الى التعرف الدقيق لامكانيات وكفاءات الموارد البشرية المتوفرة بالمنظمة، و ذلك بالتقييم الموضوعي للأداء و تحديد مستوى حوافز العمل المناسبة لبذل المزيد من الجهود من قبل الأفراد لكل وظيفة، مع التوصل الى معطيات دقيقة لتسهيل عملية مراجعة و إعادة النظر في أداء الموارد البشرية¹.

04-01: نظام تقييم أداء المنظمة :

يهدف نظام تقييم المنظمة إلى معرفة وكشف الاحتياجات التكوينية و التأهيلية التي تساهم في رفع الأداء لأجل تسهيل اتخاذ القرار في العمليات الإدارية كالترقية والنقل ونظام التعويضات، كذلك اكتشاف مخزون الكفاءات ومعرفة خصائص العمالة و تحديد وتحليل الفجوات بين الأهداف المنشودة والنتائج المحققة من خلال تطوير الوظائف ومحاولة تكييفها حسب خصائص العمالة ومواطن ضعف أداءها لترشيد عملية تسيير مساراتهم الوظيفية².

04-02: عناصر نظام تقييم الأداء:

عملية تقييم الأداء جزء من إدارة الأداء التي تلتزم خلالها ادارة المنظمة بتحديد أداء الأفراد حيث تمر هذه العملية بأربعة مراحل، بدأ بتحليل الوظائف، ثم التعريف بمتطلبات الأداء و تسهيل وتشجيعه وصولاً الى تقييمه، حيث تستخدم نتائج عملية توصيف و تحليل الوظائف في التعريف بمتطلبات الأداء وتحديد أهدافه من خلال مراعاة ضرورة إزالة كل معوقات الأداء و توفير الموارد الكافية التي يحتاجها الأفراد في عملهم بعد الإنتقاء الجيد للأفراد وأخيراً تقييم الأداء وتحديد نقاط القوة والضعف³، الأمر الذي يمكن اتمامه من خلال العديد من الآليات كمراجعة الأداء التي تتم عن طريق مقابلة بين المقيم والمقيم سواء باستخدام طريقة النقاش المغلق أو المفتوح أو بطريقة الإرشاد التي تتم من خلال التقييم الذاتي للفرد أمام المقيم لينتهي هذا الأخير بتقديم النصح والإرشاد الضروريين حول الأداء المسجل مع تمرير أهداف المنظمة و معالم الأداء المستقبلي المطلوب من قبل الموارد البشرية الى جانب الأهداف المستقبلية والإتجاهات الجديدة للتنظيم ككل، التي توجب تحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات أو الأهداف الضرورية أو إنجاز ما يطلب بفعالية، مع تحقيق أكبر قدر ممكن من النقاط الإيجابية والتقليل بقدر الإمكان من النقاط السلبية بخصوص الأداء و الأداء التنظيمي⁴.

¹ جاري ديسلر - إدارة الموارد البشرية. : محمد سيد أحمد عبد المتعال دار المريخ للنشر - المملكة العربية السعودية. 322

² - إستراتيجية الموارد البشرية - : - دار الفجر للنشر و التوزيع 2002 141.

³ حسن إبراهيم بلوط : 394

⁴ 142.

04-03: أهداف نظام تقييم الأداء:

تختلف أهداف التقييم باختلاف دواعيه و أسبابه في حد ذاته، فمنها الدواعي الرقابية و أخرى تبادلية إنسانية تفرض أهداف تتعلق بتطوير أدائهم، دواعي أخرى إدارية قانونية تهتم بإنجازات الأفراد تفرض أهداف تتعلق بمقياس سلوكيات الأفراد، إلا أن الدكتور حسن إبراهيم بلوط¹ جمع أهداف تقييم الأداء في أهداف وظائفية استرجاعية، تدريبية تطويرية و تشخيصية لمشاكل الأداء، حيث تكمن أهمية تقييم الأداء فيما يحققه من عوائد و فوائد للمنظمة ومواردها لبشرية على حد سواء، بالتركيز على النتائج التي تحققها في عملها كاتجاه إستراتيجي حديث بدلا عن اعتماد الموصفات الشخصية في عملية التقييم و التي هي الأخرى لها أهميتها الخاصة لكن من حيث الأهمية و الأولوية تأتي الثانية في الترتيب، فتقييم الأداء يعد بالدرجة الأولى المعيار الأول والأخير في وظائف الترقية والإسقاط في الرتبة والانتقال و إنهاء المهام، حيث أن كل هذه الوظائف تمارس بناء على نتائج التقييم لأداء الأفراد، و يحدد على أساسها الأفراد المحتاجون إلى تدريب وتطوير ليتم صياغة مضمون وكيفية وشكل البرامج التدريبية والتطويرية.

كما يساعد تقييم الأداء على تشخيص نتائج العمل و مستوى الأداء، إذ بالتعرف الجيد لمستويات الأداء، أخيرا يهدف تقييم الأداء في إطاره الإداري القانوني الحديث إلى التركيز على تقييم المجموعات لا الأفراد كون المؤسسة الحديثة تهتم بالعمل الجماعي كفرق وجماعات العمل و يعتمد في ميكانيزمات التقييم والتقييم على الدوافع الجماعية التي تحددها ثقافة المؤسسة، كما أن تقييم أداء الفرق أيسر بكثير من تقييم أداء الأفراد وأكثر مشروعية منه لوضوح الدوافع الوظيفية ضمنه².

04-04: معايير بناء نظام تقييم الأداء :

- يمكن أن نقيم نظام لتقييم الأداء باعتماد بعض المؤشرات و المعايير التي تضمن فعاليتها و سلامة نتائجه يمكن إنجازها فيمايلي³ :
- أ- شرح أهداف التقييم: حيث يعد وضوح أهداف التقييم من بين أهم محددات نجاح العملية، فيتم بذلك تقييم الأداء بعد عملية إتصالية مكثفة، يتم بها شرح عوائد وأهداف العملية لكل الموارد البشرية الموجودة واقناعهم بجدوى العملية كمحددات لبعض العمليات كالتطوير وغيرها.
 - ب- مصداقية التقييم: إن موضوع تقييم الأداء يركز على مقاييس جوهرية عالمية بخصاص الوظيفية فيكتسب التقييم بذلك شرعية وقبول من الفئة العاملة، باعتباره يهتم بخصاص وظيفية حيوية ضرورية لأداء تلك المهام وإتمام المساهمات المنتظرة.
 - ج- جدارة التقييم: هي أن يكون هناك اتفاق بين تقيمين لأداء واحد بنسبة مرتفعة من الموضوعية، خاصة إذا كان منفذي التقييم للفرد الواحد من مستوى قريب منه، لهم دراية كافية بمستويات أداء ذلك الفرد، حيث تتغير هذه الجدارة بتغير أداء الموظف ذاته فقد يكون ذو أداء جيد لبعض النواحي الوظيفية دون بقية الجوانب، كما أن نوعية أدائه في تغيير مستمر نحو الأحسن أو العكس حسب ظروف العمل.
 - د- الموضوعية: من الواجب أن يكون المقيم منصفاً في تقييمه غير آبه بخلفيات الفرد الدينية أو الثقافية وأن يتم التقييم بكل موضوعية بعيداً عن الانطباعات الذاتية المسبقة والميولات شخصية.

¹ حسن إبراهيم بلوط – البشرية – من منظور إستراتيجي- دار النهضة العربية – 2004 399
² عمر وصفي عقيلي- إدارة الموارد البشرية المعاصرة – 01 – 2005 367 :
³ حسن إبراهيم بلوط 396

04- 05: متطلبات نجاح نظام تقييم الأداء:

تعد شروط تقييم الأداء عوامل داعمة للمعايير السالفة الذكر والتي من شأنها أن تنتج تقييم ناجح وموضوعية ومن هذه الشروط ما يلي:

أ- التناسب : وهو ما يشترط وجوده في معايير تقييم الأداء وأهداف التنظيم على حد السواء، حيث لا بد من أن تكون معايير التقييم متناسبة مع أهداف المؤسسة فنحصل بذلك بعد عملية التقييم على معدلات متفوقة للأفراد الذين يمارسون مهامهم ويحققون مساهمات لأهداف التنظيم ككل.

ب-القبول: وهو أن يلقي التقييم قبولا من طرف الأفراد والرؤساء، الشرط الذي يصعب تحقيقه في حالة اسناد مهمة تقييم الأداء لأخصائيين من خارج التنظيم الأمر الذي سبق الإشارة اليه، فتكون نتائج تقييم الأداء بعيدة كل البعد عن واقع الوظيفة وأهداف المؤسسة في حالة عدم اتمام مهمة اعلامهم بهذه المعطيات.

ج- المرونة: حيث أنه من الضروري أن ينجز التقييم بمرونة بالأخذ بعين الاعتبار للاختلاف في الثقافات والفلسفات بين الأفراد و صياغته في شكل بسيط يسهل فهمه من قبل طرفي التقييم بواسطة حوار فعال وبناء لتقييم أداء الأفراد بكل موضوعية¹.

¹ حسن إبراهيم بلوط، 397 :

05- نماذج تقييم الأداء و تصميم أداة القياس :

صنف حسن أحمد بلوط¹ نماذج عملية تقييم الأداء الى نوعين، تتمثل في نماذج موضوعية وأخرى ذاتية، حيث تعتمد النماذج الأولى على تقييم الأفراد بواسطة معطيات ملموسة و سلوكات الأداء القابلة للقياس، فيما تكون النماذج الذاتية مبنية أساساً على الملاحظات الشخصية للقائمين على التقييم، و تختلف نماذج تقييم الأداء كذلك باختلاف المكلفين بالتقييم في حد ذاتهم، حيث أنهم يختلفون من منظمة إلى أخرى من حيث الجهة المكلفة بالتقييم، مثلما سبق و أن أشرنا، كما يمكن تصنيف التقييمات بناءً على الفترة بين فترة قصيرة المدى ومتوسطة وطويلة حسب إستراتيجية التقييم المعتمدة من طرف المنظمة، و يتم في كل حالة تصميم الأداة وفق الأسلوب المتبع و فيما يلي نموذج مطابق لاختيار التقييم وفق أسلوب التقدير السلوكي

المقدرة التنظيمية للممرضة	
تستخدم الممرضة الوقت و الأدوات و تستفيد من الممرضات العاملات معها بفعالية لتحافظ على مستوى عال من الرعاية للمرضى، تتضمن ملاحظاتي لقدرة الممرضة التنظيمية مايلي:-----	

08	- تراجع ارشادات الطبيب مرات يومية تحتفظ بجدول دقيقة لتوزيع الأدوية على المرضى
07
06
05
04	- لا تستطيع إنجاز أعمالها وفقاً لجدول معين.
03	- لا تنجز عدداً من الأعمال المهمة لتغادر المستشفى مبكرة.
02	- تقوم بعدد من المشاوير الى غرفة التمريض لتحضر لفافة للمريض.....
01	

الشكل ب لنموذج طريقة سلم التقدير السلوكي²

لا	نعم	
		01 يظهر تقدماً في عمله
		02 انتاجه يتميز بالجودة
		03 يقدم مقترحات بناءة
		04 علاقته بزملائه طيبة
		الخ....
		...

نموذج طريقة القوائم³

¹ حسن إبراهيم

² عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ،

³ ربحي مصطفى عليان،

06- مستويات تقييم الأداء:

يمكننا تقسيم مستويات تنفيذ عمليات تقييم الأداء بناء على المستويات التنظيمية المعتمدة لكل منظمة، و يمكننا ايضا ذلك بالتفصيل انطلاقا من مفهوم و أنواع المنظمات حسب مستوياتها الادارية، التي تتمثل عموما في الادارة العليا و المتوسطة و الدنيا أو التنفيذية، و لأن لنظمة التي تعرف بأنها وحدة اجتماعية أو تكوين اجتماعي منسق بوعي يتفاعل فيه الأفراد ضمن حدود محددة وواضحة نسبيا من أجل تحقيق أهداف مشتركة¹، نجدها في أنماط كثيرة، و مصنفة حسب معايير مختلفة نوجزها فيمايلي:

01-06: حسب أنماط و تصنيفات المنظمات:

صنف الباحث جابر عوض سيد² المنظمات حسب تسعة تصنيفات أعطى من خلالها نظرة شاملة تمكن من تصنيف أغلب التنظيمات المعروفة على النحو التالي:

أ- تصنيف بلو و سكات Blau and scatt: يكون التصنيف حسب هذا النموذج على نحو منظمات متعددة المنافع كالنقابات و الأحزاب، منظمات العمل مثل البنوك، منظمات الخدمات مثل الجامعة و المستشفى، منظمات المصلحة العامة مثل المطارات .

ب- تصنيف اوتزتوني Etzteni على أساس نوع القوة: المنظمات الاجبارية مثل المستشفى، منظمات المنفعة أو الربح، المنظمات المعيارية مثل منظمة حقوق الانسان

ت- تصنيف تالكوت بارسونز Talcott persans على أساس نوع الوظيفة: منظمات ذات نمط اقتصادي، منظمات ذات نمط سياسي، منظمات ذات نمط تكاملي: لمكلفة بالتنسيق و تهيئة التعاون و التكامل بين كل المنظمات، منظمات ذات نمط المحافظة أو الدفاع أو الإعالة أوالصيانة: وهي المنظمات الدينية و التعليمية و الثقافية.

ث- تصنيف المنظمات حسب نوع السلطة: منظمات حكومية و أهلية و مشتركة، أو بين القطاع العمومي و الخاص

ج- تصنيف المنظمات حسب المستوى الجغرافي: دولية و قومية و إقليمية و محلية

ح- تصنيف المنظمات حسب وحدة العمل: منظمات تخدم أفراد، أو جماعات أو مجتمعات أو مزيج بينهما

خ- تصنيف المنظمات حسب نوع العملاء: منظمات لرعاية الأطفال، و أخرى لرعاية الشباب أو رعاية المسنين...إلخ.

د- تصنيف المنظمات حسب نوع الخدمة: منظمات تقدم خدمات مباشرة، منظمات تقدم خدمات غير مباشرة مثل المنظمات التي تقوم بمهام التخطيط و الاشراف..إلخ

ذ- ف المنظمات حسب المجال الذي تعمل فيه: منظمات اجتماعية، منظمات إقتصادية، منظمات سياسية أو دينية أو ثقافية...إلخ.

02-06: حسب أشكال المستويات الادارية للمنظمة:

نظر الى الأصناف المختلفة للمنظمة و أنماطها، نجد أنها في الغالب تتشكل من مستويات متماثلة، حيث يورد التراث العلمي في الغالب ثلاثة مستويات، تتمثل في المستوى الاداري الأول أو الادارة العليا، أو فئة المديرين العليا الذين تم اختيارهم بناء على قدراتهم

¹ مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة-الهيكل و التصميم

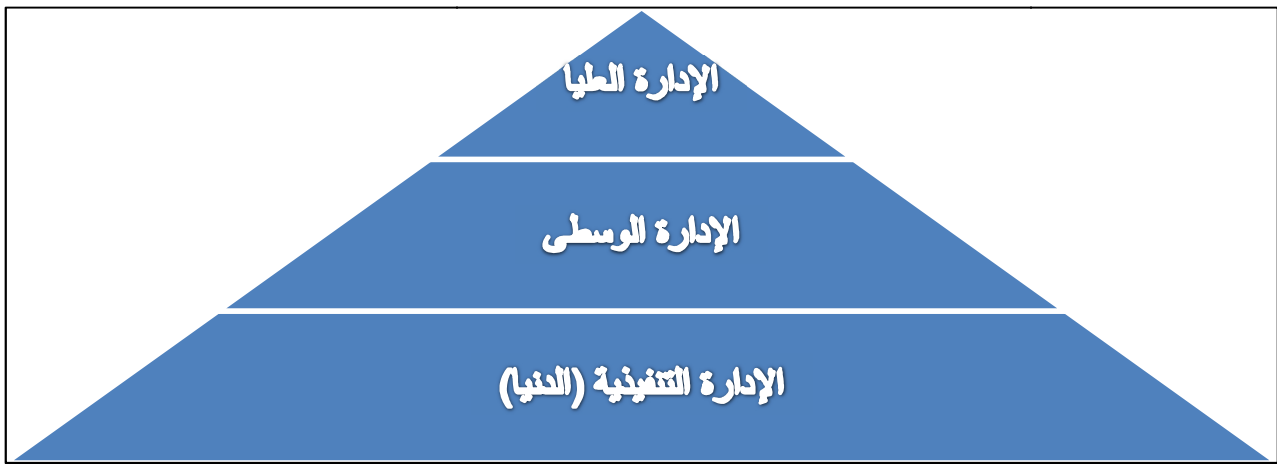
03:

2008 32.

² جابر عوض سيد، ابو الحسن عبد الموجود، الادارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ط01

2003 60.

الفردية أو الشخصية الى جانب قدرات تنظيمية مختلفة، وتتسم بأعلى المواصفات باعتبار انه على مستوى هذه الفئة او الادارة تتم وظائف استراتيجية و حيوية تتطلب قدرا كبيرا من الذكاء و الخبرة و الابداع و اعلى درجات روح المسؤولية، أما عن المستوى الاداري الثاني والمتمثل في الادارة المتوسطة التي تتكفل بمط الاشراف الثاني، فتعرف بدورها الاساسي في عمليات تنفيذ العمل والوظائف و الرقابة و التوجيه والتقييم و تجسيد اهداف التنظيم ككل، مع ضمان التنسيق الافقي و التكامل بين الوحدات و الاقسام، و اخيرا المستوى الأخير أوالتنفيذي، المعروف باحتياجاته لكفاءات مختلفة تنظيمية وظيفية الى جانب قدرات و مهارات مهنية باعتباره المستوى المنفذ للعمل والوظائف، عن طريق ادارته المكلفة بتنفيذ قرارات المستويات الأعلى و مراقبة سير العمل و رشادة استخدام الموارد المتاحة و ضمان وظيفة التوجيه و التقييم، و يوضح هذا الشكل الهرم التنظيمي للإدارة الاشرافية النموذج الغالب و الشائع¹.



الهرم التنظيمي للإدارة الإشرافية

شكل بياني (ج) يوضح الهرم التنظيمي للإدارة الإشرافية، نقلا عن جابر عوض سيد، ابو الحسن عبد الموجود، الادارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث مصر، ط01،

2003، ص 30

¹ جابر عوض سيد، ابو الحسن عبد الموجود، الادارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط01 : 2003 : 30.

07: عمليات تقييم الأداء وفق المستويات الإدارية للمنظمات:

من الملاحظ جليا أن تركيز البحث حول جدوى عمليات تقييم الأهداف ركز في الغالب على المستوى الإداري المكلف بتنفيذ الوظائف والعمل، فنجد أن أغلب مضامين عمليات تقييم الأداء تتعلق بالأفراد و خاصة منهم العاملين ضمن المستوى التنفيذي، فيما تتم عمليا وظيفة تقييم و تقويم الأداء بالنسبة لبقية المستويات سواء عن طريق التقنيات السالفة الذكر أو عن طريق وظائف أخرى الأكثر وضوحا منها تتمثل في وظيفة الرقابة، حيث تبدأ هذه العملية من خلال تحديد معايير الأداء التي تتخذها أساسا للتقييم و الرقابة بدأ بالإدارة العليا يلي ذلك تقييم أداء الإدارة الوسطى عن طريق مجموعة معايير الأداء الوظيفي الذي يمثل وظائف المنظمة وليس الأفراد، ثم تقييم و رقابة أداء الأقسام عن طريق تقييم أداء المشرفين و رؤساء الأقسام بمعايير تقييم محددة، و أخيرا يتم تقييم أداء الأفراد التنفيذيين ونواتج أعمالهم و سلوك أدائهم وفق المعايير و تقنيات التقييم السالفة الذكر، و بذلك نجد أن معايير تقييم الأداء تختلف باختلاف المستويات الادارية للمنظمة و المهام أو الوظائف الموكلة لهم و الأهداف التي عليهم تحقيقها، فكرة الأهداف هذه هي التي تقوم عليها أحدث نماذج الإدارة الحديثة و التي بدورها تغطي هذا الجانب من خلال وقوفها على تحقق أهداف المنظمة على كل مستوياتها أهمية بالغة ان لم نقل هي روح استراتيجيتها.

و باعتبار الأداء في حد ذاته هو انجاز هدف أو أهداف معينة خلال فترة زمنية أو فترات زمنية محددة¹، يعد موضوع الأداء وتقييمه وتقويمه من مرتكزات أسلوب الادارة بالأهداف، بالنظر اليه على أنه ذو توجه تنموي تطويري يبحث في مدى التمكن من تحقيق الأهداف²، بعد أن حرصت الإدارة على اشراك كل المستويات الإدارية في تحديدها و صياغتها، فيكون بذلك تقييم العامل في ضوء النتائج و الأهداف المحققة دون البحث في الأساليب المستخدمة، و هو ما يمنح فرصة له للإبداع و التفكير باشراف و مساعدة و توجيه وارشاد المشرف³، و بالتالي فان نظام تقييم الأداء لا يقوم به الرئيس في العمل أو المشرف فقط و إنما يقوم العامل بمتابع أدائه لمعرفة مدى تقدمه نحو تحقيق الهدف من الأداء في شكل رقابة ذاتية نجدها في كل مستويات المنظمة⁴، و هو ما يمنحها فاعلية أكثر، كذلك نجد أنه بالحديث عن المستوى التنظيمي الأعلى أو الإدارة العليا يأخذ الأداء بعدا آخر يتجسد في ما يعرف بالفاعلية أو فاعلية المنظمة التي تمثل مؤشرات لنتائج حققتها لمنظمة و أسهم فيها الفرد جزئيا، وهي لا تعني سلوك حقق نتائج أو أهداف، إنما هي محصلة لعوامل أخرى قد تكون خارج سيطرة أداء الأفراد كمتغيرات البيئة الخارجية للمنظمة⁵، التي سنتناولها بشيء من التفصيل في المباحث اللاحقة.

¹ غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 154
² عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، 268
³ التطوير التنظيمي، أساسيات و مفاهيم حديثة 02 2003 35
⁴ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد، 113
⁵ ري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، 277

08- النظام الرقابي للمنظمة و ادارة الأداء :

تعتبر وظيفة المراقبة و عملية تقييم الأداء في المنظمة من بين الوظائف الإدارية الملحة و الملحقة بمراقبة تنفيذ الخطط الاستراتيجية العامة للمنظمة، تي تهدف لبلوغ أعلى درجات الفعالية بتحقيق أهدافها، لذلك نجد أن النظام الرقابي للمنظمة يركز على قياس و توجيه و تقييم أداء الأفراد و المنظمة بشكل دوري وهو ما يحدد طبيعة أساليب تقييم الأداء التي تعتمدها ادارة المنظمة بشكل عام، لذلك خصصنا هذا المبحث لتوضيح العلاقة القوية بين النظام الرقابي للمنظمة و أداءها لأجل بلوغ أهدافها الاستراتيجية، حيث تعرف الرقابة على أنها احدى الوظائف الادارية التي يمارسها المديرون في جميع المنظمات و في كل المستويات الإدارية بغرض الثبوت ما إن تم تنفيذه مطابق لما هو مخطط له¹.

08-01: أهداف النظام الرقابي:

يهدف النظام الرقابي عموماً الى تحقيق التوازن الحركي للمنظمة في تحقيق الفعالية و الأهداف على المدى القصير و الطويل، هذا التوازن يمكن التوصل اليه من خلال مكون الضبط الذي يتمثل في ضبط التنفيذ أو الأداء في الأجل القصير بين التدفق المادي و المعلوماتي و ذلك من خلال عنصر القياس و المقارنة و التصحيح، و مكون التكيف الذي هو تحقيق الملائمة بين التدفق المادي و تدفق المعلومات الواردة للمنظمة حول المتغيرات البيئية من خلال التعرف على تأثيرات مختلف متغيرات البيئة المحيطة بالمنظمة لأجل تحيين استراتيجية المنظمة بما يلائم هذه المتغيرات²، كما تعد الرقابة قياس للأداء و تصحيحه و لمعرفة مدى الالتزام بالخطط الموضوعية، للتأكد من مدى تحقق الأهداف المسطرة من قبل المنظمة، و من ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح انحراف مساء الأداء و التنفيذ و الالتزام بخطة المنظمة ككل³، لذلك نجد أن كل من مفهوم الرقابة و تقييم الأداء متداخلان في شكل تكاملي في الغايات و الأهداف، غالباً ما يلتقيان في الوسائل و الأساليب، كونهما عمليتين هدفهما كشف الانحرافات في الأداء و أسبابه و وضع مسار تصحيحي لتفعيل أداء المنظمة والوصول الى الكفاءة ناهيك عن كونهما عمليتين متسمتين بالاستمرارية و الديمومة مع تميز الرقابة بأنها عملية سابقة و لاحقة ومرافقة⁴، تتسم بالاستمرارية بمثابة بوصلة لمؤشرات الأداء و نجاحته.

08-02: أهمية النظام الرقابي:

يأخذ النظام الرقابي أهميته من حضوره الفاعل في جميع المستويات الإدارية و الوظائف الرئيسية و الفرعية للمنظمة و ذلك من خلال توجيهه لمختلف الوظائف الإدارية بتحديد مواطن القوة في الأداء و الإلتزام و مواطن الضعف لأجل تصحيح مسارها ومعالجتها، وتحقيق المواءمة بين أهداف الفرد و أهداف المنظمة ككل، إضافة الى مساعدة توجيه الأجهزة المنفذة على أداء مهمات بأعلى كفاية ممكنة، و هو في الوقت ذاته أداة لتحليل حيثيات نجاح و فشل المنظمة في بلوغها لأهدافها و إيضاح لخطوات تنفيذ الأعمال وتقييم افراد فرق العمل والتعرف على معوقات الأداء⁵، بعد الكشف عن مشكلات تعترض تنفيذ عمل ما أو الانحرافات أو الأخطاء في مسار التنفيذ، و معرفة أسبابها و معالجتها.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم و الإدارة، دار المناهج الأردن ط2006 01 307

² 308.

³ 194.

⁴ ربحي مصطفى عليان،

⁵ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

محمد عبد الفتاح الصيرفي، مبادئ التنظيم و الإدارة، دار المناهج الأردن ط2006 01 310

كما يساعد النظام الرقابي للمنظمة على مقارنة النتائج الفعلية المحققة مع المتوقعة لتأكيد الاستراتيجية الموضوعة أو تعديلها، بناء على امكانات التنبؤ التي توغرها نتائج النظام الرقابي، و من جهة أخرى يأخذ النظام الرقابي أهميته من كونه كذلك عملية دينامية شاملة ذات علاقة مباشرة بكل عناصر العملية الإدارية خاصة التخطيط و اتخاذ القرارات¹ و التقييم الذي يسعى هو الآخر الى تحقيق الفعالية والكفاءة في الأداء².

03-08: أنواع الرقابة :

صنف كل من الباحث ربحي مصطفى عليان و مروان محمد بني أحمد بشكل واضح و دقيق أنواع الرقابة وفق خمسة معايير تتمثل في توقيت الحدوث، المصدر نوع الانحراف، و أخيرا من حيث طريقة تنظيمها و بذلك تتمثل أنواع الرقابة وفق هذا التصنيف فيمايلي:

01-03-08: الرقابة من حيث توقيت حدوثها:

- أ- الرقابة الوقائية: و هي التنبؤية تهدف الى اكتشاف الأخطاء و الانحرافات قبل حدوثها لأجل السعي لتفاديها مستعينة بالمعطيات الدقيقة و المفصلة حول البيئة الداخلية و الخارجية للمنظمة.
- ب- الرقابة المتزامنة: وهي التي تركز على سير الأداء و الأعمال في مراحل التنفيذ باستخدام معايير قياس و تقييم الأداء لتصحيح أي أخطاء على مستواه.
- ت- الرقابة اللاحقة: وهي الرقابة البعدية كذلك لوقوفها على مستوى أداء العمل بعد انخائه مع العمل على تفاديها و تصحيح أخطاء التنفيذ مستقبلا.

02-03-08: الرقابة من حيث شموليتها:

- أ- الرقابة الشاملة : و هي النوع الرقابي الذي يهتم بمراقبة الأداء الكلي للمنظمة و مدى تمكنها من تحقيق أهدافها.
- ب- الرقابة على مستوى الوحدات الإدارية: و هي الرقابة التي تقف على الأداء الخاص بالوحدة الإدارية للمنظمة.
- ت- الرقابة على مستوى الأفراد: يهتم هذا النوع من الرقابة بالوقوف على أداء الفرد و مدى اسهامه في تحقيق أهداف الوحدة الادارية التي يعمل بها.

03-03-08: الرقابة من حيث المصدر:

- أ- الرقابة الداخلية: يكلف بهذا النوع من الرقابة جهات من داخل المنظمة، من فرق عمل أو وحدة إدارية بعينها، و في الغالب ما يركز هذا النوع من الرقابة الى جانب مستويات الأداء على مدى جدوى استخدام الامكانات المتوفرة بالمنظمة لتحقيق أقصى درجات الفعالية و تحقيق الأهداف المرسومة³.
- ب- الرقابة الخارجية: يمثل هذا النوع من الرقابة قيام أجهزة رقابية من خارج التنظيم بمهمة الرقابة.

04-03-08: الرقابة من حيث نوع الانحراف:

- أ- الرقابة الإيجابية: وهي الرقابة التي تقف على الانحراف المحقق لنتائج إيجابية و ذلك بهدف فهمه و الاستفادة منه لتعميمه.
- ب- الرقابة السلبية: التي تعمل على اكتشاف الانحراف عن الخطة الموضوعة و الأهداف المسطرة لأجل ترشيد الأداء توجيهه.

¹ ربحي مصطفى عليان، 195

² معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

³ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

08-03-05: الرقابة من حيث طريقة تنظيمها:

- أ- الرقابة المفاجئة: وهي أسلوب رقابي يعتمد على عنصر المفاجئة لمحاولة اكتشاف الأخطاء و الانحرافات في العمل¹.
- ب- الرقابة الدورية: أسلوب يقوم على اتمام الرقابة وفق رزنامة زمنية أو عدد مرات محدد خلال كل فترة زمنية
- ت- الرقابة المستمرة: وهي رقابة مستمرة و بشكل دائم للأداء².

08-04: عناصر العملية الرقابية:

تتضمن العملية الرقابية العديد من العناصر الأساسية التي تشكل النظام الرقابي لأي منظمة انتاجية أو خدماتية تكون مرافقة لعملية انشاء المعايير لمختلف المستويات الإدارية التي هي جوهر النظام الرقابي لارتباط نتائج العملية الرقابية بدقة خطوة انشاء المعايير، حيث يير المعدلات أو الأهداف التي توضح الكم أو الكيف المستهدف من أداء المنظمة، على كل مستوياتها بدأ بمعايير أداء المشروع أو المنظمة ككل و التي تستخدم لتقييم أداء و رقابة الإدارة العليا، ثم معايير الأداء الوظيفية التي تستخدم لتقييم أداء الإدارة الوسطى، ثم مجموعة معايير الأداء على مستوى الأقسام و التي تستعمل للتقييم و الرقابة على أداء رؤساء الأقسام، و أخيرا مجموعة معايير الأداء على مستوى الأفراد التنفيذيين لتقييم سلوك أدائهم.

كما تصاحب عملية انشاء المعايير العديد من المتطلبات كتحديد الأداء المطلوب و مقياس يناسب قدرات كل فرد، تسهيلات لعملية ربط نتائج الأداء بمسؤولية كل فرد، و مراجعة النقاط الاستراتيجية التي وضعتها المنظمة و التي قد يشوبها أي انحراف يترتب عنه مراجعة لطرق العمل في حد ذاتها. هذه العمليات المترابطة تكون العناصر الأساسية للعملية الرقابية التي يستحسن أن تراجع معايير خطة عمل المنظمة قبل استخدامها في الرقابة للتأكد من مناسبتها لظروف التنفيذ و الامكانيات المادية والبشرية و المالية المتوفرة في ضوء البيئة الداخلية و الخارجية للمنظمة باعتبار أن كل عملية رقابية لما لا يمكن تحقيقه هي مجهود بدون جدوى³، و نوع من هدر الجهد و الوقت.

08-05: مراحل العملية الرقابية :

من المعلوم أن عمل النظام الرقابي لا ينطلق من فراغ، حيث و قبل بدأ أي عملية رقابية لا بد من الإلمام بكل حثيات استراتيجية المنظمة و الخطط المعتمدة و الأهداف المسطرة و كيفية توزيعها على كل وحدات و أقسام و فروع المنظمة وصولا إلى الأفراد، قبل لانطلاق في بقية المراحل التي نوردتها فيمايلي:

- أ- تحديد هدف الرقابة: يعد الوقوف على الانحرافات و أوجه القصور في أداء المنظمة و عدم بلوغ التنظيم أهدافه الداعي الرئيس لكل عملية رقابية إلا أنه في أحيان أخرى تقصد العملية الرقابية وحدة إدارية أو مستوى إداري أو فرع بعينه لأجل الوقوف على مدى فعالية الأداء⁴.

ب- وضع المعايير و المقاييس الرقابية: تستنبط العملية الرقابية أغلب معايير القياس من ماهو موضوع من أهداف من قبل المنظمة، الأمر الذي ترجمه إلى نسب و أرقام تقف على مدى تحقيقها من عدمه، و هناك معايير بسيطة تمثل سلع أو منتجات يمكن قياسها مقابل صعوبة تكميم السلوكات التنظيمية المرتبطة بالأداء أو الولاء كأداء مكاتب العلاقات العامة مثلا⁵.

¹ 84
² ربحي مصطفى عليان،
³ محمد عبد الفتاح الصبرفي،
⁴ ربحي مصطفى عليان،
⁵ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

- ت- قياس و تقييم الأداء: يتم خلا هذه المرحلة قياس الأداء الفعلي في ضوء المعايير الموضوعية خلال المرحلة السابقة.
- ث- كشف الانحراف و معالجته: وهي المرحلة الأساس في عملية التقييم و الغاية منه حيث يتم تعديل و تصحيح و تدارك كل الانحرافات في مستويات الأداء خاصة منها التي تكون نتيجة فعلية للخطط¹.
- ج- المتابعة: بعد عملية تصحيح انحرافات الأداء و كل قصور في بلوغ أهداف التنظيم، تقوم العملية الرقابية بإعادة الرقابة على مواطن الضعف المسجلة سابقا لتأكد من جدوى ما ألتخذ من اجراءات لتحسين الأداء أو إعادة العملية من جديد في حالة ظهور نتائج سلبية أخرى حول ذات الوظائف².

06-08: أساليب الرقابة:

تعتمد أساليب الرقابة بناء على العديد من المعطيات تتعلق باختلاف طبيعة المنظمات من حيث مواصفاتها كالحجم و التخصص و النشاط، كما تصنف أساليب الرقابة الى اساليب تقليدية و أخرى حديثة على غرار الرقابة بالاستثناء التي تهدف الى تبسيط العملية الإدارية و اقتصار عمل الإدارة العليا على المشكلات الملحة و الانحرافات الخطيرة، فيما يعهد بالمشكلات و الانحرافات الأقل درجة على مدراء الإدارة الوسطى و رؤساء الأقسام لإيجاد حلول لها، و من فوائد هذا الأسلوب أنه يقلل من عدد القارات التي تتخذها الإدارة العليا للمنظمة لضمان التركيز على القرارات المهمة و الاستراتيجية فقط، أما عن الأساليب التقليدية فهي تتمثل في أسلوب خارطة نقطة التعادل الميزانيات التقديرية أو التخطيطية، التي تعرف بأنها أقدم وسيلة رقابية يتم خلالها عرض قائمة النتائج المتوقعة من خطة معبر عنها بقيم مالية، و عن طريقا المقارنة بين الأرقام المخططة والأرقام الفعلية يتم تحديد الانحرافات و مواطن الضعف³، أما عن أسلوب الملاحظة الشخصية التي تعتمد خاصة في المنظمات المتوسطة الحجم لتركيزها مراقبة عمليات الانتاج الفعلي، و يتوقف نجاح هذا الأسلوب مهارة المشرفين و وضوح الاتجاه العام للمنظمة، و أخيرا أسلوب التقارير الذي يزود الإدارة العليا بالمعلومات عن الأداء الكلي للمؤسسة في فترات زمنية مختلفة تتمحور حول الاتجاهات الاستراتيجية الكبرى أو حول الأنشطة و الأحداث التي تعرفها سيرورة عمل المنظمة⁴، لانتخاذ التدابير المناسبة بناء على هذه التقارير و المعلومات.

¹ 80
² ربحي مصطفى عليان،
³ 202
⁴ 208
⁴ معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

09- إدارة الأداء من منظور أسلوب الجودة الشاملة

يعد موضوع كفاءات تقدير مستويات الجودة التي تعكس مخرجات مختلف مستويات الأداء بالمنظمة من المواضيع الاستراتيجية التي تناولها البحث في مدخل إدارة الجودة الشاملة أو الجودة الكلية، التي تعني القدرة على تحقيق طلبات المستهلك أو متلقي الخدمة بالشكل الذي يتفق مع توقعاته و تطلعاته ويحقق رضاه، أو هي " التطوير و المحافظة على امكانيات المنظمة من أجل تحسين الجودة بشكل مستمر و الإيفاء بمتطلبات المستفيد و تجاوزها و كذلك البحث عن الجودة و تطبيقها في أي مظهر من مظاهر العمل بدأ من التعرف على احتياجات المستفيد و الانتهاء بمعرفة مدى رضاه عن الخدمات المقدمة له حسب تعريف ستيفن كون و رونالد براند¹ و بالتالي يكون المقياس الرئيس لقياس الأداء التنظيمي العام للمنظمة أو فعاليتها ضمن أسلوب الإدارة بالأهداف هو مدى اقتناع و رضى متلقي الخدمة، كما يعطي أسلوب إدارة الجودة الشاملة بعدا متميز للأداء فيعتبره شكل تعاوي جسده في مبدأ الاعتماد على فرق العمل بدل الأفراد، مع العمل على توفير بيئة داخلية مريحة تشجعا للإبداع و تعزيز روح الانتماء، في شكل نظام متكامل يشجع على دقة الأداء و فعاليته، في إطار أسلوب إداري حديث يقوم على فلسفة كيفية التصرف في بيئة العمل باعتبار رضى مستقبل الخدمة معيارا للفاعلية منتمي للبيئة الخارجية للمنظمة و عملية تقييم العمل لأجل معرفة مدى تحسين الأداء كمعيار من البئة الداخلية للمنظمة، وهو ما يؤكد تعريف معهد لجودة الفيدرالي للجودة الشاملة على أنها القيام بالعمل بشكل صحيح و من أول خطوة مع ضرورة الاعتماد على تقييم العمل في معرفة مدى تحسين الأداء². الذي يعد من الأهداف الأساسية لتطبيقات أسلوب الإدارة بالأهداف، ففي بداية ظهور أسلوب إدارة الجودة الشاملة كانت النظرة على الدوام عملية ذاتية، يصعب تعريفها أو قياسها و سبب ذلك أن دورها اقتصر على القيام بأجراء يستهدف النتائج بدل أن يكون عملية تخطيط و قياس و سيطرة على الأداء³.

كما نقف من خلال متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأهمية البالغة لمتغيرات البيئة الخارجية للمنظمة- التي سنتطرق لمضامينها بالتفصيل من خلال المباحث اللاحقة - و ضرورة الوقوف على حيثياتها من قبل المنظمة، باعتبار أن تطبيق هذا الأسلوب مرهون بمتطلبات مختلفة أهمها ضرورة أن يكون التنظيم على معرفة تامة و دقيقة باحتياجات العملاء لأجل تطوير الأساليب اللازمة والأداء لطلوب لتطوير مخرجاتها بما يتناسب و تحقيق رضاهم و متطلبات التغيرات البيئية المحيطة و المصاحبة لكل مستجد، من خلال وضع ميكانيزمات تمكن من اتمام اللقاءات المباشرة مع العملاء و اتمام دراسات تقييمية و استطلاعية للوقوف على المعايير الحقيقية للجودة المرغوب فيها من قبل العملاء و التعرف على مواصفات الأسواق المتاحة أو حجم الخدمات المطلوبة، الى جانب تحديد الأهداف الأساسية لكل وحدة من المنظمة و العمل على إيجاد التكامل و التنسيق فيما بينها، لتحقيق الهدف العام للمنظمة، مع ضمان التدريب والاتصال الفعال للموارد البشرية و تطبيق مفهوم البوادر الوقائية بدل العلاجية لرفع قدراتها في مواجهة المشكلات قبل حدوثها⁴، كأسلوب استشاري وقائي.

1 التطوير التنظيمي، أساسيات و مفاهيم حديثة

02 2003 235.

2 235.

3 مقال لفيليب بي. كروسبي، مايكل تي ماتيسون و جون لام إيقانسيقش، كلاسيكيات الإدارة و السلوك التنظيمي، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر ط7

1999 584

241.

10- التطوير الإداري و الفاعلية التنظيمية

تتناول أغلب أساليب الإدارة الحديثة موضوع فاعلية المنظمة أو الفاعلية التنظيمية كموضوع ذو بعد استراتيجي في كل شؤون المنظمة، ذلك باعتباره المعيار الأساسي في جعلها توصف بالناجحة أو ذات صبغة تنافسية من دون ذلك، كما يعبر عن فاعلية المنظمة للدلالة عن الأداء التنظيمي الناجح والكفيل يجعل المنظمة فعالة كأن تسهر على البحث و الدراسة و التحليل لتطوير جاونها المتلفة بما فيها خاصة الجانب التنظيمي، حيث عرف رتشارد بكهار التطوير التنظيمي على أنه جهد مخطط على مستوى التنظيم ككل تدعمه الإدارة العليا لزيادة فاعلية التنظيم من خلال تدخلات مخططة في العمليات التي تجري في التنظيم¹، و لكون الوظيفة الإدارة من خلال مفهوم لفنجستون² هي الوصول الى الهدف بأحسن الوسائل و أقل التكاليف في حدود الموارد المتاحة، فقد تجسدت أهداف كل عمليات التطوير التنظيمي في تحقيق الفاعلية المطلوبة، كهدف أول و أخير لصالح المنظمة و مستقبلها، لذلك تعرف الفاعلية التنظيمية في أبسط صورة ممكنة على أنها **الدرجة التي تدرك أو تحقق بها المنظمة أهدافها³**، إلا أن هذا التعريف يبقى قاصرا في حصر مفهوم الفاعلية التنظيمية التي ينظر لها من زوايا متعددة كنتيجة لعدد المتغيرات التي تحدد مستوياتها، و المعايير الدالة عليها، التي نجدها في الغالب تتمثل في اجمالي الفاعلية، الإنتاجية، الكفائية، الربحية، النوعية، دوران العمل، النمو، الدافعية، الغايات، المرونة و التكيف، الإجماع على الهدف، المهارات الإدارية الخاصة، إدارة المعلومات، توظيف الاستفادة من البيئة، قيمة الموارد البشرية، إضافة الى معايير أخرى تعبر في غالبها عن مختلف جوانب مفهوم الأداء⁴، و من جهة أخرى و باعتبار الأداء يعبر عن السلوك الذي يتم تقييمه بناء على مدى اسهامه في تحقيق أهداف المنظمة، مقابل اعتبار الفاعلية مؤشرات لنتائج حققتها المنظمة و أسهم فيها الفرد جزئيا، و أنها محصلة -لا نتيجة لسلوك ترتب عنه نتيجة- لعوامل أخرى قد تكون خارج سيطرة الفرد مثل الوضع الإقتصادي العام أو أسلوب قيادة المنظمة، و بالتالي فمؤشرات وطرق تقييمها وتقييمها تختلف عن مؤشرات و أدوات تقييم الأداء، و فيما يلي أهم الاتجاهات الحديثة للتطوير التنظيمي والمداخل التي تناولت مفهوم الفاعلية و أهم معايير و مؤشرات قياسها.

10-01: التطوير التنظيمي في الفكر الإداري الحديث:

اعتبر رتشارد بكهارو التطوير التنظيمي بأنه جهد مخطط على مستوى التنظيم ككل تدعمه الادارة العليا لزيادة فاعلية التنظيم من خلال تدخلات مخططة⁵، و بذلك نجد أن الغاية الاساسية للبحث في التطوير التنظيمي تتمثل في زيادة فاعلية المنظمة، و كفاءة انتاجيتها أوخدماتها، فكانت اهتمامات الدارسين بمشكلات التطوير التنظيمي موجودة منذ البدايات الأولى للفكر الإداري التقليدي و السلوكي، بدأ بالبوادر الأولى للبحث في التطوير التنظيمي بالمدرسة التقليدية المتبينة لنظرية الادارة العلمية التي اهتمت بالتطوير التنظيمي أو الفاعلية من منظور الإنتاجية الكمية مع اغفالها للبعد الانساني، الذي لقي بعدها اهتماما بالغاً باعتباره محدد لمستوى الانتاجية، و التطوير التنظيمي من خلال تغيير سلوك المنظمات و أفرادها، وصولاً إلى اسهامات النظرية الادارية و البيروقراطية في محاولاتها لايجاد تنظيم اداري مثالي ليتبلور لها مفهوم واضح للتطوير التنظيمي الذي قام في بداياته على أسس أهمها البحث الموجه و التغذية الراجعة و التدريب المعلمي والاثراء الوظيفي، عموماً فقد ساهمت مجودات كل من المرحلة الكلاسيكية و مرحلة الفكر السلوكي من خلال أسلوبي التدريب المخبري

1

21.

2 محمد عبد الفتاح الصيرفي، : 16.

3 مؤيد سعيد السالم،

4 : 43

5 التطوير التنظيمي، أساسيات و مفاهيم حديثة

والبحث الإجرائي للتمهيد لأفكار جديدة للتقليل من التناقضات التي حملها الاتجاهين الكلاسيكي و السلوكي¹، فظهرت مدارس جديدة تتناول التطوير التنظيمي لتحقيق أهداف المنظمة أهمها:

أ- عملية اتخاذ القرارات: أغفل الفكر السلوكي العديد من المتغيرات السلوكية و التنظيمية خاصة منها بعض المفاهيم المتعلقة بالجانب الانساني بظهور المنظمات الكبيرة التي يصعب ضمنها اتخاذ القرارات مما فرض ضرورة إيجاد بدائل فعالة لضمان الفعالية، وكان لنظرية سايمون ما أضافته لتعلقها بعملية اتخاذ القرار الذي له من دور كبير و فعال في لتطوير التنظيمي، حيث تقوم نظريته على أنه نود للرشد المطلق في عملية اتخاذ القرار سواء لما يحيط بالفرد بهم من ظروف و ضغوط تجعله يلتزم بأنماط سلوكية معينة أو تعيقه عن اختيار البديل الأمثل من عدة بدائل، و أن تحديد الهدف العام للمنظمة لا يعني توقف عملية اتخاذ القرار.

ب- نظرية التوازن التنظيمي: تركز هذه النظرية على فكرة أن المنظمة لأجل تحقيق تطورا أو فعالية أكثر، تعمل بشكل عام على احلال أو خلق نوع من التوازن بين أهدافها و حاجيات أو أهداف أفرادها من خلال مساهمتهم في عملية اتخاذ القرار، انطلاقا من فكرة انهم يعملون ضمن سياق جماعي ببعد اجتماعي يملئ حاجات و رغبات اجتماعية يتم اشباعها من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمنظمة، لضمان العطاء المستمر و الأداء الجيد، و التوازن التنظيمي الذي تتمثل شروطه في كفاءات اتمام عملية اتخاذ القرارات، الجماعة، التخصص، تنفيذ القرارات، التوازن و المحافظة عليه، التعاون و البيئة المحيطة بالمنظمة و الأفراد².

ت- نظرية النظام التعاوني: تعتمد نظرية النظام التعاوني على ثلاثة أساسيات يتمثل أولها في فعالية القرار التنظيمي و مدى انسجامه مع أهداف المنظمة، إذ أنه باعتبار القرار التنظيمي محصلة للعديد من القرارات الفرعية غير العشوائية معتمدة على المنطق والتحليل مهما كان شكله تصاعدي أو تنازلي، إيجابي أو سلبي في اطار تعاوني، تمر عملية اتخاذ القرار الصادر عن فرد أو عدة أفراد بمختلف المستويات التنظيمية في الهيكل التنظيمي للمنظمة بحسابات وتدقيقات مبنية على المنطق و العقلانية تتم بكل مستويات المنظمة، أما ثاني أساسيات النظرية فيتمثل في التركيز على التنظيم الرسمي للمنظمة و التعاون بين كل مستوياته وابعاده و أشكاله، باعتبار المنظمة حسب كتابات برنارد نظام تعاوني بين مختلف مستويات المنظمة يرمي الى بلوغ أهداف التنظيم، حيث قد يمتد التعاون بين المنظمة و منظمات أخرى في بيئة العمل، باعتبار المنظمة نظاما مفتوحا يتفاعل مع الانظمة الفرعية المتواجدة في بيئة عمل المنظمة الى التنظيمات الأخرى، و بذلك فان النظام التعاوني يأخذ بالعلاقة التعاونية وظروفها في بيئة العمل لأجل بلوغ غاية الفاعلية، و أخيرا تعتمد نظرية النظام التعاوني كذلك على الاهتمام بالتنظيم غير الرسمي الذي هو جملة التفاعلات التي تتم بين افراد التنظيم بشكل غير رسمي و بدون هيكل تنظيمي يحدد مواقع كل منهم، حيث تكمن أهمية الاهتمام بالتنظيم غير الرسمي في كونه يساعد في خلق اتجاهات جديدة و مفاهيم و عادات و قيم و أنماط سلوكية ضمن بيئات عمل جديدة تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها و أهداف أفرادها على حد سواء³، و التي في الغالب ما تكون متعلقة بحاجيات مادية و نفسية و اجتماعية غايتها تؤدي الى التوازن و التميز أو على الأقل الرضا على الذات.

ث- مدخل إدارة الموارد البشرية: إدارة الموارد البشرية بأنها النشاط الإداري المتمثل في وضع تخطيط للقطاع البشري الذي يضمن دائمية وجود الموارد العاملة التي تحتاج اليها المنظمة مع دائمية امدادها بالعناصر البشرية المطلوبة⁴، كما تهتم ادارة الموارد البشرية بالتطوير التنظيمي عن طريق اهتمامها بالأفراد ضمن مختلف العمليات الادارية كالتعيين و التخطيط و التدريب و تقييم الأداء وغيرها، إضافة الى العمل على حل المشكلات و ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بخلق فاعلية⁵، وهي مجموعة الأنشطة

1 : 31.

2 : 34.

3 : 36.

4 : عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، 19.

5 : 37.

المرتبطة بأفراد المنظمة، من منطلق العوامل المؤثرة في دوافع و قيم و جهد الفرد و أهداف المؤسسة ضمن بيئة المنظمة و المجتمع و المجموعات التنظيمية للمنظمة¹.

ج- نظام المنظمة المفتوح و التطوير الإداري: هو تصور يرى المنظمة كنظام مفتوح متكامل من أجزاء مترابطة متبادلة التأثير والإعتماد لمجتمع الموجودة فيه، تؤدي الى تحقيق أهداف المنظمة، حيث تركز هذه النظرية على عوامل استمرار و فعالية المنظمة من خلال معرفة العلاقة بين معطيات البيئة المحيطة بالمنظمة و ما تقدمه من مدخلات بشرية و مادية و تكنولوجية و عوامل اسناد وتوافق و ماينتج عنها من نتائج ايجابية أو مخرجات مرغوبة، و تتضمن هذه العملية كل من المدخلات و المخرجات و الأنشطة والعمليات التحويلية و البيئة و التغذية الراجعة كأداة لتقييم الأداء التنظيمي²، كما يقوم مدخل الأنظمة على ربط المنظمة بالبيئة الداخلية الخارجية لها كونها جزء من بيئة أكبر فهي بذلك نظام موحد و موجه نحو تحقيق أهداف مشتركة³.

ح- المدخل التكاملي في التطوير التنظيمي: يعتمد هذا المدخل على فهم الانظمة التي تحكم التنظيم و العمليات التنظيمية و البناء التنظيمي و عوامل الاستمرار و الفعالية و عوامل التوافق و التكيف في السلوك التنظيمي خلال السياسات الداخلية لأنظمة الحوافز و القيادة و الاتصال و الرقابة و نظم المعلومات و المسؤوليات و كل المشكلات التي تواجه نجاح المنظمة و بلوغها أهدافها، بالتركيز كذلك على قضايا النزاع التنظيمي و التغير و التناقضات و عدم التوافق من جهة و من جهة أخرى يهتم كذلك الالتزام و النظام في المنظمة ن منظور تكاملي، بدراسة المنظمة و تفاعلاتها مع البيئة المحيطة بها⁴، التي سيكون لها مباحث لاحقة ضمن الدراسة تتناولها بشيء من التفصيل.

خ- المدخل الموقفى: ينطلق هذا المدخل من فكرة محاولة دراسة المواقف التي قد يتعرض لها التنظيم لأجل محاولة إيجاد الحلول لكل حالة مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف المحيطة بالتنظيم في كل موقف و ذلك لأجل تصور مواقف يترتب عنها أقرب القرارات لحالة التأكد خاصة في البيئات غير الثابتة أو المستقرة لأجل تحقيق أهداف المنظمة، فقدم بذلك هذا المدخل الركائز الأساسية للتطوير التنظيمي من خلال تعديل و تغيير البناء الهيكلي و السلوك التنظيمي وفقا لمعطيات البيئة الداخلية و الخارجية للمنظمات⁵.

كما يمكننا اعتبار مدخل الإدارة بالأهداف ثم إدارة الجودة الشاملة التي تركز فلسفتها على مفهوم الرضا بكل ابعاده، من وسائل بر التنظيمي الذي يسعى في نهاية المطاف الى تحقيق اعلى درجات النجاح في تحقيق الأهداف و أعلى مستويات الأداء التنظيمي والفاعلية و الفعالية، التي سنشرح ابعادها من خلال المبحث الموالي.

10-02: مداخل دراسة الفاعلية التنظيمية :

اختلف الباحثين حول مفهوم الفاعلية لما يكتنفها من تعقيد و اختلاف من حيث زاوية التناول، فظهر بذلك العديد من مداخل دراستها لما لها من أهمية بالغة في مجال التنظيم، كونها كذلك تعني الكثير العمليات التي تهدف الى تحقيق الأداء الجيد الأمر الذي

1 إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي، دراسة نظرية و تطبيقية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004 17.

2 38

3 الوجيز في اقتصاد المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 34

4 39:

5 30 :

يتعدى الى الكثير من المعطيات و الوظائف و المعايير، و فيمايلي شرح لأهمل مداخل دراسة الفاعلية التي صاغها الباحث مؤيد سعيد السالم¹:

أ- مدخل تحقيق الأهداف:

ان تحديد و تحقيق أهداف معينة قد يبلغ من الأهمية من درجة اعتبارها أساسا لاستحداث منظمات بعينها، و بذلك يكون لكل منظمة أهداف تسعى الى تحقيقها تحدد طبيعتها و كفاءات الانتاج أو تقديم الخدمة أو غيرها من المخرجات، و بذلك تعد الأهداف ضمانة السير السليم للمنظمة و مدى تحققها يجسد مستوى فاعليتها على أن تكون شرعية و وواضحة و قابلة للتحقيق و القياس، كما أن هذا المدخل تجسد في أسلوب الادارة بالأهداف.

ب- مدخل النظم:

يعتبر هذا المدخل مدى تحقيق الأهداف جزء فقط من مجموع معايير الفاعلية التي يجب ان ترسم مستقبل المنظمة على المدى الطويل بالدرجة الأولى كقدرتها على الحصول المستمر و المحافظة على الموارد الاجتماعية و البشرية الخاصة بالمنظمة خاصة منها التي تساهم في تعزيز القدرة على التفاعل الناجح مع بيئتها الخارجية، كما يركز هذا المدخل على ضرورة احلال انسجام و تنسيق بين أداء مختلف الأنظمة الفرعية للمنظمة، الذي ينعكس مباشرة على الأداء التنظيمي العام للمنظمة.

ت- مدخل العناصر الاستراتيجية:

يطرح هذا المدخل مبدأ التفاعل البيئي، كمعيار حقيقي للفاعلية، و ذلك من خلال ارضاء كل أطراف بيئة المنظمة ازاء مخرجاتها أو منتجاتها أو خدماتها، باعتبار ان هذه البيئة هي مصدر مواردها و دعمها من أجل تواصل وجودها و نجاحها، حيث تركز المنظمة حسب هذا المدخل على العناصر الاستراتيجية التي تتحكم مباشرة في مصيرها و تصنف كعناصر حيوية لبقائها على أن تضع هدف محدد لكل عنصر بيئي منها و بتحقيق هذا الهدف يتجسد جزء من التفاعل البيئي و صولا إلى احلال أكبر مستوى من التفاعل الايجابي بالعناصر الاستراتيجية لبيئة المنظمة.

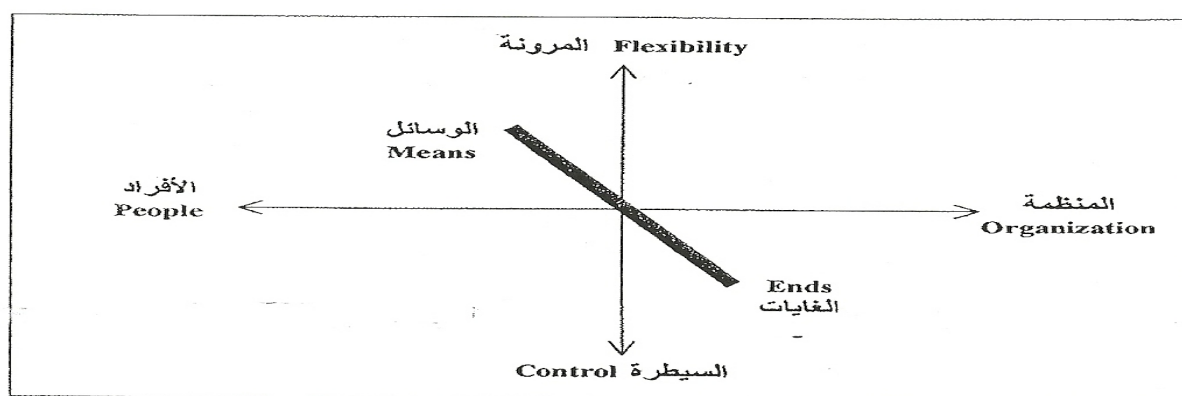
ث- مدخل القيم المتنافسة:

ينطلق التصور النظري لهذا المدخل من خلفية اعتبار عملية تحديد الأهداف تعود بالدرجة الأولى الى معطيات شخصية لكل فرد حسب المستوى المنتمي اليه ضمن المنظمة و بالتالي أن موضوع الفاعلية التنظيمية أو الأداء التنظيمي هو موضوع شخصي يبقى ترجمة قيم و رغبات و معايير و مفاهيم أفراد، فجمع الباحثون معايير الفاعلية المشتركة كقيم تنافسية في ثلاثة مجموعات، الأولى تشير الى قيم المرونة في الهيكل التنظيمي التي تعكسها متغيرات الابداع و التكيف و التغيير و قيم السيطرة التي تعبر عنها متغيرات الثبات و النظام و التنبؤ، تمثل مؤشرات المجموعة الثانية معايير متعلقة بأهداف و مستقبل الأفراد أو أهداف و مستقبل المنظمة، و تمثل المجموعة الثالثة مؤشرات متعلقة بالوسائل التي تركز على العمليات الداخلية على المدى الطويل و الغيات التي تهتم بالنتائج على المدى القصير، و الجدير بالذكر أن لكل من المداخل السابقة ظروف تجعل استخدام أحدهم أكثر جدوى من غير و يوضح الجدول أدناه الظروف الملائمة لكل مدخل نسب الوضع المميز للمنظمة و ظروف البيئة المحيطة بها².

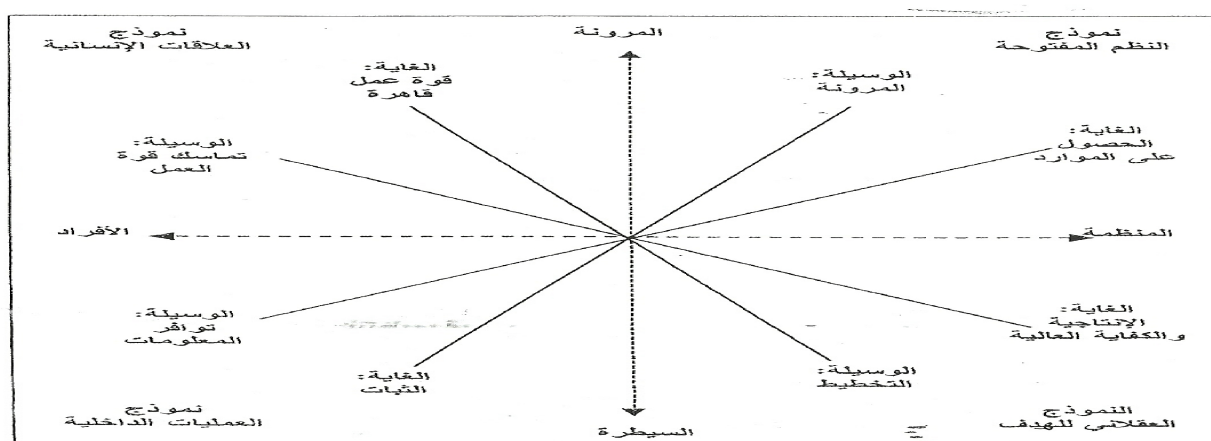
¹ مؤيد سعيد السالم، 44:
² مؤيد سعيد السالم، 50:

المدخل	التعريف	الوضع الأكثر ملائمة لاستخدام المدخل
القيم المتنافسة	طبقاً للمؤشرات المشتركة سب التصنيف	في حالة عدم امتلاك المنظمة وضوحاً بالنسبة لاهتماماتها أو عندما يكون تغيير المعايير مفيداً مع الوقت
تحقيق الأهداف	تكون المنظمة فعالة حسب مدى تحقق أهدافها	تكون الأهداف واضحة وقابلة للقياس و محددة بآطار زمني معلوم.
مدخل النظم	الحصول على الموارد المطلوبة	في حالة أن تكون هناك علاقة واضحة بين المدخلات والمخرجات
العناصر الاستراتيجية	كل عناصر بيئة المنظمة ذات البعد الاستراتيجي راضية على أداء أو مخرجات المنظمة	عندما يكون للأطراف بيئة المنظمة ذات الأهمية الاستراتيجية تأثير قوي على المنظمة و لابد للمنظمة من الاستجابة لذلك

نقلاً عن مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة-الهيكل و التصميم 03: 2008 52.



الأبعاد الثلاثة للفاعلية التنظيمية



النماذج الأربعة لقيم الفاعلية التنظيمية

الشكلين (د) (هـ) نقلاً عن مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة-الهيكل و التصميم، دار وائل الاردن، ط: 03، 2008، ص ص 49-51.

11- معايير و مؤشرات الفاعلية التنظيمية :

اضافة الى المؤشرات و المعايير التي تم التطرق اليها من خلال المبحث السابق، نجد أن تناول موضوع الفاعلية التنظيمية مرتبطة بشكل مباشر بمدخل التطوير التنظيمي و أهداف المنظمة المتغيرة و المتنازعة في غالب الأحيان حتى على مستوى المنظمة الواحدة، و من خلال هذا المبحث نحاول ان نطرح العديد من الافكار المستحدثة و التي في اغلبها تركز على طبيعة و ابعاد عملية وضع الاهداف التنظيمية و التي تعد الاساس الشائع لتقييم الفاعلية التنظيمية للمنظمات، إلا أن العقبة الحقيقية التي تقف أمام اتمام عملية تقييم الأداء التنظيمي بناء على مدى بلوغ الأهداف و كفاءات التطوير التنظيمي لتحقيقها لأجل تقدير مسار العمل الأمثل، تتمثل في كون هذه الأهداف لا تغطي بذات الأولوية و البعد الزمني في تحقيقها و تتسم كذلك بالتشعب و التعدد و تعذر قياس تحققها بشكل مباشر وكذلك وجود ارتباطات سلبية بين بعضها مع تعدد مقاييسها الدالة على مستوى تحققها، و اختلاف صلة كل مقياس بموضوع الهدف الموضوع وهو ما يصعب أكثر عملية التقييم الشامل للأداء و الفاعلية و التنبؤ بمتغيراتها المستقبلية.

11-01: معايير الفاعلية التنظيمية:

يختلف تصنيف المعايير الدالة على مستويات الأداء التنظيمي و الفاعلية التنظيمية من حيث استخدامها و طرقه توظيفها حسب طبيعتها نوردتها فيما يلي: فهناك معايير تمثل غاية وأخرى وسيلة، حيث نون بعض المعايير مقيمة بذاتها في حالة تطابقها مع الأهداف الربحية مثلا التي تمثل هدف بعض المنظمات و معيار لنجاحها و فاعليتها في ذات الوقت بينما تكون بعض المنظمات تهدف الى تحقيق رضا العاملين باعتباره وسيلة تؤدي الى تحقيق ربحية أكثر بانتاج أوفر أو ذو جودة أعلى، و هاك معايير مرتبطة بالوقت، إذ قد تكون مقاييس المعايير في أحيان أخرى تشير الى فترة زمنية بعينها كمقياس للمقارنة و تحديد مدى التقدم أو الفاعلية أو الأداء، كما قد تستخدم كذلك لاستباق فترات مستقبلية، فتساعد هذه المعايير عموما في الوصول الى استنتاجات عن الوضع الراهن بناء على الماضي أو لأجل التنبؤ بوضع مستقبلي، بينما ترتبط معايير أخرى بالمدى الزمني فتستخدم لأجل تقييم فترات زمنية مناسبة لتوتيرة تغييرات محددة أو محتملة في المستقبل، قد تقصر أو تطول هذه الفترات، تصاغ لأجل تقييم حقبة من الانجازات أو الأداء، و هناك أيضا معايير ملموسة وأخرى محسوسة، حيث تمتاز بعض المعايير بإمكانية قياسها بالملاحظة النوعية و كتقييم السلوك، بينما تقاس أخرى بالأحداث المادية و اعدادها وتكرارها، و الصنفين من المعايير لا يقل احدهما صحة أو دقة أو تعبيراً عن الآخر في الاستدلال على مستوى الأداء خلال عملية التقييم، باعتبار أن المقاييس المادية هذه مثلا كالربحية قد لا يعبر بالضرورة على الأداء الجيد على المدى الطويل في ظل مستويات دنيا من الرضا المستقبلي للعملاء بسبب تغيرات البيئة المحيطة بالمنظمة مستقبلا أو خلال فترات بعينها، و أخيرا المعايير التي تختلف من حيث القيمة باعتبار أن هدف تحقيق الوضع الأمثل للمنظمة بخصوص مؤشر محدد قد لا يكون في كل الحالات يمثل الأكثر أو الأقل كالربحية مثلا، فان القيمة التي تمثل الوضع المستهدف الذي يكون الأمثل للمنظمة تختلف قيمته من منظمة الى أخرى أو خلال مراحل مختلفة لذات المنظمة¹، على غرار المنظمات الخدمانية التابعة لقطاع العمومي مثلا.

11-02: معايير الفاعلية التنظيمية حسب مستويات تقييم الأداء:

يأخذ بعين الاعتبار خلال عملية تقييم الأداء التنظيمي لأي منظمة تحقيق أهدافها الأساسية في نطاق زمني طويل بناء على أداء كل معيار تقييمي خلال فترة أقصر كمجموعة للوصول الى الأداء النهائي عن طريق مؤشرات الأداء لكل منها و التي تكون متصلة مباشرة بالتقدم في نجاح متغيرات النتيجة النهائية، و باعتبار مؤشرات الأداء طبقات هرمية مماثلة لكل مستوى اداري، ويمكن تجسيد عملية تقييم الأداء وفق معايير الفاعلية التنظيمية وفقه ففي المستويات العليا تكون المعايير النهائية المعبرة عن الأداء الصافي للمنظمة مرتبط بمدى

¹ مايكل تي ماتيسون و جون لام إيقانسيقش،

تحقيقها لأهدافها العليا أو الأساسية إضافة الى تنويات استخدامها لفرص و مصادر البيئة المحيطة بها، بينما بالمستويات الوسطى تستخدم المعايير قبل النهائية التي هي معايير نتائج و مخرجات، المعبرة عن مستويات الأداء قصير المدى أو أبعاد تشملها المعايير النهائية، كمعدل النمو و الربح أو رضا العاملين أو رضا الزبائن، كما قد يخلب النوع السلوكي من المعايير في حالة المنظمات الخدمانية، أما عن المستويات التنفيذية فنجد معايير معبرة عن العمل الجاري بالمنظمة و تشمل المتغيرات المعبرة عن صفة المنظمة كنظام و هي كثيرة جدا تشكل شبكة تتضمن أنواعا من العلاقات السببية و التفاعلية و التعديلية، ومن المعايير المحسوسة نجد مثلا الربح على المدى القصير والالتزام بمواعيد الانتاج و العمل، كما قد نجد من المعايير المحسوسة مثلا فعالية الاتصال، التغيب عن العمل، الروح المعنوية للعاملين¹.

11-03: المعايير السلوكية للفاعلية التنظيمية للمنظمات الخدمانية:

معتبر المعايير القاعدة الأساسية التي تبني عليها المنظمة أغلب قراراتها و تقويماتها²، فهي ليست خاصة بمنظمة بعينها دون أخرى وليست مؤقتة بل هي لكل المنظمات و مستقرة على طول كل أطوار عمر المنظمة، و تكون المعايير السلوكية المتعلقة بمقاييس سلوكية غير ملموسة في الغالب أدنى شبكة معايير التقييم ترتبط بشكل غير مباشر مع الأهداف النهائية للمنظمة، و إذا ما ظهرت هذه المعايير قريبة من قمة الشبكة المشار إليها سابقا فذلك لأن لها قيمة تقييمية بذاتها و لها قيمة تناوب في علاقتها مع الأهداف ذات الأولوية في المنظمة، و ذات أفضلية للمنظمات الخدمانية مقابل المعايير غير السلوكية (الملموسة) للمنظمات الانتاجية و مؤسسات الأعمال، إلا أن علاقات مستقرة تجمع بين مقاييس المعايير السلوكية و مقاييس المعايير غير السلوكية، قد تكون سببية أو تفاعلية، كما تظهر المعايير السلوكية ضمن المعايير قبل النهائية و تكمن أهمية نتائجها في تحسين التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في المعايير غير السلوكية باعطاء مؤشرات مسبقة عن المشكلات أو التغيرات و ما يصاحبها من فرص متاحة أو مخاطر محتملة في المستقبل، كما يغلب على المنظمات الخدمانية استخدام المعايير السلوكية وحدها بدل المعايير الملموسة الدالة على الأداء التنظيمي للوصول الى نتائج عن مكونات الأداء قبل النهائي التي تؤثر على مستويات فعالية المنظمة الخدمانية³، التي تتميز بخصوصيات عديدة تميزها عن بقية المنظمات.

¹ مايكل تي ماتيسون و جون لام إيقانسيقش،

² معن محمود عياصرة، مروان محمد بني أحمد،

³ مايكل تي ماتيسون و جون لام إيقانسيقش،

577:

108:

578:

12- العوامل المتحكمة في أداء المنظمات الخدمائية:

من المعلوم أنه لا يكون نشاط المنظمة و حركيتها بمعزل عن محيطها، حيث تتأثر المنظمة بمحيطها الذي يمكنها من الحصول على عناصر و محددات انتاجها أو خدماتها و التي لا يمكنها أن تتحصل عليها الا من خلال مجتمعها الذي تنتمي اليه. بالإضافة الى تعامل أفرادها معها في وضعية مستهلكين أو مستقبلين لخدماتها، كما ان المحيط الطبيعي للمجتمع يمثل مصدر مواردها الاولى، والتي تشترك ايضا في تكوين وسائل الانتاج المستعملة. وكل من هذه العوامل تلعب دورا في حياة المنظمة¹، و بالنظر الى ما سبق تناوله عن الأداء التنظيمي و الفعالية التنظيمية للمنظمات فان أغلب المداخل الحديثة للتطوير التنظيمي وقياس الأداء الكلي للمنظمات تعتمد على مدى استجابة المنظمة لمتغيرات بيئتها الجزئية و الوسيطة و الكلية و مستوى استغلال الفرص المتاحة لها ومقدورها على تفادي المخاطر المحتملة، باعتبار المنظمة مام حتمية تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، و التي تمثل كافة المتغيرات التي لها علاقة بأهداف المنظمة و تؤثر بالتالي على مستوى ا و فعاليتها، هذه المتغيرات منها ما يخضع لحد كبير الى سيطرة و تحكم المنظمة مثل مستوى أداء العاملين ومنها ما لا يخضع لسيطرة : مثل القرارات السياسية و الاقتصادية للدولة و عادات و تقاليد ومعتقدات و ثقافة أفراد المجتمع²، و هو ما أسس لدراسات تحليل الأبعاد البيئية و آثارها على المنظمة، من حيث تعقد البيئة و مدى استقرارها و حالات عدم التأكد التي يحددها بعدين أساسيين يتمثلان في التعقد الذي يشير الى مدى تعدد العناصر التي تتعامل معها المنظمة و مدى تجانسها، فتمتاز البيئة المعقد بكثرة العناصر ضعف مستويات تجانسها، عكس البيئة البسيطة التي تتيح تعامل المنظمة مع عناصر محدودة ذات احتياجات متشابهة، و هو ما ينعكس على فعاليتها و أدائها، حيث يعرف البعض بيئة المنظمة بمجموعة القيود التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى كفاءة المنظمة³، و هو ما يوضح حجم التحدي الذي تشكله البيئة الخارجية للمنظمة.

أما عن البعد الثاني المتمثل في الاستقرار فهو يشير الى التغير في المكونات و العناصر البيئية، هذان العاملان المحددان لتأثير تحليل الأبعاد البيئية يحددان مستوى التأكد الذي يتراوح بين أربعة أصناف تتمثل في بيئة بسيطة ثابتة، بيئة معقدة ثابتة و بيئة بسيطة متغيرة وبيئة معقدة متغيرة⁴، كما يؤثر هذان البعدان في عملية اتخاذ القرار في المنظمة، حيث يمتد التغير البيئي من الوضع الساكن الى الوضع المتحرك، و كلما زادت ديناميكية تغير البيئة زادت الصعوبات في عملية تحديد الاحتمالات العديدة للقرار، فزيادة التعقيد تلزم المنظمة بضرورة التوجه نحو اللامركزية بغرض زيادة فعاليتها و التحكم في المتغيرات غير المتجانسة، و نحاول فيما يلي تناول جانبي بيئة المنظمة من داخلية وخارجية مع التركيز بشيء من التفصيل على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي تتضمنه البيئة الخارجية على وجه الخصوص.

12-01: على مستوى البيئة الداخلية للمنظمة:

تتضمن العوامل الداخلية مجمل مؤشرات و تأثيرات ما يصطلح عليه بالبيئة الداخلية للمنظمة التي هي كل المتغيرات المحصورة والمتولدة و الفاعلة داخل اطار المنظمة، من عمليات و وظائف واستراتيجيات ومعطيات مختلفة، بعضها له علاقات ارتباطية ضعيفة بالبيئة الخارجية باعتبارها عمليات تقنية ادارية بحت، و بعضها الآخر مرتبط مباشرة بمعطيات و مضامين البيئة الخارجية للمنظمة كالجانب الاجتماعي و الثقافي و السياسي و بقية النظم الاجتماعية المرتبطة بالسلوك التنظيمي بالمنظمة، إلا اننا من خلال دراستها و للضرورة البحثية سنحاول التركيز أكثر على البيئة الخارجية، دون انتقاص لأهمية تأثيرات البيئة الداخلية للمنظمة عليها، حيث تفرض هي الأخرى قيودا في أغلب عمليات ادارة المنظمة، باعتبارها متغيرات ترتبط بطبيعتها وخصائصها، حيث تفرض في عملية التعامل الداخلي بين اطراف و وحدات المنظمة سياقاً بعينه يكون انعكاسا مباشرا لدرجة فاعلية و أنماط القيادة أو مستويات المشاركة الادارية أو نظم الاتصال و طرق

1
123:
2
3 محمد عبد الفتاح الصيرفي،
4
33.
54.

اتخاذ القرارات و نظام الأجور والحوافز¹، و طبيعة الهيكل التنظيمي و بمعرفة المنظمة لقدراتها و فعاليتها و امكانياتها تكون فكرة واضحة عن قدراتها و كفاءات التعامل مع متغيرات البيئة الخارجية، و هو ما يوضح العلاقة التي تربط بين البيئتين الداخلية و الخارجية للمنظمة والتي تعد بالقاعدة التي تنطلق منها المنظمة لبناء استراتيجية تحقيق التكيف.

12-02: على مستوى البيئة الخارجية للمنظمة:

تعمل المنظمة في بيئة متنوعة و معقدة من مختلف المتغيرات التي تقع خارج حدودها و التي تتفاعل مع بعضها البعض، و من هنا تؤثر على المنظمة بطرق مختلفة² تفرض عليها جملة من الواجبات من ذلك: وفاء بكافة الالتزامات الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، و من هنا فان معرفة ودراسة البيئة الخارجية للمنظمة من المتطلبات الاستراتيجية لنجاحها في تحقيق أهدافها، المتوقعة كذلك على ها مع البيئة الخارجية بطريقة تزيد من استفادتها من الفرص و تزيد من قدرتها على مواجهة التهديدات أو المعوقات التي تتضمنها، و ذلك بالإطلاع المستمر على متغيرات البيئة الخارجية للمنظمة أو محيط المنظمة كما تشير اليه بعض الكتابات، هذه المتغيرات المتنوعة اجتماعية و سياسية و اقتصادية وغيرها في تفاعل معقد و مستمر يلقي بنتائجه على المنظمة و مختلف عناصرها، هذا و يمكن تقسيم هذا المحيط أو البيئة حسب العديد من المقاييس و الاعتبارات كأن يفصل بين المحيط الاقتصادي و المحيط السياسي و الاجتماعي وهكذا الى بقية المحيطات أو بين الهيئات و مراكز القوة و التأثير كمتغيرات، و أيضا بناء على بعد المحيط من قربه للمنظمة كالمحيط القريب و المتصل أو البعيد³، إلا أننا نعتمد هنا التقسيم الأكثر شيوعا بالاعتماد على طبيعة المتغيرات التي تتضمنها البيئة الخارجية للمنظمة.

وفي هذا السياق مثلاً نجد أن البيئة الاقتصادية التي تمثل الوضع الاقتصادي العام القائم بمحيط المنظمة بمؤشراته و معطياته و متغيراته المختلفة لها تأثير في المنظمة على المستوى المحلي و العالمي، من خلال دورة الاقتصادية التي تمر بها البلاد و معدل التضخم، السياسات الاقتصادية والمالية و متوسط الدخل الفردي، و البيئة السياسية و القانونية المتمثلة في القوانين و التشريعات الحكومية الي تحدد الفلسفة السائدة و العلاقات بين المنظمات و بين الحكومة و التوجه العام القانوني لبيئة المنظمة، كالعلاقات والاتفاقيات الدولية والتحالفات الاقتصادية، المواصفات القياسية للجودة، الاستقرار السياسي، و الضرائب و الرسوم، كما نجد كذلك البيئة التكنولوجية المتجسدة هي الظروف العامة لتطور التكنولوجيا وانتشارها و مستويات استخدامها و توافرها، إضافة الى تطور مجالات المعرفة، كذلك من بين المتغيرات المعتمدة في التقسيم نجد المنافسون الذين يمثلون نظمات التي تعمل في نفس المجال التي تشكل تهديدا للمنظمة في حالة تقدمها في مستوى أداء الخدمة، وسوق العمل، وأخيرا الزبائن أو مستقبلتي الخدمة الذين هم أساس و غاية وجود المنظمة، و عملية اشباع حاجياتهم سم تبقى متوقعة على عملية معرفة توجهاتهم و انماط سلوكهم و مختلف الخصائص المميزة لهم و العوامل المؤثرة في ميولاتهم وسلوكياتهم⁴.

أما عن متغيرات البيئة الاجتماعية و الثقافية، فهي تلك التي تحكم سلوك الأفراد و المجموعات و تحدد انماط تعاملهم وسلوكهم اليومي في مختلف جوانب الحياة، التي قد تخلق للمنظمة فرصا للاستفادة منها كما قد تكون معوقات في حد ذاتها، لا بد من تفاديها عن طريق وظائف ادارية موضوعها متعلق بسلوك و ادراك و اتجاهات المجتمع المستهدف بالخدمة، و من أهم العناصر المكونة للبيئة الاجتماعية و الثقافية تلك المتعلقة بالتطورات الثقافية و الخصائص السكانية و المكانية والحضارية و الثقافية السائدة في المجتمع، إضافة الى مستويات

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، 34.

² 41.

³ 119.

⁴ الوجيز في اقتصاد المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 46.

الوعي الاجتماعي و التعليم و الولاء للوطن، روح المواطنة، قيم النظم الدينية السائدة و الثانوية، الجماعات المؤثرة اجتماعيا، و كل ما يتعلق بنظم المجتمع و ثقافته معايير¹.

كما نجد تقسيما آخرًا أكثر ارتباطًا بمستوى إدراك كل فرد من المجتمع حسب موقعه و ثقافته و تجاربه الخاصة، حيث تصنف البيئة الى بيئة عامة و بيئة خاصة تمثل علاقات المنظمة ببقية المنظمات و المتغيرات التي تؤثر مباشرة في الأداء العام للمنظمة حسب طبيعتها وتخصصها و تصنف بقية المتغيرات الخارجة عن هذا الإطار ضمن البيئة العامة، أما عن التقسيم الثاني و المتمثل في البيئة الفعلية أو الواقعية و البيئة المدركة من قبل الادارة العليا فمؤشراهما غير متماثلة، تكون بذلك البيئة المدركة لدى العاملين مثلا غير التي عند المديرين فمن يجد منهم بيئة المنظمة متوترة قد يجدها غيره من العاملين عكس ذلك، فتكون القرارات و التصورات ملائمة للبيئة المدركة و ليست الحقيقية، تكون لكل منظمة بيئة خاصة تتفاوت في قربها أو بعدها من البيئة الحقيقية².

و من خلال عمليات تقييم البيئة الخارجية للمنظمة نخلص المنظمة من خلال دراستها لمكونات و متغيرات البيئة الخارجية المتميزة بدرجات متفاوتة من التغير و التعقيد الى تحديد وجهة التهديدات التي تواجهها من جهة و الفرص المتاحة لها من جهة أخرى، لتتخذ كل ما يجب من اجراءات مسبقة لأجل تفادي التهديدات و استغلال الفرص التي هي متغيرات مواتية في البيئة الخارجية تؤثر إيجابيا على فعاليتها، بينما تمثل التهديدات تلك المتغيرات أو الظروف التي تحدث في البيئة الخارجية و تميل لأن تكون طويلة الأجل أو الوجود تؤثر عليها سلبا مع غياب أي تحركات من قبل المنظمة للتعامل معها لتخفيض تأثيرها فتشكل بذلك نقاط ضعف على الأداء التنظيمي للمنظمة ككل³، و نخص بالذكر هنا المتغيرات الاجتماعية و الثقافية و كل ما تحمله من انساق و انماط مختلفة من السلوك و التي في الغالب تتعلق بمستويات الوعي و الادراك و التي تؤثر بعضها مباشرة على مستوى الأداء التنظيمي للمنظمات الخدمانية أو العمومية والتي تتمثل في المرافق العمومية الحكومية، حيث تحاول هذه المنظمات تغيير سلوكيات بعينها من خلال العديد من الفعاليات ضمن وظيفة العلاقات العامة و أداة الإعلام بمختلف أشكاله، و من خلال ما سبق فانه من العوامل و المتغيرات السالفة الذكر من تمارس تأثيرا لافتا على المنظمة و مختلف عناصرها يصل الى درجة التأثير على هيكلها التنظيمي، باعتباره من اساسيات التنظيم و من بين النتائج التي توصل اليها البحث بخصوص كفاءات معالجة واقع بيئة المنظمة مثلا ما يتعلق بالهيكل التنظيمي الأمثل طبقا لطبيعة البيئة، لأجل تفادي التأثيرات السلبية، اقترح برنز و ستولكر في دراستهما حول تأثيرات بيئة المنظمة شكلين من الهياكل الإدارية الهيكل الميكانيكي المقترح للبيئات المستقرة و الذي يمتاز بالمركزية و اعتماد الرتبة في أداء العمل و السلوك المبرمج، بينما اقترحا الهيكل العضوي للبيئات المضطربة كونه يمتاز بالمرونة و قابليته للتكيف و اعتماده على الاتصالات الجانبية و العمودية مع الاعتماد على الخبرة و المعلومات أكثر من سلطة الموقع الوظيفي مع لامركزية في اتخاذ القرارات، حيث وضع النموذجان انطلاقا من اعتبار الهيكل الفاعل هو الأكثر تكيف مع متطلبات البيئة.

من جهة أخرى أضافت دراسة لورنس و لورش نموذجا آخر للهيكل التنظيمي الأكثر فعالية في شكل هيكل تنظيمي متغير على مستوى كل وحدة أو قسم أو مستوى بالمنظمة، بناء على مدى مقابلة البيئات الداخلية للمنظمات ببيئتها الخارجية باعتبار ان المنظمات الناجحة هي التي تحقق تقابلا أكثر، و تضمن قياسهم لحالات عدم التأكد معدل التغير في البيئة الخارجية و مدى دقة المعطيات التي تجمعها المنظمة عن بيئتها الخارجية، بينما اعتمدا في قياس البيئة الداخلية على بعدي التمايز و التكامل واعتمدت بناء على درجة اختلاف مواقف العاملين والمديرين في وحدات و مستويات المنظمة كمقياسا للتعقيد، بينما يؤثر البعد الثاني على مدى التعاون والاعتماد المتبادل بين وحدات و أقسام المنظمة كمؤشر على مستوى توحيد الجهود و تحقيق الأهداف التنظيمية المشتركة، و هو ما يتيح اعتماد

45

112

56

1

2 مؤيد سعيد السالم،

3

هيكل تنظيمي خاص مناسب لكل مستوى أو قسم يعكس خصوصية بيئته الفرعية التي يعمل ضمنها¹، وهو ما يترجم اعتماد بعض المنظمات على هيكل تنظيمي خاص ضمن استراتيجيتها لتحقيق فعالية أكثر و تكاملا مع المتغيرات السوسولوجية و الثقافية في بيئة عملها على غرار عينة دراستنا عن المنظمات الخدمانية العمومية المتمثلة في جهاز الشرطة، و بعد ما سبق عرضه من تأثير لمختلف متغيرات البيئة الخارجية للمنظمة و التي قد تكون جذرية بالنسبة للمنظمة كيفية أداءها لوظائفها و طرق انتاجها أو تقديمها لخدماتها، تجدر الإشارة الى انه من خلال دراستنا سيكون التركيز على التأثير الذي تسعى المنظمة الى احداثه على المتغيرات و الأوضاع السوسيوثقافية للمجتمع التي تم عرضها و تبيان أهميتها والتي تعني المنظمة أو قد تشكل عائقا أمام بلوغها درجات الأداء و الفعالية المطلوبين.

12-03: أسس و مؤشرات فاعلية الأداء التنظيمي للمنظمات الخدمانية العمومية:

ت المؤسسات العمومية في الأساس لتلبية حاجيات اجتماعية ملحة لتوفير بعض الخدمات لأفراد المجتمع بشيء من الدعم وبدون مقابل و لا تتعلق بالتكاليف و مبدأ الربحية، المنظمات أو المؤسسات العمومية تعود ملكيتها للمجموعة الوطنية أو المجتمع الذي يفوض هيئات و أجهزة الدولة لتمثيل مصالحه، وفقا لمبادئ الحوكمة العمومية، و يكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، منها ما تكون تابعة لوزارات و تدعى بالمؤسسات الوطنية تخضع لمراقبتها تقدم لها تقارير دورية عن نشاطها و نتائجها ومنها التي تكون تابعة للجماعات المحلية كالتى تعمل في مجال النقل و البناء و الخدمات العمومية²، كما تمتاز المنظمات العمومية بأهداف متعلقة دمة المجتمع و تحقيق أهداف على المستوى الكبير، خدماتها موجهة الى كل أفراد المجتمع، ذات تمويل ثابت مصدره الدولة، قراراتها محكومة بسياسة الدولة، كل موظفيها يتقاضون أجرا ثابت، تعيينهم و نقلهم يخضع لقانون العاملين بالوظيفة العمومية، لا يشجعون على العمل التطوعي إلا في حالات نادرة³، و بذلك نجد أن الاختلاف الموجود بين المنظمات الحكومية و الخاصة الاقتصادية و الخدمانية، وغيرها من الأشكال المتعددة التي تأخذها المنظمات و المؤسسات يجعل من تطبيق مفاهيم و أساليب الادارة و ميكانيزمات كسب الفاعلية و أحسن مستويات الأداء التنظيمي أمرا نسبيا يأخذ بخصوصيات المنظمات الحكومية و أجهزة الدولة.

و من بين ما شاع كممارسة بالمنظمات الخدمانية أن ادارتها العليا غالبا ما تقرر و تحدد الخدمات المطلوبة للجمهور كما و نوعا، كون منظمات القطاع العمومي هي الجهة الوحيدة التي تتولى تقديم هذه الخدمات، دون وجود جهات أخرى تقدم ذات الخدمة، مقابل ضعف وسائل الاتصالات بين الادارة العليا لهذه المنظمات و بين الجمهور المستفيد منها، مما يترتب عنه تدني مستويات الرضا لدى الجمهور المستفيد من الخدمة في حالة تدني مستوى جودة الخدمات التي تقدمها، إضافة الى تأثير القرارات السياسية و الإدارية لما لها من أبعاد اجتماعية و ثقافية قد تلقى قبولا أو عدمه و هو ما ينعكس مباشرة على أداء هذه المنظمات الخدمانية، كذلك يؤدي عدم وضوح أهداف المنظمات لدى موظفيها و عدم اعطاء أهمية لعملية قياس و تقييم الأداء و نظام حوافز موضوعي و فعال و غياب أنظمة معلومات فعالة مما يؤدي الى وجود حالة عدم التأكد في اتخاذ القرارات التي يترتب عنها مستوى مرتفع من حالة المخاطرة مما يؤثر سلبا على عامل الكفاءة و الفعالية، كما يسجل على ادارة المنظمات الخدمانية عدم ايلاء أهمية لعملية تشجيع الابداع و الابتكار بسبب عدم تمتع الانظمة و القوانين بدرجة عالية من المرونة و الاستمرار في مركزة و تجميع القرار لدى الجهات الوصية حصريا⁴، وهو ما يؤدي الى خلق فجوة بين المنظمات العمومية و جمهورها المستقبل للخدمة، و بالتالي ضعف مستمر في الفعالية و ظهور حالات من عدم الرضا وتدني المكانة و التعاون من قبل الجمهور المستقبل للخدمة أو الجمهور العام بما يحمله من خصائص اجتماعية و ثقافية.

¹ مؤيد سعيد السالم،

² 113.

³ 89.

⁴ جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود،

250.

12- 04: المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الخدمائية للقطاع العمومي تجاه المجتمع.

المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الحكومية مجموعة الالتزامات التي تتعهد بها المنظمة لحماية و تعزيز المجتمع لذي تعمل في ، أو على أقل تقدير تلتزم بحماية الحقوق العامة وعدم تعارض ممارساتها لقيم و عادات و معايير المجتمعات التي تعمل ضمنها، مع المساهمة في الرعاية الاجتماعية العامة كالمشاركة في الأعمال الخيرية و مساعدة النشاطات الخيرية و التضامنية، و هو ما قد يطلق عليه بادرة السلوك الأخلاقي، كما يمكن أن يكون للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات مسار يتجه نحو مسؤولية أكثر أو أقل حسب المواقف مد من قبلها و التي في الغالب تصنف بين الموقف المعطل أي المناقض لقيم و قوانين المجتمع الوضعية و الاجتماعية و الموقف الوقائي الذي يتمثل في التزام بما هو قانوني و مقبول أخلاقيا بالنسبة للمجتمع دون الذهاب الى ابعد من ذلك، و الموقف الملائم الذي يتجسد في المشاركة في برامج اجتماعية خيرية ذات قيمة أخلاقية تستحق الدعم و الاحترام و أخيرا الموقف الفعال المتمثل في أعلى درجات الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية حيث تسهر المنظمة على الدفاع عن تحقيق المسؤولية الاجتماعية و تبحث دوما عن فرصا في هذا المجال لتساهم بها وتدعمها¹.

يكمن بين الفوارق الجوهرية بين المنظمات الخدمائية الحكومية و الخاصة في طبيعة المستفيدين من الخدمة فتختلف بذلك مستويات المسؤولية الاجتماعية و حتى القانونية و الأخلاقية بالمنظمات الحكومية التي تلتزم بتوفير خدمات نوعية مرضية لكل طالبيها الذين يمثلون في كل الأحوال كافة أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم الاجتماعية و الأخلاقية و الثقافية، ففي الغالب ما تحدد هذه المنظمات مستويات الخدمات التي تقدم و ليس أمام جمهور المستفيدين أي خيار آخر باعتبارها الوحيدة التي توفر هذا النوع من الخدمات² و ذلك ما يفرض طلقا لهذه المنظمات بخصوصية قيم و ثقافة و احتياجات افراد المجتمع الذي تعمل ضمنه و عمليات اعلامية و اتصالية و بحثية حثيثة و هو ما ليس بالمتاح في أغلب المنظمات الحكومية الخدمائية على غرار الأمنية منها سابقا و بالتالي فان مستويات تحقيق الموقف الفعال للمسؤولية الاجتماعية يبقى رهين فهم ابعاد المسؤولية الاجتماعية التي تعد من أصلا من أساسيات ومنطلقات خلق هذه المنظمات منذ البداية، لذلك نجد أن المات الأمنية من أولى المنظمات المنوط بها تحقيق أعلى فعالية في تجسيد و تنفيذ كل شروط المسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية و الثقافية تجاه المجتمع الذي جعلت لأجله و تعمل ضمنه و لخدمته.

12- 05: العلاقات العامة، الإعلام وفاعلية أداء المنظمات الخدمائية العمومية.

تعرف وظيفة العلاقات العامة في المنظمة على أنها مجموعة من العمليات التطبيقية، تستفيد منها المنظمات في إيجاد التفاهم والتكيف بينها و بين جماهيرها داخليا و خارجيا³، كما تهدف الى رعاية العلاقات الانسانية السليمة بين أعضاء المؤسسة من جانب و بين سة و الجماهير من جانب آخر، وهي علم من ناحية أنها تستند الى علم الاجتماع الانساني، و فن إذا نظرنا اليها من الناحية التطبيقية التنفيذية، تعمل لأجل الحصول على رضا الجماهير و ثقتهم و تأييدهم و مسندتهم⁴، فهي تؤدي وظيفة هامة و حيوية و دعامة أساسية من دعائم إدارة المنظمة، باعتبار أن المنظمة ترمي من خلال أهدافها التي صيغت أساسا لأجل اشباع حاجيات لدى الجمهور المستقبل تعد الرابط بين المنظمة و جمهور بيئتها، لذلك فهي تسعى الى تعديل سياستها و أهدافها بما يناسب غاية تلبية هذه الحاجيات بعد الاطلاع على الحاجيات الحقيقية للجمهور و مدى فعالية و جودة الخدمات التي تقدمها و تصحيح الأفكار الخاطئة لديه عنها و عن حيثيات عملها و هو ما يستوجب جهاز اتصالي اعلامي قوي لدى المنظمة تجسده و تنفذه وظيفة العلاقات العامة عن طريق جملة من

¹ إدارة الموارد البشرية الدولية 01 2008 218
² موسى اللوزي، 251.
³ المكتبة المصرية، ط01 2007 24.
⁴ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط04 2004 121

الأدوات أهمها الإعلام، الذي تستعين به في بث برامجها و تحقيق غاياتها بابرار سياساتها و المعلومات الهامة المجدية، حيث ينقسم الإعلام المؤسساتي الى قسمين داخلي موجه للعاملين بالمؤسسة و خارجي للجمهور مستقبل الخدمة.

كما تبرز أهمية العلاقات العامة في مجال المنظمات العمومية، بقيامها بدور تحسين العلاقات بين الأجهزة العمومية و الجمهور قبل للخدمة فغن طريقها ينمو الشعور بالمسؤولية لدى المواطنين فتتجه سلوكياتهم نحو التعاون و التفاعل الايجابي، و قد أصبحت ضرورة تفعيل وظائف العلاقات العامة أكثر الحاحا اثر التغير الكبير الذي حدث في المجتمعات الحديثة المميرة بتسارع التغير و شساعته في كونها و طبيعتها من النواحي السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية خاصة منها زيادة نفوذ الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية، حيث تعمل العلاقات العامة على دراسته و التعرف عليه و على خصائصه و توجيهه الوجهة الصحيحة بما فيه صالح المجتمع و منظماته و تعدل كل انحراف أو تشوه في ثقافته و سلوك المجتمع¹، كما تهدف وظيفة العلاقات العامة الى التوعية بالأهداف العامة للمنظمة و أسلوب وكيفية نشاطها و ما أعدته من خطط و استراتيجيات لأجل إقامة علاقة و سمعة طيبة دعما لصورتها الذهنية و تصحيحها بزيادة فرص التفاهم و التأييد و الانسجام بين المنظمة و الجمهور و خاصة منها المنظمات الخدمانية التابعة للقطاع العام.

و تعمل المنظمة من خلال وظيفة العلاقات العامة الى تحقيق جملة من الأهداف كما أسلفنا الذكر، تترجم من خلال عمليات و غايات الحملات الإعلامية التي تتم في شكل تكاملي و سطر، فق بين حاجيات افراد المجتمع المتفاوتة و أهداف المنظمة، ضمن النسق الثقافي للمجتمع، باعتبار هذه الحملات نشاط انساني كبقية الانشطة تتم ادارتها من خلال البيئة الإجتماعية و الثقافية للمجتمع التي هي موعة القيم و العادات و المعتقدات و السلوكات و الأعراف و الاتجاهات التي يتميز بها المجتمع²، و كذلك من خلال تعاملها مع الرأي العام و نظم المجتمع و تفاعلاته و عملياته الإجتماعية المختلفة ضمن نسق اجتماعي و ثقافي متغير بما يخدم المنظمة حسب متغيرات بيئتها الاجتماعية و الثقافية، بالابقاء و خلق الآراء و السلوكات الايجابية و بعث و تغيير السلبية منها التي لا تتفق ومصلحة المنظمة³.

12-06: مقومات كسب ثقة جمهور المنظمات الخدمانية العمومية:

خلص الباحث أحمد محمد موسى⁴ جملة من المقومات الواجب الأخذ بها من قبل المنظمات خاصة الخدمانية منا التابعة للقطاع الحكومي عن طريقة وظيفة العلاقات العامة و الإعلام الخارجي لأجل كسب ثقة الجمهور و إقامة علاقات طيبة معه نوجزها فيمايلي:

أ- تلبية و احترام مصالح الجمهور:

تحاول المنظمة لة أهدافها للتوفيق بين مصالحها ومصالح جماهيرها المستقبل للخدمة، فيترجم مستوى خدماتها اهتمامها بتحقيق أهداف الجمهور و بالنظر الى طبيعتها العمومية فان النفع العام يفرض عليها تعميم الخدمة قد الامكان كهدف أساسي للإدارة العامة، فتلتزم المنظمة بتقديم خدماته ع وقت ممكن و دون تعطيل أو تسويق أو ماطلة مع اختزال كل التعقيدات التي تهدر وقت ومصالح الجمهور .

ب- استخدام كل وسائل الاتصال لإعلام الجمهور:

من المعلوم أنه لا يقدر لأي منظمة خدمانية حكومية النجاح ما لم تعمل على خلق المشاركة الإيجابية للجماهير لها، ومن أجل سول على هذه المشاركة يجب العمل على إفهامهم بخطتها وطموحاتها و غاياتها الخدمانية و الاجتماعية عن طريق و وظيفة العلاقات

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان،

² إدارة الموارد البشرية الدولية

³ حسين عبد الحميد أحمد رشوان،

⁴ 219.

140.

245 01 2008

344.

قائمة و أداة الإعلام الخارجي الذي يجب أن يتناول الأمور التي تهم الجمهور و يخاطبه وفق عاداته و خصوصيته السوسولوجية و الثقافية فاسحا ١ لرجع الصدى و فهم مايريده من خدمات من حيث النوع و الكيف لضمان تأييد نشاط المنظمة و العمل على انجاحه، باعتبار أن أي موقف يمكن أن يتخذه الجمهور من المنظمة على ضوء معلومات خاطئة أو ناقصة تنقل إليه، من مختلف مصادر الدعاية غير الرسمية لا يلبث أن يتحول إلى مواقف أخرى غالبا ما تكون ضدها، لأن الجهل الذي يمكن حدوثه وسط الجماهير يؤدي إلى عدم اكتراثهم و إلى إساءة فهمهم أو إلى حدوث نوع من السخط العام، فبغض النظر عن حق الإنسان في العلم و المعرفة و باعتبار عرض الحقيقة هو أساس كل إعلام ضمن وظيفة العلاقات العامة يراود به كسب ثقة الفرد أو الجماعة، تجد المنظمة نفسها مجبرة على أن تعمل بشكل مستمر على إحاطة جمهورها بواقع الأمور لأجل رفع مستويات التفهم و الوعي و القبول.

ت- احترام الذات البشرية:

على العلاقات العامة للمنظمات الخدمائية ذات الطابع العمومي في مجال تعاملها مع الجمهور أن تراعي جميع الأمور المتصلة بذات الفرد وكرامته وقيمتة الإنسانية. باعتباره كيان مصون، كما يشمل ذلك عدم الاستخفاف به فلا يكفي المنظمة التي تسعى إلى كسب ثقة جمهورها بأن تؤمن لهم الكفاية من الخدمات فقط بل عليها أن تراعي مشاعرهم و تحترم ذواتهم.

ث- السعي نحو تحقيق الصالح العام:

يقتزن نجاح المنظمات الخدمائية في تحقيق أهدافها بقدر انتشار الشعور بأن المنظمة أو المؤسسة تعمل من أجل تحقيق الصالح العام، و هو ما يحقق التكيف الملائم للفرد في أبعاده لحدود مصالحه الشخصية و ييسر توجيه سلوكه نحو الإيجابية و التعاون، بعيدا عن أنانيته، لأجل المصلحة العامة للمجتمع و يتحقق الشعور بالصالح العام بنبد عادات التوصيات والاستثناءات والمحسوبيات وخلق الإيمان بالمحافظة على المال العام، وعدم الإسراف أو التبذير فيه، كل هذه الأمور وغيرها تنمي الشعور بالصالح العام وتعمل على كسب ثقة الجماهير.

ج- الالتزام المطلق بكل مضامين الخصوصية الاجتماعية و الثقافية و الدينية للجمهور:

من المعلوم أن الإعلام الناجح كأداة لوظيفة العلاقات العامة بالمنظمة يجب أن يكون بلغة المستقبل و يجسد كل خصوصيات مع من حيث ثقافته و عاداته و تفاعلاته الاجتماعية بأبسط دقائقها و شيئاها لذلك من الضروري أن يكون مضمون الرسالة الإعلامية ملتزم بشكل حصري بمضامين الخصوصية الاجتماعية و الثقافية و الدينية للجمهور المشكل لبيئة الاجتماعية للمنظمة.

ح- التعامل بعدالة و مساواة بين كل أفراد الجمهور:

تتمثل أهمية العدالة في تعاملات المنظمة كونها إحدى الضمانات المتممة لقيام الثقة بين المنظمة وجمهورها، وإن التزامها بواجباتها إزاء الجمهور سيقابله و بنفس القدر والأهمية التزامهم بواجباتهم إزاءها، فتأتي الثقة نتيجة التزام الفريقين و تترسخ بقدر ما يتبادل التزام كل منهم، كما أن العدل مطلوب للأفراد العاملين داخل المنظمة وهم جماهيرها الداخلية فإن وقع الظلم على العاملين أو الموظفين يؤدي إلى عدم استطاعتهم العدل مع جماهير المنظمة ولاشك أن التزام العلاقات العامة بتحقيق العدل ورفع الظلم، يحقق لها ثقة جماهيرها و ولائهم.

خ- اشاعة روح التضامن و التآزر:

إن عمل المؤسسة أو المنظمة ككل نحو هدف واحد هو الضمان الوحيد لنجاحها، وتفككها ووجود روح الشللية والانقسام نذير فشل وانحلال، فالعمل داخل جو من التعاون والتضامن والإيمان بهدف وغاية واحدة يتيح للعاملين بالمؤسسة مجال الشعور بمسؤولياتهم تجاه بعضهم وتجاه المنظمة التي يعملون تحت لوها، وهذا العامل يحقق بالطبع ثقة جماهير المؤسسة بها، وبما تقدمه من خدمات، كذلك يؤدي تحسيس و اعلام جمهور المنظمة بأهداف و غايات الخدمة العمومية و مقاصدها إلى خلق جو من التعاون و الانسجام و التكامل بين المنظمة و بيئتها الاجتماعية.

خلاصة

من خلال ما سبق عرضه، نجد أن أغلب الاهتمامات البحثية بمختلف مداخلها النظرية، تنصب في جوهرها حول عملية إدارة وتقييم الأداء التنظيمي، للوقوف على مدى اسهامها في تحقيق أعلى درجات الفاعلية و النجاح للمنظمة، كما تتبعنا من خلال مباحث الفصل كل اجراءات ادارة و تقييم الأداء وعلاقاتها المتعددة بمختلف وظائف ادارة المنظمة، بدأ بتحديد معايير قياس الأداء بالنسبة للأفراد والوحدات و المنظمة ككل، وصولاً الى مرحلة تصحيح مواطن ضعفه لأجل بلوغ مستويات الفاعلية المطلوبة و تحقيق الأهداف الموضوعة، انطلاقاً من اعتبار فاعلية الأداء تتجسد في مدى تحقيق الأهداف، ولكونها كذلك غاية كل منظمة و مبرر لوجودها، تصف حاضرها وترسم مستقبلها، لاسيما منها المنظمات الخدمانية التابعة للقطاع العمومي، التي لها من الخصوصية ما يجعلها وثيقة الارتباط بالبيئة الخارجية بكل ما تتضمنه من متغيرات اجتماعية و ثقافية، مما يجبرها على محاولة تحقيق التكيف و التأثير فيها لتحقيق مستوى يكفي على الأقل لضمان الحد المقبول من التكامل و التناسق والانسجام معها لنيل ثقة ودعم الجمهور المستقبل للخدماتها، و هو ما يتم بوظيفة العلاقات العامة و بكل وسائل الإعلام المتاحة كأداة لها، في شكل رسائل إعلامية مزدوجة الاتجاه للإرشاد و التوعية و التوجيه نحو التقبل و بعث مختلف السلوكات الايجابية التي تخدم الصالح العام بالدرجة الأولى و الداعمة في ذات الحين لفاعلية وأداء المنظمة التي تسعى الى تقديم خدمة عمومية نوعية.

الفصل الثالث: الإعلام وتأثيره على فاعلية المنظمة الأمنية

تمهيد

أولاً: الإعلام والمجتمع

- 01- نظريات الإعلام وأساليب التأثير
 - 01-01: نظريات الإعلام والاتصال
 - 02-01: النظريات الإعلامية المفسرة لكيفيات التأثير
 - 03-01: أسس الإقناع و تغيير الاتجاهات
 - 04-01: أساليب الإقناع و تغيير المواقف
- 02- مقومات العملية الاتصالية الإعلامية
- 03- مقومات الرسالة الإعلامية
- 04- الوظائف الاجتماعية للإعلام
- 05- الإعلام و بناء الوعي الاجتماعي
 - 01-05: وسائل الإعلام و الرأي العام
 - 02-05: الإعلام و التعبئة الاجتماعية
- 06- الرسالة الإعلامية و الظاهرة الأمنية
 - 01-06: الإعلام و الجريمة
 - 02-06: النظريات المفسرة للعنف في وسائل الإعلام
 - 03-06: خصائص الرسالة الإعلامية المعالجة للظاهرة الأمنية
 - 04-06: مداخل تناول الإعلام للظاهرة الأمنية

ثانياً: الإعلام الأمني

- 01- نشأة الإعلام الأمني.
 - 01-01: دواعي نشأة الإعلام الأمني.
 - 02-01: بوادر ظهور تخصص الإعلام الأمني.
- 02- خصائص الإعلام الأمني.
 - 01-02: خصوصية التحرير الإعلامي للإعلام الأمني.
 - 02-02: التقنيات الخاصة في معالجة الموضوعات الأمنية.
- 03- وسائل الإعلام الأمني.
- 04- وظائف الإعلام الأمني و ميكانيزمات ترسيخ الثقافة الأمنية.
 - 01-04: وظائف الإعلام الأمني في بيئة عمل الأجهزة الأمنية
 - 02-04: طرق ترسيخ الوعي الأمني و الثقافة الأمنية في المجتمع.
- 05- دور أهداف و ضوابط الإعلام الأمني في تحسين فاعلية أداء الأجهزة الأمنية.
 - 01-05: أهداف الإعلام الأمني .
 - 02-05: ضوابط الإعلام الأمني.
 - 03-05: دور الإعلام الأمني في تحسين فاعلية أداء الأجهزة الأمنية.

خلاصة الفصل

تمهيد

يعد الإعلام عملية فكرية إبداعية معنية بالتفاعل والحوار مع الواقع الموضوعي بشقيه، الطبيعي والاجتماعي، بقصد فهمه ومحاولة التأثير فيه، من خلال نقل هذا الفهم والوعي عبر فن صحفي متطور، وباستخدام الوسائل الإعلامية المناسبة لمعالجة موضوعات معينة ومخاطبة جمهور معين، في الوقت والمكان المناسبين، وذلك كله بهدف الإسهام في عملية التأثير على هذا الواقع الموضوعي، ودفعه للتحرك وفق مسارات تخدم مصالح وقيم وأفكار القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تملك هذا الإعلام وتوجهه¹، وفق أهدافها التي قد تكون على المدى القريب أو البعيد اذا كان موضوعها النشأ والأجيال الصاعدة خاصة، حيث تتمحور وظائفه بين التشاور و تدعيم المعايير الاجتماعية أو حتى التخدير كشكل من أشكال الخلل الوظيفي كأثر سلبي قد تسببه وسائل الإعلام باحداث تأثير غير مرغوب فيه نتيجة زيادة مفرطة في مستوى المعلومات للجمهور فتتحول معارفهم الى معارف سلبية ينتج عنها حالة من اللامبالاة²، حيث يستحيل التحكم في الأثر الذي يمكن أن يحدثه انتشار الفكرة أو الأفكار المتداولة اعلاميا خاصة إذا كان فيها إعادة للنظر في المسلمات التي يقوم عليها المجتمع أو الحكم، وبذلك فالإعلام أوجد ثقافة جديدة من الصعب التحكم في مجراها و آثارها³، و بالنظر العميقة إلى حقيقة النشاط الإعلامي الفاعل و آثاره تؤكد أنه هادف و مؤثرا بشكل تراكمي، الأمر الذي جعل الإعلام يحتل موقعا متقدما بين الوسائل القادرة على نشر المعرفة، وتحقيق الوعي، وترسيخ القيم، وترويج الأفكار، والإسهام في التنشئة الاجتماعية، و هو ما جعل وسائل الإعلام مؤهلة بامتياز للإسهام في تكوين الأنساق المعرفية والقيمية والسلوكية للفرد والجماعة⁴، بقدر ما قد يكون كذلك آلية ضخمة فتاكة لقيم ونظم و بناء المجتمع و ثقافته على حد سواء . نحاول من خلال هذا الفصل ابراز العلاقة التفاعلية الحاصلة بين الإعلام و المجتمع.

¹ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، أن ع أ، الرياض ط 1 2003 06:

² حسن عماد مكاي و ليلي حسين السيد، الاتصال و نظرياته المعاصرة الدار المصرية اللبنانية 74

³ الإعلام و تفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية الدار المتوسطة 114 2009 01

⁴ 128:

أولاً : دور الإعلام في المجتمع:

يعتبر الإعلام نشاط غائي له مقاصد و أهداف و غايات، تتجسد بقدرته على التأثير و التغيير في البنية المعرفية والإدراكية والسلوكية للمتلقين، حيث تحاول وسائل الإعلام تقديم بالصورة والكلمة و المعنى تفسيراً للواقع، يكون أساساً مشتركاً لأفراد المجتمع المتلقي في شكل مفهوم مشترك لمعنى الواقع المادي والاجتماعي الذي يعيشونه، يترتب عنه سلوكاً يمكن أن يتحدد جزئياً من خلال التفسيرات و الأفكار التي تقدمها وسائل الإعلام¹، فقامت على أساس ذلك العديد من الدراسات لأجل فهم حقيقة قدرة وسائل الاعلام كعوامل مؤثرة في مواقف ومعارف الأفراد و المجتمعات، وكانت نتائجها تختلف بشكل ملفت للنظر، بناء على اختلاف السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أجريت فيه، أسست هذه الدراسات للعديد من النظريات التي تشرح كيفية التأثير في الافراد و المجتمعات وأساليب الإقناع²، و نحاول من خلال مايلي تقديم عرض موجز لأهم هذه المداخل النظرية المتناولة للإعلام و المفسرة لكيفيات تأثيره وأساليب الإقناع الشائعة الاستخدام و علاقتها بمختلف العمليات الاجتماعية وواقع المجتمع.

01- نظريات الإعلام و أساليب التأثير :

01-01: نظريات الإعلام و وسائل الإتصال:

نبار الإعلام مرآة عاكسة للظروف التي يعيشها المجتمع و فاعلاً أساسياً يهدف الى تحقيق النمو و التوافق الثقافي و الحضاري و الاتقاء بمستوى الرأي العام بتنويره و تثقيفه و احداث تأثير فعلي في سلوك الفرد و الجماعة، اختلفت النظريات و المذاهب التي تحاول أن تشرح فعالياته و انماطه بعد تجميع الخواص و السمات و الملامح التي تشكل نسقه العام، يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

أ- نظرية السلطة: وهي نظرية تعد من أوائل الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الإعلامية، ظهرت ضمن سياق اجتماعي خاص يتميز بالسلطة بمذهب الحق الإلهي الذي بسط به الملوك و النبلاء حكمهم مع حصر الحق في التحكم و السيطرة على ذوي المعرفة من العلماء و الحكماء في ضل مشيئة و رضا الحاكم³، بناء على اعتقادهم بالفروق الجسدية و العقلية بين الأفراد.

ب- نظرية الحرية: تطور الحياة في المجتمعات أصبحت الحياة الديمقراطية هي أساس الحياة الانسانية في المجتمعات الحديثة بكل ما تحمله من مفاهيم حول الحريات⁴، فتنتقل نظرية الحرية في الإعلام من فكرة النظام الاقتصادي الحر أو الليبرالي الذي أخذ منه الاعلام مبدأ و مفهوم الحرية، الذي يمتد الى حرية المعتقد و حرية التعبير وصولاً الى حرية الصحافة، و حق الانسان أن يتعرف على الحقيقة و التعبير على وجهة نظره لظهور الرأي الصائب، وهو ما مهد لظهور نظرية الحرية في الاعلام التي تأثرت بتأثر النظام الاقتصادي الليبرالي في مجال الاحتكار و السلطة و هو الاتجاه الذي اخذته الدول المتقدمة بالنظام الاقتصادي الحر على غرار أمريكا و أوروبا الغربية و اليابان⁵.

ت- النظرية الماركسية: ينظر أصحاب هذه النظرية الى الإعلام كأداة للسيطرة على الجمهور و توجيهه لضمان دعمه و ولائه الطوعي قبل القهري، فتكون بذلك وسائل الإعلام في خدمة النظام السياسي، و كأنها وجه من وجوه السلطة⁶.

¹ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 53:

² نظريات الاتصال، دار النهضة العربية 01 2006 274:

³ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المكتبة الجامعي الحديث، مصر 2004 256:

⁴ المكتبة العصرية، مصر، ط2006 01 89

⁵ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 258

⁶ 259.

ث- نظرين آخرين يعتبر الباحث حسين عبد الحميد رشوان أصحاب الفريق الأول أنهم ينظرون الى وسائل الاعلام الجماهيرية قوة للتكامل و للانفصال و الفردية في المجتمع، بينما يعتقد أصحاب الاتجاه الثاني الى أن آثار وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية مدى قدرتها على تحق صقل الأفكار و الصور و الوعي في المجتمع مع تعميم الأفكار على الجمهور¹، هذه الخاصية المتميزة المتمثلة في القدرة على التأثير و التوجيه والتي تعطي الإعلام أهميته الاستراتيجية جعلت الكثير من الدراسات تتمحور حول كيفيات هذا التأثير و أبعاده الحقيقية و محدداته نحاول أن نوجز أهم الاتجاهات النظرية المفسرة له فيمايلي:

01-02: النظريات الإعلامية المفسرة لكيفيات التأثير:

ظهرت نظريات متعددة، تتناول دراسة طبيعة تأثير وسائل الإعلام على السلوك و الرأي العام و مختلف العمليات الاجتماعية أهمها:

أ- نظرية التأثير على المدى الطويل: وتؤكد هذه النظرية على أن تأثير ما تعرضه وسائل الإعلام المتنوعة يحتاج إلى فترة طويلة حتى تظهر آثاره على الأفراد من خلال تراكمات إعلامية عديدة تؤيدها معتقدات ومواقف وسلوكيات مختلفة، وان استمرار تعرض أفراد للمواد الإعلامية بما تحمله من أفكار جديدة وقيم مغايرة وأساليب حياتية مستحدثة، قد يؤدي بالمجتمعات إلى تبني بعض تلك الأفكار أو القيم².

ب- نظرية الانماء الثقافي: ان عملية الانماء نوع من التعلم العرضي الذي ينتج عن تراكم التعرض للتلفزيون مثلاً، حيث يتعرف مشاهد التلفزيون دون وعي على حقائق الواقع الاجتماعي و تكون هذه الحقائق بصفة تدريجية أساساً للصور الذهنية و القيم التي يكتسبها المشاهد على العالم الحقيقي³.

ت- نظرية التطعيم والتلقيح: وهذه النظرية تعني أن الجرعات الإعلامية المتواصلة وبأساليبها المختلفة بما تحمل من قيم ومفاهيم جديدة تشبه بفكرتها الأدوية التي نخنق بها للحصول على مناعة ضد مرض ما، فاستمرار تدفق المعلومات من خلال الصحف التجارية لمواضيع الجرائم الأخلاقية مثلاً يولد لدى العامة رعباً من اللامبالاة تجاه هذه الأمور وعدم الاكتراث لحصولها في الأسرة أو المجتمع في شكل تبدل للاحساس و الإدراك بخطورتها على المجتمع ككل⁴.

ج- نظرية التأثير المباشر- القذيفة السحرية:- حيث تقوم هذه النظرية على أساس اعتبار الاعلام آلية محرضة على الاستجابة، ترسخت هذه الفكرة و تجسدت إثر الإنجازات التي حققتها الدعاية أثناء الحربين العالميتين الأولى والثاني، حيث تؤكد هذه النظرية أن المؤثرات أو رسائل الإعلامية المصممة ببراعة يمكن أن تصل إلى كل عضو في المجتمع عن طريق وسائل الإعلام و كل فرد يمكن أن يدركها بنفس الطريقة⁵، وأنه من الممكن أن تحدث استجابة متماثلة تقريبا من قبل كل فرد، وذلك انطلاقاً من فرضية أن الطبيعة الأساسية للكائنات البشرية متشابهة بين كائن وآخر⁶، حيث تنظر هذه النظرية الى الناس باعتبارهم مخلوقات سلبية يمكن التأثير المباشر فيهم بمجرد تعريضها للرسائل الاعلامية، و من ثم فان المتصل يستطيع تحقيق أهدافه بمجرد إرسال رسالته الاعلامية، إلا أن هذه النظرية لم تصمد طويلاً باعتبار أن عملية الاتصال معقدة و تخضع للعديد من العوامل فلا يمكن أن تكون كل رسالة مؤثرة ناجحة و لا يحصل التأثير مع كل

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان،

259.

² ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، الثقافة الأمنية، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، . . . 01: الرياض 2003: 135.

³ حسن عماد مكاوي و ليلي حسين السيد،

302.

⁴ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، الثقافة الأمنية، مرجع سابق 134.

⁵ محمد مسعود قيراط - الآثار السلبية للجريمة و العنف و الانحراف في وسائل الاعلام -

العربية للعلوم الأمنية - 2007- الرياض- 181

⁶ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 53: .

الرسائل بشكل حصري، فاهتزت هذه النظرية في الأربعينيات و لم تصمد أمام الدراسات الميدانية ففسح المجال لظهور نظريات التأثير المحدود¹.

د- نظريات التأثير الانتقائي: أثبتت بعض الأبحاث أن قدرة التأثير تتوقف على عوامل كثيرة ومتعددة، بعضها تستطيع وسائل الإعلام أن تسيطر عليه وبعضها^٢ يخضع لسيطرتها، استقت مفاهيمها من الأفكار الأساسية التي تكونت في مجالي علم النفس والاجتماع، اللذين كانا يسعيان لفهم طبيعة الإنسان من المنظور الشخصي من جهة ومن المنظور الاجتماعي من جهة أخرى، وهذه النظريات هي³:

- نظرية الفروق الفردية التي أكدت أن الفروق الفردية المكتسبة في البيئة النفسية أو الإدراكية لأفراد الجمهور هي مفاتيح تشكيل اهتماماتهم بوسائل الإعلام وسلوكهم³، أما نظرية الفروق الاجتماعية فقد قامت على فرضيتين رئيسيتين الأولى هي أن جمهور وسائل الإعلام ليس سلبيا، والفرضية الثانية التي تقوم عليها نظرية الفروق الاجتماعية هي أن الناس المنتمين إلى جماعات فرعية مختلفة متشابهون ومتماثلون في نواح متعددة ذات تأثير كبير على سلوكهم وأن هذا التشابه له أهمية كبرى على تلقيهم للرسائل الإعلامية، أما عن نظرية العلاقات الاجتماعية فهي تنطلق من افتراض أهمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل جماعة أو حتى بين عدة جماعات أولية في تعامل الفرد مع الرسالة التي تمر عبر العلاقات الاجتماعية لتصل الى ادراك الفرد⁴، حيث تشرح هذه النظرية تأثير قادة الرأي على الاتصال الشخصي، وتؤكد أن العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تمثل عوامل متداخلة هامة شكلت وحددت أسلوب اختيار الناس للمضمون الإعلامي، وتفسيرهم له، وسلوكهم بناء عليه، وتكم أهمية نظريات التأثير الانتقائي في كونها أكدت مبدأ الاهتمام الانتقائي ومبدأ الإدراك الانتقائي ومبدأ التذكر الانتقائي ومبدأ السلوك الانتقائي⁵، حيث تؤكد العديد من الدراسات على ضرورة النظر لقوة وسائل الإعلام من خلال العمليات الانتقائية المتمثلة في فيما يلي:

- التعرض الانتقائي: حيث يميل الناس للتعرض للاتصال الجماهيري الذي يتوافق مع أفكارهم واهتماماتهم ويتجنبون المواد التي لا يتعاطفون معها.

- التصور و التفسير الانتقائي: حيث أن الرسالة الإعلامية محكومة بما يريد أن يدرك أو يتصور المرء أو ما هي فائدة الرسالة له من جزء اجتماعي أو مادي نتيجة لتصوراته و ادراكاته.

- التذكر الانتقائي: إذ الفرد يتذكر ما يتصوره و يدرك أو يحب تصوره أكثر من تذكره ما لا يرغب فيه أو لا يحبه⁶.

ه- نظريات التأثير غير المباشر: تعتقد هذه النظرية بأن الأهمية الحقيقية لوسائل الإعلام تكمن في تأثيرها غير المباشر على المدى البعيد، كنظرية النموذج التي قامت كجزء من نظرية أشمل للتعليم الاجتماعي، ونظرية التوقعات الاجتماعية التي قامت على أساس أن وسائل الإعلام تقوم بنقل المعلومات المتعلقة بقواعد السلوك الاجتماعية التي يتذكرها عضو الجماعة، وأن هذه العملية تؤثر مباشرة في السلوك العلني وتشكله، ونظرية وسائل الإعلام وبناء المعاني التي تقوم على أساس حقيقة أن تصرفات الناس تشكلها المعاني التي يحملونها عن العالم المادي والاجتماعي⁷.

و- نظريات التأثير المعتدل لوسائل الاتصال: تجد هذه النظرية أنه بالتطور الهائل لتقنيات وسائل الاتصال، ودخولها مجال التقنية المتقدمة جدا تضاعف التأثير الذي تحدثه رسائل تلك الوسائل في الجماهير، لم يعد الفرد يتعامل مع الرسالة الإعلامية مجردة وبشكل مباشر، بل

1 277.

2 أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 54: .

3 محمد مسعود قيراط - 170

4 بشير العلاق نظريات الاتصال - - اليازوري الاردن، 01 2010 73

5 محمد مسعود قيراط - 177

6 278.

7 أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 52: .

صارت تأتيه مخوفة بكثير من المؤثرات النفسية والسمعية والبصرية، وصار الإخراج فناً خلاقاً قائماً بذاته¹، و في أواخر الستينات وسنوات السبعينيات برز ما يعرف بنموذج التأثير المعتدل لوسائل الاعلام الذي افترض بأن نظرية التأثير المحدود قللت من شأن وسائل الإعلام الجماهيرية و اقتصرت على مجالات المواقف و الآراء فقط في خلال اعتمادها على رؤية أحادية قريية المدى و أغلبها استبعدت التأثيرات طويلة المدى، و من بين نماذج التأثير المعتدل نذكر نموذج التماس المعلومات حيث يركز هذا النموذج على سلوك المرء في طلب المعلومات و يحاول أن يعرف العوامل التي تحدد ذلك السلوك، في انتقاله من التركيز على الرسالة أو القائم على الاتصال الى المتلقي للرسالة، و نموذج الاستعمال و الإشباع الذي يفترض أن اشباع الحاجات يتم ليس فقط من خلال التعرض الى وسيلة إعلامية محددة بل يتم كذلك من خلال السياق الاجتماعي الذي تستخدم فيه الوسيلة، فنحن قد نحب أن نستمتع الى الراديو ونحن وحيدون بينما نحب ان نشاهد التلفزيون ونحن مع العائلة، و كذا نموذج التبعية أو الاتكالية على وسائل الاعلام الذي يعتقد أصحابه بأهمية عوامل و متغيرات فردية و تفاعلية وتنظيمية، للوصول الى فهم أعمق لتأثير وسائل الإعلام على الجمهور الذي يعتمد على معلومات وسائل الإعلام ليحقق حاجاته و يحصل على أهداف معينة، و يشتمل هذا النموذج على ثلاثة أنماط من التأثيرات، التأثير المعرفي، العاطفي و السلوكي، و هي تأثيرات وظيفية مرتبطة الى حد كبير بدرجة اعتماد الجمهور على المعلومات التي تقدمها وسائل الاعلام، و أخيراً نموذج ترتيب الأولويات الذي يؤكد على وجود علاقة ايجابية بين ماتؤكدده وسائل الاعلام في رسائلها وما يراه الجمهور من حيث الأهمية، أي أن وسائل الإعلام تساهم في ترتيب الأولويات لدى الجمهور المتلقي².

و- نظريات التأثير القوي لوسائل الإعلام : يرى بعض الباحثين أنه من المبادئ الأساسية التي تحقق التأثير القوي لوسائل الاعلام هو إعادة الرسالة الاعلامية على مدى زمني معين في شكل تكراري والتركيز على جمهور معين تستهدفه الرسالة الاعلامية اضافة الى تحديد الاهداف بعناية لكي يقوم القائم بالاتصال بانتاج رسالة منسجمة مع هذه الاهداف، هذه العوامل مجتمعة تحد من ان يكون للفرد رأي مستقل وبقدر ما تقيد فرص الانتقاء التصوري الادراكي لدى الجمهور بقدر ما تزداد فرصة تأثير وتشكيل المواقف عن طريق وسائل الاعلام والاتصال، ومن بين نماذج هذه النظريات نذكر نموذج دانيال ليرنر الذي حاول ان يثبت علمية النموذج بالتمثيل على ذلك بان ما حدث في الغرب من زيادة التحضر ادى الى ارتفاع مستويات التعليم وان زيادة التعرض لوسائل الاعلام تسير مع مشاركة اقتصادية وسياسية اكبر، حيث يقوم نمودجه على ثلاثة ركائز تتمثل في التقمص او الشخصية المتحركة بالاضافة الى ان وسائل الاعلام والاتصال أداة لتحريك الناس واخير ان نمودجه نظام للتحديث³.

01-03: أسس الاقتناع و تغيير الاتجاهات:

تتمحور تفسيرات مقدرة وسائل الإعلام على الاقتناع بمدى مشاركة الموقف الذي تحمله الرسالة الإعلامية لشعور و أحساس الجمهور، فنجد أن القدرة الاقتناعية لوسائل الإعلام تختلف باختلاف التركيز على الطابع الشخصي للوسيلة الإعلامية، الذي يزيد من قدرتها على الإقناع، كأن نجد أن الاتصال الشخصي أكثر مقدرة على الإقناع من الوسائط الإعلامية الالكترونية، التي تعتبر بدورها أكثر مقدرة على الإقناع من الوسائل المطبوعة⁴، التي تقل قدرتها الاقتناعية بدورها اذا ما قورن بالاعلام المسموع أو المرئي باعتباره يصل إلى

155 :

¹ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون،

² 284

³ . : 296

⁴ الشهري فايز،

، ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، كاديمية نايف للعلوم الأمنية ط1 2001، الرياض.

جمهور مستوى تعليمه أعلى من مستوى جمهور الإذاعة و التلفزيون بشكل عام و بأن الفرد الذي حصل على قدر ضئيل من التعليم يكون أكثر استعدادا لتقبل الإيحاء¹.

كما تؤكد الأبحاث الإعلامية أن لكل وسيلة اعلامية مقدرة خاصة على الإقناع أي أن القدرات الإقناعية تختلف باختلاف الوسيلة الإعلامية² وتدفع غائية الاعلام باتجاه استخدام وسائل الإعلام الجماهيري لتقديم رسائل مخططة عمدا لاستنباط أشكال معينة من السلوك من جانب المتلقين، لأجل إحداث تغيير في البنية المعرفية والإدراكية التي تؤدي إلى إحداث تغيير في سلوك سائد أو منع الإقدام على سلوك، أو الإقناع بالخطر من سلوك معين، وهناك منطلقات أسس مختلفة للإقناع هي أسس نفسية تقوم على الافتراضات الأساسية لعلم النفس و على فكرة أن السلوك تتم السيطرة عليه من الداخل، و أسس ثقافية اجتماعية تنطلق من مقولات العلوم الاجتماعية التي تفترض أن قدرا كبيرا من السلوك الإنساني تشكله قوى تقع خارج الفرد، وأبرزها العوامل الاجتماعية والثقافية، وأخيرا أسس إنشاء المعاني التي تقوم على مبدأ الارتباط القائم بين المعرفة والسلوك، حيث يتم إنشاء المعاني بغرض تغيير السلوك عن قصد إذ أن المعلومات التي تنقل إلى الجماهير يجب أن تكون فعالة وقادرة على تغيير المعاني الموجودة في أذهان المتلقين³، للتمكن بذلك من أن تترجم الى سلوكات معبرة عن المعاني المكتسبة.

04-01: أساليب الإقناع و تغيير المواقف:

تعد وسائل الإعلام من أكثر الأجهزة التي يمتلكها الإنسان قدرة على التأثير في ثقافة الأفراد وتغيير اتجاهاتهم وتهيئتهم لتقبل الأفكار، كونها جعلت المجتمع في خضم متصارع بما تدفعه من تيارات فكرية واجتماعية واقتصادية متنوعة في مصادرها ومتباينة في أهدافها وقيمها واتجاهاتها، كما يتفاوت تأثيرها على سلوكات أفراد المجتمع باعتبار السلوك تنظيم لمشاعر ومعارف وسلوك يبعث استعداد للقيام بأفعال معينة⁴، ويتباين تأثير الرسالة الإعلامية على اتجاهات الأفراد و المجتمع فقد يكون بأن تخلق آراء واتجاهات بين الأفراد الذين لم يكن لديهم أية آراء حول الموضوع، كما قد يكون دعم لاتجاهات موجودة فعلا، أو أن تقلل من شدة الاتجاهات الموجودة بدون أن تخلق تحولا فعليا، أو أن لا يكون لها أي تأثير على الإطلاق من الناحية النظرية، كما قد يأخذ التأثير و الإقناع منحى غير أخرى بتدخل عوامل وسيطة تؤثر في تعامل وسائل الإعلام الجماهيري مع الاتجاهات كالاستعدادات السابقة للمجتمع وتأثير الجماعات وقادة الرأي، باعتبار أن وسائل الإعلام الجماهيري لا تؤثر لوحدها وبشكل منفرد، بل هناك العديد من الفعاليات الأخرى و القيم التي تسهم في عملية التأثير⁵، وهو ما يفسر مضامين أساليب الإقناع وآلياته، التي تستخدم الاستمالات العاطفية والمنطقية، التي تقوم على أساس التخويف الشديد أو المتوسط أو الضعيف، واستخدام الاستمالات الإيجابية والسلبية، وكذلك استخدام الاتجاهات والاهتمامات القائمة والموجودة لدى الفرد والجمهور، ب لسم معلومات ومضامين تبدو وكأنها تعكس رأي الأغلبية، باستخدام مصادر على درجة عالية من الصدق والموثوقية، والاكتفاء بعرض وجهة نظر واحدة أو جانب واحد من الموضوع، أو عرض أكثر من وجهة نظر أو أكثر من جانب⁶، إضافة الى العديد من العوامل والمتغيرات المرتبطة بتقنيات اعلامية نذكر منها ما يلي:

¹ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 56:

² محي الدين عبد الحليم، التوعية الإجتماعية في المواضيع الأمنية، ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه ومشكلاته، . . .

1 2001، الرياض. 35

³ أديب محمد خضور تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 55

⁴ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، 133:

⁵ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 57:

⁶ 58:

أ- تكرار عرض الرسالة الإعلامية:

يؤثر النظام الإدراكي للفرد على رؤيته للأشياء المحيطة به في إطار المدركات المختزنة في العقل، فيفترض بنية معينة للمظاهر¹، تتأثر بمعلومات الرسائل الإعلامية من خلال عملية تفاعلية تبدأ بالتعرف ثم التفسير فالحفظ ثم الاسترجاع، حيث يتعرض الفرد لمعلومات يسعى إلى التعرف عليها، ثم يفسرها من خلال مقارنتها بما لديه من خبرة سابقة، قبل أن يحفظها في ذاكرته و يسترجعها حينما يحتاج إليها، وباكتساب المعلومات المرتبطة بالسلوك يتم الانتباه الاختياري الذي يتم خلاله اختيار الفرد طوعية التعرض لمعلومة ما دون غيرها، هذا السلوك الانتباه الاختياري الذي يتوقف على عوامل كثيرة منها التكرار بأن يتعرض الفرد باستمرار لعدة مرات لرسالة إعلامية تجعله يختار الانتباه إليها، وبالتالي معالجتها واكتسابها كمعلومة ضمن المراحل السابقة الذكر، ومن ثم التأثير بها، وسائل الإعلام استغلت هذا الميكانيزم العفوي لدى الإنسان²، فتكرار الرسالة الإعلامية مهما كان مضمونها يثير لدى المتلقي عناصر الانتباه، ومتى ما استقرت في الذاكرة فان ناعل معها والتأثر بها سلبا أو إيجابا يصبح أمرا تلقائيا وقد ثبت من خلال دراسات كثيرة أن الفرد يتأثر بما تعرضه وسائل الإعلام من خلال التعرض المنتظم لرسائل إعلامية معينة، و هو ما يفسر العلاقة بين السلوك العدواني للأطفال ومشاهدة التلفزيون فتكرار تعرض الأطفال لبرامج تحتوي على مشاهد عنف يعد عاملا مهما في نشوء السلوك العدواني لديهم.

ب- طريقة عرض الرسالة الإعلامية :

ترتب عن التطور الهائل لوسائل الإعلام، ودخولها مجال التقنية المتقدمة تضاعف التأثير الذي تحدثه الوسائل في الجماهير، فلم يعد الفرد يتعامل مع الرسالة الإعلامية مجردة وبشكل مباشر، بل صارت تأتيه مخفوفة بكثير من المؤثرات النفسية والسمعية والبصرية، وصار الإخراج أو طريقة العرض فنا قائما بذاته فيه العقول أعمالا خلاقية، فعلى مستوى الإعلام المطبوع وظفت الصورة والألوان وحجم الخط وط والرسوم التوضيحية والخلفية المضللة، ومكان النشر في الصحيفة أو المجلة لدعم عنصر التأثير في الرسالة الإعلامية، أما على مستوى الإعلام المرئي فقد خرجت عدسة التصوير التلفزيونية من الاستوديوهات إلى الفضاء الرحب فصارت تختلط بالناس في الشوارع وأماكن العمل، ولم تقف تقنية الإعلام المرئي عند هذا الحد بل أصبحت تجعل من المستحيل ممكنا وهو ما يعرف بالخداع أو الحيل السينمائية، حيث لم تعد الرسالة الإعلامية تأتي للفرد بريئة ومباشرة، بل ضمن حشد ضخم من المؤثرات تستهدف عقله وسمعه وبصره وعواطفه فتحرك الكامن من نفسه غريزته، وتجعل الواقع الصعب سهلا قريب المنال³.

ت- صياغة الرسالة الإعلامية:

كون الرسالة الإعلامية تحتوي على عدد من المعاني و الأفكار ينقلها المرسل أو القائم بالاتصال الى الطرف المستقبل يتم التعبير على هذه المعاني من خلال الرموز اللغوية أو اللفظية و غير اللفظية أو من خلالها معا⁴، تمثل صياغة الرسالة القالب الذي تصاغ فيه أفكار أفكار الرسالة بطريقة منظمة من خلال الاستخدام الذكي للغة والترتيب المنطقي للوقائع والأحداث، في الإعلام المطبوع تسمى الصياغة أما في الإعلام المرئي تسمى السيناريو.

03 2004 245

¹ محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير
² ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، 141:

³ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، 138.
⁴ محمد عبد الحميد، 29

02- مقومات العملية الاتصالية الإعلامية

عندما ينظر الى لإعلام بوصفه عملية إعلامية فإن هذا يعني وجود عناصر أساسية تحكم هذه العملية ووجود علاقات تربط هذه العناصر و وجود درجات من التأثير و التأثير و التطور و التغيير، فكانت النظرة الأولى لعناصر الاتصال نظرة خطية من مرسل و رسالة ومستقبل قبل أن تتطور بتطور المعرفة و المجتمعات، يث زاد الاهتمام بالجمهور المستقل مع الأخذ بعين الاعتبار للعوامل المؤثرة فيه نفسية أو اجتماعية أو مادية لأجل تحقيق الفعالية المطلوبة من العملية الاتصالية ككل¹، و باعتبار عملية الإعلام عملية اتصالية في جوهرها فهي تقوم على عناصر العملية الاتصالية² الأصلية المتمثلة فيما يلي:

أ- المرسل: الذي قد يكون الوالدين أو المعلم وغيرهم، و هو مصدر الرسالة أو النقطة التي تبدأ عندها عملية الاتصال عادة³، ويكون المرسل في العملية الإعلامية هو الإعلامي أو معد الرسالة الإعلامية، الذي يتوقف تأثير رسالته على مستوى ادراك الجمهور لجدارة المصدر بالثقة⁴.

ب- المستقبل: هو المتلقي للرسالة الإعلامية، أو هو الجهة أو الشخص الذي توجه اليه الرسالة و يقوم باستقبال رموزها بغية تفسير مضمونها و فهم معناه⁵.

ت- الرسالة: و هي الفحوى أو المضمون الذي ينقله المرسل الى المستقبل و الرسالة الإعلامية الموجهة للجمهور هي الموضوع أوالمحتوى الذي يريد الإعلامي أن ينقله للجمهور، و هي الهدف الذي تصبو عملية الاتصال الى تحقيقه⁶.

ث- الاستجابة أو رد الفعل: يسبب الاتصال ادراك المستقبل لما يحمله من معاني و هو ما يترتب عنه ردود أفعال مختلفة تتوقف على اتجاهات و اهتمامات و أهداف الجهة المستقبلة⁷.

ج- التشويش: و هو ما قد يشوب الرسالة من معوقات خلال انتقالها من المرسل الى المستقبل، و الوسيلة: هي القناة التي تمر من خلالها الرسالة بين المرسل و المستقبل شأنها في ذلك شأن وسائل المواصلات⁸.

و باعتبار وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة تلعب دورا مهما في حياة كل فرد من المجتمع مهما كانت الوظيفة التي يشغلها ضمنه، أو وقت الفراغ المتاح له، فالاتصال يؤثر على كل فرد بشكل أو بآخر، كما يعد الاتصال من السمات الإنسانية الأساسية، و هو القناة التي تربطنا بالإنسانية و هو الذي يمهّد لكل ما نقوم به من أفعال⁹، حيث يعرف الاتصال على أنه عملية مشاركة في المعنى من خلال التفاعل التفاعل الرمزي، تتميز بالانتشار في المكان و الزمان بالإضافة الى استمراريتها من الماضي الى الحاضر و الاتجاه نحو المستقبل، بانتشار مكانيا وزمانيا قائم على المشاركة و التفاعل في الأحداث المحيطة ببيئة الانسان¹⁰، كذلك بالنسبة للرسالة الإعلامية التي تتضمن العديد من العمليات النفسية باعتبارها مثير يعمل على تحقيق استجابة من المستقبل، هو ما يتطلب توفر عنصر التشويق و الجاذبية للفت الانتباه ضمان تناسب بين مضمونها ومكونات شخصية الفرد المستقبل من حيث توافقها مع مطالبه الشخصية و الوطنية و المجال النفسي

- والاجتماعي المحيط به و بالجماعة، كما تتوقف الاستجابة كذلك على ما إذا كانت الرسالة الإعلامية المتضمنة للرمز بسيطة أو مركبة، مباشرة أو غير مباشرة، واضحة أو غامضة أو غير ذلك¹، و يتخذ الاتصال العديد من الاشكال قد تكون:
- 01-الاتصال الذاتي: و العملية الاتصالية التي تتفاعل وتأخذ مكانها داخل الفرد نفسه، فهي عملية شخصية يتم بها مخاطبة الانسان لذاته ويشكل الاتصال الذاتي عملية اتصال كاملة، لا تختلف عن العملية الاتصالية التي تتم بين الأفراد، حيث يحدث الاتصال في ذات الإنسان وعقله يسهم في تعريفه بذاته مفكرا ومتصلا ومشاركا للآخرين في مشاعرهم وأفكارهم و هو أساس كل اتصال².
- 02- الاتصال الشخصي: يتم بين الفرد و آخر، خلال أية عملية داخل الأسرة أو بين الزملاء أو بين الأصدقاء و يتم بين الأفراد مباشرة أو من خلال وسائل الإتصال السلوكية أو اللاسلوكية مثل الهاتف أو الخطابات و المحررات³.
- 03- الاتصال الجمعي: يتم مع عدد محدود من الأشخاص معروفون من جانب القائم بالاتصال و ذوي ثقافة مشتركة، كما تكون الرسالة ذات طابع خاص، حيث تتاح فرصة المشاركة للجميع في الموقف الاتصالي⁴.
- 04- الاتصال المؤسسي: وهو الاتصال الذي يتم داخل المؤسسات و الذي يختلف عن الاتصال الشخصي ببروز الصفة الرسمية التي تتسم بها المنظمات، وهو يتبع نظاما هرميا، ينتقل من شخص إلى آخر تبعا للوظيفة، ونظرا لأن العاملين في المؤسسات تكون أعدادهم سببا، فإن ما يربطهم ليس العلاقات الشخصية بل تعاونهم جميعا لتحقيق أهداف المؤسسات. وذلك لأن الهدف الأساسي للاتصال المؤسسي هو تحقيق أهداف المؤسسة⁵.
- 05- الاتصال الجماهيري: هو اتصال ضخم وواسع وكثيف، تقوم به مؤسسات تستخدم تقنيات بث معقدة، من أجل تقديم رسالة عامة، تصل في الوقت نفسه إلى جمهور واسع ومتفرق مكانيا، كما يتميز الاتصال الجماهيري بتنوع وسائله وتعددتها، ومقدرتها على تقديم رسائل عامة وسريعة وبأعداد هائلة، وبأنه عملية منظمة وهادفة ومدروسة، وهو أيضا عملية اتصالية ذات اتجاه واحد غير شخصية ورجع صداها محدود وبالتالي إمكانية تعديل الرسالة فيها محدودة، كما أن جمهورها يتميز بقدر كبير من عدم التجانس وفق العديد من المعايير كالسن والجنس ومستوى التعليم والثقافة ومستوى الدخل⁶.
- 06- الاتصال الثقافي: و يتجاوز الاتصال الثقافي حدود الاتصال الجمعي والجماهيري ذلك أن عملية الاتصال الثقافي تنتقل الى خارج الدول و الشعوب و ثقافتها الى دول و ثقافات أخرى إما بغرض التبادل أو التفاعل بين الثقافات أو التأثير في الثقافات الأخرى والذي ارتبط بمفاهيم مستحدثة في أدبيات الإعلام المعاصرة مثل الغزو الثقافي و الهيمنة الثقافية أو التبعية الثقافية⁷.
- 07- الاتصال الوسيط: يشتمل الاتصال الوسيط على الاتصال السلبي من نقطة الى أخرى مثل الهاتف و التلكس والراديو المتحرك والأفلام التلفزيونية من خلال الدوائر المغلقة⁸.
- من جهة أخرى نجد أن للعمليات الاتصالية بعد اجتماعي فقد ذاع في الفكر الاتصالي مفهوم العزلة الاجتماعية المنطلقة من فكرة التأثير المباشر لوسائل الاعلام على الافراد المنعزلين من الجمهور، فاشارت اغلب نظريات التأثير الى أهمية دور تأثير وسائل الاعلام في شبكة العلاقات الاجتماعية و تكوين الرأي العام⁹، و بذلك يكون السياق الاجتماعي العام شديد التأثير بوظائف الاتصال و آثاره على المجتمع كافة سواء على مستوى نظمه أوحتى بناءه و علاقاته و ادواره الاجتماعية.

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 251.

² أديب محمد خضور، 71: .

³ محمد عبد الحميد، 37.

⁴ حسن عماد مكاي و ليلي حسين السيد، 31.

⁵ 67.

⁶ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 74-73: .

⁷ محمد عبد الحميد، 44.

⁸ حسن عماد مكاي و ليلي حسين السيد، 32.

⁹ 110: .

03- مقومات الرسالة الإعلامية

الرسالة هي المضمون والمحتوى، أساسية وضرورية للعملية الإعلامية و تتميز بأنها: محسوسة ملموسة، صريحة و غير متحيزة، صحيحة و مضبوطة من حيث اختيار الكلمات الصحيحة والوضوح وكاملة تجيب عن جميع أسئلة المستقبل، مع المحافظة على الإيجاز والإختصار و اللطف تخلق مناخا من الاحترام والتقدير¹.

ويعتمد إنتاج الرسالة الإعلامية الناجحة على مجموعة العوامل التالية:

- 1- تحديد الهدف الاتصالي و الجمهور المستهدف
- 2- تحديد الفكرة الرئيسية للرسالة
- 3- تحديد الزمن والمكان و ترتيب الأفكار ترتيبا منطقيا
- 4- اختيار القناة أو الوسيلة المناسبة

ويطلق البعض على الرسالة الإعلامية الناجحة مصطلح سريع Speed الذي يشير كل حرف منها إلى المعاني الآتية : بسيط S: simple، عملي P: practical، اقتصادي E: economical، فعال ومؤثر E: effective، قابل للاستنتاج D: duplicable²، و يتضمن النجاح للرسالة الإعلامية بعدين الأول يتعلق بالمضمون يشرحه المنظور السوسيولوجي الإعلامي حيث حيث تعد الرسالة الإعلامية تجسيدا لفلسفة إعلامية تعمل على تأكيد السيادة الشعبية من خلال جعل هدف خدمة الجمهور بالدرجة إلى في كل رسالة إعلامية أو مهمة إعلامية، و تمكين أفراد المجتمع من ادراك أدوارهم الإجتماعية للتنمية و نبذ كل أشكال الاتكالية و العنصرية مع تعزيز و ترسيخ قيم و معايير المجتمع و ثقافته، أما عن الناحية السيكلوجية للإعلام، تكون الرسالة الإعلامية أكثر نجاحا كلما تناسبت مع مكونات الشخصية الفردية و الشخصية القومية و المجال النفسي الذي يتحرك ضمنه الفرد و الجماعة، و من أهم عوامل نجاح الرسالة الإعلامية كذلك أن تحقق التناغم و التشابه والمشاركة في الخبرات و الصورة لدى كل من المرسل و المستقبل بما يضمن لهم فك الرموز و فهمها و الاستجابة لها، إضافة إلى مدى ربطها بحاجات المستقبل و محاولة تلبيتها بما يتفق و ثقافة المجتمع و معايير و قيمه، و من بين هذه الحاجات اليومية الحاجة إلى المعلومات و التسلية و الترفيه ، الحاجة إلى الأخبار حول المشكلات الراهنة، حاجة رفع مستوى المعارف و الثقافة العامة، دعم الاتجاهات النفسية و تعزيز المعايير و القيم و المعتقدات أو تعديلها لتحقيق التوافق مع المواقف الجديدة، كما يتطلب نجاح الرسالة الإعلامية مراعاة الحالة النفسية للمستقبل و السعي للتحلي بالدقة و الوضوح في تقديم الصورة و الفكرة، مع اختيار الأسلوب و الوقت المناسبين و الوسيلة الإعلامية حسب قدرة المستقبل مع اضافة روح الجاذبية و التشويق على شكلها، فيما تبقى استجابة الجمهور المستقبل هي المحكم الحقيقي لنجاحها³.

كما يوضح الباحث ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون⁴ في مؤلفهم حول الثقافة الأمنية، أن صياغة الرسالة تمثل عاملا أساسيا من العوامل التي تسهم في تأثير الرسالة الإعلامية في الجمهور و بلوغ مقاصدها، وإذا كانت طريقة عرض الرسالة الإعلامية تتعامل مع الحس، فإن صياغة الرسالة تخاطب العقل والفكر والخيال، والصياغة هي القلب الذي تصاغ فيه أفكار الرسالة بطريقة منظمة من خلال الاستخدام المتقن للغة والترتيب المنطقي للوقائع والأحداث، أما عن المسمى الدقيق للصياغة فهي في الإعلام المطبوع تسمى صياغة بينما تسمى السيناريو في الإعلام المرئي.

1 . 69.

2 . 70.

3 . 93.

4 ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، 145 .

04- الوظائف الاجتماعية للإعلام

يؤدي الإعلام العديد من الوظائف الاجتماعية الحيوية التي تساهم في تشكيل نظمه الاجتماعية و انساقه الثقافية نجز أهم فيمايلي:

أ- الجانب الاجتماعي للإعلام: مما لا يختلف عليه أن الإعلام يلبي حاجات اجتماعية، ويشبع حاجات إعلامية مختلفة لمستقبله. فهو بذلك يوصف بأنه ابن بيئته، وبقدر ما يكون الإعلام مضبوطا و مدقق في انتاجه و مكوناته الاجتماعية بقدر ما يكون علا ومؤثرا على المجتمع بكل ما فيه من قوى اجتماعية واقتصادية وصراعات وتناقضات قائمة¹، و حسب مفهوم لاكويل للوظائف المجتمعية يذهب الى انه لوسائل الاعلام في المجتمع وظائف تنحصر في تحقيق التماسك الاجتماعي و الاعلام والتواصل الاجتماعي و الترفيه و اخيرا التعبئة².

ب- الإعلام و تسهيل التماسك الاجتماعي: يعمل الإعلام على نشر المعرفة و جعلها مشتركة بين كل افراد المجتمع، و هو ما على تشكيل الرأي العام و ترسيخ روح انتماء لدى افراد المجتمع من خلال التقليل من امكانية حدوث الصراع داخله واحلال الاستقرار باعتبار أنه من الانتقادات الكلاسيكية التي وجهت للإعلام أنه يساند بقاء و استمرار الحكم القائم و يخدم مصالحه³.

ت- الإعلام والتنشئة الاجتماعية: وهو اكساب الافراد للمهارات الاجتماعية وتعريفهم بالخصائص الثقافية للمجتمع والتأكيد عليها منذ الصغر وخلال كل مراحل الحياة، حتى يتم تحقيق التناسب الاجتماعي والاجماع حول الرموز والاهداف الوطنية والهوية، الى جانب تحقيقه لأهداف تربوية تجعل الفرد يكتسب المعايير الخاصة بتقييم المواقف والافكار في اطار ما تعلمه خلال مراحل عمره لضمان الوحدة مع الآخرين والتمسك بانتمائه الى الجماعة والمجتمع⁴.

ث- هندسة السلوك الاجتماعي: العملية الإعلامية فعالية فكرية إبداعية، تبدأ من الواقع نحو الفكر، ثم تعود إلى الواقع من أجل التأثير فيه حيث تسير هذه العملية في اتجاهين من المرسل إلى الواقع الموضوعي الاجتماعي للمتلقي، و اتجاه معاكس، ومختلف من حيث المضامين، من الواقع الموضوعي الاجتماعي إلى الوسيلة المتمثلة في المصدر أو القائم بالاتصال، و يتضمن هذا الاتجاه رسالة تحوي نتائج سلسلة عمليات منها الفهم والإستيعاب و السلوك، و بالتالي تكون العملية دائرية مستمرة ودائمة ولكنها، وفي كل دورة من دوراتها تأخذ مضامين جديدة⁵ تؤدي الى اعادة هندسة السلوك و اتجاهات المجتمع.

ج- الأثر الثقافي التراكمي للإعلام: يسهم الإعلام في تشكيل الأنساق المعرفية والقيمية والسلوكية للفرد، وذلك عبر عمل تراكمي، تستخدم فيه مختلف الأنواع الصحفية، ومختلف الوسائل الإعلامية، من خلال عملية مستمرة في الزمان والمكان والمجال⁶، و بالتالي فان الإعلام وعبر نشاط دائم ومستمر، يسعى لتحقيق أهدافه تراكميا وتكامليا، من خلال عملية معقدة وممتدة لايمكن تحقيق مقاصدها إلا عبر عمل مستمر منهجي دائم، الأمر الذي يستدعي بالضرورة أن يقوم الإعلام بوضع أساس معرفي للمشكلة التي يتناولها، ثم يطور هذا الأساس المعرفي ليرفعه إلى مستوى الوعي والقناعة، و يدافع عبر المنطق والحجة وتقدم النماذج، لترجمة هذا الوعي إلى سلوك⁷.

¹ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة
² حسن عماد مكاوي و ليلي حسين السيد،
³ 75
⁴ محمد عبد المجيد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير
⁵ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة
⁶ 33 :
⁷ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة

ح- الضبط الاجتماعي و تثبيت المعايير: ما حدد لازرسفيد و روبرت ميسرتون وظائف وسائل الإعلام في المجتمع في وظيفة التشاور باعتبارها توفر عملية تبادل الآراء و الأفكار و اقضايا لإضفاء الشرعية على أوضاع المجتمع، كذلك وظيفة تدعيم المعايير الاجتماعية بتأكيداها و معاقبة الخارجين عنها عن طريق الضبط الاجتماعي باعتبار أنه هناك دوما فجوة بين الأخلاقيات العامة و السلوك الخاص لبعض افراده، التي يؤدي نشرها الى حالة من التوتر و عدم الاستقرار، و أخيرا وظيفة التحذير غير المرغوب فيها بفعل الضخ المتزايد للمعلومات فتتحول المعرفة لدى الناس الى معرفة سلبية مما يؤدي الى الحيلولة دون أن تصبح نشاطات الناس ذات مشاركة بسيطة فتعمل بذلك وسائل الإعلام على تخدير الناس بدل أن توقظهم¹.

05- الإعلام و بناء الوعي الاجتماعي

05-01: وسائل الإعلام و الرأي العام:

انطلاقا من فكرة أن اتجاهات الأفراد تتشكل وفقا للمعلومات التي يتعرضون لها، تبرز مساهمة الإعلام عن طريق المعلومات التي ينشرها عن مختلف الظواهر و أهمية مصادر المعلومات بالنسبة للفرد، وعددها، ودرجة ومستوى تعليم وثقافة الفرد، وميله إلى الاعتماد على وسائل الإعلام الجماهيري، كما تتشكل اتجاهات الأفراد وفقا لضغوط الجماعة الأولية، ويرى البعض أن ضغوط الجماعة الأولية هي المحدد الأساسي في الاتجاهات، نظرا لأن الجماعة الأولية تسعى غالبا للمحافظة على التجانس بين أفرادها، وتجذب الأعضاء الذين يتفقون معها في الاتجاهات، ويميل أعضاؤها إلى التعرض لتلك المعلومات، و تتشكل اتجاهات الفرد كذلك وفقا لتأثير الجماعة المرجعية، ويتحدد تأثير الجماعة الأولية على الفرد حسب مدى اعتباره هذه الجماعة الأولية كجماعة مرجعية له².

فبرزت بذلك الحاجة إلى تغيير اتجاهات الأفراد بصورة جماعية لا فردية بتغيير رأي الجماعة التي تشكل عامل ضغط على الفرد لتغيير اتجاهه من أجل أن يتماشى مع رأي الجماعة، حيث يقوم الأساس النظري لتأثير الرأي العام على تغيير الاتجاهات الفردية على عدة نظريات أهمها نظرية الاتساق المعرفي والنظريات الإدراكية التي تقوم على أساس أن التوافق مع المجتمع لا يتضمن فقط تغيير الشخص لنفسه كي ينصاع لمتطلبات البيئة المحيطة به، ولكن يتضمن أيضا تغيير مدركاته عن هذه البيئة كي تنصاع إلى حاجاته، بالإضافة إلى ما تقدمه النظريات الوظيفية التي ترى أن تكوين الاتجاهات وتغييرها يعتمد على مدى الإشباع الذي تحققه هذه الاتجاهات لحاجات الشخص الأساسية³.

05-02: الإعلام و التعبئة الاجتماعية

يؤكد بعض الباحثين على دور وسائل الاعلام والاتصال في نشر التعبئة والتحريك النفسي بكفاءة بين الناس الذين حصلو على شؤوط مسبقة للتحريك الجغرافي والاجتماعي ، حيث أن الناس الذين يعيشون معا في ظل سياسي واحد يطورون طرقا لتوزيع المعلومات جنبا الى جنب مع السلع الاخرى. وتندفق هذه المعلومات بتفاعل مع توزيع السلطة والثروة و الوضع الاجتماعي، لتشكل نظاما تنسج بالحكم، بحيث لو تم اختلاف مؤسساتي في قطاع ما فانه يصاحب باختلاف في القطاعات الاخرى، وهكذا تقتزن صورة من التفاعل بين الانظمة الاتصالية والاجتماعية، فنظام الاتصال في حد ذاته مؤشرا وعاملا للتغير في النظام الاجتماعي الشامل⁴، كما تؤكد الدراسات العلمية أن وسائل الإعلام المعاصرة قوة تؤدي الى حركة تفاعلية تربط الماضي بالحاضر وتأخذ الحاضر إلى المستقبل من خلال عملية اجتماعية تجري في بيئة معينة تؤثر فيها وتتأثر بها⁵، ويتحدد النظام الاجتماعي بطبيعة وسائل الإعلام، ومن ثم فإنه بدون فهم للأسلوب

¹ حسن عماد مكاي و ليلي حسين السيد،

² : 72.

³ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة

58: .

⁴ 58:

⁵ 296.

⁵ محي الدين عبد الحليم، 23 .

الذي تعمل بمقتضاه ه الوسائل فإنه يصعب علينا أن تفهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات، لأنها امتداد للوعي الإنساني وإذا صح تعريف الإنسان بأنه ابن بيئته فإنه يصح كذلك تعريفه بأنه ابن وسائل إعلامه، لأن هذه الوسائل أصبحت تسهم في تشكل بيئة الإنسان وفكره وشخصيته ، وتصوغ إرادته سواء في العالم المتقدم أو المتخلف، و الإعلام بطبيعته الوجودية يستهدف الانسان فكرا و وجودا و يسعى للوصول اليه و السيطرة على عقله و تشكيل تصورات و من ثم توجيهه نحو الإيجابية أو السلبية و أمام هذه القدرة الإعلامية الهائلة في التأثير على حياة و توجه المجتمعات¹.

. الكثير من النظم الاجتماعية في المجتمع على العائلة و المؤسسات الدينية و التعليمية و العسكرية وغيرها على وسائل الإعلام و ما تقدمه من معلومات أكثر من غيرها من الوسائل أو الطرق الأخرى²، حيث أصبحت وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في تشكيل وعي الجماهير في المجتمع الذي يعيشون فيه ، وفي توجيه اهتماماتهم بالقضايا الأمنية نظرا لقدرة الفائقة على تقديم المعارف الأمنية بصورة مفهومة ومقبولة، ولأنها تؤثر في الطريقة التي تدرك بها هذه الجماهير مختلف الأمور ، وتستطيع هذه الوسائل أن تقوم برسم صورة ذهنية لدى المتلقي عن الأحداث والمواقف والدول، فإذا كان يملك التوجه بمفهومه الشامل و التحذير بمعناه الواسع فان الدور الإيجابي للإعلام مطلب اساسي لتوفير الأمن بمفهومه الشامل ليعيش المجتمع في أمن وأمان³.

ولأن الوسائل الإعلامية لم تعد قاصرة على نقل الحدث أو المعلومة فقط بل كذلك بصنع الحدث وصياغة القرار الذي يتعلق به بما يحمله من قيم وأفكار ومبادئ بقدرة التأثير على القيم والمواهب والاتجاهات وأنماط السلوك ، وهذا يكشف لنا عن قدرة هذه الوسائل على الإسهام الفعال في بناء الوعي وتحديد اتجاهات الأفراد والجماعات، فمن الصعب تلبية الاحتياجات الأمنية في غياب وعي اجتماعي يقود الى التدابير اللازمة للتعامل مع الرأي العام لأن الوعي الاجتماعي هو الذي يمكن الأفراد من اكتساب السلوكيات و العادات السوية و القيم المطلوبة و يساعد على التعامل الإيجابي مع القضايا الأمنية⁴.

وتتضاعف مكانة الإعلام المعاصر بعد أن لم يعد للمكان ارتباطا بالواقع المعاش و لكن بما يأخذ الفرد رمزيا الى أمكنة لم يكن ممكن الوصول اليها لولا الصورة الإعلامية السائدة، كما منحت للفرد ميزة لم تكن موجودة من قبل، وأصبحت هذه المعارف تترك آثار بارزة على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتؤدي إلى خلق قنوات وطنية وعالمية، و أصبح للنشاط الاتصالي المعاصر دورا حساسا وخطيرا سواء في الارتقاء بالوعي أو في الهبوط به⁵.

إلا أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد هنا إلى أن ثمة مصادر أخرى لا تقل أهمية عن وسائل الإعلام في تشكيل الوعي، وهي مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية والثقافية والدينية، إضافة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الأسرة أو الجماعات الأولية باعتبارها النواة في تشكيل الوعي الذي هو البداية الحقيقية لحياة الإنسان في المجتمع، لإذا أن العائلة تتشارك مع أجهزة عديدة في صيانة النظام الاجتماعي و تتم هذه الصيانة على صعيد تقسيم عمل خاص بكل جهاز اجتماعي - إيديولوجي فقط، بل إن المحصلة العامة يجب أن تحكمها هدفية محددة تعبر عنها منظومة قيم تلائمها⁶، ومن ثم فإن الأجهزة الأمنية لا يجب أن تغفل هذه الثورة المعاصرة في التقنيات والفنون والقوالب الإعلامية، بعد أن أصبحت القوة الإعلامية هي القوة المسيطرة والقادرة على تحقيق التوعية الاجتماعية في القضايا الأمنية.

أما عن الفرق بين قدرات وسائل الإعلامية في التعبئة و التأثير، فقد أكدت الأبحاث الإعلامية أن لكل واحدة من وسائل الاتصال مقدرة خاصة على الإقناع ، أي أن القدرات الإقناعية لمختلف الوسائل في بناء الوعي الأمني تختلف بشكل واضح من واحدة إلى أخرى

1	01	2012	320
2	204		
3	322		
4	09		
5	55 :		
6	العولمة و تحولات الأسرة في الخليج العربي	307	122

وفقا للموضوع الذي تعالجه ، ووفقا للجمهور الذي تتوجه إليه ومستواه الفكري وأوضاعه الاجتماعية والثقافية. إلا أن الجمع بين أكثر من وسيلة يمكن أن يحقق نتائج أكثر فاعلية ، وبضائع عدد المزايا ، ويمكن عملية الاتصال من تحقيق أهدافها لاسيما أن كل واحدة من وسائل الاعلام تستهدف غايات معينة وقد تتوجه إلى فئات خاصة من الناس، وهذا يعني أن نجاح عملية الاتصال يتوقف على حسن اختيار الوسيلة المناسبة في الوقت المناسب والظرف الاتصالي المناسب ، ومن ثم فإنه لا بد من التنسيق بين مختلف منابر الفكر وقنوات الاتصال سواء كانت وسائل مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق الغايات المستهدفة، فلا يمكن الاستغناء بالوسائل الإلكترونية الحديثة عن منابر الفكر التقليدية القديمة ، فإذا كان الاتصال الجماهيري أكثر قدرة على الاستمالة والإقناع ، فإن وسائل الاتصال الجماهيري لا تغني وحدها عن قنوات الاتصال الجماهيري التي تتميز بالسرعة الفائقة في نقل الخبر أو المعلومة وفي نشرها على أكبر عدد ممكن من الناس ، ولكن مرحلة الإقناع تتطلب المواجهة المباشرة مع الجمهور لعرض الحجج والبراهين العقلية عن طريق قنوات الاتصال الموجهة التي لها مكانة مميزة في الإقناع والتأثير حتى يأتي نشاطها امتدادا للمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية ورصيدا استراتيجيا لخطتها ، وذلك انطلاقا من المكانة البيرة التي تحتلها هذه المنابر كواحدة من أهم دعائم المجتمع المعاصر ، وأهم عوامل تحديث أنماط الحياة فيه ، وفي الحقيقة أنه لن يتحقق ذلك إلا إذا قامت الخطط الأمنية في تناغم وانسجام لإثراء الوعي الاجتماعي بالقضايا الأمنية¹.

06- الرسالة الإعلامية و الظاهرة الأمنية

06-01: الإعلام و الجريمة

يشهد العالم المعاصر اليوم تغيرات متنامية على العديد من الأصعدة خاصة منها الصعيد الاقتصادي والسياسي، و الثقافي والاجتماعي والايديولوجي، تزامنا مع التغيرات السريعة في مجال الاتصال والاعلام، هذه التغيرات تجسدت فيما يعرف بظاهرة العولمة، التي أصبحت تمثل واقعا ملموسا تعيشه جميع المجتمعات والتي لها جوانب سياسية وثقافية و ابعادا تكنولوجية ومعلوماتية وحتى عسكرية لتحقيق السيطرة والهيمنة على المجتمع العالمي بشكل عام²، باعتبار العولمة نشاط دولي تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى الى تدعيم السوق الكونية الواحدة من خلال تطبيق سياسات مالية و نمائية و تكنولوجية و اقتصادية متحررة من القيود و التنظيمات الحكومية المألوفة، مع امتداد ثقافات المجتمعات الغربية الى المجتمعات التقليدية محددة شكل تنظيمها الاجتماعي³، حيث أصبح انسان اليوم في خضم متصارع ندق من خلاله العديد من التيارات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة في أهدافها وقيمها واتجاهاتها، فكل ما يفرزه هذا العالم من تيارات ايجابية أو سلبية، تتفق أو لا تتفق مع مفاهيم و معايير المجتمع في متناول الجميع، من خلال ما تقدمه وتبثه وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة، التي تشكل في ذات الحين وسيلة فعالة في تخطي مرحلة الصراع الذاتي التي يعيشها المجتمع نتيجة تباين تلك القيم والأفكار المتدفقة⁴، باعتبار هذه ال مائل تعد كأحدى ادوات تشكيل الناتج الاجتماعي و ينعكس فيه الامتثال لمعايير المجتمع و أهدافه⁵، أهدافه⁵، لذلك يجب ان تكون مواد وسائل الإعلام نابعة من البيئة التي يعيشها الإنسان ليعبر من خلالها عن مشاكله و اهتماماته وانجازاته وانجازاته وطموحاته⁶، و مصامين تعمل على المحافظة على هوية وثقافة المجتمع و أمنه وسلامته، انطلاقا من حرص كل مجتمع على العمل لأجل حماية هويته وتماسك ثقافته⁷ باعتبار الثقافة أبرز الآليات الفاعلة في المجتمع الكوني و التي ستصبح من أهم مصادر القوة في عصر

¹ محي الدين عبد الحليم . 18

² سعيد ناصف تأثيرات القنوات الفضائية في منظومة القيم الاجتماعية، دراسة اجتماعية ميدانية، دار النور، ط01 .

³ الإعلام و المجتمع في عالم متغير ، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط01 2008 23

⁴ الإعلام و تفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية 124.

⁵ : 320-321.

⁶ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي : 133 01 133 ، الرياض 2003. 135.

⁷ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، الثقافة الأمنية 133.

المعلومات بعد وضوح مساعي جعل بعضها كونية على حساب الثقافات المحلية والقومية¹، إلا أنه و لكون المجتمع بنية و كيانا اجتماعيا تاريخيا سابقا لهذه البنية الفوقية الإعلامية التي تعكسه أو تشكله جزئيا وفق الخطاب أو الإيديولوجية التي تحكم وسائل الإعلام فان وهات اجتماعية محتملة ان لم تتجسد هذه العلاقة بين المجتمع و إعلامه²، و إلى جانب دور وسائل الاعلام و الاتصال في المحافظة وترسيخ ثقافة المجتمع، عمل كذلك هذه الأخيرة على تجنيب أفراد المجتمع شتى أنواع الانحرافات فتقوم بنقل أنماط السلوك المقبولة و القيم ن مختلف أنحاء العالم ومساندتها ودعمها بكل ما هو جديد وغير مخالف للمعايير و القيم الأصيلة³، بأن لا يكون إستخدام الزمن الإعلامي على حساب الزمن القيمي⁴، و أمام انتشار القيم التي طابعها الجرأة و الاستهتار والعنف والفساد من خلال ما تعرضه وسائل الإعلام العالمية تزداد خطورتها على الفرد والمجتمع، في حين انه كان بالامكان التحدث عن الجريمة من باب العظة واخذ الدروس والعبر منها، لمحاولة منعها من الحدوث في مرات أخرى⁵.

و بقدر ما تحمل هذه الوسائل من إيجابيات فإنها تحمل على الجانب الآخر سلبيات تؤثر على الأنماط السلوكية، الأمر الذي اعتبره بعض العلماء مساهمة في زيادة معدلات الجنوح للجريمة، و باعتبار أن لكل شيء نقيضه نقول أن للإعلام أيضا آثارا إيجابية من منطلق انه ذو حدين، حيث أنه للإعلام ذات القوة و التأثير في التنمية و تناول قضايا الأمن المجتمعية و دعم استقراره و توازنه⁶، و تكمن العلاقة بين الإعلام و الجريمة من خلال العديد من المفاهيم و الحقائق أولها عدم امكان أي اعلام تجاهل أن الجريمة حقيقة موضوعية موجودة، كما أنها ظاهرة اجتماعية تتكون من عناصر متعددة ومتبادلة التأثير، تدخل في علاقات متشابكة مع الظواهر الأخرى، ولا يستطيع الإعلام أن لا يستجيب لضرورة تناولها باعتباره خط الالتماس الأول والمباشر مع التغيرات، وباعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية وحدث يشكل انقطاعا في سياق متسق، ذات أسباب و نتائج و تأثير سلبي على المجتمع الذي يسعى افراده الى اشباع حاجاته المتعلقة بالشعور بالأمن و الطمأنينة و التعرف على حيثياتها و أسبابها و سبل مواجهتها أو تفاديها⁷، لذلك فسرت العديد من النظريات كيفية تأثير وسائل الإعلام في السلوك لا سيما منه الجانح.

02-06: النظريات المفسرة للعنف في وسائل الإعلام :

توصل الباحثون الإعلاميون إلى العديد من النظريات التي حاولت أن تصل إلى تفسير التأثيرات الإيجابية والسلبية لظهور العنف في ثل الإعلام، إلا أن أيا منها لم يتمكن أن يقدم تفسيراً شاملاً للظاهرة قيد البحث ورغم ذلك فإنها تظل إسهامات إيجابية نجحت في تفسير بعض العناصر الشائكة حيال هذه الظاهرة، فهناك العديد من النظريات في هذا المجال هي:

أ- نظرية التوحد: فكرة التوحد هي الفكرة التي تجعلنا نختلف في حجم تقديرنا لبعض الناس الذين إما نعرفهم بشكل مباشر أو نتعرض لهم في وسائل الإعلام و تكمن أهمية التوحد في تطوير مفهوم الذات و أنواع أخرى من التعلم تساهم فيه وسائل الإعلام⁸.

ب: نظرية التطهير: باعتبار أن الرسالة الإعلامية هي مثيرات تصدرها وسائل الإعلام و يتلقاها الأفراد ويستجيبون لها استجابة فورية نتيجة التعرض لهذه الوسائل⁹، يعتقد أصحاب ذه النظرية أن الناس في حياتهم اليومية كثيرا ما يواجهون العديد من الإحباطات التي عادة ما تدفعهم إلى ارتكاب بعض الأعمال العدوانية، والتطهير هنا هو الراحة أو التخلص من هذه الإحباطات من خلال قراءة أو مشاهدة الفرد

¹ سعيد ناصف

03.

² ، الدار المتوسطة للنشر، ط2009 1 171.

³ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، : 134 .

⁴ : 34.

⁵ ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، : 136 .

⁶ : 290-286 .

⁷ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة : 29 1 2003 الرياض.

⁸ حسن عماد مكاي و ليلي حسين السيد، 384

⁹ محمد عبد الحميد، 234

للعنف عبر وسائل الإعلام المختلفة، والذي يمكن أن يعطي الفرد فرصة المشاركة السلبية في الصراع العنيف الذي ينطوي عليه البرنامج والفيلم المعروض لتلفزيونيا أو القصة المكتوبة في المجلة، أي أن الميول العدوانية يتم السيطرة عليها بواسطة الميكانيزمات النفسية والاجتماعية المشاركة في هذه الخبرات البديلة، على أساس أن مشاهدة ممثل تلفزيوني في دور يتسم بالعنف والعدوانية تجعل الفرد يشارك في أعمال الممثل العدوانية، وذلك يؤدي إلى خفض حاجة هذا الفرد إلى الانخراط في أعمال عدوانية حقيقية، أي أن السلوك العدواني لشخصيات مسلسلات الجريمة وأفلام العنف يمكن أن تكون نوعا من التنفيس عن احباطات متراكمة لدى المشاهد فتقل احتمالات السلوك العدواني لديه¹، فتتطلب هذه النظرية من فرضية أن التعرض للجريمة والعنف في وسائل الإعلام يقلل من حاجة الإنسان إلى العدوان. وتقوم على فكرة التطهير التي تفترض أن الإحباط و الظلم يولد الميل نحو العدوان عند الفرد ويمكن إشباع هذا الميل بالعدوان المباشر أو بمشاهدة الآخرين يرتكبون الجرائم و يقومون بالعدوان. فالتعرض لأعمال العنف في وسائل الإعلام يمكن أن يخفف من حاجة الإنسان إلى العدوان، فأفلام العنف تساعد على امتصاص قابلية ارتكاب العدوان والعنف و الجريمة عند بعض الجمهور، كما تؤدي إلى تخفيض القلق والتوتر².

ت: نظرية المزاج العدواني: الإطار العام لهذه النظرية هو أن التعرض لحافز أو مثير عدواني من شأنه أن يزيد من الإثارة السيكلوجية والعاطفية للفرد، هذه الإثارة بدورها سوف تزيد من احتمالات قيام الفرد بسلوك عدواني منحرف أو شاذ، وطبقا لذلك فإن ما تنطوي ، كثير من صفحات المجلات النسائية بما تحمله من أخبار بعض الفنانين الأجانب ذوي الشذوذ المتنوع مما ينظر إليهم كقدوات شبابية ونسائية، والقصص الرومانسية الغرامية الخيالية أو الواقعية وما تحمله من معان جنسية وكلمات عاطفية ماحنة، وتحقيقات صحفية تحمل بين ثناياها العديد من العبارات المهيجة والمثيرة للجدل، كذلك مسلسلات العنف من مصادمات أو مناوشات ذات طابع عنيف أو أسلحة يدات لا تؤدي إلى إثارة المشاهدين نفسيا وعاطفيا فحسب، بل إنها أيضا تهنيئ لديهم شعورا بإمكانية الاستجابة العدوانية لما شاهده³، بذلك تجد هذه النظرية أن الطريقة التي يتم بها العنف أو تقديمه في البرامج لها تأثيرها على احتمال قيام أفراد الجمهور بسلوكيات بسلوكيات أو تصرفات ذات طابع عدواني، فحينما يقدم العنف أو الجريمة بشكل له ما يبرره مثل الدفاع عن النفس أو القصص فان ذلك يزيد من حالات الاستجابة العدوانية ذلك لان المشاهد يمكن أن يعتقد مثل هذه التبريرات ليبرر بها سلوكه العدواني، ولا تنحصر نولات هذه النظرية في مسؤولية برامج العنف تجاه حفز السلوك العدواني لدى الجمهور المتلقي، بل إنها ترى أن ثمة عاملا يمكن أن يؤدي إلى الإقلاع من احتمال وجود استجابات عدوانية لدى المشاهدين، هذا العامل هو كبح الاتجاهات العدوانية، فعلى سبيل المثال تصوير التلفزيون لشجار عنيف بين الأشخاص يمكن أن يولد إحساسا بالذنب لدى المشاهدين عن طريق توجيه اهتمامهم إلى تأمل الألم والمعاناة للذين تتعرض لهما ضحية هذا العمل العنيف، هذا الافتراض من شأنه أن يكبت العنف لدى المشاهدين عن طريق التأكيد على إحساسهم بالمعاناة التي يمكن أن تسببها أعمالهم العدوانية للآخرين حيث يأتي هذا التأثير في سياق نموذج التأثير لنظريات الاتصال الجماهيري⁴.

ث: نظرية التعلم من خلال الملاحظة: والافتراض الأساسي لهذه النظرية ان الناس يمكنهم تعلم العنف أو السلوك العنيف من خلال ملاحظة العنف فيما تصوره وسائل الإعلام، في ضوء الشخصيات الشريرة التي تحفل بها وسائل الإعلام ، ولا يؤكد علماء هذه النظرية أن مشاهدي برامج العنف سوف يقومون بأداء أعمال العنف التي تعلموها بشكل آلي أو توماتيكي، فالأعمال العدوانية التي يتعلمها من

¹ إبراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، الثقافة الأمنية، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، ص: 139 01 138 اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2003.

² قيراط 150

³ - إستراتيجيات و نظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري -

⁴ -نايف العربية للعلوم الأمنية- - 2007- الرياض- 151

73

وسائل الإعلام تشبه السلوك الذي يكتسبه الفرد في قاعات الدرس لا تخرج إلى واقع الممارسة الفعلية ما لم ينشأ موقف يستدعي أداء هذا السلوك المكتسب¹.

ج- نظرية تدعيم السلوك: يقوم الافتراض الأساسي لهذه النظرية على أساس أن الصورة التي يظهر عليها العنف في التلفزيون، والعبارات والصور التي تبرزها المجالات النسائية والشبابية، تدعم حالة السلوك العدواني القائم لدى المشاهدين أثناء تعرضهم لبرامج ذات طابع عنيف، وينظر علماء نظرية التدعيم إلى عوامل مثل المبادئ والقيم الثقافية والأدوار الاجتماعية والسمات الشخصية وتأثير الأسرة والأقران باعتبارها محددات أولية للسلوك الاجتماعي فهذه العوامل السيكولوجية والاجتماعية تحدد التأثيرات التي يمكن أن تحدثها العبارات وصور العنف في وسائل الإعلام، وعلى سبيل المثال فإن المبادئ والاتجاهات لدى المشاهدين من المتوقع أن توجه إدراكهم لبرامج العنف التلفزيوني، فالذين نشئوا وأصبحوا شخصيات ميالة إلى العنف وأصبح لديهم اتجاهات ومبادئ تؤيد العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية،⁴ من المحتمل أن يدركوا على نحو اختياري أعمال العنف التي تقوم بها شخصيات المسلسلات التلفزيونية بشكل يؤيد ويدعم مبادئهم واتجاهاتهم²، وينظر علماء نظرية تدعيم السلوك إلى عوامل مثل المبادئ والقيم الثقافية والأدوار الاجتماعية والسمات الشخصية وتأثيره الأسرة والأقران باعتبارها محددات أولية للسلوك الاجتماعي، فهذه العوامل السيكولوجية والاجتماعية تحدد التأثيرات التي يمكن أن تحدثها المجلة والتلفزيون من خلال ما تتبناه من العبارات أو الصور المولد للقيم الجديدة

د- نظرية استنزاع العنف: ويقوم الافتراض الأساسي لهذه على أن العالم الرمزي لوسائل الإعلام كالج

ككلان إدراك الجمهور وتصوره للعالم الواقعي، فالمجلة والتلفزيون بانتشارهما الواسع في المنازل أصبحا يشكلان البيئة الرمزية المشتركة التي يولد فيها معظم الأطفال، وان بيئة المجلة النسائية والتلفزيون، وكما جاء في العديد من دراسات تحليل المضمون، أنها دينية، لأنه بالإمكان الاحتفاظ بالمجلة وشريط الفيديو إذا سجل من التلفزيون ثم الاطلاع عليهما عدة مرات بل أصبح الكثير من الشباب والفتيات من يعلق رموز الإحرام والفساد في غرف النوم مما تؤكد المعلومة في أذهانهم، فتكون هي القدوة والمثل الأعلى³ يظهر استنزاع العنف أو الانحراف فقط في هاذين الوسلتين الاعلاميتين فقط بكل نجده في أغلب الرسائل الإعلامية حتى منها التي لا يبدو عليها ذلك كالمسلسلات الكرتونية الموجهة للأطفال المصحدة للعنف والاعتداء والتي تتضمن مفاهيم وقيم مبنية على القوة والعنف والثأر، و الأفلام السينمائية التي تعمل بالإيجاء على نشر بعض القيم الثقافات و الأفكار الايديولوجية كنجاح بعض التجارب الدولية كالتهجيرة أو الحلم الأمريكي مثلاً، أو القوة التي لا تقهر أو تصوير المقاومات العربية كإرهاب في أغلب الأفلام الأمريكية وحتى في بعض عاب الالكترونية الموجهة للشباب العربي.

03-06:

:

يوفر الاتصال للأفراد في المجتمع و المجتمع كل المعلومات الخاصة بالبيئة والأخطار المحيطة بها لتجنبها وحماية المجتمع من هذه⁴، حيث تعتبر التغطية

التغطية الأمنية ارتباطاً وثيقاً بخصائص الظاهرة الإعلامية و المناخ الاجتماعي العام الذي توجد فيه الظاهرة الإعلامية⁵.

1 - - 126
² قطام السرحان محمود، مرجع سابق، ص 73.
³ قطام السرحان محمود، مرجع سابق : 73.
⁴ محمد عبد الحميد، 27
⁵ 244.

حيث تختلف

بها ومحتواها ومضمونها وجمهورها المستهدف

الباحث قطام محمود السرحان¹

قصورا كبيرا في مضمونها مما يجعلها تتصف بما يلي:

- في الغالب لا تفعل كذا لا تقترب من كذا

- تؤدي البرامج الخاصة بالتوعية الأمنية إلى نتائج عكسية بتركيزها

- بين المجتمعات.

- الأمنية بأسلوب هجومي مباشر يولد العداء وينتج عنه زيادة في حجم الظاهرة نتيجة ضعف الإمكانيات الفنية في الإعلام التي تستطيع توصيل الرسالة الإعلامية الأمنية بأسلوب غير مباشر يولد العداء وينتج عنه زيادة في حجم الظاهرة المراد محاربتها.

- في ظل التوجهات التجارية للإعلام فإن الكثير من الوسائل الإعلامية غير الرسمية ترى في تعاملها مع الجهات الأمنية المحلية تقيدا لحريتها وتقليصا لحجم جهودها، ولذا فإنها غالبا ما تتحاشى التعرض لأي عمل أمني.

- باعتبار الإعلام فعالية فكرية ابداعية تتحقق عبر عملية مستمرة و أثر تراكمي و بالتالي فممارسة الإعلام في معزل عن السياقات الاجتماعية و السياسية و الثقافية تمثل مرحلة من تطور و نمو المجتمع².

تظهر فعالية الإعلام الأمني على ثلاثة مستويات، تتمثل في العاملون في أجهزة الأمن

لمنعطف إلى المعلومات التي تعينه اكتساب ثقافة أمنية سليمة و سلوك سوي تجاه المخاطر و أخيرا ذاتها و التي يجب أن تتصف بالجاذبية والبساطة والقدرة الفائقة على الإقناع والاستقطاب وزيادة التعاون والتلاحم بين قوى الأمن والجمهور³ لبيئة الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية تحدد فعالية كل عملية اتصالية ناجحة تؤثر في الأفكار⁴، فالظاهرة الأمنية ظاهرة متعددة الجوانب و العلاقات بمختلف جوانب الحياة و الإلمام بها وتناولها إعلاميا عن طريق تخصص الإعلام الأمني يستوجب إمكانيات و جهود معتبرة و عمل مستمر تراكمي بناء على استراتيجية واضحة الأهداف نتطرق لاحقا الى حيثياتها و شروط وضعها.

: 04-06

أما من حيث كيفية معالجة الجريمة من خلال الإعلام فان الخلاف لم يعد يتركز على النشر أو التكتم عن نشر أخبار الجريمة في تنم، بل على طريقة المعالجة، وطبيعة التقديم، وكيفية النشر ومضامينه، حيث كانت مسألة كيفية التعاطي مع الجريمة من القضايا التي كانت مثار خلاف يجسد طابع الوسيلة الإعلامية ويعكس شخصيتها الإعلامية،

محمد خضور⁵

أ-الحظر الكامل:

¹ 71 .
² أديب محمد خضور،
³ أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، الرياض 2001. 155
⁴ حسن عماد مكاري و ليلي حسين السيد،
⁵ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية 53 : 30

م هذا الموقف على فكرة مفادها أن العمل على ستر وتغطية أوجه القصور ومظاهر الخلل في المجتمع، على خلفية أن إلقاء الضوء على مثل هذه الأمور يعطي فكرة سلبية عن الدولة والمجتمع، وهو ما يشكك في سلامة النظام ومقدرة مؤسساته وأجهزته على مواجهة أوجه القصور والخلل، حيث اتخذ هذا الاتجاه موقفا معاديا لنشر أخبار الجريمة مثلا،¹

الجريمة بدأت منذ ولادة بواكير الحرية الإعلامية²، ما يمنع نشر كل ما يتصل بالجريمة بالصحف و المجالات، وحجتهم في ذلك، ان بعض أنواع النشر قد تفسد سير العدالة و يؤثر على القضاء، كما أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته³.

ب: الحرية المطلقة في النشر: انطلاقا من فكرة التشديد على ضمان حق المواطن في أن يعرف كل شيء، سلطة مستقلة، وأن تقدم تغطية محايدة وواقعية لما يحدث أمامها في الواقع، مهما كان نوعه، ومهما كانت طبيعته، حيث يتضمن هذا الطرح التي تبناه الاتجاه الليبرالية السائد في الأنظمة الغربية عموما مبدأ أنه من حق الجمهور أن يعرف ومن واجب الإعلام أن يخدم هذا الحق، وأن يقدم للمواطن كل ما يحتاجه ليعرف، ويفهم، ويكون رأيا، ويتخذ موقفا، ويسهم في الحياة العامة والشأن العام⁴.

ج - النشر الواعي بأخلاقيات و قيم العمل الإعلامي : يركز أصحاب هذا الاتجاه على مبدأ حرية النشر، ولكن مع خضوع هذه الحرية لمعايير إعلامية واجتماعية وأخلاقية، ولذلك فهو يعالج موضوع الجريمة وفق خصائص الإعلام وقيمه وأخلاقياته، وبما يراعي الدور يلعبه الإعلام في المجتمع، وبما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما لا يتناقض مع الأخلاق والقيم السائدة في المجتمع⁵، هذا الاتجاه من الوسطية باعتباره الاتجاه الذي بين الموقفين السابقين، مستفيدا من مميزات كل منهما، فلا يطالب بالتوسع في النشر لحد الإثارة و عرض كل ما يتصل بالجريمة، مما يعطي انطباعا بشيوع الجريمة في المجتمع و يضعف هيبة القانون، و لكن لا بد ان يتقيد

6

¹ أديب محمد خضور، 31: .

² 222.

³ عبد الله بن سعد المهديب، دور الاعلام الأمني في الوقاية من الجريمة- 274 ص، الرياض 1997، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، نقلا عن إبراهيم دور الإعلام في مكافحة الجريمة و الحد منها، القاهرة، بحث مقدم للندوة العلمية الخامسة و الأربعين، التي أقامتها أكاديمية نايف للعلوم الأمنية مع جامعة الأزهر القاهرة ص 10

⁴ أديب محمد خ . تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة 33: .

⁵ أديب محمد خضور، 34: .

⁶ عبد الله بن سعد المهديب، دور الاعلام الأمني في الوقاية من الجريمة- 274 ص، الرياض 1997، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، نقلا عن إبراهيم دور الإعلام في مكافحة الجريمة و الحد منها، القاهرة، بحث مقدم للندوة العلمية الخامسة و الأربعين، التي أقامتها أكاديمية نايف للعلوم الأمنية مع جامعة الأزهر القاهرة ص 10

ثانياً: الإعلام الأمني

من المعلوم أن نشأة الإعلام المتخصص ضرورة حتمية يفرضها واقع تطور مجال ما وصوله الى درجة من النضج والإكتمال والغنى¹ يتم عبر وسائل الإعلام المختلفة يعطي جل اهتمامه لمجال معين من مجالات يتسم بالتعقيد و تشعب علاقاته بمختلف العوامل و المتغيرات . تستخدم مختلف فنون الإعلام،

م المتخصص في مرحلة متطورة من تقدم المجتمع يعكس موضوعياً ضرورة التقسيم الاجتماعي للعمل و يعبر عنه و يكون نتيجة له² أبسط أشكالها وصولاً إلى انماطها المستحدثة و الأبعاد الجديدة للأمن، حيث ا العلماء في أسبابها ف أنها موروثه و متأصلة في الإنسان، و منهم من رأى أنها سلوك مكتسب كونه يمثل مجموعة من الميول لقوية التي تعمل بطريقة مضادة لقوانين المجتمع و قيمه و مبادئه و عاداته تعكس الجانب البيكولوجي لشخصية المجرم المتميزة انطواء و عدوانية و لامبالاة و أنانية و سقوط في الرذيلة³ ، كما أنه من المؤكد أن الظاهرة الأمنية لا توجد في فراغ، حيث أنها حصيلة سياقات متعددة اجتماعية اقتصادية سياسية و ثقافية ، و بالتالي لا يمكن فهمها و معالجتها يعيد إنتاجها، حيث تتألف الظاهرة الأمنية من عناصر و عوامل متعددة و متداخلة، منها ما هو أمني صرف، و منها ما هو اجتماعي سياسي و إقتصادي و نفسي أو ثقافي، و أصبح ضرورياً لتشخيص هذه الظاهرة الأمنية المعقدة و المتشابكة، و فه تفاوت قوة و أهمية هذه العناصر، و تحديد الأساسي و الثانوي منها، ثم معرفة علاقات التأثير و التأثير القائمة بينه هذه العناصر و ال و بعد ذلك إعادة تركيب هذه العناصر للحصول على الصورة الكاملة سعيًا وراء فهم الظاهرة أو حل المشكلة⁴.

يلاحظ على الرسائل الإعلامية في محتواها الذي أصبحت تحدده قوانين العرض و الطلب أن الإثارة و الجريمة والعنف و الجنس و الأحداث و الوقائع السلبية من حروب و انقلابات عسكرية و فيضانات و زلازل تشكل محتوى وسائل الإعلام المختلفة، كما برز تأثير وسائل الإعلام على الجريمة و خاصة فيما يتعلق بالجانب النظري و العلاقة الارتباطية بين التعرض للجريمة في وسائل الإعلام و السلوك العدواني عند الفرد، فأكدت بعض الدراسات و الأبحاث العلمية أن هناك تأثيراً سلبياً و عدد منها أكد أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين التعرض للعنف التلفزيوني و السلوك العدواني بسبب الصورة الذهنية التي يشكلها الفرد بناء على ما تعرض له وأستهلكه في مختلف وسائل الإعلام الجماهيري⁵ تستطيع وسائل الاتصال الجماهيري إذا استعملت بطريقة علمية، منظمة و مخططة مخططة أن تسهم في الوقاية من الجريمة، فوسائل الإعلام بالتنسيق مع الجهات التي تعنى بقضايا الانحراف و الجريمة و العنف كالشرطة و أجهزة الامن المختلفة و جهاز القضاء، و المدارس، و الجمعيات المختلفة التي تعنى بالطفل والأسرة، و المؤسسات الدينية و المجتمع المدني ككل، إذا كان هناك تنسيق بين الجميع و إذا كانت هناك استراتيجية لل

بدوان و الانحراف، فآنذاك بإمكان المؤسسة الإعلامية أن تشارك في بناء شخصية الفرد في المجتمع للتعامل الإيجابي مع الرسائل المخ التي يتعرض لها في مختلف وسائل الإعلام⁶.

1 أديب محمد خضور- خصائص الاعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الأمنية-
نايف العربية للعلوم الأمنية- 2007- الرياض- 36 .
2 97 .
3 - محمد مسعود قيراط - 144 .
4 - أديب محمد خضر- خصائص الاعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الأمنية-
نايف العربية للعلوم الأمنية- 2007- الرياض- 42 .
5 - محمد مسعود قيراط - 140 .
6 محمد مسعود قيراط 168 .

07- نشأة الإعلام الأمني

07-01: دواعي نشأة الإعلام الأمني:

يرتبط الإعلام الأمني جدليا بالأمن، و الأمن كظاهرة هي قديمة قدم المجتمع الإنساني ذاته و لكنه عبر مسار تطوره الطويل و¹ من تعريفاته أنه ثمرة مساعي الفرد و الدولة من خلال مجموع الأنشطة و الفعاليات في شتى المجالات للحفاظ على اجتماعي في المجتمع، إذ أن العلاقة بين الإعلام و الأمن هي علاقة وطيدة باعتبار ان وظيفة الإعلام هي تزويد الجماهير المعلومات التي ماعدهم في تشكيل الرأي العام السليم، لذلك اعتبر الإعلام من أدوات الأمن لتحقيق استقرار المجتمعات و توعية الافراد² نف من أصناف الإعلام المتخصص، يتضمن معلومات مهمة تغطي الأحداث و الحقائق و القوانين المتعلقة بأمن المجتمع³ مفهوم الإعلام الأمني مفهوم واسع وشامل، فلم يعد مفهوم الأمن مقتصر على خلو المجتمع من المشكلات، والقدرة على الدفاع عن العدوان فحسب، فقد دخل إلى العالم مفهوم جديد يسمى الأمن الإيجابي أو الشامل، الذي يعني الانتفاع من مصادر المعرفة والطاقة والغذاء والمتعة والعمل، والبيئة والبشرية مدينة إلى اليابان الذي أدخل هذه المفهوم⁴ ب، بل يسعى الى إيجاد و تأسيس وعي أمني يثري الروح المعنوية و المادية بكل مقومات النجاح و التفوق و الالتزام بالتعليمات و الانظمة التي تكفل ام و سلامة الإنسان في شتى مجالات الحياة⁵ و للإعلام الأمني دورا بالغ الأهمية في نشر الوعي الأمني وتبصير الجماهير بالانحرافات المستجدة والظواهر الميدانية التي تعيق حركة تطور المجتمع واستثمار معطيات العلوم والتكنولوجيا لخدمته من خلال البرامج التربوية وعقد اللقاءات والندوات المتخصصة⁶.

07-02: تخصص الإعلام الأمني:

وتعود البدايات الأولى لإطلاق مصطلح الإعلام الأمني لعام 1980 عندما استحدث على بن فايز الجحني في أطروحته للمجستير هذا المصطلح والذي أسماه الإعلام الأمني، وقد حدد حينذاك (1980) مفهوم الإعلام الأمني بما يصدر عن أجهزة الأمن من مجالات ونشرات وبرامج وجه الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق الوعي الاجتماعي وتساعد على تدعيم المبادئ والقيم التي تشكل سدا منيعا ضد الجريمة ويرى البعض أنه مفهوم شامل يتسع لكل ما يمكن أن يمس أمن الأمة في جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئية في حين يقصره ا - في حين يرى آخرون أنه يتسع ليشمل ترسيخ الأمن الخارجي وحماية الحدود بينما يرى آخرون قصره على الأمن الداخلي ويقترح البعض قصر العمل الإعلامي الأمني على الجانب وتبصيرهم ويرى البعض الآخر أن العمل الإعلامي الأمني يجب أن يتسع ليشمل العاملين في أجهزة الأمن والإعلام معا⁷.

كما يعرف الإعلام الأمني بأنه تلك الجهود المبذولة من خلال وسائل الإعلام للقاء الضوء على العمل الشرطي و تكوين صورة طيبة عنهم في اذهان افراد المج⁸ ما يرى البعض الآخر أن للإعلام الأمني بمفهومه البسيط يشير إلى أنشطة إعلامية و توعوية بهدف

1 - أديب محمد خضور-

: 37

: 116

: 121

4 ، الإعلام الأمني العربي قضايا و مشكلاته، مركز الدراسات ، ط1 2001، الرياض. 61.

5 علي بن فايز الجحني -تطور الاعلام الأمني و استراتيجياته - المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد 20 39 321 337- 2010

6 62:

7 62

8 : 221

المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتمدة فالعمل الإعلامي في نظره يشمل على ثلاثة¹ :

1- تبصيرهم بأخطار الجريمة و كل أشكال الانحراف

2- حث الجمهور على مشاركة رجال الأمن والتعاون معهم في محاربة الجريمة والانحراف .

3- إبراز الجانب الإيجابي للعمل الشرطي ودورهم الاجتماعي

و بتعبير آخر و الاعلام الأمني الفعال يجب عليه ان يحقق المقاصد الآتية الذكر²:

- التوعية الأمنية، التوعية بأضرار المخدرات و الإرهاب و العنف و سبل مكافحتها، بث مشاعر الطمأنينة في نفوس المواطنين، حث الجمهور على مشاركة رجال الامن، ابراز الجانب الايجابي للعمل الشرطي، نشر أخبار الجرائم مع التأكيد ان الجريمة تضر و ان المجرم لا ينال العقاب، الاعلام في مجال السلامة و التوعية الوقائية من الأخطار، الدعوة لابراز الدور الحقيقي لرجال الامن و ما يقومون به من مهام ذات طابع إنساني اجتماعي، عقد الندوات و الدورات و الحلقات و إصدار الكتب التي توضح أهمية الاعلام الأمني م الأمني بأنه النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بثا لمشاعر الطمأنينة والسكينة وفي نفوس الجماهير من خلال تبصيرهم بالمعارف الأمنية وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة مرتكبي الجرائم وكشف مظاهر الانحراف³، ويرى المحللون في المكتب العربي للإعلام الأمني أن التعريف السابق تعريف دقيق الدلالة ، وقد برز ذلك بكونه يبرز الأركان الأساسية للإعلام الأمني التي تشير إلى محتواه ومضمونه والتي تتجسد في المتصلة بها

الواضحة و الأخبار الصادقة و الوقائع المحددة سواء أكانت آراء منطقية أو آراء راجحة للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام⁴ العمل على إحداث توازن بين استخدام مختلف الوسائط التركيز على تحليل مختلف جوانب الظاهرة الأمنية وكشف أبعادها وعلاقتها من خلال عرض الاتجاهات وآراء المتخصصين والخبراء بشتى أنواعها العمل على بث مشاعر الطمأنينة في نفوس الجماهير، من خلال تبصيرهم بكافة الخبرات الأمنية المختلفة⁵.

الإعلام الأمني كذلك بأنه " التغيير الذي تمارسه أجهزة الأمن لتوجيه الرأي العام في الاتجاه الصحيح من خلال الأداء الجيد والإعلام الصادق فالإعلام الأمني يعني مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر من الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية بهدف توجيه العام لتحقيق جوانب الخطة الأمنية الشاملة باستخدام جميع وسائل الإعلام المتاحة لإحداث التأثير المنشود، في الجماهير بكل فئاتها كما يشمل التنسيق مع الهيئات التي يرتبط عملها بجهاز الأمن لإرساء دعائم الأمن والاستقرار كما يشير الإعلام الأمني إلى تلك المساحة المخصصة للعمل الشرطي بوسائل الإعلام المختلفة وذلك للإعلام الشامل عن الشرطة كجهاز رسمي متكامل⁶.

1 . 64

2 علي بن فايز الجحني - تطور الاعلام الأمني و استراتيجياته - المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد 20 39 321 337 -2010.

3 64.

4 89

5 65.

6 75 .

08- أسس وخصائص الإعلام الأمني:

للإعلام الأمني أهمية بالغة في إاء المفاهيم و المعطيات المشكلة للوعي الاجتماعي بهدف المساهمة في دعم اتجاهات الانحراف الخلقي و الاجتماعي و الفكري

الظواهر السلبية التي قد تتشكل في المجتمع يحاول الإعلام الأمني تغيير مواقف الجماهير لتعاون الايجابي مع أجهزة الشرطة للمساهمة في المنظومة الأمنية الرامية الى تحقيق الأمن الاجتماعي في كل مجالاته، رغم ما يتميز به العمل في مجال الإعلام الأمني من صعوبات و خصوصيات توجب على العامل به أخذها بعين الاعتبار و يمكننا يجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

1- : التطورات الاجتماعية، الإقتصادية و السياسية و الثقافية في الدولة العصرية، الى

إلى التبنى الكامل لمفهوم الأمن الشامل¹.

2- الموضوع الأمني: يتميز الموضوع الأمني بأنه موضوع حساس بسبب ارتباطه بوجود الفرد والجماعة و صلته الوثيقة بقيم و معايير و اتجاهات الفرد و الجماعة، كما انه موضوع يعكس ويجسد جميع التطورات و التبدلات التي تحدث في مختلف جوانب الحياة، يتميز الموضوع الأمني بأنه متجذر في الواقع و في المجتمع و يحتاج إلى قدر كبير من المعارف لفهمه و استيعابه و من ثم

3- الحدث الأمني : يتميز الحدث الأمني بأنه ذو إيقاع سريع و تطور مستمر، أين تحاول غالبية الجهات المعنية بالحدث الأمني إخفاءه و التعميم عليه و الصمت عنه، كما أن مصادره في الغالب رسمية أو شخصية فردية، كما أن الحدث الأمني يمتلك قدرا من الجاذبية و الإثارة تدفعان صاحبه إلى إخفاءه، و في الوقت نفسه تدفعان الوسيلة الإعلامية إلى استغلاله، و تدفعان الجمهور العام إلى البحث عنه و السعي للإطلاع عليه.

08-01: خصوصية التحرير الإعلامي للإعلام الأمني:

لتصل الى الجماهير التي تختلف فيما بينها من النواحي الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية مع انتشارهم في مناطق جغرافية مختلفة² حيث تنعكس خصائص الإعلام الأمني على مختلف مراحل عملية الإبداع الإعلامي أو التحرير الإعلامي و تترك آثار هامة عليها تتجسد من خلال العديد من الحقائق و المراحل التقنية للتحرير المتمثلة في: **تحديد الهدف** : يتم اختيار الهدف من نشر أي مادة إعلامية ولو تراكميت في ضوء استراتيجية الوسيلة الإعلامية و بما ستناسب مع شخصيتها الإعلامية، و يلعب الهدف المحدد مسبقا دورا حاسما في تحديد المراحل ا يتم استخدام أسلوب المعالجة و طريقة العرض و التقديم بما يتناسب مع الهدف و ضرورة تحقيقه³.

طبيعة الحدث أو الخبر الأمني: إن ديناميكية الحدث أو الخبر الأمني و سرعة إيقاعه و تطورات غير المتوقعة حتمت تحرير عرض وف أسلوب متميز بالرشاقة و الحركية و هذا ما يفرض جملة من المواصفات التقنية خلال التحرير كضرورة استخدام الجمل القصيرة و خاصة الفعلية و ليست الاسمية الطويلة والمركبة⁴.

¹ - أدیب محمد خضر- خصائص الاعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الأمنية. : 41.

² 248.

³ - أدیب محمد خضر- 46.

⁴ 249.

إختيار الموضوع : ثمة مواضيع عديدة و متنوعة في الواقع الاجتماعي، و لا تستطيع أية وسيلة إعلامية أن تغطي جميع الأحداث والظواهر و التطورات الحاصلة في مجال من المجالات، و ذلك لاعتبارات عديدة تتعلق بإستراتيجية الوسيلة و سياستها و بضيق الوقت و محدودية المساحة و لذلك تجدد كل وسيلة إعلامية أمنية نفسها مضطرة إلى اختيار المواضيع التي تراها مناسبة لها، حيث يت

الإعلامي الأمني على المعايير التالية :

- محايدة، بل إن كل وسيلة إعلامية عبارة عن مؤسسة ذات طابع ايدولوجي واقتصادي، تخدم مصالح و تروج أفكار و قيم القوى السياسية و الإجتماعية أو الإقتصادية التي تملكها وبالتالي توجهها.

- كما تمتلك الوسائل الإعلامية سياسات تحريرية مختلفة، إذ هناك وسائل إعلامية نوعية وجادة،

عن المتعة و التسلية و تضييع الوقت، وهناك وسائل إعلامية أمنية متخصصة في مجالات محددة موجهة لجمهور محدد كرجال الأمن

- القوة الذاتية للحدث الأمني و للمواضيع : ثمة مواضيع و أحداث و ظواهر و تطورات تفرض نفسها على الوسيلة لإعلامية، و ذلك بغض النظر عن موقف هذه الوسيلة منها، و يعود ذلك أساسا إلى القوة الذاتية و الأهمية المتميزة التي يتمتع بها الح

أو هذه الظاهرة ¹.

- السياق العام الذي يجري فيه : حيث أن شمولية الموضوع الأمني و تعدد جوانبه فرضت ضرورة وضعه في سياق تطوره العام و عدم تقديمه كحلقة آنية مؤقتة ، حيث ترتبط التغطية الإعلامية للموضوع أو الحدث الأمني ارتباطا وثيقا بخصائص الظاهرة الإعلامية و المناخ ²،

- اقتصادي سياسي و ثقافي معين و لذلك فان لكل حدث تاريخ، بمعنى أن لكل حدث أو ظاهرة ماض وحاضرا و مستقبلا، و بالتالي، تتعدى عملية اختيار هذا الموضوع و معالجته و تقديمه بغض النظر ³.

- الجمهور المعني بالحدث أو الظاهرة: حيث يشكل التأثير في الجمهور المهمة المحورية لكل وسيلة إعلامية، يتم عن طريق تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة و الخصائص الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع كما ان العمليات الإعلامية تساهم في بشكل فعال في صياغة الأفكار الى جانب تحديد المواقف بفعل النفاذ و التأثير و الجاذبية ⁴، و يتميز عموما جمهور الإعلام الأمني بأنه جمهور واسع و متنوع و غير متجانس سواء من حيث السن أو الجنس أو المستوى التعليمي والثقافي أو مكان الإقامة أو درجة الإهتمام و التركيز، كما يتميز جمهور الإعلام الأمني بتباين حاجاته الإعلامية، حيث أن هناك الفئات التي تبحث عن إشباع حاجات ذات طابع غريزي انفعالي استشارتها جاذبية الموضوع الأمني، وهناك فئات تبحث عن إشباع حاجاتها إلى معرفة و القانونية و الاجتماعية و النفسية و السلوكية و الإنسانية للحدث الأمني ⁵.

فرضت التغطية التحليلية والتفسيرية للحدث الأمني في اطار التناول التكاملية للقضايا الأمنية

الاقتصار على تقديم الوقائع مجردة

في شكل تغطية سطحية تؤدي الى تشويش ذهن المستقبل ⁶ أو حتى احداث أزمات بعينها خاصة في المجتمعات

¹ أديب محمد خضر- 48

² : 245.

³ أديب محمد خضر- 49

⁴ نواف نايف الرومي - المشكلات الاجتماعية و الاعلام الأمني البطالة و الشباب التونسي نموذج - المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد 22 44-2010.

⁵ أديب محمد خضر- خصائص الاعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الأمنية- 45

⁶ 249.

المتميّزة باحتوائها على أكثر من ثقافة فرعية و أيديولوجية أو حتى نظام ديني، فطريقة تقديم أحداث بشكل مجرد تعد في ذاتها أسلوب إعلامي إثاري في شكل إخباري أكثر من كونه إعلام إخباري وظيفي.

02-08:

:

أو الظاهرة تشكل مادة خاما موجودة في الواقع الموضوعي بغض النظر عن وعي الصحفي بها و موقفه منه و لذلك فإن المهام الأساسية التي تواجه الصحفي في هذه المرحلة هي ¹:

- تحديد النوع الصحفي المناسب لمعالجة هذا الحدث أو الظاهرة، عن طريق خبر صحفي أو تقرير إخباري و أي صحفي؟ و هل من المناسب ابداء الرأي بهذا الحدث أو تحديد موقف من هذه الظاهرة و ما الى ذلك من أساليب المعالجة.
- : تواجه كل متخصص في الإعلام الأمني في هذه المرحلة مهمة بالغة الخطورة والتعقيد في مجرى عملية التحرير في، و هي عن كيفية إختياره لأسلوب المعالجة المناسب الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع أو الحدث، و الذي يستطيع أن يصل إلى
- هل يقدم في مادته الإعلامية من و جهة نظر واحدة، و التي تكون غالبا، وجهة نظر الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها أم يقدم
- ثم كيف يرتب وجهات النظر هذه، و كيف يحدد تسلسلها داخل المادة الإعلامية. هل يبدأ بوجهة النظر المؤيدة أو يتركها حتى
- هل يركز الصحفي جهده لدعم وجهة النظر المؤيدة، و يقدم الأدلة والبراهين على صحتها، أم يلجأ إلى تنفيذ وجهة النظر المعادلة أو المخالفة، حيث أن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تتوقف على اعتبارات مهنية و حرفية ضيقة ومحدودة، بقدر ما تتوقف على:

:

و في هذه العلاقة يعتبر المضمون هو العامل الحاسم و المحدد، باعتبار أن المضمون هو الذي يبحث عن شكله المناسب، و يحدده، و لهذا يعتبر الإخراج الصحفي أو الإذاعي أو التلفزيوني عملية ابداعية لا تقل أهميتها عن كتابة النص أو تحرير المادة الإعلامية² كذلك ضرورة الاقتصاد في التحرير على الإعلامي المؤهل إعلاميا و أمنيا ملما بالموضوع الأمني والإعلام بفنونه و نظرياته.

إن حساسية الموضوع الأمني و خطورته و آثاره فرضت الاستخدام العقلاني³، حيث أن الطابع المثير و الجذاب للحدث الأمني أوللظاهرة الأمنية عموما قد يدفع الصحفي إلى استغلال هذه الخاصية إلى الحد الأقصى من أجل توفير عناصر الحيوية و شد الانتباه و إثارة الانفعالات الصحفي أو الإذاعي أو التلفزيوني لاستشارة الشرائح الواسعة من الجمهور، و جذبها إلى مادته، و دفعها للإهتمام والمتابعة، كما يجب الإنتباه إلى مخاطر هذا التوجه في مرحلة الإخراج و التقديم. تماما كما يجب الإنتباه إليها في مرحلتي تحديد الموضوع و اختيار أسلوب المعالجة، حيث يجب الحرص دائما على اختيار أسلوب الإخراج المناسب للموضوع و للوسيلة الإعلامية و وضع الإخراج و توظيفه لخدمة النص و ليس العكس، عدم السماح للمخرج أن يعتبر الإخراج، رغم أهميته قيمة مستقلة و متميزة منفصلة عن الإخراج في تبسيط النص و توضيحه و تجسيده و تقريره من فهم و وعي وإدراك الشرائح الواسعة من جمهور الوسيلة الإعلامية و أن يلعب

وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الأمنية - 51 .

¹ - أديب محمد خضر-

52

² أديب محمد خضر-

248

³

الإخراج دورا فاعلا في إيصال النص إلى المتلقي و تأثيره فيه، وبالتالي تحقيقه لهدفه مع ابتعاد الإخراج عن الإيهام الشكلي للمتلقي مخافة أن يتحول بذلك إلى عائق امام فهم النص و استيعابه و التأثير به لأجل أن يحقق الإخراج تكامل العمل الإعلامي أو الدرامي و وحدته¹. و هو ما ينطبق كذلك على العمل الصحفي في الإعلام المكتوب إذ يجب أن تقوم الصحافة بدورها الاجتماعي في الضبط و الدفاع ضد و ك الإجرامي مع التقيد بجملة من الضوابط²،

محررين لديهم حس اجتماعي و سياسي وقانوني و أمني في تغطية أنباء الجريمة يعملون على عدم نشر ما يمكن ان يصنع أفكار البراءة دانة للمتهمين في ذهان متخذ القرار قبل محاكمتهم و عدم نشر صور و أسماء وصفات المجرمين و الضحايا قدر الإمكان حرصا على حقوقهم و تسهila لإعادة إندماجهم في المجتمع بعد انتهاء العقوبة، كذلك مراعاة حق المجتمع في الحفاظ على قيمه و دينه و أعراضه

- لا تكتفي الصحافة بمجرد نشر أخبار الجريمة، بل يجب مناقشة أسباب و دوافع السلوك الإجرامي بدورها في التوعية من خلال استطلاع آراء المختصين و المعنيين بالمكافحة، و كذلك الاستفادة من نتائج الدراسة العلمية في مناهضة السلوك الإجرامي.
- عد عن الإثارة و نشر الصور الشخصية و التركيز على شخص المجرم و الحرص على عدم المبالغة في تصوير الطرق التي يتبعها المجرمون.
- لحرص على نشر العقوبات الرادعة لأنماط معينة من المجرمين حتى يمكن مساندة الضبط الاجتماعي.
- تحري الدقة قبل نشر تفاصيل الجريمة حتى لا تقع الصحافة في تناقضات تفقدها ثقة القراء.

09- وسائل الإعلام الأمني

عمليا تتمثل وسائل الإعلام الأمني في كل ما يمكن ادراجه ضمن وسائل الإعلام و الاتصال، حيث يتم اختيار الوسيلة الأنسب على طبيعة الأهداف المسطرة و نوعية و وقت التأثير المرغوب فيه، طبيعة الموضوع و الجماهير المستقبلية و الظروف المرافقة و المحيطة وتصنف هذه الوسائل غالبا الى مجموعتين الأولى تتمثل في ات الإعلامية مثل الصحف و المجلات و النشرات و الملصقات بأنواعها تسمى مجموعة الكلمات المكتوبة، بينما تمثل المجموعة الثانية الكلمات المنطوقة مثل الراديو و التلفزيون و السينما و المسرح و الند اتصال و الإعلام الى وسائل اتصال شخصي و وسائل الاتصال الخاصة وأخيرا وسائل الاتصال العامة، أو الى وسائل سمعية و أخرى بصرية و مطبوعة مكتوبة، إلا أن الأنسب من التقسيمات تلك التي تصنفها الى وسائل مكانية و وسائل زمانية و أخرى زمانية مكانية³ كما يضاف الى هذه الـ المرتبطة بأحدث المبتكرات التكنولوجية التي أعطت للإتصال بعدا آخر أصبح موضوع العديد من الدراسات السوسولوجية، كتأثير الهواتف الذكية و مواقع بالانترنت قدرتها على إحداث الحراك و التغيير الاجت .

¹ أديب محمد خضر- خصائص الاعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الأمنية - 54.
² عبد الله بن سعد المهديب، دور الاعلام الأمني في الوقاية من الجريمة- 274 ص، الرياض 1977، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية نقلا عن إبراهيم دور الإعلام في مكافحة الجريمة و الحد منها، القاهرة، بحث مقدم للندوة العلمية الخامسة و الأربعين، التي أقامتها أكاديمية نايف للعلوم الأمنية مع جامعة الأزهر القاهرة ص 10

³ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 269.

10: وظائف الإعلام الأمني و ميكانيزمات ترسيخ الثقافة الأمنية:

تلعب وسائل الإعلام أهمية كبرى في التواصل الاجتماعي و ارساء الثقافة أمنية التي تد من دعائم ومتطلبات الأمن الوقائي لأجل مكافحة جريمة على صعيدين، الأول في مجال تهيئة الوعي الفردي لمكافحة الجريمة و ذلك انطلاقا من أهمية أولوية العمل الوقائي الذي يركز ع ف منع تشكل الشخصية الإجرامية و البيئة المساعدة على ارتكابها، و الصعيد الثاني يتمثل في مجال تهيئة الوعي الجمعي لمكافحة الجريمة . الوعي الذي يستشعره رجال الأمن و أفراد المجتمع معا بواسطة الإعلام عامة و الإعلام الأمني خاصة¹.

لام الأمني يكتنفها بعض الغموض فهي لا زالت من الموضوعات التي لم تحظى بقدر كاف من الاهتمام البحثي، فمعظم الأدبيات التي تناولت الإعلام الأمني قد صرفت قدرا كبيرا من اهتماماتها لتحديد مفهوم الإعلام الأمني، مشكلاته في الوطن العربي².

الإعلام الأمني إلى مجموعة من التصنيفات الرئيسية التي ينبثق من كل منها مجموعة من التصنيفات الفرعية، فعند تصنيف مهام الإعلام الأمني وفقا للمجال الجغرافي، و البشري فإنه يمكن حصر ذلك في مجالين رئيسيين هما:

. فمن حيث المجال الجغرافي يتبين أنها تتخذ ثلاثة أبعاد رئيسية هي : المستوى الدولي، المستوى العربي، ثم المستوى المحلي.

أما من حيث تصنيف الإعلام الأمني من حيث النوع فينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الإعلام الأمني المسموع، الإعلام الأمني المرئي، الإعلام الأمني المقروء، و لكل من هذه الأقسام مهامه الخاصة على المستويين الداخلي، و الخارجي في أي مجتمع من المجتمعات، أما المهام الخاصة للإعلام الأمني فإنها كثيرة بحيث يمكن القول أنها تشمل كافة مجالات الحياة الأمنية الوقائية كالتوعية، الدفاع، مكافحة الجريمة، مح

3

10-01: أهداف الإعلام الأمني:

من أبرز المهام التي يضطلع بها الاعلام الأمني المهمة التوعوية بالتفسير و الإقناع فالتوعية الأمنية تعد مطلبا رئيسيا في كافة الج . خاصة و أن أغلب المجتمعات تشهد جملة من التحولات الاجتماعية، و الإقتصادية التي تجعلها في حالة من الاتباك المعرفي وعدم التوازن الثقافي⁴ لذلك نجد للإعلام مهام استراتيجية من بينها :

- التوعية بالأمن الثقافي:

تتسم الثقافة الانسانية بقوتها في تنظيم البناء الاجتماعي و ضمان تماسكه و انسجامه أمام الثقافة الانسانية ككل، و من هنا فان مهمة على الثقافات المختلفة و تأصيلها لتستوعب و تجسد التجربة التاريخية العميقة للشعب لتدعم تماسكه في انسجامه مع مستجدات⁵، تأتي أهمية الأمن الثقافي من كونه يرتبط بكل أشكال الأمن، فالأمن الثقافي هو حالة دفاعية عن الوعي بالهوية و النضال ضد من يحاول زعزعة الوعي بهوية الانتماء، ففي الوقت الحاضر أصبح موضوع الهوية، من المواضيع الهامة التي تسعى كافة المجتمعات إلى المحافظة عليها لاسيما في عصر العولمة التي تداخلت فيه الثقافات، وتقاربت المسافات، و تبرز مهمة الإعلام الأمني في و نشر مفاهيم و معالم الهوية من خلال برامج محددة تشمل كافة المجالات الاجتماعية، و الإقتصادية، و الإعلامية بهدف غرس قيم

1 : 272.

2 عبد الرحمن بن محمد العسيري- مهام الاعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة- 2007- الرياض- 9.

3 عبد الرحمن بن محمد العسيري- 10.

4 عبد الرحمن بن محمد العسيري، 22.

5 62.

الوطنية، و الشعور بالانتماء للثقافة المجتمع و تجسيدها في سلوك الأجيال في ممارسات يومية تشعرهم بالفخر و الإعتزاز بثقافتهم، و من ذوبانهم التدريجي في الثقافة¹.

: :

جاء الاعلام الأمني ليلعب دور مهما في مجال الامن و تقريب المسافات و تقليص الهوة بين الاعلام والأمن لإيصال المعلومات لأمنية وتزويد المجتمع بالمعارف الأمنية و القضايا الأمنية للقيام بالدور التوعوي للمجتمع و حماية للأرواح و الممتلكات و كل ما يجنب المواطن الوقوع في الجريمة أو أن يكون ضحية لها مع التهيب من عواقب ارتكابها، حيث يؤكد الاعلام الأمني أهمية العمل على مساعدة رجال الأمن في القيام بواجبهم و رفع روحهم المعنوية إزاء ما يقومون به من أعمال في سبيل الحفاظ على سلامة و استقرار المجتمع².

: :

الأمن العام و هو أول نوع من أنواع الأمن المختلفة في المجتمعات لأنه أول ما بدأت به الجماعات ومن ثم الدول في تأمين³، في هذا السياق تتمثل مهمة الإعلام الأمني في مجال مكافحة الجريمة في تبني سياسة التنوير، و ليس التشهير، و التقرير ويعني ذلك أن الإعلام الأمني يجب أن يعالج السلبيات الإعلامية المتراكمة التي جعلت من الوسائل الإعلامية مدارس مجانية لـ الجريمة، والترغيب فيها⁴، لذلك لابد من انتاج و بث رسالة أمنية إيجابية لدى المتلقي تنفر من الجرم المرتكب أو توعوي المتلقيين بخطره و عواقبه التي تمس مباشرة أمن و استقرار المجتمع.

10-02: ترسيخ الوعي الأمني و الثقافة الأمنية :

يميم الوعي الأمني في المجتمع من المسائل الضرورية استراتيجيا لوقاية المجتمع من الانحراف و الجريمة خاصة في ظل لتطور الكبير في شكل و أنماط الجرائم التي تعاني منها المجتمعات الحديثة في ظل العولمة و الانفتاح على عالم التقدم العلمي و التكن أشكالا جديدة من الجرائم التي تحتاج الى مكافحتها من خلال تعميق الوعي الأمني و إعداد البرامج التوعوية الوقائية لجمهور الرأي العام و بلورة رؤية واضحة المعالم لوضع استراتيجية أمنية تساهم في نشر الوعي الأمني للحد من الجريمة و الانحراف، و ع لبذولة من قبل الأجهزة الأمنية في نشر الوعي الأمني بين مختلف فئات المجتمع عن طريق وسائل الاعلام المختلفة سواء

هر بصورة غير مباشرة تظل هذه الجهود قاصرة على خلق الوعي الأمني بسبب اعتقاد البعض ان تدعيم الوعي الأمني في المجتمع مسؤولية الأجهزة الأمنية دون غيرها من مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة و المنزل و النوادي و غيرها من المؤسسات العامة والخاصة و التي تعمل على نشر الوعي الأمني في المجتمع⁵.

من جهة أخرى تشكل متغيرات ظاهرة العولمة كذلك تحديا لبلوغ الإعلام الأمني لمقاصده بعد أن أصبحت نفسه في ظل النظام العالمي الجديد و ذلك بفعل التطور الكبير في وسائل الإعلام و ثورة المعلومات و تكنولوجيا الإتصال و سيطرة

¹ عبد الرحمان بن محمد العسيري- مهام الاعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة- -

01-2007- الرياض- 26.

² إيمان عبد الرحمان احمد محمود- دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية - الإذاعة السودانية نموذجاً- - المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد 20

39- 2010 38.

³ 52.

⁴ عبد الرحمان بن محمد العسيري- - 28.

⁵ جاسم خليل ميرزا - استخدام التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية و تدعيم الوعي الأمني-، المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد 21 2010-42.

المعلومات الدولية، مما أسهم في إزالة الحواجز الجغرافية بين دول العالم، و قد انعكست العولمة بصورة كبيرة في مجال الجريمة التي ات
¹، و لما أصبحت الحدود السياسية و الجغرافية من مخلفات الماضي ولم تعد ذات جدوى وأهمية في
عالم اليوم بل أصبحت حدودا قابلة للاختراق والنفوذ، مما أدى إلى تراجع في السيادة الوطنية للدولة²
إيجاد نوع من التبلد الحسي لدى المشاهد يجعله لا يخشى الأحداث و الجرائم ولا تشكل لهم أهمية كبيرة أو تشغل جزءا من تفكيرهم³
بث العديد من المفاهيم الخاطئة في أذهان الجمهور يجعلهم يتقبلونها مع الزمن، ويصدقون مضامينها ومصادقيتها انطلاقا من مبدأ التعود
بواسطة التكرار، و تتضمن هذه المضامين كذلك محاولات للترويج للعديد من القضايا الهادفة إلى زعزعة الأمن و الفساد و الانحراف
إبراز الغرب على أنه القوة التي لا تقهر⁴.

أما عن الإعلام الأمني الدولي المعاصر بالنسبة للعالم العربي و المحلي فهو يمثل امتداد للمفاهيم و الممارسات الاستعمارية التي كان
⁵ جعل المواطن العربي يعيش نوعا من
الإحباط المتعمد فلا يجد في الإعلام الدولي إلا النفخ في رماد الخلافات ليعمي العيون و التركيز على شرح القضايا العربية و المحلية
للمواطنين أنفسهم، وبالتالي فإن المهمة الرئيسية للإعلام الأمني المحلي تتمثل في ضرورة تجاوز مرحلة نقل الخبر و الانتقال من الأخبار
التقريرية، إلى الأخبار التحليلية و ذلك المفاهيم و المقاصد، فالمهمة الدولية للإعلام الأمني تتحدد في إيجاد برامج تصنع بحرفية و
⁶.

و إذا تكلمنا عن الواقع الإعلامي تجدر الإشارة هنا إلى التبعية الكبيرة التي تعاني منها الممارسة الإعلامية في أوطاننا، حيث نلاحظ أن
نسبة كبيرة جدا مما ينشر هو مادة إعلامية مستوردة تحمل في طياتها ثقافة الآخر⁷، فأفلام الكارتون التي تبثها وسائل الإعلام العربية مثلا
التي هي في غالبيتها مستوردة تمثل مظاهر العنف و الجريمة
و حتى الأخبار التي يشاهدها المواطن صممت وفق قيم و نظم و اعتبارات أيديولوجية وقد جاءت ثقافة النظام الدولي الجديد لتفرض
ثقافة موحدة على العالم تقودها الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على المركب الصناعي العسكري الاتصالي، التي تنشر عبر وسائل
الإعلام العالمية الثقافية التي تنفي الثقافات الأخرى و تنشر الثقافة التي تخدم أهداف و مصالح هذه الشركات، و جاءت الفضائيات
العربية، و نظرا لغياب خطة مدروسة، فانها وجدت نفسها فرعا من فروع هذه الشركات المتعددة الجنسيات تعلن عن منتجاتها و تروج
العربية، و وسائل تابعة تدور في فلك آلة إعلامية عالمية تروج لأفكار و مبادئ و قيم و مصالح الأقو⁸.

¹ -
² - 79
³ عبد الرحمان بن محمد العسيري
⁴ - 80
⁵ عبد الرحمان بن محمد العسيري،
⁶ عبد الرحمان بن محمد العسيري-
⁷ محمد مسعود قيراط -
⁸ محمد مسعود قيراط -
: 155 - 156

11- دور ضوابط الاعلام الأمني في تحسين فاعلية أداء الأجهزة الأمنية

11-01: أهداف الإعلام الأمني:

المجتمعات : مشتركة بين العديد من الفاعلين في المجتمع تبدأ بمؤسسات التنشئة الاجتماعية وصولاً الى الأجهزة ، تتولى كل جهة جانباً من جوانبه لتغطي هذه الحاجة الاجتماعية الماسة للأمن بمفهومه الشامل و علاقاته المتشعبة بمختلف ظروفه ومجالاته

ي في غياب التربية السليمة و آليات الضبط الاجتماعي و الثقافي كدور جوهري للمجتمع¹ ، من هنا يأتي دور الإعلام الأمني كإعلام متخصص يعنى بالظاهرة الأمنية يهدف الى جملة من المقاصد يورد أهمها الباحث بركة بن زامل² من مؤلفه الإعلام الأمني و الأمن الإعلامي:

- السلوك الاجتماعي العام للاهتمام بالأمن و الوقاية من الجريمة و الانحراف بواسطة حملات الإعلام الأمني لتوعية أفراد المجتمع ازاء واجباتهم تجاه الأمن العام و ارشادهم الى سبل الوقاية منها بترسيخ سلوكيات ال .
- توفير المعلومات الأمنية الصحيحة لما يدور حولهم من قضايا اجتماعية ذات أبعاد و خلفيات متعلقة بالأمن العام و السلامة.
- ميكانيزمات الاتصال الفعال و الايجابي بين الأجهزة الأمنية و أفراد المجتمع لأجل تعميق سبل التعاون و ارساء الوعي الأمني لديهم و التصدي للمؤثرات السلبية للإعلام المفتوح و الانماط الثقافية الوافدة .
- برامج حملات الإعلام الأمني و تقديم نماذج حية عن مخاطر الجريمة في شكل إعلام عقلي لا وجداني مع تزويد المجتمع
- التركيز على المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية بتوفير برامج إعلامية خاصة بالشراكة مع مختلف الجهات المسؤولة بالمدرسة بروض الأطفال و جمعيات المجتمع المدني.
- قطام السرحان محمود³ في مقالة له بعنوان الإعلام الأمني و الشباب وظائف أخرى للإعلام الأمني تتمثل في:

-
- الحفاظ على مقومات المجتمع بمواجهة ما ينطوي عليه استخدام الفضاء السيبرني في نقل المواد الإعلامية من مخاطر وسلبات.
- تحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية .
- توجيه المواطن نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام القوانين والأنظمة.
- المساهمة في تكوين رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة المختصة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.
- ، للنهوض بمسؤولياتها تجاه .
- الالتزام بتدعيم و ترسيخ الضوابط العلمية والتقنية التي تحكم الإعلامي في تناوله للمسائل ذات الأبعاد الأمنية.
- إبراز دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار .
- تطوير التعاون و الشراكة في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة بين مختلف الفاعلين

¹ بن فايز الجحني علي، الرقابة الإعلامية الأمنية في وقت الأزمات، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، 1 2001، الرياض.

، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط01 2004 30

81 :
2
3

- تطوير تماسك المجتمع لضمان أمان واستقراره وسلامته الاجتماعية بزيادة روح المواطنة والولاء لموطن لدى جميع أفراد المجتمع.
- التركيز على ارساء و ترسيخ الضوابط الاجتماعية من قيم خيرة وعادات وتقاليد أصيلة.
- اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من الآثار السلبية للمواد والبرامج الإعلامية التي تروج للجريمة وتزرع بذور التفكك والانحراف.
- استثمار برامج التربية والتعليم والمنشورات الخاصة بالأطفال لغرس الوعي الأمني وقواعد السلوك السليم.
- الاستفادة من وسائل الإعلام لنشر الوعي الأمني في المجتمع.
- مهامات جمعيات و تنظيمات المجتمع المدني في نشر الوعي الأمني.
- تنشيط دور الجمهور في التعاون مع أجهزة الأمن، المواطنين بأهمية المشاركة الفعلية في مكافحة الجريمة.
-
-
-
- التنسيق مع المؤسسات الإعلامية لوضع الخطط التي تساعد هذه الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة.
- الإنتاج الإعلامي المشترك وتبادل البرامج والمواد الإعلامية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، ووضع خطط

11-02: ضوابط الإعلام الأمني:

بأخذ الإعلام أهميته الاستراتيجية من كونه عملية تهدف الى النمو و اليقضة و التوافق الثقافي والحضاري و الإرتقاء بمستوى الرأي العام بتثويره و تثقيفه فيكون الإعلام بذلك عملية يترتب عنها تأثير فعلي في سلوك الفرد و الجماعة¹

دات تناسب المجتمع المستقبل له و تطابق أنساقه و انظمته الاجتماعية و الثقافية، لذلك نجد أن الضوابط الإعلامية تختلف من مجتمع الى آخر من المنظور السوسيولثقافي و من دولة إلى أخرى بالمفهوم المنظماتي أو المؤسساتي

نمن المجتمع و نخبته المثقفة و الفاعلة على حد السواء، حيث تتجسد هذه الرقابة التي تمارسها هذه الضوابط المعنوية بالدرجة الأولى في مضامين البرامج الإعلامية و أهدافها استجابة للضبط الرقابي الذي يكون في غالبه كذلك معنوي صنفها بن فايز الجحني² ضمن مقالته حول الرقابة الإعلامية الأمنية في وقت الأزمات التالي:

- :

لالتزام و عدم المساس أو تشويه السياسة العامة و الاتجاه العام للدولة الذي يعكس تماما الاتجاه السياسي الغالب لأفراد المجتمع من الضوابط السياسية العامة التي تتجسد من خلال المحتويات الإعلامية المتداولة، كما أن عدم الالتزام بعدم الخوض أو التأثير في السياسة العامة يأخذ بعدا استراتيجيا أكثر خطورة لارتباطه المباشر بالبعد الأمني في مجاله الاستراتيجي الدولي أو الأقليمي أو الوطني.

- :

باعتبار الإعلام مرآة عاكسة لخصوصية كل مجتمع بما تتضمنه من نظم و علاقات أنساق ثقافية واجتماعية تعتبر خصوصيته لاجتماعية آلية ضخمة للرقابة على المواد الإعلامية في المجتمع، حيث لا يجوز عرض ما من شأنه أن يחדش الحياء العام أو يمس بالأداب

- :

لنظر المتفحص لثقافة كل مجتمع و نظمه و معايير و قيمه نجد أن هناك ضوابط تتعلق بالجانب الأمني في حياة المجتمع ومصالحه لعامة، صاغها المجتمع على أجيال لأجل المصلحة العليا لبقاء و نمو المجتمع، كما تساهم أجهزة الدولة و نخبها الأمنية على رسم ملامح و خطط و استراتيجيات أمنية، تعزز و ترسخ من خلال مخرجات الإعلام بمختلف أشكاله ضمانا لبلوغ أهداف الاستراتيجية المعتمدة، أبسطها يتمثل في عدم مرض المشاهد التي من شأنها أن تقدم معلومات يستفيد المجرم مجتمعات أخرى تكون فيها الجريمة بعد احترافي متقدم كذلك عرض الجريمة بطريقة نثير العطف على المجرم و تبرر افعاله أو توجي بجدواها ، كما لا يجوز تهوين ارتكاب الجريمة أو العمل الإجرامي أو التقليل من خطورته على الفرد والمجتمع ، بالأخبار الأمنية لما لها من جاذبية و النظر الى وظائف الإعلام من الزاوية الضيقة المتحدثة عن العام في معرفة الحقائق وعدم إخفاء المعلومات عنه تؤدي الى تداول معلومات دون ظروفها الحقيقية و ذكرو توضيح لحيثياتها بل تأخذ منحى إيجابي هدام للإحساس بالأمن أو سمعة الدولة و مكانتها مع إلغاء تام لدورها،¹ محتوى إعلامي لما له تأثير مباشر على الجانب الأمني مما يلي:

1- التي تصدر عن المجرمين.

2- عدم التركيز على جوانب الشخصية في حياة المجرمين ونشر صورهم في حيز محدود.

3- بعد عن شخصية الصراع بمعنى عدم تصوير المجرم كصانع للأحداث.

4- براز مجهودات رجال الأمن في إلقاء القبض على المجرمين .

5- إبراز دور المواطنين في مساعدة رجل الأمن في .

11- 03: الإعلام الأمني في :

نتباه وصف القائمين على الأجهزة الأمنية ظاهرة الجريمة في كل المجتمعات بالمستحيل مواجهتها بالجهود الأمنية²

م. الهوة التي باتت قائمة في أذهان بعض الناس من الجانبين، متجاوزا ما يجب أن يكون عليه وعي المجتمع بنبل رسالة رجل الأمن وضرورتها و ما يجب أن تتحمله أجهزة الإعلام المختلفة في جلاء صورة رجل الأمن و مواجهة النزعة الى تعميم الأحكام بسبب ممارسات فردية شاذة لا ترقى الى درجة القاعدة مع الالتزام بما يجب أن تقوم به أجهزة الأمن لتبديد المخاوف التي باتت في نفوس بعض المواطنين بشأن أداء هذه الأجهزة و سلوكها³.

منية متوقفة كلياً على متغيرات

نظرة المجتمع لهذه الأجهزة بالدرجة الأولى و مدى ثقته بها يترتب عنه نادرا ما تكتشف الأجهزة الأمنية الجريمة بواسطة رجالها في الغالب ما يتم ذلك أفراد المجتمع تتجلى في فيما يضل الكثير من غير مكشوفة بسبب عدم تعاون المواطنين مع الأجهزة الأمنية نظرا الخدمات الأمنية في شتى المستويات⁴

، هذه الظروف جعلت من الفاعلية التنظيمية للمنظمات أو الأجهزة الأمنية الخدمائية

¹ بن فايز الجحني علي، الرقابة الإعلامية الأمنية في وقت الأزمات، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1 2001، الرياض.

² رؤية جديدة الأداء الأمني العربي المكتب العربي للإعلام الأمني، ورقة بحثية بعنوان 35

09 2011-12-08/07، الأمانة العامة لمجلس وزراء العرب، المكتب العربي للإعلام الأمني، غير منشورة.

³ الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور ، المؤتمر السابع لرؤساء مؤسسات التدريب و التأهيل الأمني 06-30/29-2011 02.

⁴ دور المواطن في الوقاية من الجريمة و مكافحتها، دورة القيادة الوسطى الثامنة عشر لضباط، أكاديمية الشرطة الملكية مديرية 1999، بحث غير منشور، السعودية، ص54

متوقعة بشكل مطلق على متغيرات سوسيوثقافية تحاول

والسعي الى تصحيحها و خلق تجاوب و اتجاهات مساندة لنشاطها و للصالح العام لأجل رفع مستويات أدائها المتوقف على نجاحها في أداء وظيفة الإعلام الأمني كاعلام متخصص يسعى الى كسب ثقة الجمهور و المساهمة في التنشئة الاجتماعية المرسخة لثقافة أمنية سليمة، كون الإعلام عموما من أقوى وسائل التأثير و أكثرها فعالية في تثقيف سلوك أفراد المجتمع بعد تحسيس الرأي العام بمسؤولياته و واجبات كل أفراد.

بالرغم من التقدم العلمي والتطور التقني الكبير، إلا أن أنظمة التعليم والتثقيف الأمني تعاني من الجمود والقصور والعجز عن ملاحقة هذه التطورات، مما ينتج عنه فقدان الإيمان بالتفكير المنطقي كمنهج أساسي لحل المشكلات لعملية في مختلف المجالات الذي يحتتم على الإعلام الأمني

خلاصة

توضح لنا القدرة المتميزة للتأثير في سلوكيات الأفراد و الجماعات التي يمتلكها الإعلام العام، و إذا كان تغيير الاتجاه مهمة على المدى القريب مستحيلة فان التغيير ي الجانبي لا الجاهلي و لو على المدى البعيد مهمة تتبعنا من خلال مباحث الفصل أغلب المداخل النظرية للظاهرة الإعلامية و النظريات المفسرة للتأثير و الاقناع التي يتميز بها الإعلام كاعلام متخصص يعنى بالظاهرة الأمنية، إضافة الى كل ابجديات الإعلام و الرسالة الإعلامية بكل مكوناتها و عوامل نجاحها و وظيفتها الاجتماعية و ارتباطاتها بظاهرة الجريمة في المجتمع وصولا الى التناول المفصل للإعلام الأمني من حيث النشأة و المآل و الضوابط و أخيرا دوره في تحسين فاعلية الأداء التنظيمي لمنظمات أو الأجهزة الأمنية باعتبارها منظمات خدمانية عمومية تعنى بخصوصية متغيرات سوسيوثقافية للمجتمع تشكل جانبا مهما من بيئة عملها.

¹ إبراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، الثقافة الأمنية، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، ط01، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2003 . : 169

الفصل الرابع : جهاز الشرطة الجزائري و تطبيقات الإعلام الأمني

تمهيد

أولاً : برامج وتطبيقات الإعلام الأمني

01- حملات الإعلام الأمني

02- خطوات إعداد و تنفيذ حملات الإعلام الأمني

03- إستراتيجية الإعلام الأمني

04- استراتيجية الإعلام الأمني العربي

05- استراتيجية الإعلام الأمني العربي

06- وسائل تنفيذ الاستراتيجية العربية للإعلام الأمني

ثانياً: الشرطة الجزائرية و استراتيجية الإعلام الأمني

01- نشأة الشرطة الجزائرية

02- مهام جهاز الأمن الوطني الجزائري

03- استراتيجية جهاز الأمن الوطني في مجال الإعلام الأمني.

03-01: اعتماد الشرطة الجوية

03-02: طرح الأرقام الهاتفية الخضراء

03-03: انشاء خلايا الاتصال و الصحافة

03-04: اعتماد الوسائط الإعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي

03-05: الآفاق المستقبلية للشرطة الجزائرية في مجال الإعلام الأمني

ثالثاً : واقع و معوقات الإعلام الأمني العربي

01- واقع الإعلام الأمني العربي

02- معوقات الإعلام الأمني العربي

خلاصة الفصل

تمهيد

رغم كون وسائل الإعلام ذات أهمية بالغة في منظومة و تماسك و نمو المجتمع في جانبها الايجابي، إلا أنه بالمقابل، لها سلبيات مرتبطة بقدرتها على التأثير المباشر في الأنماط السلوكية لافراد المجتمع في حالة نشرها لمضامين سلبية تزيد من معدلات الجنوح للجريمة¹ كما سبق وأن ذكرنا في علاقة المضمون الإعلامي بانتشار السلوك الاجرامي، لذلك ينظر للإعلام الأمني و حملاته بأنه الوسيلة الكفيلة بدعم النسق الأمني العام لمكافحة الجريمة عن طريق حملات الترويج الاجتماعي التي تبدأ بتصميم الرسالة الإعلامية لأجل تجسيد تغطية شاملة تحقق اشباعا للحاجات الإعلامية لمختلف الشرائح من الجمهور المستقبلي² و إعادة صياغة المنطلقات و الرؤى الاجتماعية انطلاقا من المفاهيم النبيلة و الغايات الحميدة لفائدة الصالح العام³ و كذلك تصحيحا لكل الروافد الإعلامية المؤدية للانحراف، على أن يكون مضمونها و شكلها نتاج لنشاط فكري إبداعي، يؤثر تراكميا عبر عملية ممتدة ومعقدة في لتاريخ والمجتمع و هو ما لا يتناقض مع إمكانية استخدام الأساليب الإعلامية وتقنيات حملات الإعلام الأمني ضمن السياق العام لمكافحة الجريمة وتكوين رأي عام ضدها، وهو ما يجعل عملية إعداد الرسائل الإعلامية و تنفيذ حملات الإعلام الأمني ملتقى للعديد من التخصصات و التقنيات و المعارف المرتبطة بمختلف العلوم الانسانية والاجتماعية خاصة منها الحقول الإعلامية والسوسيولوجية و الانثروبولوجية وحتى التاريخية، كون الرسالة الإعلامية الناجحة هي التي تنبع من البيئة التي يعيش فيها الفرد و المجتمع و تناسق و تطابق و تعبر عن كيفية اجتماعه و تاريخه و ثقافته⁴، وسنحاول من خلال الشق الأول من هذا الفصل الوقوف على حيثيات عمليات و حملات الإعلام الأمني من حيث مراحل الإعداد والتنفيذ وصولا إلى الشرطة الجزائرية و مراحل تشكيلها و تطورها و استراتيجيتها في مجال الإعلام الأمني و أخير معوقاته محليا و عربيا.

1

262

² أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، ط 1 2003 الرياض، 154: الإعلام الأمني و الوقاية من الجريمة و دور الإعلام في توجيه الشباب، المديرية العامة للأمن الداخلي، معهد قوى الأمن الداخلي، دورة

اللقاء المرشحين لرتبة رائد، لبنان، بحث غير منشور، 2007، 36.

⁴ ابراهيم بن أحمد الشماسي، محاضرات في الثقافة الأمنية، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي 01، الرياض، 2003، 141.

أولاً : برامج و تطبيقات الإعلام الأمني

يعد الأمن مقصد اجتماعي و استراتيجي يشكل منظومة متكاملة يتم تحقيق أهدافها المتشعبة و المتعددة المستويات المرتبطة بمختلف مجالات الحياة العامة للمجتمع، على مراحل و عمليات اجتماعية و تعليمية و تثقيفية مختلفة تميز بين كل مستوى بالجهة الكفيلة بالتأثير و مستويات المضامين الفكرية المتعلقة بالسلامة و قيم الثقافة الأمنية، بدأ بعمليات التنشئة للإجتماعية وصولاً الى عمليات التثقيف و التعليم لأجل تعزيز قيم المساهمة في الوقاية من الجريمة و كل أشكال الانحراف و وصولاً الى العمل التربوي التثقيفي الذي يتم عن طريق وسائل الإعلام التي تخاطب مختلف فئات المجتمع، و من بين العمليات أو التطبيقات التي تعنى بالظاهرة الأمنية نجد أن حملات الإعلام الأمني التي تتم بسلسلة من ندائير و العمليات تهدف الى احداث تأثير مقصود وإبلاغ الحقائق و المعلومات و المعطيات الصحيحة للفتنة المستهدفة من المجتمع مع تدعيم علاقة المؤسسة الأمنية بأفراد المجتمع¹، و فيمايلي تفصيلاً أكثر لأهداف و عمليات و مراحل و تطبيقات حملات الإعلام الأمني.

01- حملات الإعلام الأمني:

يعرف الإعلام الفعال بديمومته و استمراريته كسبل من الأفكار يتدفق بدون انقطاع، ضمن منظومة اتصالية متنوعة، تضم العديد من وسائل الاتصال المختلفة، التي تستخدم أنواع صحفية مختلفة لضمان تغطية شاملة و متكاملة كفيلة بتحقيق اشباع للحاجات الإعلامية لمختلف شرائح الجمهور المعني بالرسالة الإعلامية، حيث يحدث التأثير الإعلام المقصود ككل نشاط فكري بشكل تراكمي و عبر عملية تدرة و معقدة في التاريخ و المجتمع، لذلك يستخدم الإعلام الأمني كتخصص موجه لمكافحة الجريمة بكل أشكالها في سياق اجتماعي ثقافي أسلوب و تطبيقات الحملات التي تسعى الى خلق اهتمام جماهيري إزاء مشكلة اجتماعية مع ترويج أفكار تحاول إيجاد حلول أوخلق واقف تخدم مصلحة الفرد و المجتمع و المنظمات الأمنية تقوم على أساس المعرفة و الفهم و الإدراك و الوعي و القناعة في اطار تسيير الظاهرة الأمنية و مكافحة الجريمة في المجتمع، كشكل من أشكال الاستراتيجيات التي تسعى الى خلق نوع من الضبط الاجتماعي والثقافي وفق فلسفة الهندسة الاجتماعية العامة للمجتمع و منظماته لضمان مشاركة كل أفراد المجتمع في مواجهة كل أشكال الانحراف².

كما تأخذ الحملة الإعلامية أهميتها من كونها جزءاً من سياق عام للتعامل مع المشاكل الاجتماعية، في محاولة لتقديم الحلول المناسبة التي تخدم مصلحة الفرد والمجتمع معاً، من خلال العمل على خلق اهتمام جماهيري إزاء مشكلة اجتماعية والاقدام على سلوك معين، وبهذا المعنى تكون حملات الإعلام الأمني شكلاً من أشكال الضبط الاجتماعي، ضمن سياق فلسفة هندرة اجتماعية تهدف إلى جعل حياة المجتمع والفرد أفضل³، و حملات الإعلام الأمني التي تكون في الغالب على شكل حملات ترويج اجتماعي تسعى إلى الوصول إلى ذهن ووجدان المتلقي، من خلال تعريفه بالمشكلة، وتقديم رؤية معمقة لها من خلال الشرح والتحليل والتفسير، إلى موقف أو قناعة أو اتجاه طوعي فردي و عام، يقوم على أساس المعرفة

المجتمع تجاه سلوك

بمجموع الآراء المتراكمة عبر تاريخ الفرد و المجتمع نحو⁴.

كذلك تمثل حملات الإعلام الأمني عملية اتصالية تحمل

المجتمع تعبر عن خصوصياته و معتقداته و معايير و همومه و مشاكله

كما تعنى حملات الإعلام الأمني بحمل و نقل

الانماط الثقافية و السلوكية الأمنية المقبولة و القيم الأمنية الأصيلة من مختلف ثقافات الشعوب و أجيالها

¹ يوسف على قاسم العمري، دور الإعلام في مكافحة الجريمة، أكاديمية الشرطة الملكية قسم الدراسات، بحث غير منشور، الأردن ص14

² أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سابق: 158.

³ أديب محمد خضور، 154-155.

⁴ إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي دار المحمدية الجزائر 2004 110.

للمساهمة في عمليات التنشئة الاجتماعية و التثقيف و ترشيد الرأي العام لأفكار بناءة و أساليب حديثة للثقافة الأمنية السليمة، التي عوائد اجتماعية و أمنية تنعكس بالإيجاب على كافة الأنشطة الانسانية في المجتمع خاصة بعد اتخاذ مفهوم الأمن ابعادا جديدة تنقله من مه الكلاسيكية في مكافحة الجريمة و حماية الوطن الى مهمة ضرورة احلال توازن بين متغيرات المجتمع و تناسقه و وعيه لتحقيق أعلى وسائل الحملات الإعلامية التي تهدف

الإعلامية الى تأثير بناء يربط بين المؤسسة الأمنية و المجتمع المستقبل لخدماتها بمختلف مستوياته الثقافية ذكر أحمد الشماسي² :

- : تسهم عملية صياغة الرسالة الإعلامية الاتصالية في تحقيق أعلى مستويات التأثير في الجمهور المستقبل، باعتبارها تخاطب العقل و الفكر و الخيال، من خلال صياغة الأفكار بطريقة منظمة

- : اعفت امكانيات التأثير بالتطور الهائل في الوسائل التكنولوجية للإعلام، التي تمكن من احاطة الرسالة الإعلامية بمجمل من المؤثرات النفسية السمعية و البصرية في اطار عملية تعرف بالإخراج التي تمثل طريقة عرض الرسالة الإعلامية و الذي يعد فنا قائما بذاته وظف في مجال السمع البصري، بينما يوظف في الإعلام المطبوع لاجداث التأثير (بالنسبة للجرائد و المجلات.

- : دته الرسالة الإعلامية في أربعة مراحل تتمثل في التعرف ثم التفسير فالحفظ و أخيرا الاسترجاع، وهي ما يطلق عليها عملية اكتساب المعلومات التي تتميز بالحتمية و بارتباطها بسلوك انساني آخر متمثل في الانتباه الاختياري حيث يختار الفرد طوعية نوع الرسائل أو المعلومات التي يريد تلقيها دون غيرها، فيكون التأثير محصورا في هذا المجال المختار من قبله، و من هنا تتضح أهمية التكرار الذي هو نوع من الاجبار على تلقي المعلومات والخضوع للتأثير بتعبير آخر، فتكرار الرسالة الإعلامية مهما ن مضمونها يثير لدى المتلقي الانتباه و بعد استقرارها في الذاكرة فان التفاعل و التأثير سلبا أو ايجابا يصبح أمرا تلقائيا محتوم.

02: خطوات اعداد و تنفيذ حملات الإعلام الأمني:

قدم الباحث أديب محمد خضور³ لفه تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي المشتركة
حملات الإعلام الأمني باعتبار أن هذه الخطوات تختلف
تتمثل في:

- تجميع كفاءات وخبرات متخصصة لتصميم وتنفيذ الحملة بمختلف جوانبها.
- تحديد الجوانب المختلفة للظاهرة موضوع الحملة بتجميع المعلومات حولها.
- التحديد الدقيق لأهداف الحملة ضمن الظروف المحيطة على مختلف الأصعدة.

¹ ابراهيم بن أحمد الشماسي، محاضرات في الثقافة الأمنية، الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي 01، الرياض، 2003، 157.

² المرجع نفسه 160

³ أديب محمد خضور، 160: .

- وضع مخطط تنظيمي للحملة لأجل تحديد معالم أيتها و استمرارها و نهايتها أحيانا، التي قد تكون به كخطوة أولى، ثم تبدأ في مرحلة ثانية
- اله
- تشمل جوانبها كافة ولتشبع حاجات الجمهور التي أثارته
- نوع الاتصالي المناسب، وضمان تحقيق التنسيق و التكامل بين مختلفها في حالة استخدام أكثر
- يجب رسم مخطط الحملة في ضوء خصائص الوسائل الإعلامية
- الوسائل المستخدمة على طبيعة الرسائل المطلوب إيصالها، ونوعية الجماهير المستهدفة، والإمكانات المتوفرة.
- إنتاج الرسائل الإعلامية المناسبة التي تغطي الجوانب المختلفة للمشكلة المطروحة وتحديد نظريات التأثير المناسبة، والمداخل الإقناع
- التحديد الدقيق لمكان وزمان الحملة، وللعقبات التي يمكن أن تقف في وجه تنفيذها و كيفية التعامل معها.
- إيجاد آلية مناسبة لمتابعة الحملة، وتقييم مستوى الأداء في مختلف الخطوات والمراحل، ومواجهة المستجدات، وتقديم معالجة لها¹.

03- استراتيجيات الإعلام الأمني:

تعد الاستراتيجية محاولة من المنظمة مهما كان نشاطها لتصور المستقبل و التنبؤ به من خلال وضع خطط طويلة الأجل بناء على الأوضاع البيئية الخارجية التي تسمح بالتعرف على الفرص و المخاطر الموجودة البيئة الخارجية و الأوضاع الداخلية التي تسمح بمعرفة ن

حسن تخصيصها واستعمالها²

مفاهيم التأثير الإعلامي التميز بالأثر التراكمي طويل المدى هو الآخر، و بذلك يكون العمل الإعلامي أكثر فعالية بصياغة استراتيجيات ف. مختلف استراتيجيات الإعلام الأمني الى الاستفادة من مختلف المتغيرات المشكلة للعالم السوسولوجية و الثقافية

ة في مجالي الأمن و الإعلام مع محاولة تصحيح كل الانحرافات أو الاتجاهات الماسة بسلامة و أمن المجتمع على مختلف الأصعدة، إلا أن هذه الاستراتيجيات تتفق جميعها على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في

لتعلقة بالقضايا الأمنية التي تهمه تعزيز الحس الأمني لأفراد المجتمع، والعمل على تفعيل مشاركتهم في مساندة العمل الأمني خلق رأي عام إيجابي في اتجاهاته نحو عمل الأجهزة الأمنية مع توسيع فهم مقاصده ودعم مفهوم الصالح العام، و أخيرا الاسهام في مواجهة مختلف أشكال الاجرام و الانحراف سيما الجريمة السلبية المتمثلة في الامتناع عن الاتيان بالفعل الذي يحول دون حدوث جريمة أو ، حيث يتم السعي للوصول الى تحقيق هذه الأهداف في إطار وظيفتين أساسيتين للإعلام الأمني تتمثل الوظيفة الأولى في الوظيفة ثمة و الثقافة والتنشئة الأمنية الاجتماعية في المجتمع، بالمعلومات و الب

حادث الأمنية و انجازات الأجهزة الأمنية و تطلعاتها، لأجل تشكيل و ارساء ثقافة أمنية سليمة و رأي عام على دراية و إطلاع عميق

ة و كل أشكال الجناح و كذلك لأجل كسب مساندتهم للأهداف العمل الأمني و فهم مقاصده³، باعتبار المشاركة الجماهيرية في أي عمل أمني هي الرهان الحقيقي لنجاحه.

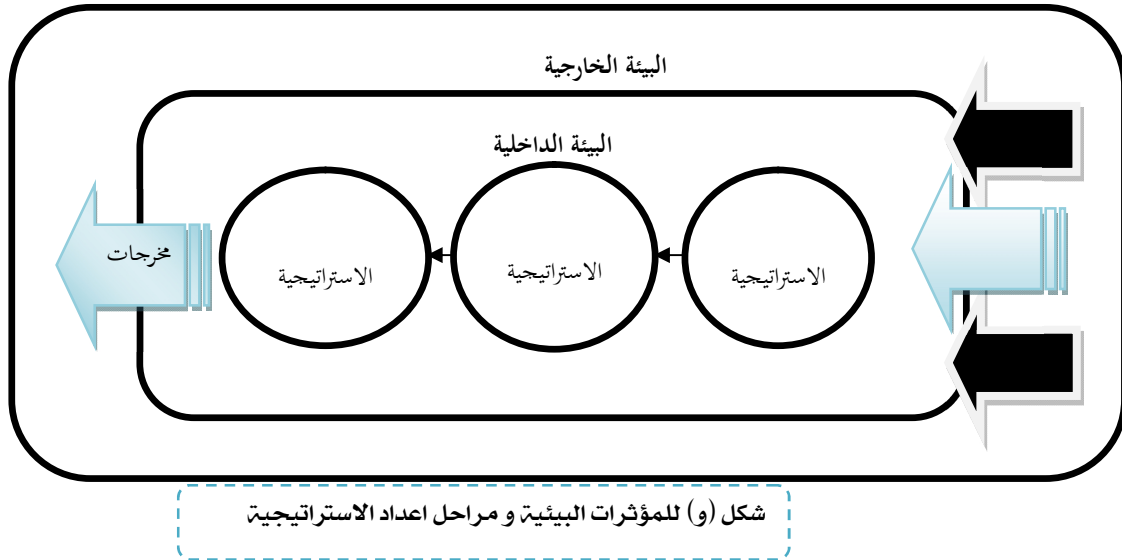
أما عن عمليات أو مراحل تطبيق استراتيجيات الإعلام الأمني فهي ككل استراتيجية تمر على جملة من المراحل تبدأ بم لاستراتيجية التي تشمل على تحديد رسالة المنظمة و غاياتها و أهدافها و البدائل الاستراتيجية بعد دراسة البيئة الخارجية لتحديد الفرص

¹ أديب محمد خضور، المرجع نفسه ص: 162 .

² غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسات، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 .182

³ إشكاليات و عوائق التخطيط للإعلام الأمني في الوطن العر ، تخطيط العلاقات العامة و الإعلام، المكتب العربي للإعلام 2008 مصر، غير منشور، ص: 07.

لمخاطر والامكانات الداخلية لتحديد عناصر القوة و الضعف لأجل اختيار الاستراتيجية المناسبة، تليها مرحلة تطبيق الاستراتيجية التي خلالها تهيئة المناخ التنظيمي ووضع الخطط و السياسات و نظم العمل و تحديد الأهداف قصيرة المدى، وأخيرا مرحلة تنبؤ الاستراتيجية المرحلة التي تبرز ضرورتها أكثر خاصة في البيئة المتسارعة التغير أو غير المستقرة و تتم عن طريق مراجعة العوامل أو المتغيرات الداخلية و الخارجية التي قامت عليها الاستراتيجية المقترحة ثم قياس الأداء التنظيمي المحقق ثم اتخاذ الاجراءات¹، حيث تمثل هذه المراحل حلقة مستمرة تعبر عن خصوصية كل مرحلة يمر بها المجتمع تفرض على منظمات صياغات جديدة و محاولات متكررة للتعامل المتكامل مع مستجدات الأوضاع.



كما تأخذ في عملية صياغة استراتيجية الإعلام الأمني العديد من المعطيات أوجزها الباحث أديب محمد خصور² في مؤلفه تخطيط برامج :

- لاستراتيجية المعتمدة في مجال مكافحة الجريمة: تصاغ الاستراتيجية العامة للمجتمع في مجال مكافحة
 - تتضمن المحاور الكبرى و الخطوط العامة لفهم الجريمة و مسبباتها و طرق مكافحتها، و
 - ما يرتبط بشكل وثيق بالظروف العامة للمجتمع و ثقافته و اجتماعه و مستوى تطوره في شتى المجالات، و هي محددات مضامين
 - السياسات العامة المنبثقة عن الاستراتيجية العامة و أهدافها التي على مجالات بعينها فتكون كل سياسة معينة بمجال
 - محدد وضع له خطط دقيقة كفيلة بتحقيق مضامين هذه السياسات و بذلك تكون هذه الخطط و ما سترتب عنها من
 - عمليات و تطبيقات و ممارسات مرتبطة بشكل مباشر بالسياسات التي انبثقت عن الاستراتيجية العامة في العمل الأمني للمجتمع في
 - لهذه التراتبية المتلازمة الدقيقة والاختلاف والاتساع الكبيرين في مج
- التي تستوجب العمل على مستواها-
- الاستراتيجية العامة التي ستبقى مجرد تصورات نظرية حاملة إن لم تصغ السياسات في ضوء امكانية تجسيد أهداف الاستراتيجية
- و مترجمة لما ومنطلقاتها ١ يتناسب مع خصوصية المجال المحدد
- التي تترتب عنها.

- : أدى تبني الجريمة واستحالة تبني خطط جاهزة - نظرا لخصوصية كل خطة باعتبار أنها نتاج لسياق بعينه- و الاختلافات الموجودة بين المجتمعات ن حيث مستويات الجريمة و طبيعتها و أسبابها الى ضرورة الاعتماد على التنظيم و التنسيق و العقلنة و الترشيح في إطار عمليات تخطيط و استشراف دقيقة مناسبة تأخذ بكل الخصوصيات السوسيوثقافية للمجتمع و فلسفته في الحياة.
- في المجتمع: رغم الإجماع المطلق في كل المجتمعات البشرية و عبر مختلف الأحقاب التاريخية حول الأضرار التي لها الجريمة بالمجتمع، إلا أن هناك بعض الخلاف حول طريقة فهم بعض الجرائم كالتأثر مثلا التي ينظر اليه بأنه حق و قيمة اجتماعية لدى بعض المجتمعات أصبح يمثل لديها موروث ثقافي و معتقد راسخ، مما جعل القوانين الوضعية لهذه المجتمعات تضطر الى الأخذ بتدابير تخفيف على مقتضاه.
- تناول الإعلام الأمني للواقع الأمني للمجتمع: حيث تختلف إختيارات الدول بين تناول الواقع الأمني للمجتمع إعلاميا من عدمه، وهو ما يترتب دوما على طبيعة و فلسفة النظام الحاكم و استراتيجيات الدولة، إلا أن المجتمعات برضا حكوماتها أو عدمه، جعل السؤال الجدير بالطرح يتمحور حول ماهية و آثار مختلف أساليب عرض و تناول الجريمة إعلاميا و آثار كل أسلوب و نتائجه على المجتمع.
- مداخل تفسير الجريمة: المداخل التي تفسر بها الجريمة و السلوك الجانح بتطور الفكر الانساني و مراحل ابتداء من تفسير الغيبي ثم الفيزيولوجي- الفردي، ثم التفسير الاجتماعي و أخيرا التفسير التكاملي للجريمة.
- : سبل و مداخل و مناهج معالجة و مواجهة الجريمة من مجتمع الى آخر و من تاريخية إلى أخرى، فنجد في الغالب أن سبل مراحل تطور الفكر الانساني انتقلت من الانتقام أو الجزاء بكل قسوة من مقتضى الجريمة، تليها أسلوب الإصلاح و التأهيل، ثم الانتقال الى أساليب مواجهة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و كل ما أدى الى ظهور الجريمة.
- : التجربة والواقع المعيش أثبت قصور هذه الفكرة وهو ما كان سببا لظهور مبدأ المعالجة التكاملية للجريمة بمساهمة كافة الجهات المتحركة في المجالات التي قد تكون سببا في ظهور الجريمة مع المشاركة المجتمعية بآليات الضبط الاجتماعي على الصعيد السوسيوثقافي.

04- استراتيجيات الإعلام الأمني العربي:

قابل تطور مفهوم الفرد و الفردية في المجتمعات الغربية بكل ما يحمله من مضامين و اعتبارات و تراجع الولاء لبقية الاعتبارات، لم مع عدم الحسم في الكثير من القضايا هو ما أدى الى عدم التمكن من الحسم في قضايا جوهرية متعلقة بالمجتمعات العربية كمواجهة الجريمة وفشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية و المنظمات التثقيفية و التربوية و الإعلامية في القيام بدورها الطبيعي، نظرا لما يتميز به واقعهم بالامي الضخم و ما يحيط بالمجتمعات من تغيرات و تغيرات كثيرة، كل هذه الحقائق تأخذ أهميتها في مجال وضع استراتيجية عربية لمواجهة الجريمة و التوعية الأمنية، لاسهامها في تحديد معالم مخرجات الإعلام الأمني من نوع الاتصال لمعلومات و تغيير الاتجاهات و الاقتناع، مع تحديد نوعية الاستمالات الأكثر فعالية¹.

¹ أديب محمد خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، ط 1 2003 الرياض، ص:99.

واقع افتقار الإعلام الأمني العربي الى فلسفة إعلامية أمنية متكاملة يواجه جهود العديد من الهيئات العربية التي تسعى الى¹، حيث وافق مجلس وزراء الداخلية العرب على مشروع إستراتيجية عربية للتوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة و تكليف الأمانة العامة و جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية باعداد خطط مرحلية وفق هذه الإستراتيجية، حيث تشترك أغلب الاستراتيجيات المعتمدة عربيا لحد الساعة في المحاور التالية²:

- الأصاله و المعاصرة مع مواكبة التطورات العالمية في مجال الإعلام
- قيد وسائل الإتصال الجماهيري بما يلي:
- إقرار مبدأ المسؤولية الاجتماعية بحيث يكون للإعلام الجماهيري دوره في التوجيه والتعليم و التنمية الاجتماعية و محاربة الجريمة.
- توفير المعلومات الأمنية الخاصة بالتوعية ضد الجريمة و تملكها للأجهزة الإعلامية للاستفادة منها.
- رعة للجماهير و تقديم الجريمة بالتحليل و الشرح و التوضيح.
- المصادقية مع استخدام المنهج العلمي لمعرفة احتياجات الجمهور في مجال التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة.

05- الإستراتيجية العربية للإعلام الأمني :

تسعى الإستراتيجية العربية لنشاط الإعلام الأمني الى تحقيق جملة من أهمها:

- تطوير التعاون العربي و الدولي في التوعية الأمنية و الوقاية من الجريمة
- تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة بالقيم الدينية والأخلاقية التربوية.
- توجيه المواطن العربي نحو التحلي بالسلوك القويم و احترام القوانين.
- توعية المواطن بطرق الوقاية من الجريمة و تبصيره بأهمية اتخاذ التدابير الوقائية لحماية نفسه و ممتلكاته.
- الإسهام في تكوين رأي عام واع بالتعاون مع الأجهزة المختصة للوقاية من الجريمة و مكافحتها³.

06- وسائل تنفيذ الاستراتيجية العربية للإعلام الأمني:

عبد المحسن بدوي محمد أحمد⁴ ضمن مؤلفه إستراتيجيات و نظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في

وسائل الإعلام الجماهيري الإستراتيجية العربية للإعلام الأمني :

- 01- ضوابط اجتماعية للمجتمعات العربية و الإسلامية مع اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من الآثار السلبية للبرامج التي تروج للجريمة و تزرع بذور الانحراف.

1 - إستراتيجيات و نظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري-
 2- نايف العربية للعلوم الأمنية-
 - 2007- الرياض- 250/123
 3 - إستراتيجيات و نظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري- 125.
 4 - إستراتيجيات و نظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري-
 - نايف العربية للعلوم الأمنية- 2007- الرياض- 132 المرجع نفسه.

- 02- إنتاج برامج تراعي الأسس التربوية و تقوم الأخلاق و تهذب السلوك مع استثمار برامج التربية و التعليم لغرس الوعي الأمني
- 03- إعداد برامج إعلامية لنشر الوعي الأمني بين المواطنين العرب مع تشجيع إسهامات جمعيات أصدقاء الشرطة و غيرها.
- 04- ركزت الإستراتيجية على تنشيط دور الجمهور للتعاون مع الأجهزة الأمنية في دعم النشاطات الطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأمنية و تكثيف و تنويع برامج التوعية لتشمل كافة فئات المجتمع.
- 05- دورات تدريبية للعاملين في أجهزة الإعلام الأمني و تشجيع الترجمة في مجال الدراسات ذات الصلة.
- 06- عدم نشر كل ما من شأنه تشجيع الانحراف.
- 07- دور رجال الشرطة و مهامهم في مجال منع الجريمة، مع تكثيف النشاط الإعلامي في المناسبات الشرطية
- 08- تشجيع الإنتاج الإعلامي المشترك، و تبادل البرامج و المواد الإعلامية في مجال الوقاية من الجريمة، مع تشجيع عقد الاتفاقات الثنائية و إعداد البحوث الميدانية المشتركة، و عقد لقاءات لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني بالوطن العربي، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية و التعاون مع المنظمات و الهيئات العربية و الدو
- 09- في مجال العمل الإعلامي للقضايا الأمنية.

ثانيا: الشرطة الجزائرية و استراتيجية الإعلام الأمني

يشعر أغلب العاملين في الأجهزة الشرطية

في مجال منع الجريمة ووقاية المجتمع منها

للعمل الأمني

محسوس يتمثل في

لمشرطة و العمل الأمني و الضبط القانوني عموما

في المخيال الاجتماعي بعد هذه الحقبة و كانت له تأثيرات مختلفة

تصور المجتمع لكل آليات

القانوني و

الى هذه كخطوة أولى في تكوين

أنهم لا يمثلون بقدر ما أنهم في

الاسهام في تصحيح المعطيات و وجهات النظر عن طريق برامج الإعلام الأمني و في حمايته

01- نشأة الشرطة الجزائرية:

مرت الشرطة الجزائرية بالعديد من المراحل التاريخية قبل تشكلها بالصورة المعاصرة التي هي عليها الآن، حيث كانت لكل مرحلة ثمرها و إنعكاساتها خاصة على معتقدات و اتجاهات المواطن، نحاول أن نلخصها فيما:

(908 - 776)

(908-776/ 296-160) في سنة (776/ 160) على يد الإمام عبد الرحمان بن رستم،

د الفتح العربي الإسلامي لمنطقة شمال إفريقيا، و قد أعزى عبد الرحمان بن رستم مهمة

القيام بهذه المهنة النبيلة إلى نفر من فحول قبيلة نفوسة لما كانوا يتحللون به من استقامة، و نزاهة، و صرامة تجاه كل من يحاول إيذاء غيره،

(111) (160-171 / 776-

787. 1

(398-547 / 1007-1152) :عرفت الشرطة الجزائرية قفزة نوعية في الدولة الحمادية، ثاني دولة جزائرية

حيث توسعت مهامها إلى حراسة الأسواق، و الأحياء، و شوارع المدن،

الموصلة إليها، و مراقبة الموانئ، و السهر على راحة التجار، و المسافرين الأجانب، و توفير الأمن و الطمأنينة لهم على أرواحهم و ممتلكاتهم

حيث كانوا ينظمون دورياتهم الاستطلاعية ليلا مصحوبين بأسراب الكلاب لتحديد أماكن المتسللين المشبوهين

"البراح" نالت الشرطة الحمادية مكانة مرموقة في هرم النظام الإداري للدولة وأصبح صاحب الشرطة بداخل

1 عن الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني- /تاريخ الشرطة. تاريخ الزيارة 2010/04/07- تاريخ التحديث: 2010

www.dgsn.dz :

العاصمة يخضع إلى سلطة أمير الدولة مباشرة، فيما أصبح خلفاؤه على المدن و المقاطعات يخضعون بدورهم إلى سلطة حاكم المدين أو حاكم المقاطعة من غير واسطة إدارية أخرى تربط بينهما¹.

- (633- 962 هـ / 1235-1554): اتخذت الدولة الزيانية، ثالث دولة جزائرية خلال القرون الوسطى شرطة خاصة بها

أمراء هذه الدولة على الإطلاق " أبو حمو الثاني موسى بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الرحمان بن يحيى بن يغمراسن بن زيان (723- 791 / 1323-1388)" شروط انتقاء هذه الشخصية في كتابه واسطة السلوك في سياسة الملوك أجمل فيه وصايا و العسكرية لولي عهده ولده " حيث قال يا بني لك أن تتخير صاحب الشرطة، لأنها عند الملوك أكبر حطة، فتقدم لها من يكون صاحب ديانة، وعفة، و صيانة، و همة، و مكانة، و سياسة و رأي، و فراسة².

- الشرطة الجزائرية أثناء الفترة العثمانية (919-1230 هـ / 1519-1830): أهم ما كان يميز التواجد العثماني بالجزائر هو الأمن والاستقرار، بحيث أجمع المعاصرون من الجدير بالإشارة أن الشرطة كانت مقسمة إلى فرعين: بالأترك و الكراغلة و شرطة خاصة بالأهالي، و لتشدد وصرامة الشرطة العثمانية بالجزائر، أصبحت بعض الجرائم كجريمة القتل مثلاً شبه منعدمة و على العموم فإن الشواش كانوا غير مسلحين ويستعملون القوة البدنية في القبض على المجرمين³.

- شرطة دولة الأمير عبد القادر (1230-1247 هـ / 1830-1847): بعد مبايعة الأمير عبد القادر، مؤسس الحديثة من طرف مشايخ و أعيان قبائل البلاد، وتلقب منذ ذلك الحين بأمر المؤمنين، شرع في إرساء حيث أنشأ على الصعيد المركزي هيئة تنفيذية، قوامها سبع نظارات، كان من جملتها نظارة الداخلية التي أسند مهام تسييرها إلى السيد "أبي محمد الحاج المولود بن عراش". وهيئة استشارية سامية، سماها " بالجلس الشوري الأميري العالي". و أخلص أعيان و عمد إلى تقسيم التراب الوطني إلى جملة من المقاطعات الإدارية، سماها كما هو الحال عليه اليوم بالولايات، حيث كان يحكمها نيابة عليه، حاكم يلقب " أي خليفة الأمير في تدبر مختلف شؤون الإقليم بما فيها حفظ النظام العام و توفير الأمن و الطمأنينة للرعية و أملاكها، والحقيقة أنه لم يقتصر دور الأمير في مجال حفظ النظام العام، و توفير الأمن لمواطنيه عند هذا الحد فحسب، و إنما تعداه إلى تشكيل شرطة خاصة موزعة على مختلف شوارع و أحياء المدن، بل و حتى معسكرات جيشه المتنقلة، و قد كان سلاحهم العصي يستخدمونها متى استدعت الحاجة إلى تأديب المنحرفين، و تصويب سلوكات المخطئين والمجنحين في حق الآخرين أو المخلين بضوابط النظام العام، و على الرغم من عدتهم و عتادهم، إلا أنهم عرفوا كيف يؤدون واجبهم المهني في⁴.

- (1954 - 1962): عقب الإعلان عن الكفاح المسلح في الفاتح من نوفمبر 1954 هذه المهمة لفرع من المنظمة الثورية، من مهامه جمع المعلومات و كذا متابعة تحركات العدو وقد تمخض عن انعقاد مؤتمر الصومام تقسيم الإقليم إلى ولايات التي قسمت بدورها إلى مناطق و جهات و قطاعات، مما سمح للثورة بالجوانب الإدارية و بذلك استطاعت الثورة أن تتكفل بإدارة السكان بخلقها مصالح للحالة المدنية، العدالة، المالية، حرس

¹ المرجع نفسه.

² تاريخ الشرطة، الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني- تاريخ الزيارة 2010/04/06- تاريخ التحديث: 2010 - :

www.dgsn.dz

³ المرجع نفسه، تاريخ الشرطة، الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني- .

⁴ تاريخ الشرطة .

حيث كانت إسهامات الشرطة خلال الثورة التحريرية تسمح بحل الكثير من مشاكل السكان، كما كان لها دورا فعالا في مجال تلخص في مهام السهر على الأمن العام على مختلف المستويات ت جيش الأشخاص عبر الدوار المساعدة في تسليم رخص المرور استرجاع مناشير العدو.

المراحل التي مرت بها فهي تتمثل في :

- الفترة ما بين : 1962-1965 : تأسست المديرية العامة للأمن الوطني، برسم في الثاني و 1962

المهام لأول مدير عام للأمن الوطني من طرف مندوب النظام العمومي في الهيئة المؤقتة، المنشأة وفقا لاتفاقيات إفيان و المنصبه

إطلاق النار في 19 1962 ومن أولويات المهام المنوطة بالمديرية الجديدة، ملء الفراغ المتروك

بـ قدموا من تونس و المغرب وكان عددهم لا يتجاوز المائة، كما التحقت بهم مجموعة

نواب برتبة محافظ شرطة عددهم ثلاثين بعثت بهم جبهة التحرير الوطني إلى أكاديمية الشرطة بالقاهرة خلال السنتين الأخيرتين للثورة

مساهمتهم حاسمة في التكوين آنذاك حيث تم تدشين العديد من مدارس

1962 تي قسنطينة و تلمسان سنة 1963 و كانت المديرية العامة للأمن الوطني

متخذة مقرها بقصر الحكومة، ومن أبرز المهام التي كانت منوطة بها نذكر:

- حماية الأشخاص و الممتلكات الخاصة و العامة.

- احترام القوانين و النظم التي تنظم .

- السهر على حماية تتمع من كل ما يخل بالنظام العام أو الاعتداء على الحريات الخاصة و العامة.

- السهر على الوقاية و كذا ردع كل المخالفات و الجنح و الجرائم المرتكبة بجمع

مع الهيئات .

- إعلام السلطات العليا بالوضع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي السائد عن طريق تقارير و تحاليل الرأي العام.

- المساهمة في حماية المؤسسات الوطنية من كل محاولات المساس باستقرارها وسيرها .

- مراقبة الحركة عبر .

- فرض احترام القوانين المتعلقة بدخول و إقامة الأجانب بالتراب الوطني.

- الفترة ما بين 1965 1970 : في تلك الفترة اتخذت ل هيئة الوطنية للأمن من المدرسة العليا بشاطوناف الحالية مقرا لها،

تتبعها مدارس للتكوين خاصة بها في كل من: وفي أوت من سنة 1965، انضمت هذه

الهيئة إلى الأمن الوطني وأصبحت كاحتياطي لحفظ النظام العمومي، علاوة على مهامها المتمثلة في حماية المرافق العمومية و النقاط

الرسمية و خلال هذه الفترة انطلقت عدة عمليات توظيف و تكوين بإنجاز العديد من

المنشآت الأمنية على مستوى التراب الوطني، وفي هذا

بالبلدية في الفاتح أوت من 1969 و كذا المدرسة العليا للشرطة بشاطوناف في 1970

داء الجهاز الأمني و تقوية التماسك بين مختلف مصالح الشرطة، تم تعديل النظام المعمول به، و الذي نتج عنه إنشاء أمن

1970 الذي تم فيه تجميع مختلف المصالح كالأمن

الدوائر و الأمن الحضري امتدادا لأمن الولايات، أما فيما يخص شرطة الجو و الحدود، فكانت هي الأخرى منظمة على شكل مجموعات

بالنسبة لمصالح العتاد و المالية والمواصلات السلوكية و اللاسلكية التي كانت مشكلة من مصالح

بقيت المدارس تابعة لقطاع التوظيف و التكوين المهني.

- الفترة 1970- 1988 : تميزت هذه المرحلة بسياسة عصرنة أعطت أهمية لتقوية جهاز واسعة للإطارات في المدرسة العليا للشرطة، لإدماج العنصر النسوي في صفوف الأمن الوطني للشرطة، وفي سنة 1974، تم إيفاد فريق لإجراء تريبا بالخرج ليشكلوا الأسس الأولى لوحدة التدخل السريع، و قد تم نشر هذه الوحدات ابتداء من عام 1978 للمقتضيات الأمنية المستعجلة، سميت هذه الفرق الجديدة في بادئ الأمر بوحدة حلها للمرة الأولى سنة 1979 العاصمة، لتتغير بعد ذلك تسميتها إلى وحدات التدريب وحفظ النظام العمومي أخيرا تستقر تسميتها
- 1974 تخرج منها مئات الإطارات إلى أن أغلقت 1988، كما عرفت الشرطة العلمية هي الأخرى في تلك الفترة و في نفس الانطلاقة كبيرة تميزت بإنشاء مخبر علمي الامتداد، تميزت هذه المرحلة بوضع النواة الأولى السيد الهادي خديري مديرا عاما للأمن الوطني خلفا للسيد محمد دريا الذي عين كوزير للنقل، " السيد الهادي خديري" تقارب جديدة بين المؤسسة و المواطنين تجسدت في إنشاء مصلحة الرياضات الجوية ومصلحة شراكة مع الدول الإفريقية تجسدت في تكوين آلاف الإطارات .
- الفترة الممتدة من 1988 إلى يومنا هذا:
- الوطني، لتصبح
 - تخصص صالح الشرطة.
 - تخطيط علمي و تحضير الحاجيات التقديرية من إمكانيات مادية و بشرية.
 - استعمال عقلائي
 -
 - ي الأمن الوطني.
- و في سنة 1990 باستخلاف المدير العام للأمن الوطني عبد "المجيد بوزيد"
- بشير لحرش، ليستخلف هو الآخر بعد مرور سنة على رأس المديرية، بالرئيس السابق لأمن ولاية الجزائر و قنصل عام سابق للجزائر في بفرنسا محمد طولبة، و خلال هذه الفترة، دخلت الجزائر في مرحلة اضطرابات و عنف لم يسبق و أن شهدته الجزائر من قبل، و في تلك الفترة، لم تكن مصالح الشرطة محضرة على المستوى المادي و البشري لمواجهة هذه الظاهرة، لذلك بات من الضروري إشراك الجيش الوطني الشعبي في
- و في ماي 1994 الإرهابية الوحشية إلى ذروتها، استخلف السيد محمد طولبة، بالعميد الأول للشرطة السيد محمد واضح، الذي أدخل بعض التغييرات على بعض الهياكل و قام بإجراء وعلاوة على ذلك شرع في إجراءات تطويرية لظرف العمل و تقوية التضامن والتماسك في المؤسسة، و في 20
- 95 " علي تونسي على رأس المديرية العامة، الذي قام بعدة عمليات ترجمت الإحترافية والتفتح على العالم التقني والعلمي سدت هذه الأعمال في
- و في سنة 2010 عين اللواء هامل عبد الغاني مدير عام للأمن الوطني الى يومنا هذا¹.

¹ تاريخ الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني. - تاريخ الزيارة 2010/04/06- تاريخ التحديث: 2010 - : www.dgsn.dz

02- مهام جهاز الأمن الوطني:

الحديث الرمز الحي لقوة المجتمع ولإرادته في المشاركة الفعالة في حماية الأمن الوطني يمكن أن تهدده، قاصرا على توفير الأمن للمواطنين وحفظ النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات، ومكافحة الجريمة والانحراف بل إمتد ليشمل مجالات أخرى كالإعلام الأمني الهادف الى المجتمع الوطني

التغيرات التي طرأت على المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، وانعكس ذلك في و حتى هيكله التنظيمي¹، و نظرا لخصوصية وتيرة التغير في المجتمع لمواجهة سرعة التغير المتزايدة هذه خاصة و أنه كان لها أثر واضح في شتى مناحي الحياة لمواجهة سرعة التغير المتزايدة هذه خاصة و أنه كان لها أثر واضح في شتى مناحي الحياة

دوره الانتقال الى

الجريمة والانحراف في شكل عمل أمني

³، مع الاستمرار في أداء الدور الكلاسيكي المتمثل في قمع مرتكبي الجريمة حفظ النظام العام

في السلامة من المخاطر التي قد تلحق بالمواطن أو تهدده في بدنه أو ممتلكاته من جراء تصرفات بعض الأفراد المنحرفين أو من بعض المخاطر الطبيعية التي تكون بتوفير الهدوء والراحة للأفراد

التي تتم بـ أفراد المجتمع خاصة في الشوارع والأسواق والمحلات التجارية

وأخيرا الآداب العامة التي و تقاليده.

ز الأمن الوطني كذلك مساعي أمنية أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة يتمكن من اتمامها بالنزول إلى المجتمع بحكم

والاجتماعية، حيث يضمن هذا الاحتكاك نجاعة السبل المتخذة لأجل تحقيق مساهمة أفراد المجتمع بفعالية في مكافحة الجريمة بشتى أشكالها، وبالاقترب من الطرف الآخر يتم حصر الهوة التي باعدت بين المواطن و شرطته لما عرفته البلاد من أزمات

رطة في الأحياء الحضرية يعتبر بمثابة قناة اتصال بالجمهور دعمتها مراكز الأمن الحضري وأمن الدوائر كونها مقرات وجدت لتكريس مبدأ التقرب نحو المواطن تحمل على عاتقها تنمية مختلف أشكال العلاقات الإنسانية والاجتماعية.

حياة المواطنين والغوص في عمق المجتمع الى فحص الظواهر المرضية

نعرقل تقدم المجتمع و تمس بالسلامة و السكنية العامة قصد طرحها على الجهات الوصية لاتخاذ التدابير المناسبة والإجراءات الوقائية

الضرورية لتفادي الانحرافات و الأزمات التي تهدد أمن وسلامة المواطنين، كما تبقى عاكفة على ضمان النظام والأمن العام والآداب العامة وحماية الأرواح والأعراض والأموال و منع الجرائم وضبطها والتحقيق فيها والعمل على كشفها و إحباط كل المحاولات الإجرامية⁴

يستخدم جهاز الأمن الوطني في مهامه هذه كل ما يتوفر لديه من إمكانيات مادية و بشرية و وسائل لتفعيل إستراتيجيته، و من بين احترام المعايير الأمنية، تنظيم ملتقيات و ندوات في مراكز الشباب يتم

من خلالها تناول موضوعات أمنية لتوعية هذه الفئة بأهمية الأمن و الدور الإستراتيجي لجها

¹ - مكتبة المدرسة التطبيقية للأمن الوطني بالصومعة - البليدة - غير مرقمة

² الشرطة في العصور القديمة - مكتبة المدرسة التطبيقية للأمن الوطني بالصومعة - البليدة - 40

³ - غير مرقم.

⁴ مكتب التكوين لأمن ولاية غيليزان - الشرطة الجوية - المديرية العامة للأمن الوطني - 2003.

- الإهتمام بالمسائل الإنسانية في العمل الشرطي و التفاني في أداء الواجب مع إعطاء المثل الأعلى في إحترام القانون و التواضع و لين الجانب مع الجسم في المواقف و أخيرا إحترام العادات و التقاليد¹، إضافة إلى:
- توفير الأمن للمواطن وخلق شعور لديه بأنه لم يعد بحاجة للذود عن نفسه وذويه وأملاكه بوسائله الخاصة، بل أصبح بإمكانه الاتكال على سلطة مستمدة من إرادة المجتمع تحميه وتسهر على أمنه وراحته.
- إيجاد شعور لدى المواطن بأنه في مأمن من تعقيدات الحياة الحديثة وما تتطلبه من معرفة ومعلومات ومساعدة، حيث يصبح بإمكانه التوجه إلى الشرطة للحصول على معونتهم في كل ما يتعلق بسلامة وجوده في المجتمع².
- المنازعات التي تنشأ بين الأفراد بالطرق الودية من خلال توجيه وتقديم النصح والإرشادات.
- صول الجريمة والعمل على تطويق آثارها بالقبض على المجرم وشركائه، والمحافظة على أدلة الإدانة لحين مع حماية الشهود.
- ، بعيدا عن كل تصلب أو جمود أو سلبية من جانب أو من آخر.
- شيت لحفظ الأمن العمومي وصيانة مقومات الأمة ورموز الوطن .
- ضمان حماية الأشخاص و الممتلكات.
- التحري و معاينة المخالفات الجزائية و كذا البحث و إلقاء القبض على .
- .
- الإنحراف.
- مراقبة حركة تدفق الأشخاص على الحدود.
- المساهمة في عمليات أمن الدولة.
- السهر على حماية الموانئ، المطارات و بعض المؤسسات العمومية أو الممثلات الأجنبية.
- .
- المشاركة في العمليات الكبرى للدولة في إطار المهام المنوطة بها³.

02-01- الجريمة المنظمة و المجتمع الجزائري:

- إن سكان الجزائر في الوقت الحاضر والبالغة عددهم أكثر من 40 في المائة شباب⁴ والملاحظ أن عدد سكان الجزائر قد عرف في السنوات الأخيرة زيادة مذهلة وهذا نتيجة تحسن ظروف المعيشة والتي من بينها الناحية الصحية التي أدت إلى قلة الوفيات وارتفاع في المواليد والذي بلغ متوسط الأسرة الواحدة 07
- 1965 15996 جريمة ليرفع هذا العدد من سنة إلى أخرى ففي خضم 10 سنوات وصل عدد الجرائم إلى 48030
- هو ما يدل على أن الإحرام في الجزائر قد شهد زيادة مذهلة منذ السنوات الأولى للاستقلال⁵ وفي سنة 1986
- | | | | |
|-------|-------|------|-------|
| 11200 | 27200 | 8821 | 70630 |
|-------|-------|------|-------|
- المرتبة إلى 118 الجرائم التي ارتكبت بعد أربعة سنوات فقد إرتفع ليصل إلى 116535
- قاطعة أن الإحرام في الجزائر في تزايد مستمر ومع أن الإحصائيات التي تم ذكرها بخصوص الجرائم المرتكبة داخل الوطن تظهر إرتفاعها من

¹ لمديرية العامة للأمن الوطني. - تاريخ الزيارة 2010/04/06. تاريخ التحديث: 2010 - www.dgsn.dz.

² مكتب التكوين لأمن ولاية غيليزان - الشرطة الجوية - المديرية العامة للأمن الوطني - 2003

³ المرجع نفسه.

⁴ مكتبة المدرسة التطبيقية للأمن الوطني. الصومعة البلدية .

⁵ - مكتبة المدرسة التطبيقية للأمن الوطني بالصومعة - البلدية - غير مرقمة

سنة إلى أخرى
ثم القتل والاعتداء على الأموال وكذا الممتلكات والأشخاص قد فاقت في السنوات
الأخير كل التوقعات مع ظهور موجة العنف و الإرهاب¹.

02-02:

اقترون انتشار الإجرام المنظم بالتطور التكنولوجي الانفتاح الثقافي بين المجتمعات وظهوره في شكل مستحدث جديد أصبح
هاجسا أمنيا لدى كل الدول بعد اكتساب الجريمة صفة الانتقال السريع العابر للحدود، حيث أن هذه الجرائم في غالب الأحيان ما تكون
مرتبطة بالجريمة المنظمة و بالعصابات التي تحترف هذا السلوك كونها المجا²، و من بين الآثار المترتبة على هذه
الظاهرة الخطيرة الإنعكاسات السلبية على إقتصاد الدول و ما يترتب من خسائر مادية هامة، ناهيك عن الإنتشار الكبير للعصابات التي
تتعامل بمبالغ مالية ضخمة و ما تخلفه من الإضطراب الإجتماعي، وهو ما يجعل الشرطة في ظروف العصر الراهنة تواجه تحديات كثيرة
عة تؤثر الى حد كبير على أداءها لما تشكله هذه الجرائم من ضرر على المجتمع ككل كجريمة الاختلاس و تهريب رؤوس الأموال³.

من أهم هذه الصعوبات تواجه عمل الأجهزة الأمنية طابع السرية التامة الذي تتصف به كل نشاطات هذه ظاهرة الإجرامية و
إلاء التام بين عناصر العصابات المجرمة، إضافة إلى التشعب الكبير للم
فتسهل عملية نقل الظاهرة عبر الحدود الدولية خاصة مع التقدم الكبير لوسائل الإتصال و كذا وجود العديد من الميكانيزمات التي تساعد
وتسهل من تجاوز الحدود في الدول المتقدمة، وفي العالم العربي و بالرغم من عدم وجود نشاط ظاهر لأغلب أشكال الجريمة المستحدثة، إلا
أن التغير المتسارع و تأثير تطور تكنولوجيات الإتصال الحديثة كالشبكة العنكبوتية و الأبع
الأشكال الإجرامية المستحدثة متفشية في بعض الدول العربية الاسلامية، ناهيك عن تسجيل بعض الحوادث الفردية عن الجرائم الإقتصادية
المستحدثة ببقية الدول كالمتاجرة في الأسلحة و الشبكات الدولية لسرقة السيارات الفخمة و تغيير معالمها وغسيل الأموال و تهريب الآثار⁴.

03-02:

في مجال مكافحة الجريمة:

من المعلوم أن أجهزة الشرطة لكل الدول تعمل كل ما يوسعها لمواكبة التغيرات الحاصلة على كل الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية
و حتى الثقافية و ذلك لضمان خدمة جيدة و التمكن من قمع الجريمة بكل أشكالها، الجزائر و كغيرها من الدول التي أص
كبير على مختلف الأصعدة و خاصة منها الإقتصادية و الثقافية ناهيك عن إنعكاسات العولمة و المد الكبير الذي تعرفه ظاهرة
تسعى المديرية العامة للأمن الوطني إلى بلوغ أهدافها إتمام المهام المنوطة لها بوضع الإستراتيجيات لأجل تحقيق
مختلف المجالات، و بالرغم مما تزخر به المديرية العامة للأمن الوطني من
واحترافيتها ب التدابير الممكنة لإنجاح عمليات التكوين و تفعيل ميكانيزماته، مع التركيز على عملية إستقطاب الموارد البشرية التي تتوفر
فيها الشروط الأساسية و الموضوعية لبلوغ مستوى
لما لهما من تأثير مباشر في مستوى فعاليتها و فاعليتها في مكافحة جميع أنواع الاجرام و الانحراف و الجنوح المضطرد خاصة

¹ مكتبة المدرسة التطبيقية للأمن الوطني. الصومعة البليدة -

² الظواهر الإجرامية المستحدثة و سبل مواجهتها، جامعة أن ع أ، مركز الدراسات و البحوث، الرياض 1999 11

³ السيد علي شتا، الإدارة الحديثة للشرطة في خدمة الجمهور 01، المكتبة المصرية، مصر، 2003 22.

⁴ 32.

الأحداث و التطورات التي نعيشها اليوم و التي تؤدي إلى الدفع الإلزامي لضرورة التفكير المنهجي الجيد لمواجهة هذه الأخطار، بدون وجود أمن شامل و قدرات فائقة لتوفير قواعده رساء ثقافته و التي بها، و إنطلاقا من يرفع جهاز الأمن الوطني كل التحديات لكسب ثقة جمهوره و سند بيئته

التي تعكس عدة قضايا مترابطة و ملازمة لها تتبلور طريقة نظرنا للإدارة في حد ذاتها و التي يجب أن تتضمن العديد من القنوات و الشروط الواجب من تشجيع الإبداع و الابتكار على كل المستويات و توقع حدوث المشكلات و محاولة إيجاد الحلول لها، مع تدعيم أفكار الإنجاز ، مع تشجيع كل ما من شأنه أن يساعد في تطوير مهارات الموارد البشرية المتوفر كل هذه المبادئ و التوجهات تشكل جزء من فناعة راسخة ترمي إلى تحقيق المهنية و القدرة على تأدية خدمة أحسن لأجل البلاد كما تبين الإحصائيات الآتية الذكر النشاطات الطلائعية التي تزاو لها بعض مديرات الجهاز مديرية الأمن العمومي و شرطة الح على سبيل الذكر لا الحصر و الدور الوقائي الذي أعطته قيمته الحقيقية من العناية و بعده الإستراتيجي البارز حيث يتضح من هذه الإحصائيات التسارع الكبير في إرتفاع محيطات و مجالات النشاط الأمني و المراقبة المستمرة لجهاز الشرطة لها. لتسارع في التطور التكنولوجي و وسائل الإتصال و تزامنه مع تطور الجريمة بكل أشكالها سطرت المديرية العامة للأمن الوطني برنامجا خماسيا و ثاني وير إمكاناتها و تحديثها و جعلها أكثر كفاءة و جودة في الأداء في إطار إستراتيجية أمنية محكمة

03- استراتيجية جهاز الأمن الوطني في مجال الإعلام الأمني.

وضح ممثل المديرية العامة للأمن الوطني رئيس خلية الإعلام و الاتصال محافظ الشرطة بوخاري محمد¹ الاستراتيجية العامة للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري في مجال الإعلام الأمني مستندا لأرقام ميدانية و نتائج متعلقة بالثقافة الأمنية و الإعلام الأمني و تغير التبليغ بـ أفراد المجتمع، بعد ماحقه نشاطه الإعلامي في مجال الإعلام الأمني و ما سطره كأهداف نشاطه على هذا الصعيد و أهدافه الرامية الى ارساء تكوين قاعدة بشرية كبرى من المتعاونين المدنيين تعامل كجهاز أمني رديف، حيث يسهم ذلك بشكل فعال في تحقيق العملية الأمنية، ويقوم برنامج الثقافة الأمنية على تعليم وتدريب المواطن على الكيفية التي أن يحافظ بها على نفسه وممتلكاته وأن يكون إيجابيا وفعالا في وطنه ويصون الأمن ويحافظ عليه، الاستراتيجية المتبعة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني في مجال ارساء الثقافة الامنية لدى المواطنين تركز على العديد من المنطلقات محورها الأساسي المواطن والمجتمع، نظرا لما يلعبه المواطن في محاربة الجريمة بمختلف انواعها من دور فاعل، انتهجت الشرطة الجزائرية عدة استراتيجيات وهذا ههما تطبيق ميكانيزمات الشرطة الحوارية الارقام الهاتفية و مصالح لسمعي البصري و الندوات و الدورات و الأيام المفتوحة على مصالح الشرطة.

03-01:

:

طرح مصطلح الشرطة الحوارية بعبارات مختلفة في 1970 ، شرطة المجتمع وكان نتاجا لسياسة السلطة الامريكية للحد من تزايد الانحراف و الاجرام خاصة لدى الفئات الشبانية في الاحياء الآ 1988 بمعنى الانتقال من شرطة نظام الى شرطة استجابة لمطلب اجتماعي ناجم عن ديمقراطية المجتمع الفرنسي قصد البحث عن الفاعلية في تحقيق الامن الاجتماعي استراتيجية الى رطة الحوارية على جملة من الدوافع أهمها معرفة درجة الجنوح والانحراف و التنبؤ به، تلبية حاجيات المجتمع من الناحية الامنية، تطوير البعد الامني لدى المواطن، أما في 1998 معالجة الوضع الامني المتدهور وذلك عن التواجد الميداني الحثيث

والشرطة الحوارية تجمع بين فعل التقارب من خلال سلوكيات رجال الشرطة في حدود القانون و اخلاقيات المهنة للتقارب منيا، والتواجد الفعلي في الاحياء لضمان من الوطني في هذا الاطار الى تحسين منظومة الاستقبال بتكوين عناصر مختصة في الاستقصة والاستقبال تمنح للمواطن للتعبير عن ر ب بخصوص صندوق مخصص لهذا الغرض ب هذه الاستثمارات من طرف لجنة ناهيك عن وجود سجل خاص بالاقتراحات يخضع لرقابة دورية من الوطني مصالحها بضرورة التكفل بانشغالات المواطنين بشكل جيد وسريع ووضع سجل خاص لدى عناصر الاستقبال يدون فيه

¹ محافظ الشرطة، بوخاري محمد، ممثل المديرية العامة للأمن الوطني أمن ولاية المسيلة، رئيس خلية الاتصال و العلاقات الأمنية و الشرطة الحوارية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الثقافة الأمنية و مكافحة الجريمة في المجتمع العربي المتغير يومي 03-04 ديسمبر 2013 كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة المسيلة الجزائر

م. التهاون في التكفل بانشغالات المواطنين و قياس أداء الخدمة و مستوى جودتها،
الفعلي في الاحياء فقد عمدت المديرية العامة لامن الوطني الى فتح مقرات جوارية جديدة في الاحياء التي تشهد كثافة سكانية
نما تسعى الى تغطية كافة التراب الوطني .

- :

01- التقليل من الشعور بانعدام :

دء دورها في حماية المواطن وممتلكاته يقلص
توزيع عقلائي ومدروس لعناصر الشرطة عبر قطاعات .

02- التقليل من الانحراف: مين المواطن في حيه وتقليل دائرة الانحراف وذلك من

المفتوحة على مصالح الامن، الحملات التحسيسية ، قيام اطارات الامن الوطني بالقاء الدروس في المؤسسات التربوية.

03- ذلك عن طريق التواجد المستمر قرب المواطنين لمعرفة اهتماماتهم و التكفل بها، تطوير الخدمة

العمومية من خلال معرفة التظلمات والاقتراحات، تكيف جهاز الامن مع سيورة المجتمع، تعزيز الاتصال مع المواطنين لتحسين
مصالح امن، كشف كل محاو
المجتمع ومختلف الهيئات المحلية
التربية .

02-03: طرح الأرقام الهاتفية الخضراء المجانية :

جل انجاح استراتيجية الشرطة الجوارية وضعت المديرية العامة لامن الوطني عدة خطط وسخرت بعض الوسائل التقنية الحديثة
من ومن بين هذه الوسائل تسخير خطوط خضراء مجانية محمية للمواطن
اين تم اضافة خط 1548 اضافة الى خط النجدة رقم 17
، هذا المجال تكوين العناصر المكلفة باستقبال المكالمات الهاتفية استقبال مكالمات المواطنين وتحويلها الى المصالح المختصة قصد
جاجة المواطنين مع هذه الارقام استحسانهم لها كآلية للإخطار و التعاون فان الخدمات التي
صبحت تقدم عن طريق هذين الرقمين تنوعت من طلب التدخل والتبليغ عن حوادث المرور الى الاستفسار وطلب تدخل بعض المصالح
هذين الخططين في معالجة عدة قضايا في حالة تلبس بعد
تبليغ المواطنين عن هذه الجرائم، و فيما يلي حصيلة المكالمات الهاتفية عبر الخط الاخضر 1548 الممتدة من جانفي الى اكتوبر 2013

طبيعة المكالمات	طلب تدخل	تبليغ عن حوادث المرور	استفسار	اتصالات مختلفة	المجموع
عدد المكالمات	61494	9162	175245	216059	462162

و في قراءة أولية بسيطة لهذه

أن أحد المواطنين كانت له نظرة سلبية عن جهاز الشرطة تغيرت بسبب طلبه للتدخل ثلاث مرات من الشرطة

1548 و كانت كلها مجدية

- : على اثر تسرب مياه قدرة بالحي الذي يقيم به اين قامت مصالح الشرطة بتوجيه المصالح المختصة اين تدخلت على الفور

- الثاني : قام بالاتصال مرة أخرى وطلب التدخل ضد اشخاص يقومون ضوضاء داخل الحي وعليه تم توجيه فوج من الشرطة

- : طلب التدخل مرة ثالثة وذلك على اثر انقطاع الكهرباء بالحي اين قامت مصالح الشرطة بالاتصال بمصلحة سونلغاز التي لاستقبال وكذا التكفل الجيد بانشغالاته رغم ان معظمها ليس من اختصاص الشرطة وهذا ما

ادى به الى تنظيم قصيدة يثني فيها بمجهودات الشرطة

03-03:

نظرا لما يلعبه الإعلام الأمني من دور في ت

داعمة لأداء جهاز الأمن الوطني، أنشأت المديرية

48 من ولاية، حيث تقوم بالتنسيق مع مختلف

المصالح الحكومية و الجمعوية لوضع الخطة السنوية للأنشطة الإعلامية مع إعداد وتنفيذ برامج الإعلام الأمني ومخرجاته المرئية والسمعية، وتستخدم خلية الإتصال والصحافة بالمديرية العامة للأمن الوطني أعلى وأدق مقاييس ا داء في تطبيقها لمهامها، كما تسعى عبر مختلف المتواجدة عبر 48 أمن ولاية إلى العمل بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق الأهداف التوعوية والأمنية،

حيث ان خلايا الاتصال تقوم بعدة نشاطات و مهام تنصب في مجملها حول تفعيل دور المواطن في المساهمة في الحفاظ على الامن

. 2013

العدد	طبيعة النشاط
470	الندوات الصحفية
5312	البيانات الصحفية
1363	مد يد المساعدة لوسائل الاعلام
756	مد يد المساعدة للطلبة و الباحثين
376	المساعدة في انجاز اعمال فنية
735	التدخلات التلفزية
3585	التدخلات الاذاعية
05	الابواب المفتوحة
723	الايام الاعلامية و التحسيسية
929	الشراكة
14254 نشاط	المجموع

04-03:

01-04-03: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للامن الوطني:

وفي اطار
خلال خلية الصحافة موقع الكتروني رسمي على شبكة الانترنت كموقع للمديرية العامة للامن الوطني (www.algeriepolice.dz)
وهذا لان الاعلام الالكتروني أحد الوسائط الاعلامية الهامة التي تعتمد على تكنولوجيا الاتصال والانترنت
، كما ان استعماله يسمح بايصال المعلومة بسرعة الى المواطن، ويعد موقع المديرية العامة للامن الوطني من ابرز المواقع
تزونية الحكومية الذي يساهم بشكل فعال في ايصال جهود ونشاطات المديرية العامة للامن الوطني وبياناتها الصحفية الى كافة
واطنين على حد سواء، فضلا على حرص المديرية العامة للامن الوطني على تحديث البيانات الصحفية، الفيديوهات،

02-04-03:

في اطار مواكبة التطور الهائل والسريع الذي تشهده شبكات التواصل الاجتماعي بادرت المديرية العامة للامن الوطني باعتماد شبكة
facebook ثالث موقع استخداما في العالم بعد Microsoft google
بالانضمام الى عدة شبكات فرعية من نفس الموقع قصد الاكتشاف والتوصل مع المزيد من الاشخاص الذين يتواجدون في نفس فئة
الشبكة، وعلى ضوء هذه المعطيات ارتأت المديرية العامة للامن الوطني ان تكون اول جهاز مني في الجزائر له صفحة خاصة على الفاييس
كثير والتي تضمن تواصل يومي من دون اي حواجز مادية او زمنية حيث تم تدشين الصفحة بتاريخ

22 2013

03-04-03: منتدى الامن الوطني :

بادرت قيادة الامن الوطني بتاريخ 2013/02/14 ومناسبة احياء يوم الشهيد باطلاق منتدى الامن الوطني،

الفاعلة في حفل الوقاية وكذلك الاسرة الاعلامية، ويعمل هذا المنتدى بالتنسيق مع ممثلي جمعيات المجتمع المدني، الخبراء من مختلف اله
تنشيط محاضرات وندوات اعلامية حول مختلف المواضيع المرتبطة بمهام الشرطة مثل
السلامة المرورية، الوقاية من المخدرات، الجرائم الالكترونية... الخ، كما يعتبر المنتدى مساحة سانحة لجميع المهتمين بالمسائل الوقائية من
، الاجتماعيين والنفسانيين فضلا عن المجموعات الاعلامية وطلبة المدارس المدعويين لحضور المنتدى، وذلك للاطلاع على
جهودات التي تبذلها المديرية العامة للامن الوطني في مجال الثقافة الامنية وفي هذا الاطار ومنذ اطلاق هذه المبادرة 14

في اطار 04 منتديات لها علاقة مباشرة بالثقافة الامنية هي:

- دور الشرطة في مجال الوقاية الجوارية بتاريخ 2013/02/26

- آثار ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ودور الامن الوطني في استتباب الامن والاستقرار بتاريخ 2013/03/07

- 2013/03/19

- التعريف بمجهودات مصالح الشرطة في محاربة الجريمة بكل اشكالها 2013/03/20

03-05: الآفاق المستقبلية للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري في مجال الإعلام الأمني:

المديرية العامة للأمن الوطني إنشاء مصلحة مركزية للإنتاج ا في مجال الإعلام الأمني و التي سيكون لها الدور البارز والإيجابي في مجال توجيه مخرجات الإعلام الأمني الوطني، كما سطرت المديرية العامة للأمن الوطني منذ بداية شهر جانفي 2013 بالتنسيق مع الجهات المختصة على وضع اللبنة الأساسية لمشروع إنشاء إذاعة الأمن الوطني كأداة لتعزيز التواصل بين الشرطة والمواطنين من خلال بث المعلومات والبرامج المتخصصة في مجال التوعية والتوجيه وكذا تقديم الإرشادات للمواطنين ضمن رؤية أمنية هادفة شرطة الجوارية، ونظرا لأهمية دور المواطن في محاربة الجريمة فان المديرية العامة للأمن الوطني ضمن أغلب بياناتها تذكر أنها حل التوصل الى المشاركة الفعالة للمواطن في محاربة الجريمة جنبا الى جنب مع الشرطي كل حسب دوره¹.

¹ مد، ممثل المديرية العامة للأمن الوطني أمن ولاية المسيلة، رئيس خلية الاتصال و العلاقات العامة، ورقو بعنوان الأمنية و الشرطة الجوارية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الثقافة الأمنية و مكافحة الجريمة في المجتمع العربي المتغير يومي 04.03 ديسمبر 2013 كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة المسيلة الجزائر

01- واقع الإعلام الأمني العربي:

على المستوى العربي تجسد العربي بالإعلام الأمني في إنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني عام 1993 العربية في المجال الأمني، وإعداد خطة عربية شاملة للتوعية الأمنية، كما تم 1994 تشكيل لجنة إعلامية استشارية عربية دائمة لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني مؤتمرات لمسؤولي الإعلام الأمني العربي¹.

نظرة الناقدة للإعلام و تأثيراته المختلف في المجتمع و الإعلام الأمني إعلام متخصص، لعدد من المعوقات التي تقف أمام و غاياته² يترتب عنها من مواقف بخصوص نشر أخبار الجريمة من عدمه ونظرتها للإعلام ودوره في المجتمع، السائدة، وجهت العديد من الانتقادات للإعلام العربي و برامجه للإعلام الأمني معايير و المختلفة لم تعط بل ساعدت في بعض الحيات على انتشار أنواع من الجرائم جرائم العنف، إضافة الى تجاهل عرض خدمات الشرطة للمواطنين، و القيام بدور التوعية من مخاطر الجريمة والإجرام و وسبل الوقاية منها، وذا نقص البرامج التي تشجع على الالتزام بقيم المجتمع و أخلاقه ونبذ كل أشكال الانحراف عنها، يفتقر الإعلام العربي الى استراتيجية ناجعة لأجل نشر مبادئ الأمن الشامل و ميكانيزمات عمليات المخاطبة الفعالة لمواجهة ظاهرة اللامعيارية واللامعنى في المجتمعات العربية و مؤسسات الاعلام خاصة³.

الى العديد من السلبيات كتقدم ما يوحي بأنه للجريمة ما يبررها، و أنها مقبولة اجتماعيا، و أنها مسألة عادية وواقعية مع تقديم الجريمة بطريقة مثيرة و تبرز براعة المجرم و ذكائه و التركيز على التفاصيل، و تنمية الشعور الجمعي بالعطف على المجرمين، وذا ض الصور الإنسانية البائسة التي يعيش فيها بعضهم وتعاسة ظروف حياتهم مع إضفاء طابع البطولة على شخصية المجرم وقوته في الانتقام⁴.

كما أنه غالبا إن لم نقل دائما تسهم مختلف البرامج في بلورة و تثبيت الشعور العدائي ضد أجهزة العدالة والشرطة ورجال القانون، حيث يتم التصوير الخاطئ، والاستخفاف بدورهم الأمر الذي من شأنه أن يثبت في نفوسهم التخاذل، ويصيبهم بالإحباط والإحساس م عليهم، خاصة بعد اظهار الموقف السلبي للمواطن ازاء الأجهزة الأمنية و الإعلامية و انخفاض مستوى تعاون الأفراد مع هذه الأجهزة⁵.

وقد وجدت هذه الانتقادات المختلفة صداها حتى في وثائق جهات عربية وعالمية رسمية معنية بالجريمة، فقد جاء في مقترحات المؤتمر 1994 دعوة أجهزة الإعلام في الدول الأعضاء لتفادي نشر أخبار جرائم العنف بشكل مثير، وتلافي عرض الأفلام التي تشجع جرائم العنف، وتبرز بطولة مرتكبيها، كما أشار التقرير الصادر عن الاجتماع التاسع للجنة الأمم المتحدة 1994، إلى ضرورة العمل على دعم ثقافة مكافحة الجريمة والوقاية منها وبخاصة في البيئات الحضرية⁶.

ل في تدفق المعلومات على النطاق الدولي يعد واحدا من ابرز مظاهر التفاوت القائم في شتى المجالات، هذا التفاوت الذي يمكن⁷، كما وجه للإعلام العربي ملاحظات أخرى متعلقة بتغطيته

¹ أديب محمد خضور ، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته.

² 360.

³ أديب محمد خضور، المرجع نفسه 36.

⁴ 334.

⁵ 335.

⁶ أديب محمد خضور، المرجع نفسه ص: 40.

⁷ محي الدين عبد الحليم، التوعية الإجتماعية في المواضيع الأمنية أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، ط1، 2001، الرياض 23

لموضوع الجريمة في المجتمعات العربية¹ تقدم تغطية إخبارية تتصف بالسطحية دون تفسير أو تحليل واستقصاء، أو محاولة إيجاد وعي عميق بالجريمة وعواملها وأسبابها واستيعاب شامل لها، ولا تستخدم بالتالي الأنواع الصحفية ذات الطابع الفكري والقادرة على معالجة القضية بشكل شامل وعميق، وقادر على إيجاد الوعي المناسب، مع تقدم الأحداث الأمنية منزوعة من سياقها والاقتصار على تقديم الحاضر من الحدث ولحظته الأخيرة كما يحسب عموماً على الإعلام العربي إهماله للجرائم الأخلاقية المتعلقة بالقيم مع تعليل وقوع الجريمة أراها إلى مسببات فردية وتبعدها عن مسبباتها الاجتماعية والثقافية، يعزل الفعل الإجرامي عن سياقه الاجتماعي في ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم حيث تتم بشكل عفوي عاجز عن تحقيق أثر تراكمي في ذهن المتلقي لاكسابه سلوك قويم تجاهها وثقافة أمنية قادرة على إيجاد وعي أمني يقوم بدور فاعل في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها وتكوين رأي عام ضدها².

02- معوقات الإعلام الأمني

عكس واقعه و قضاياها،

الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع مباشرة على المخرجات الإعلامية عامة صنفه ضمن تخصص الإعلام الأمني والتي تمثل بض منها معوقات في حد ذاتها تحدث عنها الباحث علي بن فايز ضمن مؤلفه تطور الإعلام الأمني واستراتيجياته³، بالتفصيل أهمها التي إضافة الى

ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض منسبي الأجهزة الأمنية و ، إظهار بعض

غير حقيقية و غير

الوسائل الإعلامية ضمن مخرجاتها الإعلامية

اكتراث ضمن قنواتها الفضائية الناطقة باللغة العربية من

التي تغذي الكراهية و عدم التعاون و الاستهتار⁴ استيراد القنوات العربية لأفلام سينمائية و مسلسلات تلفزيونية في نفس السياق السالف الذكر عن جهل بتأثيراتها

الأمني بغض النظر عن المعوقات المتعلقة بالانظمة و الاستراتيجيات غير الآتية بأهمية الإعلام الأمني نجد أن الممارسات اليومية لوسائل الإعلام سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص تقف مقام مبهم يعبر عن فهم أو اللامعيارية في الانتاج الإعلامي بخصوص الرسائل الإعلامية التي تبث بشكل يومي سواء بقصد أو بغيره والتي تحمل في طياتها تشويه واضح و تصوير و افكار سلبية بشكل عبثي.

و من المعوقات كذلك التي تواجه نجاعة و فعالية الإعلام الأمني :

- ذاك المركب المعقد من الأفكار والقيم والنظريات والمثل التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه الإعلام الأمني وينطلق منه.

- التقصير في وضع إستراتيجية للإعلام الأمني: الإستراتيجية الإعلامية الأمنية المعالمة الرئيسية للطريق الذي سيسير الإعلام الأمني تحدد الأسس والمناهج والآفاق الملائمة لتطبيق هذه الفلسفة في مجتمع معين وفي مرحلة تاريخية معينة ومن أجل تحقيق أهداف معينة، إلا أنه و لحد الساعة لا تزال الاستراتيجيات المقترحة غير واضحة و قاصرة على أحداث الفاعلية

¹ أديب محمد خضور، المرجع نفسه ص: 41 .

² المرجع نفسه ص: 324.

³ علي بن فايز الجحني - تطور الاعلام الأمني و استراتيجياته - المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب المجلد 20 39 2010. 321

⁴ علي بن فايز الجحني 325.

- عدم وجود سياسة إعلامية أمنية محددة متفق عليها:
- القادرة على تحديد المسارات المختلفة الكفيلة بضمان التطبيق العملي للإستراتيجية الإعلامية.
- غياب الخطط والبرامج التنفيذية للإعلام الأمني: بالخطط والبرامج الأشكال التنظيمية والعملية والإجرائية الكفيلة بوضع السياسات موضع التطبيق و تعد الخطط والبرامج الشكل التفصيلي والواقعي لتطبيق السياسات.
- الارتباك في عملية تحديد الأهداف: وجود قصور في تحديد الأهداف التنفيذية المرجوة رغم اعتبار الإعلام الأمني معينة بإنجاز مهام معينة، وتحقيق أهداف محددة¹.
- مرجعية الإعلام العربي الأمني: تشكل المؤسسة الشرطية الرسمية العربية المرجعية الوحيدة للإعلام الأمني العربي، ويعود ذلك إلى تعاضم أهمية هذه المؤسسة في حياة الفرد والمجتمع ، وإلى عدم الأخذ حقيقية بالمفهوم الشامل للأمن، وبالتالي استمرار حصره في
- قلة الإطارات المتخصصة في الإعلام الأمني: القلة الفادحة للإطارات إعلامية قادر مواكبة المهام التي يرفعها المفهوم الشامل للأمن و الإعلام الأمني².
- يب محمد خضور³ في مؤلف آخر له بعنوان أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي، الى معوقات أخرى نوجزها في النقاط التالية:

- الارتباك في تبني مفهوم الأمن الشامل رغم تبني عمليات إعلامية تؤكد تبني أغلب هذه ربية لمفهوم الأمن الشامل الذي يعني العمل التكاملي بين مختلف الجهات المعنية بحياة الفرد و المجتمع و التي قد تنبت ضمنها هذه
- في المفهوم الضيق للأمن
- الفن الإعلامي المعتمد في أغلب الأحيان لا يتعدى أن يكون ملصقات أو لافتات أو شعارات أو حصص اذاعية بسيطة دون الأخذ بالجانب النظري المتعلق بالتأثير و الاقتناع مع الغياب المطلق للدراسات المتعلقة بتقييم مخرجات الإعلام الأمني في الدو صار أغلب ممارسات الإعلام الأمني على المؤسسات الأمنية التي أخذ طابعها رغم كونها غير مؤهل للمسارات الإعلامية الاحترافية الإعلام الأمني في الخلط بين مجال العلاقات العامة كوظيفة دعائية لام الأمني كإ فتحو لت مخرجاته الى خطاب رسمي يمثل الأجهزة الأمنية .
- معوقات متصلة بالموروث التاريخي و وضعية الأجهزة الأمنية في حد ذاتها، كانهدام الثقة في الذاكرة الشعبية بسبب كون الأجهزة الأمنية مستعمرة أجنبية في بعض الدول، إضافة الى طبيعة السلطة غير الشعبية خلال فترات من الماضي للبعض الآخر مع شيوع الاعتقاد بأن أجهزة الأمن أداة بطش لدى النظام الحاكم و على الصعيد الإجتماعي التاريخي

لسلي لأفراد المجتمع في امتناعهم عن التعاون مع الأجهزة الأمنية

- عدم وصول العلاقة بين الأجهزة الأمنية و الإعلامية الى مستوى التفهم المتبادل لطبيعة عمل الدور الاجتماعي و مضمونه لكل .
- النقص الفادح للإطار الإعلامي الأمني المتخصص و الفشل في التمكن من ترجمة المعرفة النظرية الى تطبيقات عملية و خطط ، مع استمرار سيطرة العقلية الرسمية البيروقراطية المناقضة للإبداع الإعلامي و للفعالية الإعلامية في الكثير من المؤسسات الإعلامية أمام اندفاع بعض الوسائل الإعلامية خاصة منها التابعة للقطاع الخاص للمووعات الأمنية لما لها من جاذبية و إثارة لتحقيق الربحية و أعلى نسب المشاهدة دون وعي إعلامي أو احترافية أو ادراك احترافية و في ظل
- تدفق للمادة الإعلامية الأمنية الجرمية مما ولد إحساس لدى افراد المجتمع بعدم وجود الأمن و تركيزها على استثارة الغرائز مما خلق حالة شبيهة بالإدمان لبعض أفراد المجتمع على أخبار الجرائم و الانحراف.
- تقلدتم الأخبار الأمنية معزولة عن سياقها دون تفسير أو تحليل مع تناولها من قبل اعلاميين دون خبر .

خلاصة

- عمليات تخطيط حملات الإعلام الأمني و مختلف تطبيقاته و استراتيجياته
- أهمية الإعلام الأمني كتنخصص إعلامي حديث و تبرز مقاصده
- الأمني
- له الى الأهمية البالغة لإعلام الأمني
- وجه الخصوص الذي تم التطرق الى نشأته و مراحل تطوره ممارسته لهذا التخصص الإعلامي تتطلعات المستقبلية و استراتيجياته
- بهذا الخصوص إضافة الى خصائص الإعلام الأمني العربي و أهم المعوقات التي تواجهه نحتاج
- و نخبة من ممارسيه و الأخير .

الاطار الميداني

الفصل الخامس : الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية و عرض النتائج

أولاً : الاجراءات المنهجية للدراسة

01- مجالات الدراسة

02- العينة وطريقة اختيارها

03- المنهج والأدوات المستعملة

04- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

05- صعوبات الدراسة

ثانياً: عرض و تحليل البيانات الميدانية، تفسيرها و مناقشة النتائج

01: عرض البيانات الميدانية و تفسيرها

02: نتائج الدراسة حسب الفرضيات الجزئية

02- 01: الفرضية الجزئية الأولى

02- 02: الفرضية الجزئية الثانية

02- 03: الفرضية الجزئية الثالثة

03: النتائج العامة و التوصيات

03- 01: النتائج العامة

03- 02: التوصيات

أولاً : الاجراءات المنهجية للدراسة

01- مجالات الدراسة

أ- المجال البشري

ب- المجال المكاني

ت- المجال الزمني

02- العينة وطريقة اختيارها

03- المنهج و أدوات جمع البيانات

04- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

05- صعوبات الدراسة

تمهيد

، هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وإجراءاتها من حيث نوع المنهج المستخدم ومبررات اختياره، أدوات جمع البيانات، ثم تحديد مجتمع الدراسة و الطريقة التي تسحب منه العينة مع تحديد نوعها ومبررات اختيارها وكيفية استخراج المفردات، ثم عرض الأساليب والقياسات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، وصولا الى تحديد مجالات الدراسة الميدانية .

01- مجالات الدراسة:

أ- المجال البشري:

يتمثل مجتمع الدراسة في كل افراد المجتمع المستقبل للحملات الإعلامية و الرسائل الإعلامية و المعنيين بالخدمات الشرطية الذي يمثل كل افراد المجتمع من مختلف الفئات وهو كل الجمهور المستقبل للخدمات الشرطية و الإعلامية الذي يعتبره الباحث أديب محمد خضر جمهور متميز بأنه واسع و متنوع و غير متجانس سواء من حيث السن أو الجنس أو المستوى التعليمي و الثقافي أو مكان الإقامة أو درجة الإهتمام و التركيز على الموضوعات الأمنية، و أنه جمهور متميز بتباين حاجاته الإعلامية بشكل واضح، حيث أن هناك الفئات التي تبحث عن اشباع حاجات ذات طابع غريزي انفعالي استشارتها جاذبية الموضوع الأمني، كما ان هناك فئات تبحث عن إشباع حاجاتها إلى معرفة و فهم الجوانب القانونية و الاجتماعية و النفسية والسلوكية والإنسانية للحدث الأمني¹.

ب- المجال المكاني:

بالنظر الى خصوصية مجتمع الدراسة و شساعة توزيعه عبر مختلف ولايات الوطن تم التركيز على الولاية الأكثر تمازجا من حيث التركيبة البشرية بخلفياتها السوسيوثقافية كعينة معبرة عن أغلبية ولايات الوطن المتمثلة في ولاية الجزائر العاصمة و تم توزيع الاستمارات بمكانين معروفين بالتردد الكبير للوافدين من مختلف الولايات من الجنسين و المتمثلين في ساحة الشهداء ببلدية باب الوادي و ضواحي منطقة وبة التي تتواجد بها أكبر محطة مسافرين بالوطن الى جانب ولاية داخلية تتمثل في ولاية المسيلة و تم توزيع العينة بالحلي الاداري ببلدية المسيلة المعروف كذلك بتواجد عدد كبير من الوافدين من مختلف بلديات الولاية و من الجنسين، كما تم اختيار عاصمة الوطن ت على خلفية أنها المكان الذي تم منه اطلاق كل العمليات الشرطية المتعلقة بموضوع الدراسة قبل تعميمها عن بقية ولايات الوطن، و أحياء و شوارع بعينها باعتبارها الأماكن الأكثر امكانية في اتمام توزيع الاستمارة على النساء نظرا لعدم تمكننا من ذلك في أماكن أخرى لاعتبارات اجتماعية واضحة.

ت- المجال الزمني:

تمت الدراسة الميدانية في غالبها خلال السداسي الثاني من سنة 2014.

02- العينة و طريقة اختيارها :

لأجل أن تكون عينة الدراسة معبرة عن كل مفردات مجتمع الدراسة و من خلال المعطيات الاولى الميدانية التي تبين استحالة طريقة المسح الشامل للجمهور المستقبل للرسائل الإعلامية الأمنية تم إعتداد عينة عشوائية غير منظمة تمثلت في مجملها 230 مفردة من ولايتي (الجزائر والمسيلة)، بطريقة عشوائية غير منتظمة، نظرا لضخامة مجتمع الدراسة و خصوصية الموضوع.

03- المنهج و أدوات جمع البيانات:

03- 01- المنهج:

تدرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، حيث يسعى هذا البحث إلى وصف واقع علاقة اسهام الإعلام الأمني في تحسين مستوى الأداء التنظيمي للمنظمات الامنية ثم قياس تأثيره الميداني على المجتمع المستهدف لمعرفة جدواه من عدمه، و بذلك استخدم المنهج الوصفي، باعتباره المنهج المناسب لهذه الدراسة التي انطلقت من عدة فرضيات وبعد جمع المادة النظرية المتعلقة بالموضوع وتناول الدراسات السابقة والشبيهة ذات الصلة، تم الربط بين تركيبة واسعة من المتغيرات وترجمتها إلى أداة بحثية لجمع البيانات من الميدان، وبعد تحديد مجتمع الدراسة والعينة ووحدها، وطرق جمع البيانات من عينات مجتمع البحث، بعدها تم تفريغ البيانات في جداول بسيطة وأخرى مركبة¹، وتم تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج التي تم مناقشتها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة حتى تصبح نتائج الدراسة ذات ودالة قوية بالنسبة لسلسلة الأبحاث والدراسات السوسيولوجية، بعد ذلك وفي إطار النتائج المتوصل إليها تم اقتراح مجموعة من التوصيات يمكن الاستفادة منها للترشيد استخدامات الإعلام الأمني في المنظمات الامنية تكسبها فعالية أكثر و تضمن لها البث المتواصل لقيم الثقافة الأمنية السليمة المكونة للرأي العام الرشيد الذي من شأنه المساهمة المباشرة في رفع مستوى أداء الأجهزة الأمنية عموما و جهاز الشرطة على وجه الخصوص.

03- 02- أدوات جمع البيانات:

- الاستبيان: وتعني تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة نصف موجهة والقيام بحساب كمي يهدف إلى إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية²، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عليها من طرف المستجوبين، إذ يقوم المستجوبين بقراءة هذه الأسئلة ثم يحددون توقعاتهم، ثم يجيبون على الأسئلة³. وقد تكون أسئلة الاستبيان مغلقة

¹ مدحت عبد الحميد أبو زيد، الإحصاء في العلوم السلوكية- الوصف الإحصائي 01، تبويب البيانات و تمثيلها بيانيا و نزعتها المركزية، دار المعرفة الجامعية- مصر 2003. ص 163.

² - مورييس أنجريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، بوزيد صحراوي. 2 2006 167

³ Ranjit. K.. research methodology a step-by-step guide for beginners, arrangement with Pearson education inc. Australia. 2005. p126

أو مفتوحة.¹ و عليه تم تصميم استبيان موجه للجمهور المستقبل للخدمات الشرطية، لقياس مؤشرات الفرضية²، وقد ضم عدد من المحاور يمكن تفصيلها على النحو التالي:

المحور الأول: ويشمل البيانات الشخصية: الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة و الخبرة المهنية و منطقة الإقامة.

المحور الثاني: واشتمل على بيانات خاصة بقياس مؤشرات متعلقة اسهام الشرطة الجوارية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين و اعتماد تعديلات هيكلية تعمل على تقريب الخدمات من المواطن و تيسيرها وفهم احتياجاته و توفير خدمات نوعية و تعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة فتم طرح مجموعة من الاسئلة هي:

- هل يوجد بحيكم أمن حضري للشرطة أو مركز شرطة.
- هل لك اتصال شخصي ببعض رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعكم السكني
- تصنيف طبيعة العلاقة تواصل شخصي أو تواصل في شكل رسمي، علاقة تعاون رسمي لأجل صالح سكان الحي أو علاقة تعاون غير رسمي لأجل المصلحة العامة:
- هل تتواصل مع شرطة الحي بشكل مستمر دون الحاجة الى موضوع يخص قضايا أمنية راهنة :
- هل يقدم العاملين بمركز الشرطة النصح و التوعية الوقائية للسكان في القضايا الأمنية المتعلقة بالحي بشكل رسمي فقط عند الطلب أم بشكل غير رسمي و بمبادرة منهم
- ماهو تقييمك لأسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي
- هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر
- هل يتم تقديم خدمات أخرى لسكان الحي كاستقدام مصالح الحماية المدنية في حالات الضرورة
- ماهو تقييمك لمستوى جدية التكفل بالمشاكل الأمنية من قبل شرطة الحي بين جدية عالية، مقبولة، دون المستوى أو ووصف آخر
- ماهو تقييمك لمستوى جودة خدمات مصالح شرطة الحي
- ماهو تقييمك لمستوى فعالية خدمات مصالح شرطة الحي
- ماهو تقييمك للخدمات المقدمة من حيث سرعة الانجاز:
- ماهو تقييمك لمستوى كفاءة أداء رجال الشرطة
- هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر
- هل ساهم اقتراب مراكز الشرطة من الجمهور و أسلوب معاملة رجال الشرطة لسكان حييكم و مساعيهم الخدمانية و التوعوية في:

- تحسين صورة الجهاز لديك و فهم خصوصيات العمل الأمني
- اقناعك بأهمية التعاون معهم في حل المشكلات الأمنية:
- خلق تعاون فعال بينك و بين شرطة الحي لحل المشاكل الأمنية

¹ – ibid. p 132

² Joél Guibert et Guy Jumel .**Méthodologie des pratiques de terraines en sciences humaines et sociales.** armand colin.masson & armand colin editeurs.paris.1997.p 54.

- اقناعك بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر
- نفيك على الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الأفراد
- اقناعك بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي:
- تحفيز سكان الحي على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة أفراد المجتمع:
- التقليل من مستويات ظاهرة التكتّم في الحي عن هوية المخالفين للقانون
- و أخيرا الوقوف على مدى اقتناع مفردة العينة بأهمية المسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن و سلامة المجتمع

المحور الثالث: و قد تناول هذا المحور البحث في مدى اسهام تنشيط قنوات الاعلام و الاتصال في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين من خلال استخدام مؤشرات تتعلق بمدى اسهام استحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي و الموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائرية و الخطوط الهاتفية الخضراء في تصحيح النظرة النمطية للشرطة لدى المجتمع و حمايته بتوعيته ن المخاطر، تشجيع المواطنين على الابلاغ على المجرمين و عن التجاوزات و المخاطر التي تهدد سلامتهم، و اسهام تنظيم العلاقات مع الصحافة و وسائل الاعلام و المشاركة في الحمص الاعلامية لنشر الوعي و تغيير نظر المجتمع للأجهزة الامنية و العمل الامني بصفة عامة و اخيرا مدى نجاعة عمليات تنظيم المعارض و الابواب المفتوحة على الجمهور و المطويات الاعلامية للتعريف بجهاز الشرطة وعناصره و وسائل عمله و اهدافه في المجتمع و تبيان خصوصية العمل الامني، ، و شمل مجموعة من الاسئلة:

- هل ساهم الموقع الرسمي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائري على شبكة الأنترنت في:
- تزويدك بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة
- توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة
- تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر
- أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد
- تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.
- هل اضافت لك استخدامات جهاز الشرطة لمختلف الوسائط الاعلامية و صفحاته على شبكات التواصل الاجتماعي معارف متعلقة ب :

- دات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة في المجتمع
- معارف حول أهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة
- مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر.
- أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن و سلامة أفراد المجتمع
- تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.
- هل ساهمت الحملات و النشاطات الإعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في:
- تزويدك بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة

- توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة
- تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر
- أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد
- تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.
- هل أفادتكم النوادي الأمنية لجهاز الشرطة الجزائري بمعارف حول:
- مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة
- أهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة.
- مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر
- أهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع
- خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.
- هل ساهم استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة كالخطوط الخضراء المجانية و الوسائط الالكترونية في:
- زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الامني
- التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر.
- دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع
- التقليل من مستويات ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع.
- ماهي الوسيلة الإعلامية التي تتابعها أكثر من غيرها الإذاعة، التلفزيون، المجلات، الجرائد أو الانترنت.
- هل تهتم بالمواد الإعلامية التي تتناول موضوعات أمنية محلية
- هل تتابع برامج جزائرية متعلقة بالتوعية الأمنية بشكل مستمر
- هل افادتكم بمعلومات أمنية كنت لا تعرفها
- ماهو المصدر الإعلامي الذي يزودك أكثر بمعلومات حول القضايا الأمنية الدولية :
- ماهو المصدر الإعلامي الذي يزودك أكثر بمعلومات حول القضايا الأمنية الوطنية.
- من يحمل المقالات و البرامج و النشاطات التي تعالج قضايا أمنية وطنية ماهو المجال الذي يتم معالجته.
- تمكنت هذه الحصص الاعلامية من توسيع علمك بالمخاطر و قضايا الأمن
- نجحت في اكسابك سلوكياتك للتعامل السليم مع المخاطر و قضايا
- هل ساهمت في رفع مستوى حسك
- هل أنت على دراية بأهم المشكلات و المخاطر الأمنية المحيطة
- هل أنت على دراية بأسباب أهم المخاطر
- هل أنت على دراية بآثار المشكلات
- هل أنت على دراية بوسائل و طرق حل هذه المشكلات و تفادي الأخطار
- هل تتناول هذه البرامج أهم الموضوعات الأمنية الجديدة
- ماهو المجال الأمني الأكثر أهمية الذي لا يلقى الاهتمام الكافي من قبل وسائل الاعلام الوطنية :
- ماهو تقييمك لأسلوب عرض و تقديم و إخراج حصص و برامج الموضوعات الأمنية:

- هل هناك مشاركة دائمة لجهاز الشرطة الجزائرية في هذه الحصص الاعلامية
- هل مشاركة جهاز الشرطة في هذه الحصص ضرورية
- هل أفادتكم الأبواب المفتوحة و النوادي و المعارض التي تنظمها مصالح الشرطة في مجال بلدية اقامتكم ب:
- معلومات أمنية مهمة كنت تجهلها:
- معلومات تحسن صورة الجهاز لديك واهدافه في تحقيق أمن المجتمع
- معطيات أمنية مشجعة للتعاون مع رجال الأمن
- افكار تشجعك على تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر
- جهات نظرتحفيزك على الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن الغير
- معلومات تساهم في التقليل من ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون
- هل أفادتكم الكتيبات و المطويات الإعلامية للشرطة و اللافتات الاشهارية بمعلومات جديدة تفيد في:
- تحسن صورة الجهاز لديك و تبين أهمية مساعيه و جدواها
- تشجعك على التعاون مع رجال الأمن
- تقنعك بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر
- تحفزك لى سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير:
- تقنعك بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون

المحور الرابع: و قد تناول هذا المحور البحث في مدى اسهام المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات والحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للمجتمع لأجل تكريس التقارب و الثقة بينه و بين جمهور المواطنين من خلال استخدام مؤشرات تتعلق جدوى توسيع مجالات نشاط جهاز الشرطة بالمساهمة الايجابية في مختلف التظاهرات الوطنية و المحلية في التقرب من افراد المجتمع و كسب ثقتهم و القيام بنشاطات ذات طابع اجتماعي تضامني مثل زيارات المستشفيات و حملات التبرع بالدم و تقديم وجبات الافطار لعابري السبيل في شهر رمضان و غيرها من النشاطات المرتبطة بقيم و اتجاهات و ثقافة لأجل كسب ثقة المجتمع و تعاونه و أخيرا الوقوف بمؤشرات عملية واضحة مواقف المواطنين من سلوك التبليغ عن خطر أمني أو التبليغ عن مقترفي جنحة أو جريمة، و تضمن هذا المحور مجموع من السئلة:

- هل هناك تواجد و مساهمة ايجابية للشرطة في التظاهرات العلمية الرياضية الثقافية الدينية، التضامنية و الخيرية
- هل هناك تواصل اجتماعي خلال الأعياد و المواسم الدينية بين رجال شرطة الحي و سكانه
- هل يعطي رجال الشرطة خصوصية في تعاملهم مع الحالات الاجتماعية من فقراء و
- هل لقيت موائد رمضان للفقراء و عابري السبيل التي تنظمها الشرطة استحسانا لدى السكان
- هل تلقى عمليات التبرع بالدم التي تنظمها الشرطة استحسانا لدى أفراد المجتمع
- هل تلقى زيارات الشرطة للمستشفيات ودور الايتام خلال الاعياد استحسانا لدى أفراد المجتمع
- هل هناك احترام من قبل رجال الشرطة لاتجاهات شيوخ و اعيان المنطقة
- هل يلتزم رجال شرطة الحي بالعادات و التقاليد:
- هل ساهمت هذه النشاطات الاجتماعية و الخيرية للشرطة في كسب ثقة افراد المجتمع و تعاونهم:
- ماهو موقفك من المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة بخصوص الإدلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون، الإدلاء بشهادة ضد مخالفتي القانون، الإبلاغ عن مخالفتي القانون، المساعدة في القبض على مخالفتي القانون أوتفادي المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة
- هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة قادرة على توفير الأمن في كل مجالاته
- هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن
- هل من الضروري اشارك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني

03-03- صدق و ثبات الأداة:

أ- صدق الأداة : يعد صدق الأداة قدرة الأداة لقياس ما صممت لقياسه، كما يعرف بأنه قياس لما نريد قياسه، ولمعرفة مدى صدق الأداة قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في علم الاجتماع لمعرفة مدى وضوح الأسئلة للمستجوبين ودقتها للوصول الى أهداف الدراسة من خلال وضوح المؤشرات، ومدى تغطيتها لمختلف جوانب

الدراسة، ثم تم الأخذ بملاحظات الخبراء وإحداث التعديل والتغيير المناسب لتصبح بذلك الأداة ممكنة للتطبيق و مباشرة العمل الميداني.

ب- ثبات الأداة: لمعرفة مدى ثبات الأداة استخدمت الطريقة الأكثر شيوعا في اختبار ثبات الأداة وهي الاختبار وإعادة الاختبار بحيث طبق الاستبيان على (13) مستجوب، وبعد مدة (15) يوما أعيد تطبيقه مرة أخرى وعلى نفس المستجوبين، بعدها أدخلت البيانات إلى نظام الحزمة الضوئية Spss وتم حساب معامل الارتباط الذي بلغت قيمته (0.85). وهي قيمة ثبات عالية قريبة من القيمة (01.00).

04- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

بعد جمع البيانات من الميدان، قام الباحث بمعالجتها باعتماد نوعين من الجداول، البسيطة وغلبية مركبة، حيث تم في الجدول البسيطة استخراج التكرارات والنسب المئوية، أما الجداول المركبة تم من خلالها حساب مؤشركاي تربيع للوقوف على علاقة المتغيرات من خلال التعرف على مدى الارتباط من عدمه، كما تم تحديد مستوى ثقة مقدّر بـ(99%)، و مستوى اخطأ مسموح به (1%). أما عن المعالجات الإحصائية الأخرى فقد تم استخدام التوزيعات التكرارية و النسب المئوية للدلالة على مدى إتجاهات إجابات عينة الدراسة حول مقرات الدراسة، كما يمكن حصر القوانين الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة فيما يلي:

النسبة المئوية = التكرار x 100 / مجموع التكرارات .

ك2 = مج(ت و- ت م) / 2

حيث ت و هو التكرار الواقعي أو الملاحظ.

و ت م هو التكرار المحتمل أو المتوقع الذي يحسب باستخدام القانون :

ت م = مجموع الإستجابات (التكرارات) / عدد الإختبارات (الخيارات).

درجة الحرية = عدد الإختبارات (الخيارات) - 1

للاشارة أنه يمكننا أيضا قبول أو رفض الفرض الصفري الذي يكون عكس الطرح المتناول، كما استخدام برنامج spss النسخة 22 و 23 لتبويب بيانات الاستمارة لعينة الدراسة، كما إعتدنا في دراستنا هذه على إنشاء الرسوم البيانية و الأشكال التوضيحية لتيسير الفهم و تسهيل عملية الفحص للنسب المئوية خاصة من المجموع الكلي و لتسهيل اقامة المقارنات بين البيانات المبوبة.

- جدول شرح الرموز و الإختصارات:

الرمز	الشرح
Value	قيمة كاي مربع المحسوبة
Df	درجة الحرية
Pearson Chi-Square	مقياس كاي تربيع أو كاي مربع أو ك2
ك2	كاي تربيع أو كاي مربع
Sig.	قيمة كاي مربع المعنوية أو الإحصائية

04- صعوبات الدراسة:

واجه الباحث صعوبات مختلفة أثناء القيام بهذه الدراسة أهمها:

04-01- أولا في مجال البحث الوثائقي: القلة الكبيرة للمراجع الببليوغرافية و الوابوقرافية حول موضوع الإعلام الأمني باعتباره تخصص جديد في الإعلام و لم يجد الباحث أي دراسات سابقة في الموضوع على المستوى الوطني أو مراجع متخصصة، و الصعوبة الأكثر تعقيدا تكمن في ندرة مخرجات الإعلام الأمني خاصة في شكلها السمعي البصري على المستوى المحلي مع استحالة الحصول على نسخ منها من الجهات المعنية، ناهيك عن قلة الدراسات التي تناولت وظيفة الاعلام المؤسساتي داخل و خارج المنظمة و علاقة البيئة الخارجية بمستويات الاداء و الفعالية حتى في تخصصات التنظيم و الادارة، ناهيك عن جانبها المرتبط بالقيم و المعايير السوسيوثقافية.

04-02- في مجال الجانب الميداني: كون تخصص الإعلام الأمني حديث النشأة و الظهور فهو فرع متخصص من الإعلام يجهله جمهور عريض من المختصين في الإعلام و باقي القطاعات و هو ما جعل الباحث يجد صعوبات جمة اضطرته لشرح المعنى والمفهوم في كل مرة خلال الدراسة الميدانية و توزيع استمارة الجمهور المستقبل، بالاضافة الى صعوبة الوصول و التنقل و اقناع المواطنين بالاجابة عن الاستبيان خاصة و أن الموضوع مرتبط بجهاز الشرطة، بالاضافة الى صعوبة توزيع الاستبيان على فئة النساء نظرا للخصوصية الاجتماعية لمجتمعنا.

ثانيا : عرض وتحليل البيانات الميدانية، تفسيرها ومناقشة النتائج

01: عرض البيانات الميدانية و تفسيرها

أولا: اعتماد الشرطة الجوية في جهاز الشرطة الجزائري و اسهامها في ابداء تعاون المواطنين و كسب مؤازرتهم في مكافحة الجريمة في المجتمع.

01- البيانات الشخصية لعينة الدراسة

02- بيانات خاصة بمدى اسهام الشرطة الجوية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر

03- بيانات خاصة بعلاقة التعديلات الهيكلية في اطار الشرطة الجوية بتقريب الخدمات من المواطن وتمكنها من تيسيرها وفهم احتياجاته وتوفير خدمات نوعية لصالحه.

04- بيانات خاصة باجراءات الشرطة الجوية و علاقتها بتعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة

ثانيا: تنشيط قنوات الاعلام و الاتصال و دورها و جدواها في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.

01- بيانات خاصة باستحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي و الموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائرية و الخطوط الهاتفية الخضراء و علاقتها بالمساهمة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة لدى المجتمع و حمايته بتوعيته من المخاطر و تشجيع المواطنين على الابلاغ على المجرمين و عن التجاوزات و المخاطر الامنية

02- بيانات خاصة بمدى اسهام تنظيم العلاقات مع الصحافة و وسائل الاعلام و المشاركة في الحصص الاعلامية في نشر الوعي و تغيير نظرة المجتمع للأجهزة الامنية و العمل الامني

03- بيانات خاصة بعلاقة وظيفة تنظيم المعارض و الابواب المفتوحة على الجمهور والمطويات الاعلامية و غاية التعريف بجهاز الشرطة و اهدافه في المجتمع و تبين خصوصية العمل الامني.

ثالثا: المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للمجتمع تتركس التقارب والثقة بينه و بين جمهور المواطنين.

01- بيانات خاصة بعلاقة توسيع مجالات نشاط جهاز الشرطة بالمساهمة الايجابية في مختلف التظاهرات الوطنية و المحلية و التقرب من افراد المجتمع و كسب ثقتهم.

02- بيانات خاصة بعلاقة مباشرة نشاطات ذات طابع اجتماعي تضامني مرتبطة بقيم واتجاهات و ثقافة المجتمع بغاية كسب ثقة المجتمع و تعاونه.

03- بيانات خاصة بواقع مواقف المواطنين من سلوك التبليغ عن خطر أمني أو عن مقترفيها

02: نتائج الدراسة حسب الفرضيات الجزئية

01-02- الفرضية الجزئية الأولى

02-02- الفرضية الجزئية الثانية

03-02- الفرضية الجزئية الثالثة

03: النتائج العامة و التوصيات

01-03: النتائج العامة

02-03: التوصيات

الخاتمة

قائمة المصادر و المراجع

الملاحق

01: عرض البيانات الميدانية و تفسيرها

أولاً: اعتماد الشرطة الجوية في جهاز الشرطة الجزائري و اسهامها في ابداء تعاون المواطنين و كسب مؤازرتهم في مكافحة الجريمة في المجتمع.

01- البيانات الشخصية لعينة الدراسة

02- بيانات خاصة بمدى اسهام الشرطة الجوية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر

03- بيانات خاصة بعلاقة التعديلات الهيكلية في اطار الشرطة الجوية بتقريب الخدمات من المواطن وتمكنها من تيسيرها وفهم احتياجاته و توفير خدمات نوعية لصالحه.

04- بيانات خاصة باجراءات الشرطة الجوية و علاقتها بتعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة

ثانياً: تنشيط قنوات الاعلام و الاتصال و دورها و جدواها في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.

01- بيانات خاصة باستحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي و الموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائرية و الخطوط الهاتفية الخضراء و علاقتها بالمساهمة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة لدى المجتمع و حمايته بتوعيته من المخاطر و تشجيع المواطنين على الابلاغ على المجرمين و عن التجاوزات و المخاطر الامنية

02- بيانات خاصة بمدى اسهام تنظيم العلاقات مع الصحافة و وسائل الاعلام و المشاركة في الحصص الاعلامية في نشر الوعي و تغيير نظرة المجتمع للأجهزة الامنية و العمل الامني

03- بيانات خاصة بعلاقة وظيفة تنظيم المعارض و الابواب المفتوحة على الجمهور والمطويات الاعلامية و غاية التعريف بجهاز الشرطة و اهدافه في المجتمع و تبين خصوصية العمل الامني.

ثالثاً: المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للمجتمع تركز التقارب والثقة بينه و بين جمهور المواطنين.

01- بيانات خاصة بعلاقة توسيع مجالات نشاط جهاز الشرطة بالمساهمة الايجابية في مختلف التظاهرات الوطنية و المحلية و التقرب من افراد المجتمع و كسب ثقتهم.

02- بيانات خاصة بعلاقة مباشرة نشاطات ذات طابع اجتماعي تضامني مرتبطة بقيم واتجاهات و ثقافة المجتمع بغاية كسب ثقة المجتمع و تعاونه.

03- بيانات خاصة بواقع مواقف المواطنين من سلوك التبليغ عن خطر أمني أو عن مقترفيها

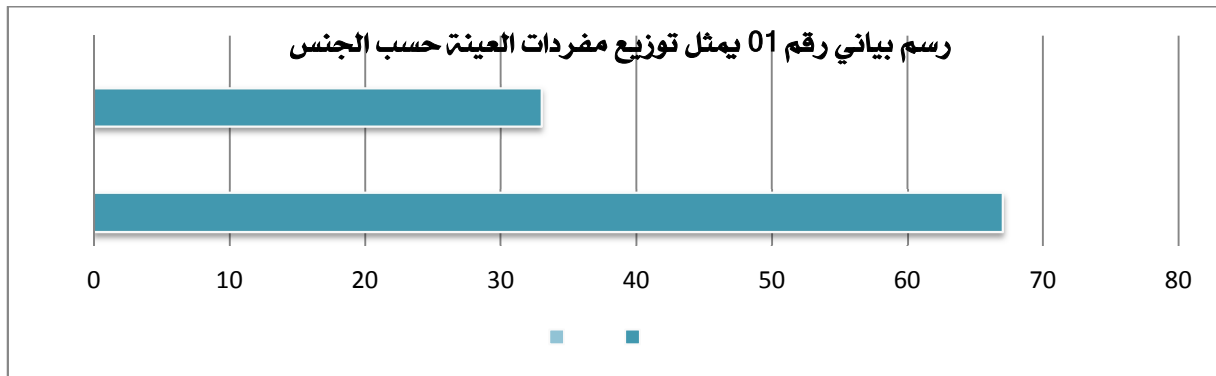
01- عرض البيانات الميدانية و تفسيرها

- البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

الجدول رقم 01 للبيانات الشخصية لعينة الدراسة			
الصفة		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	154	67.0%
	انثى	76	33.0%
	المجموع	230	100.0%
السن	20-29	88	38.3%
	30-39	47	20.4%
	40-49	42	18.3%
	اكبر من 50	53	23.0%
	المجموع	230	100.0%
المستوى التعليمي	ابتدائي	9	3.9%
	اكمالي	18	7.8%
	ثانوي	82	35.7%
	جامعي	121	52.6%
	المجموع	230	100.0%
الحالة العائلية	اعزب	125	54.3%
	متزوج	105	45.7%
	المجموع	230	100.0%
هل لديك أطفال	نعم	99	94.3%
	لا	6	5.7%
	المجموع	105	100.0%
هل تعمل	نعم	157	68.3%
	لا	73	31.7%
	المجموع	230	100.0%
طبيعة الوظيفة	قطاع عمومي	95	60.5%
	قطاع خاص	62	39.5%
	المجموع	157	100.0%
طبيعة منطقة الاقامة	حضرية	185	80.4%
	شبه حضرية	45	19.6%
	المجموع	230	100.0%

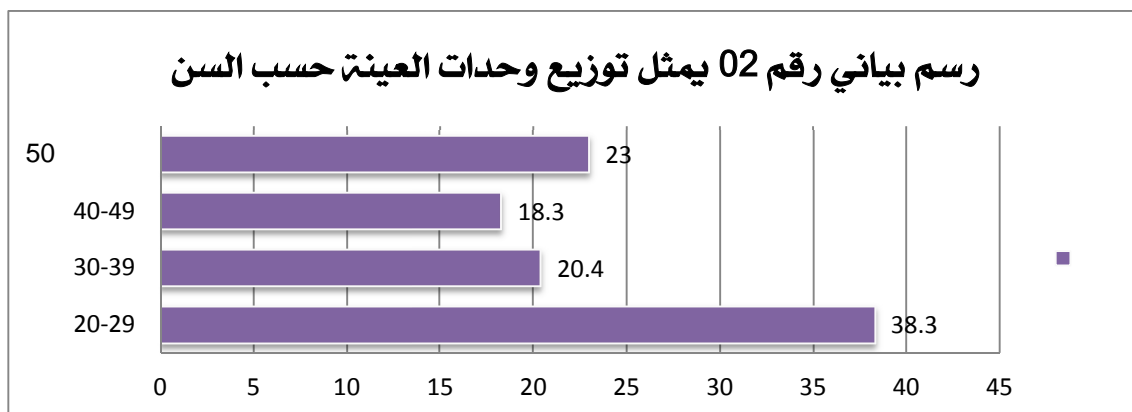
01-01: بيانات العينة حسب الجنس:

من خلال الملاحظة الأولية لبيانات الجدول رقم 01 نجد أن النساء تمثل فئة الاقلية بنسبة 33 بالمائة فيما تمثل نسبة الرجال 67 بالمائة ، لرا لخصوصية المجتمع المحلي و تفادي فئة النساء للحديث مع غرباء أوحى الوقوف معهم في الشارع مطولا مهما كان موضوع الحديث و هو الظرف الذي واجهته خلال جمع البيانات خاصة بالمناطق الداخلية للوطن و الذي سبق ذكره ضمن صعوبات البحث الميداني، فكانت نسبة النساء و الرجال حسب ما يوضحه الشكل رقم 01.



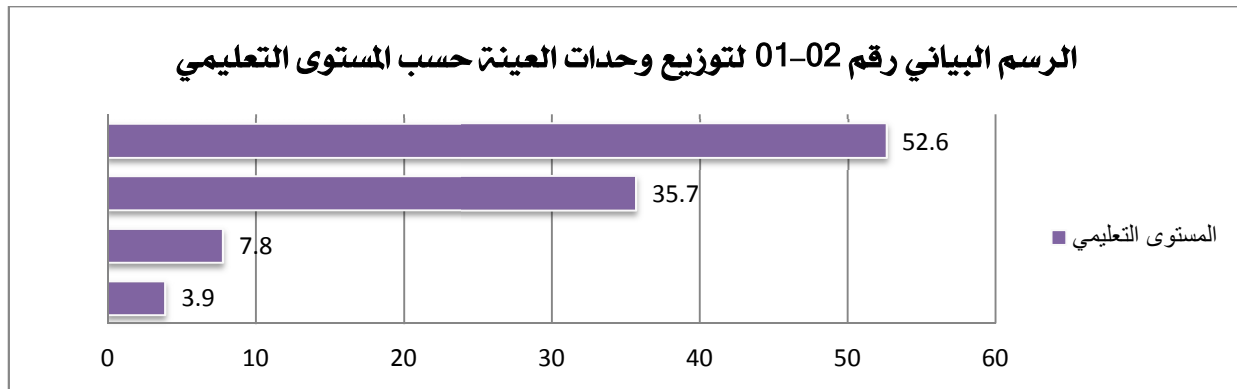
02-01: بيانات العينة حسب السن:

من خلال الملاحظة المباشرة للجدول نجد ان الفئات العمرية لعينة الدراسة جاءت غالبيتها لذوي الفئة العمرية المحصورة بين 20-29 سنة بسبة 38.30 بالمائة تليها فئة من أكبر من 50 سنة بنسبة 23.00 بالمائة ثم الفئة العمرية 30 الى 39 سنة بنسبة 20.40 بالمائة و اخيرا فئة 40-49 سنة بنسبة 18.30 بالمائة و هي أقل فئة عمرية في عينة الدراسة حيث يفسر هذا الترتيب التركيبة الكلية للمجتمع المتمثل في غالبية من فئة الشباب من جهة و الفئة العمرية الأكثر امكانية للإتصال معها على غرار الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة خاصة منهم الرجال هو ما يوضحه الرسم البياني رقم 02



03-01: بيانات العينة حسب المستوى التعليمي:

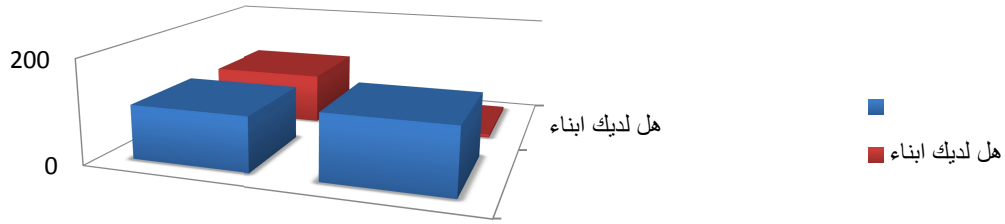
من خلال القراءة الأولية للجدول يتبين لنا ان أغلب وحدات عينة الدراسة من فئة جامعي بنسبة 52.60 بالمائة يليها نسبة المفردات ذات المستوى الثانوي و ذلك بنسبة 35.70 بالمائة يليها مفردات العينة من ذوي المستوى الاكاديمي بنسبة 07.80 بالمائة و أخيرا الذين لديهم مستوى الابتدائي بنسبة 03.90 بالمائة، و هو ما يفسره اهتمام الدولة بالتعليم و خاصة مجانيته فكان أغلب مفردات العينة من الجامعيين، وهو ما يوضحه الرسم البياني رقم 03



04-01: بيانات العينة حسب الحالة العائلية و وجود أبناء:

اتضح من خلال تبويب البيانات أن أغلب مفردات العينة من فئة العزاب بنسبة 54.30 بالمائة مقابل 45.70 بالمائة من مفردات العينة الكلية متزوج، وهو ما يفسره النسبة العالية للشباب بعينة الدراسة خاصة للفئة العمرية الأولى 20-29 سنة تليها فئة 30-39 سنة، أما عن وجود أبناء بالنسبة لفئة المتزوجين فقد كانت بالاجاب بنسبة 94.30 بالمائة مقابل ما نسبته 5.7 من دون ابناء وهو أمر منطقي معروف اجتماعيا يتمثل في اقبال كل متزوج على انجاب الاطفال مع وجود ضبط اجتماعي واضح مقاوم لفكرة عدم الانجاب مرتبط بالنظام الديني و قيمه المشجعة على الانجاب، كما يوضح الرسم البياني رقم 04 ادناه هذه النسب بوضوح أكثر بواسطة التكرارات.

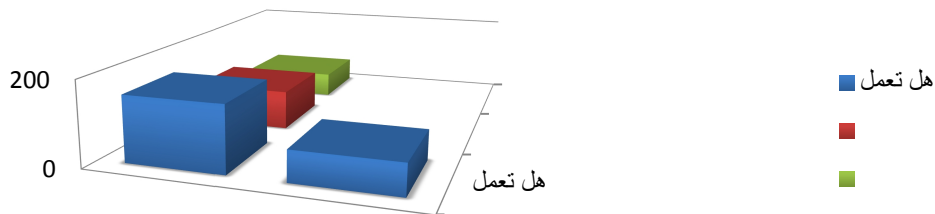
رسم بياني رقم 02-02 يوضح الحالة العائلية ووجود ابناء من عدمه



01-05: بيانات العينة المتعلقة بالعمل من دونه و طبيعة الجهة المستخدمة:

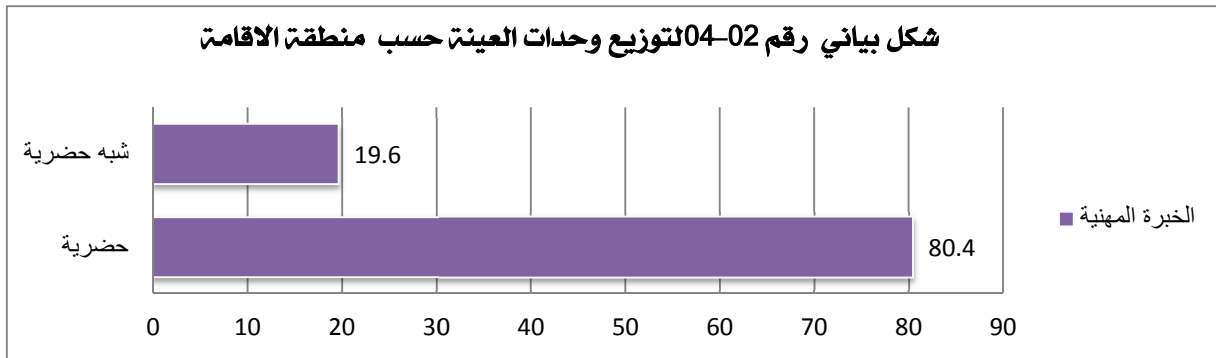
اتضح بعد تفريغ بيانات العينة ان جل المفردات يعملون و ذلك بنسبة 68.30 بالمائة من مفردات عينة الدراسة منهم 60.50 بالقطاع العمومي مقابل 3.50 بالقطاع الخاص وهو ما يعكس اهتمام برامج الدولة بقطاع التشغيل خاصة بالنسبة للقطاع الخاص و خلق مناصب عمل ضمنه، فيما صرح ما نسبته 31.70 مائة أنهم بدون عمل و ذلك لاعتبار هذا الموضوع من الخصوصيات يفضل في الغالب خاصة فئة التجار عدم البوح به نهائيا في انتظار فهم خلفيات و اسباب و جهة هذا الاستبيان كاختيار احترازي من قبلهم خاصة و أن هذا السؤال في بداية الاستبيان.

رسم بياني رقم 03-02 يوضح بيانات العينة المتعلقة بالعمل من دونه وطبيعة الجهة المستخدمة



01-06: بيانات العينة حسب منطقة الإقامة:

يتضح من خلال القراءة الأولية للجدول الخاص بنسب توزيع مفردات العينة حسب منطقة الإقامة فأن فئة الغالبة تتمثل في سكان المناطق الحضرية بنسبة 80.40 بالمائة مقابل نسبة 19.60 بالمائة من سكان المناطق شبه الحضرية على خلفية أن طبيعة عمل جهاز الشرطة و مهامه تنحصر في المناطق الحضرية وشبه الحضرية مع وجود أجهزة أمنية أخرى مختصة في المناطق الريفية و عليه تم اقضاء كل الاستثمارات التي سكاها من المناطق الريفية لعدم خدمتها للبحث، كما يوضح الرسم البياني رقم 06 هذه النسب



01-07: البيانات التفصيلية لعينة الدراسة :

فيما يلي يبين الجدول ادناه بيانات العينة تفصيليا مبوبة حسب السن و الجنس وفق مؤشرات المستوى التعليمي الحالة العائلية، العمل و طبيعته و منطقة الاقامة.

حيث يتضح أن نسبة النساء الجامعيات التي تقدر بـ 29.60 بالمائة أكبر من نسبة الجامعيين في فئة الذكور حيث قدرت بـ 23.00 بالمائة و أن فئة الذكور من ذوي مستوى الثانوي هم حوالي عشرة أضعاف منها عند النساء حيث قدرت بنسبة المستوى الثانوي للذكور بـ 32.20 بالمائة مقابل نسبة 03.50 بالمائة عند الاناث فيما لا وجود لمستوى اكمامي أو ابتدائي في فئة النساء مقابل 3.90 بالمائة و 07.80 للطورين الابتدائي والاكمامي بالترتيب لدى الذكور و هي مؤشرات واضحة تؤكد نسب التسرب المدرسي بالنسبة للذكور مقارنة بالاناث اللاتي يتميزن باقبالهن أكثر على الدراسة، و هو ما يوحي بوضع جديد بالنسبة لحاملي الشهادات الذي سيكون بغالبية نسوية واضحة يترتب عنا تأثير مباشر على عمليات التوظيف و سوق العمل و طبيعة الوظائف الشاغرة التي تتطلب مؤهلات علمية كما سيكون التأثير واضحا كذلك على الوضع العام للموارد البشرية المتاحة بالوطن.

كما يمكننا أن نجد العديد من المؤشرات التي تربطنا مباشرة بظواهر اجتماعية كنسب العزوبية التي تكون منخفضة في فئة النساء خلال المراحل العمرية الأولى عكس فئة الذكور ثم تزيد في المرحلة العمرية 40-49 سنة و كذا اقدام العنصر النسوي على العمل في القطاع الخاص على حساب القطاع العام أكثر من الرجال و ما الى ذلك من مؤشرات تستحق التحليل أكثر يدل عليها هذا الجدول بوضوح.

الجدول رقم 02 متعلق بالبيانات التفصيلية لمفردات عينة الدراسة																	
			الجنس														
			ذكر					انثى					المجموع				
			السن					السن					السن				
20-29	30-39	40-49	50+	المجموع	20-29	30-39	40-49	+50	المجموع	20-29	30-39	40-49	50+	المجموع			
المستوى التعليمي	ابتدائي	التكرار	0	0	8	1	9	0	0	0	0	0	0	0	8	1	9
		النسبة	.0%	.0%	3.5%	.4%	3.9%	.0%	.0%	.0%	.0%	.0%	.0%	.0%	3.5%	.4%	3.9%
	اكمالي	التكرار	0	1	3	14	18	0	0	0	0	0	0	1	3	14	18
		النسبة	.0%	.4%	1.3%	6.1%	7.8%	.0%	.0%	.0%	.0%	.0%	.0%	.4%	1.3%	6.1%	7.8%
	ثانوي	التكرار	25	8	23	18	74	3	1	4	0	8	28	9	27	18	82
		النسبة	10.9%	3.5%	10.0%	7.8%	32.2%	1.3%	.4%	1.7%	.0%	3.5%	12.2%	3.9%	11.7%	7.8%	35.7%
	جامعي	التكرار	14	17	2	20	53	46	20	2	0	68	60	37	4	20	121
		النسبة	6.1%	7.4%	.9%	8.7%	23.0%	20.0%	8.7%	.9%	.0%	29.6%	26.1%	16.1%	1.7%	8.7%	52.6%
	المجموع	التكرار	39	26	36	53	154	49	21	6	0	76	88	47	42	53	230
		النسبة	17.0%	11.3%	15.7%	23.0%	67.0%	21.3%	9.1%	2.6%	.0%	33.0%	38.3%	20.4%	18.3%	23.0%	100.0%
الحالة العائلية	اعزب	التكرار	39	21	1	1	62	44	17	2	0	63	83	38	3	1	125
		النسبة	17.0%	9.1%	.4%	.4%	27.0%	19.1%	7.4%	.9%	.0%	27.4%	36.1%	16.5%	1.3%	.4%	54.3%
	متزوج	التكرار	0	5	35	52	92	5	4	4	0	13	5	9	39	52	105
		النسبة	.0%	2.2%	15.2%	22.6%	40.0%	2.2%	1.7%	1.7%	.0%	5.7%	2.2%	3.9%	17.0%	22.6%	45.7%
	المجموع	التكرار	39	26	36	53	154	49	21	6	0	76	88	47	42	53	230
		النسبة	17.0%	11.3%	15.7%	23.0%	67.0%	21.3%	9.1%	2.6%	.0%	33.0%	38.3%	20.4%	18.3%	23.0%	100.0%
هل لديك أطفال	نعم	التكرار	0	5	34	52	91	1	3	4	0	8	1	8	38	52	99
		النسبة	.0%	4.8%	32.4%	49.5%	86.7%	1.0%	2.9%	3.8%	.0%	7.6%	1.0%	7.6%	36.2%	49.5%	94.3%
	لا	التكرار	0	0	1	0	1	4	1	0	0	5	4	1	1	0	6
		النسبة	.0%	.0%	1.0%	.0%	1.0%	3.8%	1.0%	.0%	.0%	4.8%	3.8%	1.0%	1.0%	.0%	5.7%

	المجموع	التكرار	0	5	35	52	92	5	4	4	0	13	5	9	39	52	105
		النسبة	.0%	4.8%	33.3%	49.5%	87.6%	4.8%	3.8%	3.8%	.0%	12.4%	4.8%	8.6%	37.1%	49.5%	100.0%
هل تعمل	نعم	التكرار	28	16	36	53	133	15	5	4	0	24	43	21	40	53	157
		النسبة	12.2%	7.0%	15.7%	23.0%	57.8%	6.5%	2.2%	1.7%	.0%	10.4%	18.7%	9.1%	17.4%	23.0%	68.3%
	لا	التكرار	11	10	0	0	21	34	16	2	0	52	45	26	2	0	73
		النسبة	4.8%	4.3%	.0%	.0%	9.1%	14.8%	7.0%	.9%	.0%	22.6%	19.6%	11.3%	.9%	.0%	31.7%
	المجموع	التكرار	39	26	36	53	154	49	21	6	0	76	88	47	42	53	230
		النسبة	17.0%	11.3%	15.7%	23.0%	67.0%	21.3%	9.1%	2.6%	.0%	33.0%	38.3%	20.4%	18.3%	23.0%	100.0%
طبيعة الوظيفة	القطاع العمومي	التكرار	3	9	13	53	78	12	5	0	0	17	15	14	13	53	95
		النسبة	1.9%	5.7%	8.3%	33.8%	49.7%	7.6%	3.2%	.0%	.0%	10.8%	9.6%	8.9%	8.3%	33.8%	60.5%
	القطاع الخاص	التكرار	25	7	23	0	55	3	0	4	0	7	28	7	27	0	62
		النسبة	15.9%	4.5%	14.6%	.0%	35.0%	1.9%	.0%	2.5%	.0%	4.5%	17.8%	4.5%	17.2%	.0%	39.5%
	المجموع	التكرار	28	16	36	53	133	15	5	4	0	24	43	21	40	53	157
		النسبة	17.8%	10.2%	22.9%	33.8%	84.7%	9.6%	3.2%	2.5%	.0%	15.3%	27.4%	13.4%	25.5%	33.8%	100.0%
طبيعة منطقة الإقامة	حضرية	التكرار	30	19	36	53	138	26	16	5	0	47	56	35	41	53	185
		النسبة	13.0%	8.3%	15.7%	23.0%	60.0%	11.3%	7.0%	2.2%	.0%	20.4%	24.3%	15.2%	17.8%	23.0%	80.4%
	شبه حضرية	التكرار	9	7	0	0	16	23	5	1	0	29	32	12	1	0	45
		النسبة	3.9%	3.0%	.0%	.0%	7.0%	10.0%	2.2%	.4%	.0%	12.6%	13.9%	5.2%	.4%	.0%	19.6%
	المجموع	التكرار	39	26	36	53	154	49	21	6	0	76	88	47	42	53	230
		النسبة	17.0%	11.3%	15.7%	23.0%	67.0%	21.3%	9.1%	2.6%	.0%	33.0%	38.3%	20.4%	18.3%	23.0%	100.0%

02- بيانات خاصة بمدى اسهام الشرطة الجوارية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين.

يتم من خلال الجدول المركب رقم 03 عرض بيانات عينة الدراسة المتعلقة بمدى اسهام ميكانيزمات الشرطة الجوارية في تفعيل طريقة الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين من خلال الأسئلة التالية:

- هل لك علاقة شخصية ببعض رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعكم السكني
- هذه العلاقة هل يمكن تصنيفها في خانة:
- هل تتواصل مع شرطة الحي بشكل مستمر دون الحاجة الى موضوع يخص قضايا أمنية
- هل يقدم العاملون بمركز الشرطة النصح و التوعية الوقائية للسكان في القضايا الأمنية المتعلقة بالحي:
- بشكل رسمي فقط عند الطلب
- بشكل غير رسمي وبمبادرة منهم
- ماهو تقييمكم لأسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي

مطابقتها بالسؤال عن مدى اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر باعتبارها المقصد الأساسي لتطبيق الشرطة الجوارية فكانت النتائج على النحو التالي وفق الجدول أدناه:

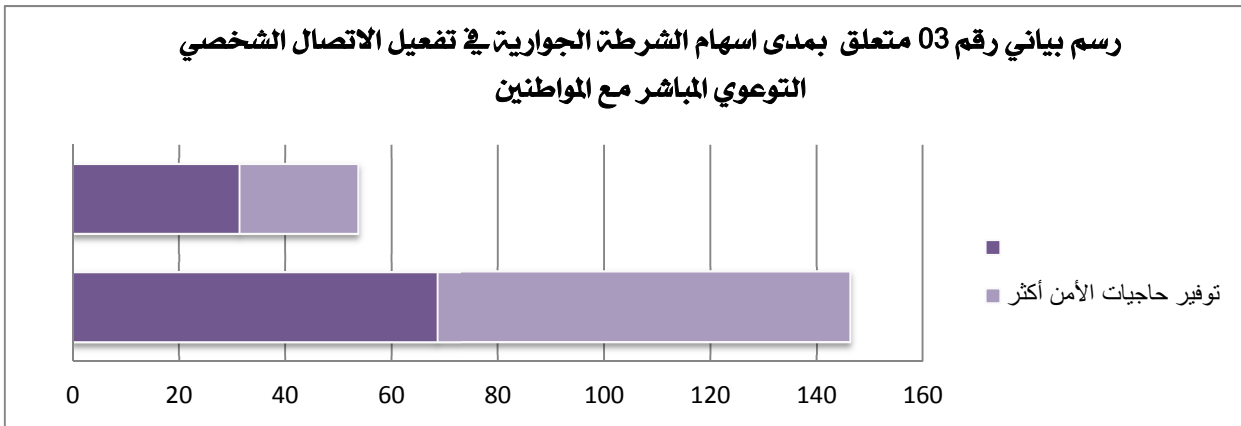
جدول رقم 03 متعلق بمدى اسهام الشرطة الجوارية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين		هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
هل لك اتصال شخصي ببعض رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعكم السكني	نعم	122	53.3%	35	15.3%	157	68.6%
	لا	56	24.5%	17	7.0%	72	31.4%
	المجموع	178	77.7%	52	22.3%	230	100.0%
هذه العلاقة هل يمكن تصنيفها في خانة:	علاقة شخصية	91	39.7%	8	3.5%	99	43.2%
	تواصل رسمي	31	13.5%	8	3.5%	39	17.0%
	علاقة تعاون رسمي	26	11.4%	1	.4%	27	11.8%
	علاقة تعاون غير رسمي	30	13.1%	35	14.8%	64	27.9%
	المجموع	178	77.7%	52	22.3%	230	100.0%
هل تتواصل مع شرطة الحي بشكل مستمر دون الحاجة الى موضوع يخص قضايا أمنية	نعم	79	34.5%	2	.9%	81	35.4%
	لا	99	43.2%	50	21.4%	148	64.6%
	المجموع	178	77.7%	52	22.3%	230	100.0%
هل يقدم العاملون بمركز	نعم	59	25.9%	43	18.9%	102	44.7%

الشرطة النصح والتوعية	لا	118	51.8%	9	3.5%	126	55.3%
الوقائية للسكان في القضايا الأمنية المتعلقة بالحي بشكل رسمي فقط عند الطلب	المجموع	177	77.6%	52	22.4%	230	100.0%
هل يقدم العاملون بمركز الشرطة النصح والتوعية	نعم	124	54.1%	5	2.2%	129	56.3%
الوقائية للسكان في القضايا الأمنية المتعلقة بالحي بشكل غير رسمي وبمبادرة منهم	لا	54	23.6%	47	20.1%	100	43.7%
	المجموع	178	77.7%	52	22.3%	230	100.0%
ماهو تقييمك لأسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي	جيدة	75	32.8%	0	.0%	75	32.8%
	مقبولة	102	44.5%	14	6.1%	116	50.7%
	دون المستوى	1	.4%	38	16.2%	38	16.6%
	المجموع	178	77.7%	52	22.3%	230	100.0%

2 01-03		
		هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية والاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر
هل لك اتصال شخصي ببعض رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجمعكم السكني	Khi-Chi-deux	.000
	Ddl	1
	Sig.	.990
هذه العلاقة هل يمكن تصنيفها في خانة: تواصل شخصي- تواصل رسمي- تعاون غير رسمي- تعاون رسمي	Khi-Chi-deux	52.158
	Ddl	3
	Sig.	.000
هل تتواصل مع شرطة الحي بشكل مستمر دون الحاجة الى موضوع يخص قضايا أمنية راهنة	Khi-Chi-deux	28.388
	Ddl	1
	Sig.	.000
هل يقدم العاملون بمركز الشرطة النصح و التوعية الوقائية للسكان في القضايا الأمنية المتعلقة بالحي بشكل رسمي فقط عند الطلب	Khi-Chi-deux	41.621
	Ddl	1
	Sig.	.000
هل يقدم العاملون بمركز الشرطة النصح و التوعية الوقائية للسكان في القضايا الأمنية المتعلقة بالحي بشكل غير رسمي و بمبادرة منهم	Khi-Chi-deux	57.742
	Ddl	1
	Sig.	.000
ماهو تقييمك لأسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي	Khi-Chi-deux	152.262
	Ddl	2
	Sig.	.000

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب مفردات العينة لها اتصال شخصي ببعض رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعهم السكني بنسبة 68.60 بالمائة منهم نسبة 53.30 بالمائة ترى بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، مقابل ما نسبته 15.30 بالمائة تعتقد بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، كما يرى من نسبة 31.40 بالمائة الذين ليس لهم أي اتصال شخصي برجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعهم السكني ما نسبته 24.50 بالمائة بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر مقابل ما نسبته 07.00 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، كما نلاحظ من الجدول 03-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.990) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (000)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر لا ترتبط بمتغير وجود اتصال شخصي بين مفردات عينة الدراسة و رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعهم السكني لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

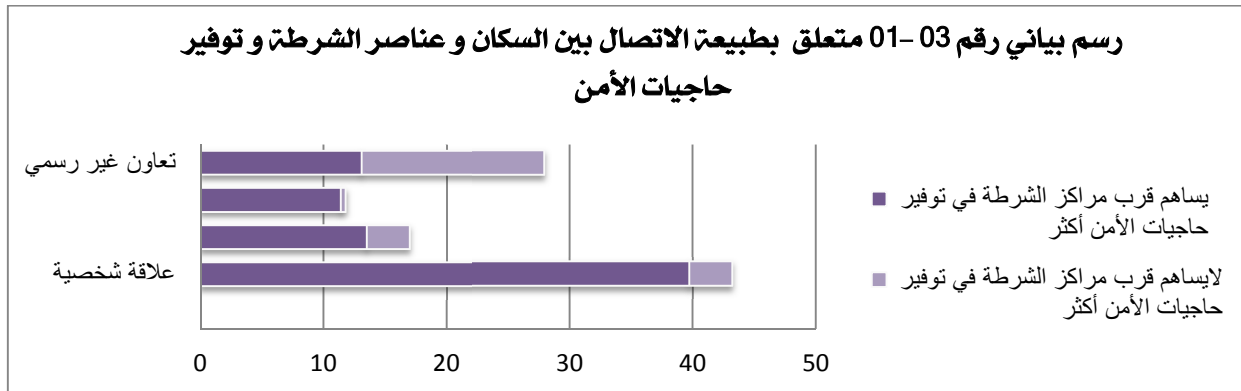
حيث تشير أكبر نسبة و التي تقدر بـ 77.70 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر دون أن يكون لأغلبهم اتصال شخصي برجال شرطة حييهم السكني باعتبارها فكرة مسلم بها لا تستدعي وجود اتصال شخصي لفهمها أو الاقتناع بها في حين يظهر الارتباط جليا في الاسئلة الموالية لما يتعلق الأمر بالتعاون أو تفاصيل عائدات الاتصال الشخصي و قرب مراكز الشرطة من الناس.



نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب مفردات العينة لها علاقة شخصية ببعض رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعهم السكني وذلك بنسبة 43.20 بالمائة منهم نسبة 39.70 بالمائة ترى بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، مقابل ما نسبته 03.50 بالمائة تعتقد بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، تليها نسبة من لديهم علاقة تعاون غير رسمي بنسبة 27.90 بالمائة يتجه منهم ما نسبته 13.10 بالمائة الى رأي أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد تساهم في توفير حاجيات

الأمن أكثر كعس ما ذهبت اليه ما نسبته 14.80 بالمائة منهم ، ثم فئة من لديهم تواصل في شكل رسمي التي بلغت 17.00 بالمائة حيث يرى منهم ما نسبته 13.50 بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر مقابل ما نسبته 03.50 بالمائة منهم تنفي ذلك، و أخيراً فئة من لديهم علاقة تعاون رسمي قدرت بـ 11.80 بالمائة ترى منهم ما نسبته 11.40 بالمائة أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر مقابل ما نسبته 00.40 بالمائة منهم تنفي ذلك.

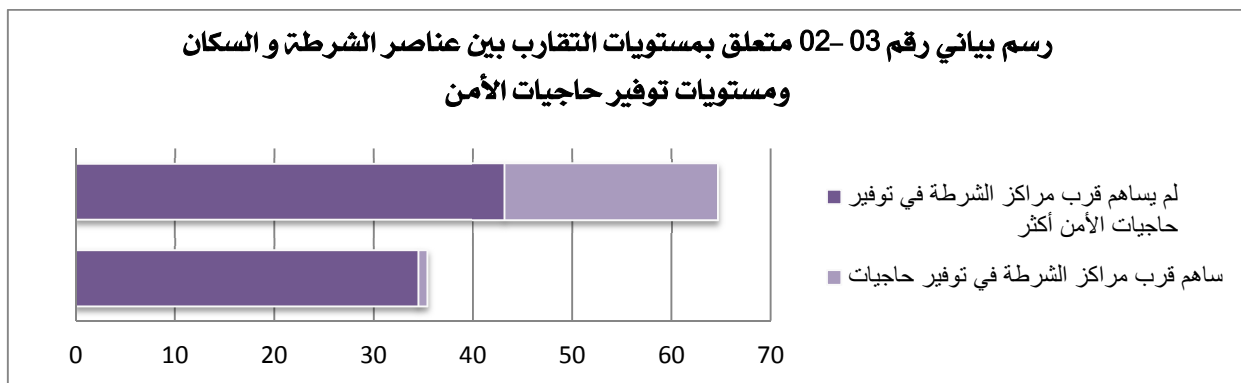
كما نلاحظ من الجدول 03-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (03)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (52.158)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير طبيعة العلاقة التي أئت في معظمها غير رسمية و شخصية، حيث تشير أكبر نسبة و التي تقدر بـ 43.20 و 27.90 بالمائة الى أن أغلب مفردات عينة الدراسة ممن لديهم علاقات شخصية و غير رسمية تعاونية أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر وهو ما يثبت نجاعة الاتصال الشخصي و خلق انطباع واضح لدى السكان عن توفر مستويات أوسع و أكثر للخدمات الأمنية في حالة اقتراب مراكز الشرطة و عناصرها من المواطن.



نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب مفردات العينة لا يتواصلون مع شرطة الحي دون الحاجة الى موضوع يخص قضايا أمنية بنسبة 64.60 بالمائة منهم نسبة 43.20 بالمائة ترى بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، مقابل ما نسبته 21.40 بالمائة تعتقد بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، كما يرى من نسبة 35.40 بالمائة الذين لا يتواصلون مع شرطة الحي بشكل مستمر دون الحاجة الى موضوع أمني ما نسبته 35.50 بالمائة بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر مقابل ما نسبته 0.90 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، كما نلاحظ من الجدول 03-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (28.388)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية

التوعية في توفير حاجيات الأمن أكثر يرتبط بمتغير وجود تواصل مستمر خارج الاطار الأمني مع رجال الشرطة العاملين بمركز مجتمعهم السكني.

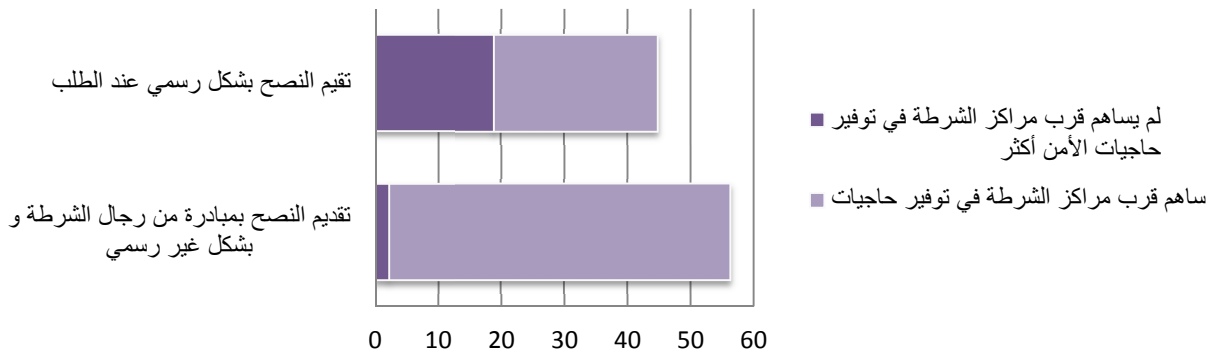
حيث تشير أكبر النسب في كل من الحالتين المتعلقة بوجود تواصل شخصي خارج الاطار المهني من عدمه التي تقدر بـ 43.20 و 35.50 الى أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر دون أن يكون لأغلبهم اتصال شخصي برجال شرطة خارج المجال الأمني باعتبارها فكرة مسلم بها لا تستدعي وجود اتصال شخصي لفهمها أو الاقتناع بها إلا أن هذا المؤشر له دلالة أخرى متعلقة بمستويات التقرب من السكان المحققة لحد الساعة في اطار استراتيجية الشرطة الجوية والعمل الجوّاري



من خلال الجدول 03 نلاحظ أن أغلب مفردات العينة يلاحظون أن تقديم النصح و التوعية الوقائية للسكان من قبل رجال شرطة الحي في القضايا الأمنية يتم بشكل غير رسمي و بمبادرة منهم و ذلك بنسبة 56.30 بالمائة منهم ما نسبته 54.10 بالمائة ترى بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، مقابل ما نسبته 02.20 بالمائة تعتقد بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، كما يرى من نسبة 44.70 بالمائة الذين يلاحظون أن تقديم النصح و التوعية الوقائية للسكان من قبل رجال شرطة الحي في القضايا الأمنية يتم بشكل رسمي عند الطلب ما نسبته 25.90 بالمائة أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر مقابل ما نسبته 18.90 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر.

كما نلاحظ من الجدول 01-03 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (41.621) بالنسبة لفئة تقديم النصح بشكل رسمي فقط عند الطلب و قيمة (57.742) بالنسبة لفئة الثانية، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو شكل تقديم النصح و التوعية بين المبادرة في شكل غير رسمي و عند الطلب بشكل رسمي ترتبط بمدى تحقق المساعي الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر، حيث يعد مؤشر المبادرة و الجاهزية الدائمة لتقديم النصح و التوعية طوعية و في شكل ودي بعيدا عن الرسميات من بين المحددات الحقيقية لنجاح التواصل المباشر بين سكان الأحياء و شرطتهم و هو في ذات الحين من الأهداف الميدانية لاستراتيجية العمل الشرطي الجوّاري

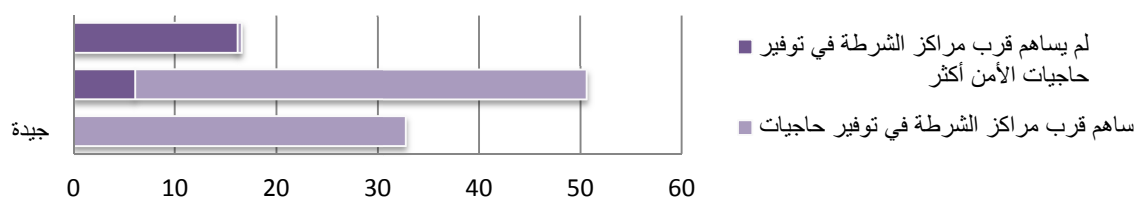
رسم بياني رقم 03-03 متعلق بكيفيات تقديم النصح والتوعية بين المبادرة أو الطلب واتجاهات العينة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة في توفير حاجيات الأمن



نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب مفردات العينة يصفون أسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي بالمقبولة و ذلك بنسبة 50.70 بالمائة منهم ما نسبته 44.50 بالمائة ترى بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، مقابل ما نسبته 06.10 بالمائة تعتقد بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية لم تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، كما يصف 32.80 بالمائة أسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي بالجيدة جلهم يرون أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر، هذا مقابل ما نسبته 16.60 بالمائة تجد أسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي دون المستوى، منهم ما نسبته 0.4 بالمائة أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية تساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر عكس اعتقاد ما نسبته 16.20 بالمائة منهم.

كما نلاحظ من الجدول 03-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (152.262)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر يرتبط بمتغير بشكل تعامل رجال شرطة الحي مع السكان، حيث تشير أكبر النسب التي تركزت حول معاملة شرطة الحي للسكان بين الجيدة و المقبولة و المقدرتين بـ 50.70 و 32.80 بالمائة الى مستويات عالية من الرضا المحقق من قبل مراكز الشرطة و مساعيهم لأجل تحسين صورة الجهاز و كسب ود السكان و هو من اساسيات مبدأ الشرطة الجوارية كذلك

رسم بياني رقم 03-04 متعلق بمستويات تقييم أسلوب معاملة رجال الشرطة لسكان الحي ومستويات مساهمة تقرب مراكز الشرطة لتوفير حاجيات الأمن أكثر



3- بيانات خاصة بعلاقة التعديلات الهيكلية في اطار الشرطة الجوارية بتقريب الخدمات من المواطن و و تمكنها من تيسيرها وفهم احتياجاته و توفير خدمات نوعية لصالحه.

تكون معالجة هذا المحور من خلال الوقوف على مدى تمكن هذه المراكز من توفير خدمات أمنية و توعوية وقائية ترقى الى ترسيخ سلوك الاتصال بمصالح شرطة الحي في حالات الضرورة كحد أدنى معبر عن اقتناع السكان بفاعلية أدائها و جديته و جودته و جدواه و ذلك من خلال طرح العديد من لأسئلة تتمثل في

- ماهو تقييمك لمستوى جدية التكفل بالمشاكل الأمنية من قبل شرطة مركز الحي
- ماهو تقييمك لمستوى جودة خدمات مصالح شرطة الحي
- ماهو تقييمك لمستوى فعالية خدمات مصالح شرطة الحي
- ماهو تقييمك للخدمات المقدمة من حيث سرعة الانجاز
- ماهو تقييمك لمستوى كفاءة أداء رجال الشرطة:

و مطابقة استجابات مفردات العينة بردودهم حول الاقدام على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالات الضرورة و الحاجة و هو ما يوضحه الجدول رقم 04 أدناه:

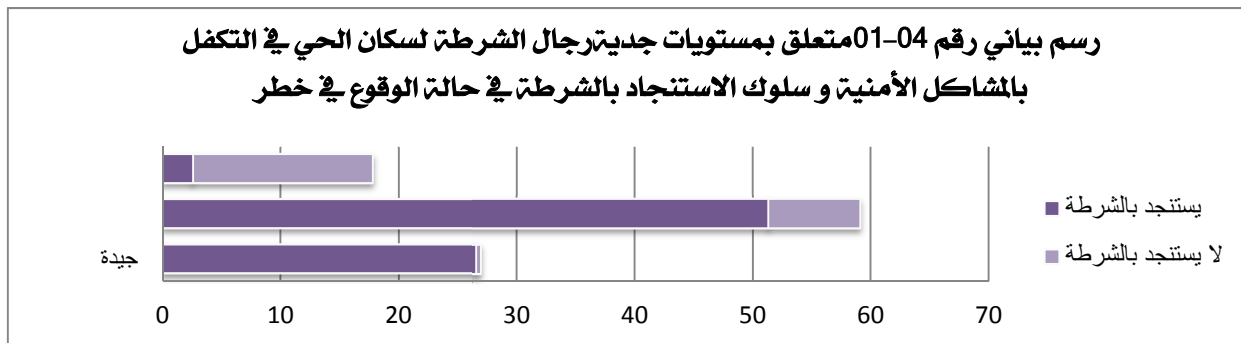
الجدول رقم 04 متعلق بعلاقة التعديلات الهيكلية في اطار الشرطة الجوارية بتقريب الخدمات من المواطن لتوفير خدمات أمنية توعوية نوعية							
		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ماهو تقييمك لمستوى جدية التكفل بالمشاكل الأمنية من قبل شرطة مركز الحي	جديّة عالية	52	22.6%	1	.4%	53	23.0%
	مقبولة	118	51.3%	18	7.8%	136	59.1%
	دون المستوى	6	2.6%	35	15.2%	41	17.8%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
ماهو تقييمك لمستوى جودة خدمات مصالح شرطة الحي	جيدة	26	11.3%	5	2.2%	31	13.5%
	مقبولة	144	62.6%	14	6.1%	158	68.7%
	دون المستوى	6	2.6%	35	15.2%	41	17.8%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
ماهو تقييمك لمستوى فعالية خدمات مصالح شرطة الحي	جيدة	29	12.6%	1	.4%	30	13.0%
	مقبولة	115	50.0%	18	7.8%	133	57.8%
	دون المستوى	32	13.9%	35	15.2%	67	29.1%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
ماهو تقييمك للخدمات المقدمة من	جيدة	38	16.5%	9	3.9%	47	20.4%
	مقبولة	123	53.5%	9	3.9%	132	57.4%

حيث سرعة الانجاز	دون المستوى	15	6.5%	36	15.7%	51	22.2%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
ماهو تقييمك لمستوى كفاءة أداء رجال الشرطة:	جيدة	41	17.8%	2	.9%	43	18.7%
	مقبولة	128	55.7%	19	8.3%	147	63.9%
	دون المستوى	7	3.0%	33	14.3%	40	17.4%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%

01-04 للارتباط المتغيرات (2)			هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر
ماهو تقييمك لمستوى جدية التكفل بالمشاكل الأمنية من قبل شرطة مركز الحي	Khi-Chi-deux	109.101	
	Ddl	2	
	Sig.	.000	
ماهو تقييمك لمستوى جودة خدمات مصالح شرطة الحي	Khi-Chi-deux	107.129	
	Ddl	2	
	Sig.	.000	
ماهو تقييمك لمستوى فعالية خدمات مصالح شرطة الحي	Khi-Chi-deux	44.945	
	Ddl	2	
	Sig.	.000	
ماهو تقييمك للخدمات المقدمة من حيث سرعة الانجاز	Khi-Chi-deux	83.884	
	Ddl	2	
	Sig.	.000	
ماهو تقييمك لمستوى كفاءة أداء رجال الشرطة:	Khi-Chi-deux	95.155	
	Ddl	2	
	Sig.	.000	

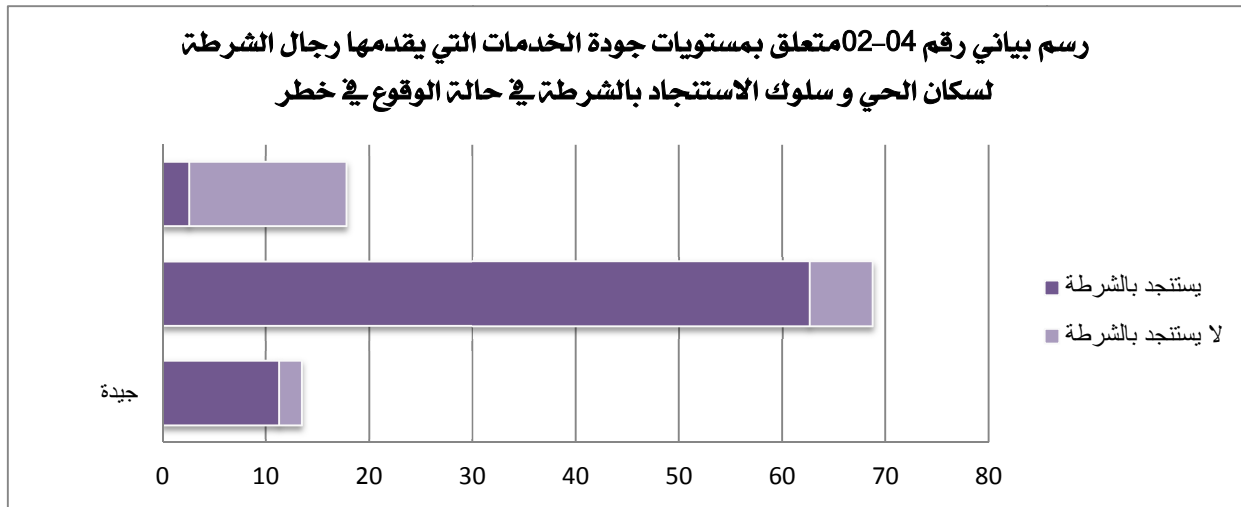
نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن أغلب مفردات العينة يصفون جدية التكفل بالمشاكل الأمنية من قبل رجال شرطة الحي بالمقبولة و ذلك بنسبة 59.10 بالمائة منهم ما نسبته 51.30 بالمائة يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، مقابل ما نسبته 07.80 بالمائة لا يقومون بذلك، كما يصف 23.00 بالمائة مستوى تكفل رجال الشرطة بالمشاكل الأمنية بالجدية العالية منهم ما نسبته 22.60 بالمائة يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر عكس ما نسبته منهم 0.40 بالمائة لا يقومون بذلك، هذا مقابل ما نسبته 17.80 بالمائة تجد أن جدية رجال شرطة الحي في التكفل بالمشاكل الأمنية دون المستوى منهم ما نسبته 15.20 لا يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر عكس منهم ما نسبته 02.60 بالمائة يتصلون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.

كما نلاحظ من الجدول 04-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (109.101)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مستويات جودة رجال شرطة الحي و اقدامهم على الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مرتبطة، حيث تشير أكبر النسب التي وصفت مستويات جودة رجال الشرطة في التكفل بالمشاكل الأمنية بين المقبولة و الجيدة و ما قابلها من أعلى النسب كذلك بخصوص سلوك الاستنجاد بالشرطة الى منطلق ثقة في أن أي مشكل أمني سيعالج بجدية مقبولة أو جيدة



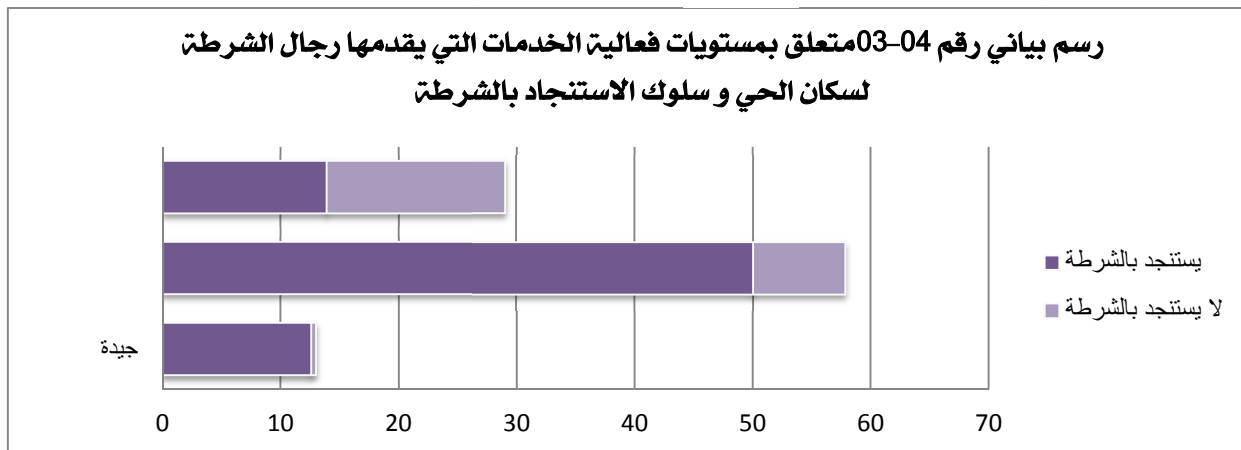
نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن أغلب مفردات العينة يصفون جودة خدمات رجال شرطة الحي بالمقبولة و ذلك بنسبة 68.70 بالمائة منهم ما نسبته 62.60 بالمائة يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، مقابل ما نسبته 06.10 بالمائة لا يقومون بذلك، كما يصف 13.50 بالمائة جودة خدمات رجال الشرطة بالجيدة منم ما نسبته 11.30 بالمائة يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر عكس ما نسبته منهم 02.20 بالمائة لا يقومون بذلك، هذا مقابل ما نسبته 17.80 بالمائة تجد أن جودة خدمات رجال شرطة الحي في التكفل بالمشاكل الأمنية دون المستوى منهم ما نسبته 15.20 لا يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر عكس منهم ما نسبته 02.60 بالمائة يتصلون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.

كما نلاحظ من الجدول 04-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (107.129)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مستويات جودة خدمات رجال شرطة الحي و اقدامهم على الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مرتبطة، حيث تشير أكبر النسب التي وصفت مستويات جودة خدمات رجال الشرطة في التكفل بالمشاكل الأمنية بين المقبولة و الجيدة و ما قابلها من أعلى النسب كذلك بخصوص سلوك الاستنجاد بالشرطة الى منطلق التأكيد من مستوى جودة خدمات بين المقبولة و الجيدة.



كذلك من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن أغلب مفردات العينة يصفون مستوى فعالية أداء و خدمات رجال شرطة الحي بالمقبولة و ذلك بنسبة 57.80 بالمائة منهم 50.00 بالمائة يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، مقابل ما نسبته 07.80 بالمائة منهم لا يقومون بذلك، كما يصف 13.00 بالمائة جودة خدمات رجال الشرطة بالجيدة منها 12.60 بالمائة ممن يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بينما لا يقوم البقية من النسبة المقدرة بـ 0.4 بالمائة بذلك، هذا مقابل ما نسبته 29.10 بالمائة تجد أن فعالية خدمات رجال شرطة الحي في التكفل بالمشاكل الأمنية دون المستوى منهم 15.20 لا يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، بينما يقوم البقية 13.90 بالمائة بالاتصال بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.

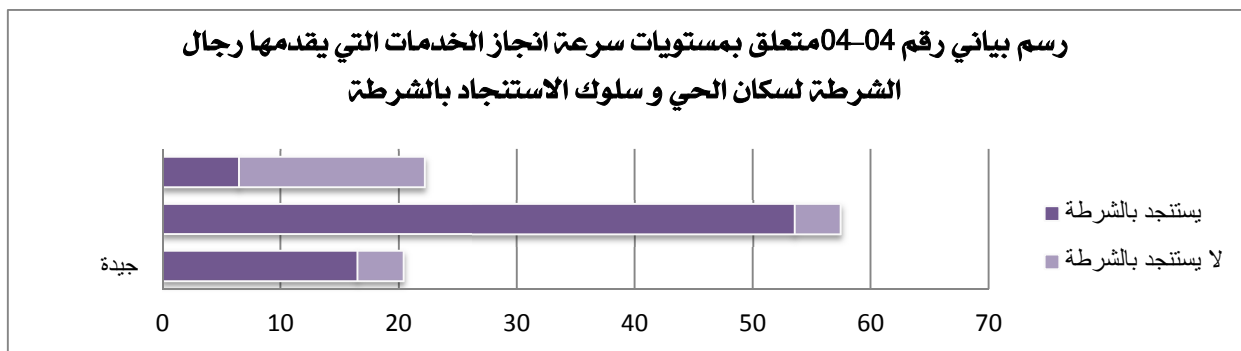
كما نلاحظ من الجدول 04-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (44.945)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مستويات فعالية خدمات رجال شرطة الحي و اقدمهم على الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مرتبطة، حيث تشير أكبر النسب التي وصفت مستويات فعالية خدمات رجال الشرطة بين المقبولة و الجيدة و ما قابلها من أعلى النسب كذلك بخصوص سلوك الاستنجاد بالشرطة الى قناعة واضحة لدى مستقبلتي الخدمات الأمنية من السكان تجاه فعالية الخدمات الأمنية بأنها مقبولة أو جيدة.



من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ كذلك أن أغلب مفردات العينة يعتبرون خدمات رجال شرطة الحي من حيث سرعة الانجاز بالمقبولة و ذلك بنسبة 57.40 بالمائة منها 53.50 بالمائة يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، مقابل بقية

النسبة المتمثلة في 03.90 بالمائة لا يقومون بذلك، كما يصف 20.40 بالمائة من عينة الدراسة خدمات رجال الشرطة من حيث سرعة الانجاز بالجيدة تنقسم بين 16.50 بالمائة ممن يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و 03.90 بالمائة لا يقدمون على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة وقوع خطر، و أخيرا ما نسبته 22.20 بالمائة تجد أن خدمات رجال شرطة الحي في التكفل بالمشاكل الأمنية من حيث سرعة الانجاز دون المستوى ينقسمون بين 06.50 بالمائة ممن يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، و نسبة 15.70 بالمائة ممن لا يقدمون على الاتصال بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.

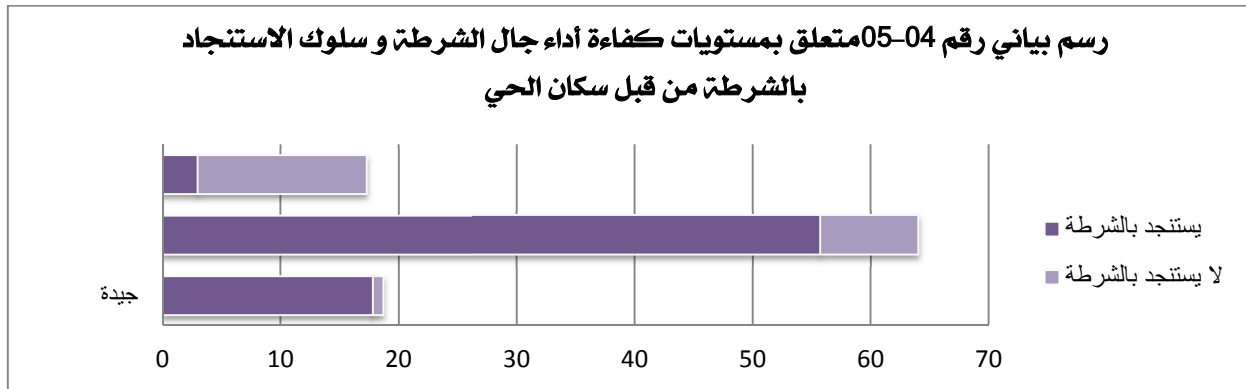
كما نلاحظ من الجدول 04-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (83.884)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مستويات خدمات رجال شرطة الحي من حيث سرعة الانجاز واقدامهم على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مرتبطة، حيث تشير أكبر النسب التي وصفت مستويات سرعة انجاز خدمات رجال الشرطة بين المقبولة و الجيدة و ما قابلها من أعلى النسب كذلك بخصوص سلوك الاستنجد بالشرطة الى قناعة واضحة لدى مستقبلي الخدمات الأمنية من السكان تجاه سرعة انجاز الخدمات الأمنية و تصنفها بأنها مقبولة أو جيدة.



وأخيرا نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن أغلب مفردات العينة يعتبرون مستوى كفاءة أداء خدمات رجال شرطة الحي بالمقبولة و ذلك بنسبة 63.90 بالمائة منها 55.70 بالمائة يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، مقابل بقية النسبة المتمثلة في 08.30 بالمائة لا يقومون بذلك، كما يصف 18.70 بالمائة من عينة الدراسة مستوى كفاءة خدمات رجال الشرطة بالجيدة تنقسم هذه النسبة الى 17.80 بالمائة ممن يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و 00.90 بالمائة لا يقدمون على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة وقوع خطر، و أخيرا ما نسبته 17.40 بالمائة تجد أن كفاءة أداء خدمات رجال شرطة الحي في التكفل بالمشاكل الأمنية دون المستوى تنقسم هذه النسبة بين 03.00 بالمائة ممن يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، و نسبة 14.30 بالمائة ممن لا يقدمون على الاتصال بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.

كما نلاحظ من الجدول 04-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين غير مستقلين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (95.155)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مستويات كفاءة أداء رجال شرطة الحي واقدامهم على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مرتبطة، حيث تشير أكبر النسب التي وصفت مستويات كفاءة أداء رجال

الشرطة بين المقبولة و الجيدة و ما قابلها من أعلى النسب كذلك بخصوص سلوك الاستنجاد بالشرطة الى قناعة واضحة لدى مستقبلتي الخدمات الأمنية من السكان بجودة كفاءة أداء رجال شرطة حييهم .



4- بيانات خاصة باجراءات الشرطة الجوارية و علاقتها بتعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة تكون معالجة هذا المحور من خلال الوقوف على مدى تمكن عناصر هذه المراكز بقرىها من السكان من بلوغ هدف تعزيز مبدأ التأزر و التعاون في مكافحة الجريمة معهم بعمليات اتصالية تحسيسية وقائية تركز على الاتصال الشخصي المباشر مع السكان و ذلك من خلال طرح العديد من لأسئلة الدالة على مستويات هذا الاسهام بالوقوف على مدى تمكن عناصر مراكز الشرطة القريبة للسكان من:

- تحسين صورة الجهاز لديك و فهم خصوصيات العمل الأمني
- اقناعك بأهمية التعاون معهم في حل المشكلات الأمنية
- خلق تعاون فعال بينك و بين شرطة الحي لحل المشاكل الأمنية
- اقناعك بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر
- تحفيزك على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الأفراد
- اقناعك بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي
- تحفيز سكان الحي على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة أفراد المجتمع
- التقليل من مستويات ظاهرة التكتم في الحي عن هوية المخالفين للقانون

و مطابقة استجابات مفردات العينة باستجابتهم حول اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية التحسيسية في توفير حاجيات الأمن أكثر و هو ما يوضحه الجدول رقم 05 أدناه:

جدول رقم 05 متعلق باجراءات الشرطة الجوارية و علاقتها بتعزيز مبدأ التعاون و التأزر في مكافحة الجريمة					
		هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية والاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر			
		نعم	لا	المجموع	
تحسين صورة الجهاز لديك و فهم خصوصيات العمل الأمني	نعم	التكرار	114	2	116
		النسبة	49.8%	9%	50.7%
	لا	التكرار	8	33	41
		النسبة	3.5%	14.4%	17.9%
	نسبيا	التكرار	56	16	72
		النسبة	24.5%	7.0%	31.4%
اقناعك بأهمية التعاون معهم في حل المشكلات الأمنية	نعم	التكرار	73	5	78
		النسبة	31.9%	2.2%	34.1%
	لا	التكرار	33	35	68
		النسبة	14.4%	15.3%	29.7%
	نسبيا	التكرار	72	11	83
		النسبة	31.4%	4.8%	36.2%
خلق تعاون فعال بينك و بين شرطة الحي لحل المشاكل الأمنية	نعم	التكرار	19	6	25
		النسبة	8.3%	2.6%	10.9%
	لا	التكرار	41	39	80

	نسبيا	النسبة	17.9%	17.0%	34.9%
		التكرار	118	6	124
		النسبة	51.5%	2.6%	54.1%
اقناعك بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر	نعم	التكرار	46	3	49
		النسبة	20.1%	1.3%	21.4%
	لا	التكرار	45	38	83
		النسبة	19.7%	16.6%	36.2%
	نسبيا	التكرار	87	10	97
		النسبة	38.0%	4.4%	42.4%
تحفيزك على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الأفراد	نعم	التكرار	55	9	64
		النسبة	24.0%	3.9%	27.9%
	لا	التكرار	42	37	79
		النسبة	18.3%	16.2%	34.5%
	نسبيا	التكرار	81	5	86
		النسبة	35.4%	2.2%	37.6%
اقناعك بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي	نعم	التكرار	116	3	119
		النسبة	50.7%	1.3%	52.0%
	لا	التكرار	23	39	62
		النسبة	10.0%	17.0%	27.1%
	نسبيا	التكرار	39	9	48
		النسبة	17.0%	3.9%	21.0%

01-05 متلق مستويات الترابط بين المتغيرات حسب ك2

هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر		
تحسين صورة الجهاز لديك و فهم خصوصيات العمل الأمني	Khi-Chi-deux	108.561
	Ddl	2
	Sig.	.000
اقناعك بأهمية التعاون معهم في حل المشكلات الأمنية	Khi-Chi-deux	48.726
	Ddl	2
	Sig.	.000
خلق تعاون فعال بينك و بين شرطة الحي لحل المشاكل الأمنية	Khi-Chi-deux	54.213
	Ddl	2
	Sig.	.000
اقناعك بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر	Khi-Chi-deux	41.905
	Ddl	2
	Sig.	.000
تحفيزك على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الأفراد	Khi-Chi-deux	43.483
	Ddl	2
	Sig.	.000

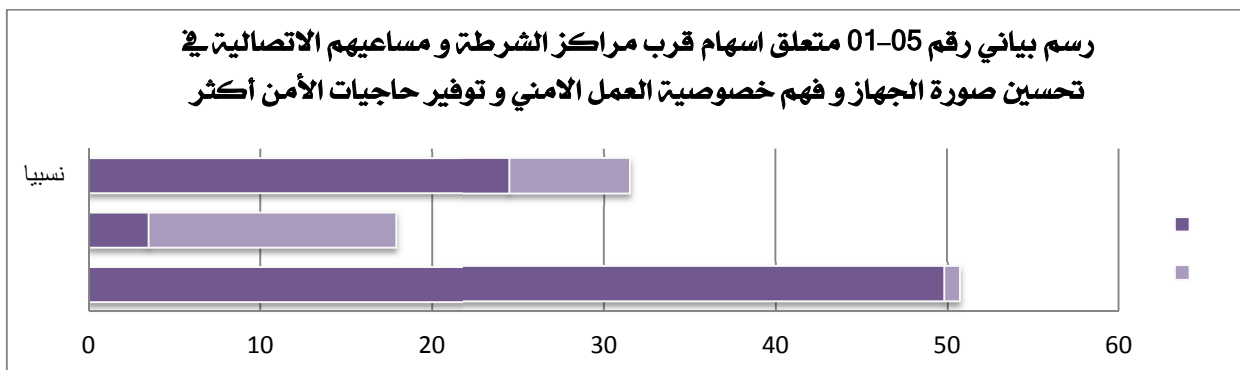
اقتناعك بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي	Khi-Chi-deux	86.289
	Ddl	2
	Sig.	.000

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 50.70 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة ومساعدتهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في تحسين صورة الجهاز و فهم خصوصيات العمل الأمني، تليها الفئة التي ترى بأن هذا الإسهام كان نسبيا و التي تقدر بـ 31.40 بالمائة و أخيرا الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة لم يساهم لا في تحسين صورة جهاز الشرطة لديهم ولا على فهم خصوصية العمل الأمني و التي تقدر بنسبة 17.90 بالمائة.

كما تقسم الفئة الأولى الى من يرون بأن قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة ثانية تذهب الى نفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 49.80 و 0.90 بالمائة بالترتيب على التوالي، أما عن الفئة الثانية التي اعتبرت هذا الاسهام نسبي تنقسم هي الأخرى الى فئة تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر وأخرى تنفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 24.50 و 07.00 بالمائة بالترتيب على التوالي، و أخيرا الفئة التي تنفي اسهام قرب مراكز الشرطة في تحسين صورة جهاز الشرطة و فهم خصوصية العمل الأمني تنقسم كذلك الى فئة تعتقد باسهام قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة تنفي ذلك بنسبة 03.50 و 14.40 بالمائة بالترتيب على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول 05-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (108.561)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير اسهام مراكز الشرطة و مساعدتهم الإعلامية و الاتصالية في تحسين صورة الجهاز و فهم خصوصية العمل الأمني نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 50.70 بالمائة و 31.40 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاتصالية تزيد من تحسين صورة الجهاز لديهم و توسيع مستويات فهم خصوصية العمل الأمني و تؤكد في ذات الحين بنسبة 49.80 بالمائة و 24.50 أن قرب هذه المراكز و المساعي الاتصالية لعناصرها يزيد في ذات الحين من توفير حاجيات الأمن أكثر.



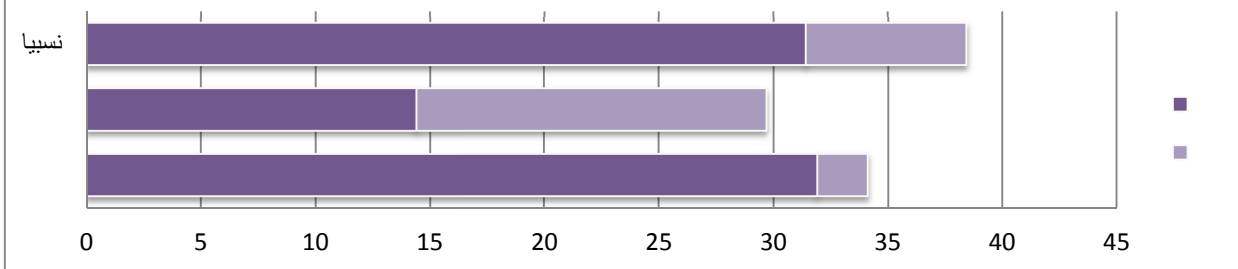
نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 36.20 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة ومساعدتهم الاتصالية قد ساهم نسبيا في اقناعهم بأهمية التعاون معهم لحل المشكلات الأمنية ، تليها الفئة التي ترى بأن هناك إسهام واضح و التي تقدر بـ 34.10 بالمائة و أخيرا الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة لم يساهم في اقناعهم بأهمية التعاون معهم لحل المشكلات الأمنية و التي تقدر بنسبة 29.70 بالمائة.

كما تنقسم الفئة الأولى الى من يرون بأن قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة ثانية تذهب الى نفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 31.40 و 04.80 بالمائة بالترتيب على التوالي، أما عن الفئة الثانية التي اعتبرت هناك إسهام واضح تنقسم هي الأخرى الى فئة تؤكد إسهام قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر وأخرى تنفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 31.90 و 02.20 بالمائة بالترتيب على التوالي، و أخيرا الفئة التي تنفي إسهام قرب مراكز الشرطة في اقناعهم بأهمية التعاون معهم لحل المشكلات الأمنية و التي بدورها تنقسم كذلك الى فئة تعتقد بإسهام قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة تنفي ذلك، حيث قدرت النسبتين بـ 14.40 و 15.30 بالمائة بالترتيب على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول 05-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات، أن المتغيرين مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (48.726)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير إسهام مراكز الشرطة و مساعدتهم الإعلامية و الاتصالية في اقناع السكان بأهمية التعاون معهم لحل المشكلات الأمنية نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 36.20 بالمائة و 34.10 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاتصالية يزيد اقناعهم بأهمية التعاون معهم كمواطنين لحل المشكلات الأمنية و تؤكد في ذات الحين ذات الفئتين بنسبة 31.40 بالمائة و 31.90 أن قرب هذه المراكز و المساعي الاتصالية لعناصرها يزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر.

رسم بياني رقم 05-02 متعلق إسهام قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاتصالية في تحسين اقناع السكان بأهمية التعاون لحل المشكلات الأمنية و توفير حاجيات الأمن أكثر

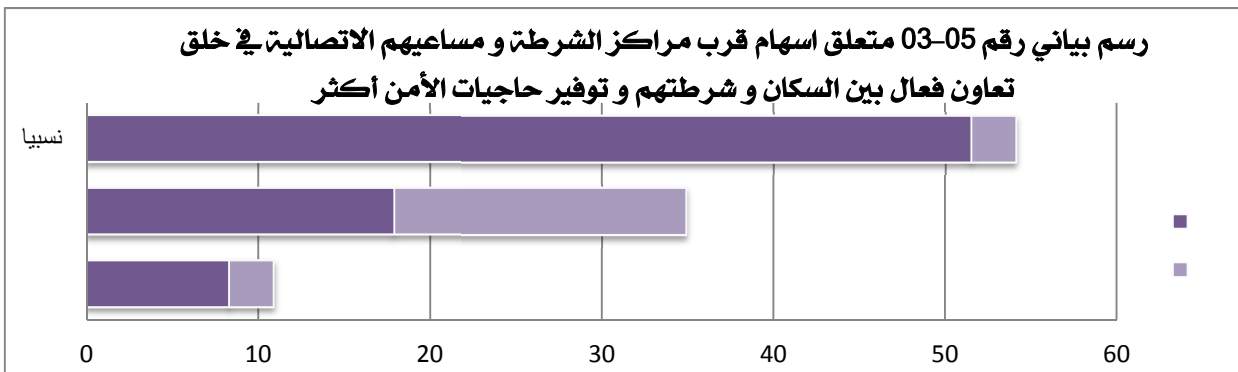


نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 54.10 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعدتهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم نسبيا في خلق تعاون فعال لحل المشاكل الأمنية، تليها الفئة التي ترى بأنه لم يكن هناك أي إسهام لخلق التعاون بينهم و بين شرطة الحي التي تقدر بـ 34.90 بالمائة و أخيرا الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة قد ساهم في خلق تعاون فعال بين السكان وشرطة الحي لحل المشاكل الأمنية التي تقدر بنسبة 10.90 بالمائة.

كما تنقسم الفئة الأولى الى من يرون بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة ثانية تذهب الى نفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 51.50 و 02.60 بالمائة بالترتيب على التوالي، أما عن الفئة الثانية التي اعتبرت أنه لا يوجد أي اسهام في خلق تعاون بين السكان و شرطتهم تنقسم هي الأخرى الى فئة تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و أخرى تنفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 17.90 و 17.0 بالمئة بالترتيب على التوالي، و أخيرا الفئة التي تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة في خلق تعاون فعال بين سكان الحي و شرطتهم تنقسم كذلك الى فئة تعتقد باسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة تنفي ذلك بنسبة 08.30 و 02.60 بالمائة بالترتيب على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول 05-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (54.213)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير اسهام مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في خلق تعاون فعال بين سكان الحي و شرطتهم نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 54.10 بالمائة و 10.90 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية ساهم في خلق تعاون فعال بين سكان الحي و شرطتهم و توفير حاجيات الأمن أكثر بنسبتي 51.50 بالمائة و 08.30، كما أن نسبة الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة لم يساهم في خلف تعاون فعال بينهم و بين شرطة الحي نجد أنها تؤكد بغالبية تقدر بـ 17.90 بالمائة اسهام قرب مراكز الشرطة في توفير حاجيات الأمن أكثر و هي نسبة تفوق من ذهبوا منهم الى عكس ذلك و التي تقدر بـ 17.00 بالمائة.

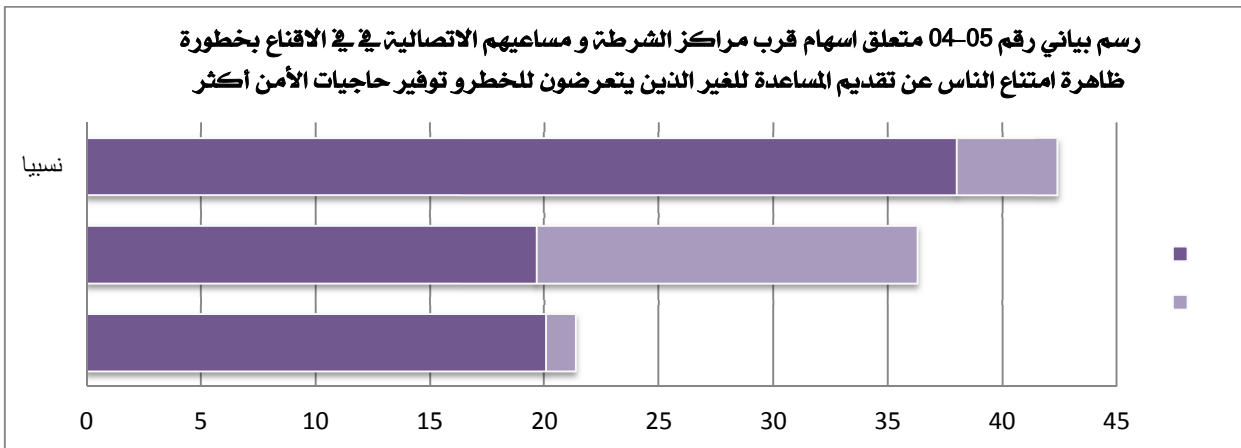


نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 42.40 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم نسبياً في الاقتناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر ، تليها الفئة التي ترى بأنه لم يكن هناك أي اسهام في الاقتناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر التي تقدر بـ 36.20 بالمائة و أخيرا الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة قد ساهم في الاقتناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر التي تقدر بنسبة 21.40 بالمائة.

كما تنقسم الفئة الأولى الى من يرون بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة ثانية تذهب الى نفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 38.00 و 04.40 بالمائة بالترتيب على التوالي، أما عن الفئة الثانية التي اعتبرت أنه لا يوجد أي اسهام في الاقناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر تنقسم هي الأخرى الى فئة تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر وأخرى تنفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 19.70 و 16.60 بالمائة بالترتيب على التوالي، و أخيرا الفئة التي تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة في الاقناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر تنقسم كذلك الى فئة تعتقد باسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة تنفي ذلك بنسبة 20.10 و 01.30 بالمائة بالترتيب على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول 05-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (41.905)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير اسهام مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في الاقناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 42.40 بالمائة و 21.40 بالمائة الى أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية ساهم في الاقناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر و توفير حاجيات الأمن أكثر بنسبتي 38.00 بالمائة و 20.10، كما أن نسبة الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة لم يساهم في في الاقناع بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر نجد أنها تؤكد بغالبية تقدر بـ 19.70 بالمائة اسهام قرب مراكز الشرطة في توفير حاجيات الأمن أكثر و هي نسبة تفوق من ذهبوا منهم الى عكس ذلك و التي تقدر بـ 16.60 بالمائة.

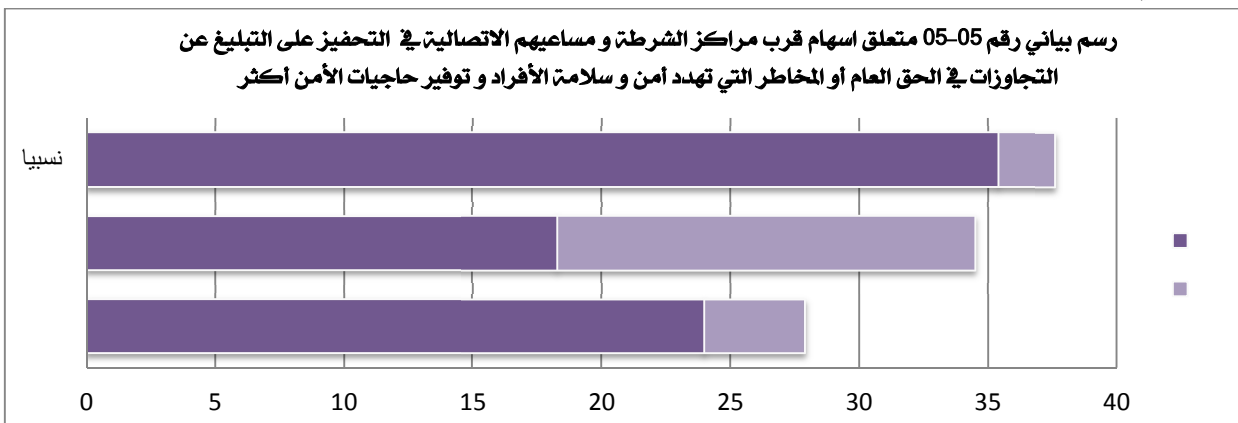


كذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 37.60 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم نسبيا في التحفيز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد، تليها الفئة التي ترى بأنه لم يكن هناك أي اسهام في التحفيز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو

المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد التي تقدر بـ 34.50 بالمائة و أخيرا الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة قد ساهم في التحفيز لى التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد و التي تقدر بنسبة 27.90 بالمائة. كما تنقسم الفئة الأولى الى من يرون بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة ثانية تذهب الى نفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 35.40 و 02.20 بالمائة بالترتيب على التوالي، أما عن الفئة الثانية التي اعتبرت أنه لا يوجد أي اسهام في الـ يـز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد تنقسم هي الأخرى الى فئة تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر وأخرى تنفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 18.30 و 16.20 بالمائة بالترتيب على التوالي، و أخيرا الفئة التي تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة في الـ يـز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد تنقسم كذلك الى فئة تعتقد باسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة تنفي ذلك بنسبة 24.00 و 03.90 بالمائة بالترتيب على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول 05-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (43.483)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير اسهام مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في التحفيز على التبليغ ن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 37.60 بالمائة و 27.90 بالمائة الى أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية ساهم في الـ يـز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد و توفير حاجيات الأمن أكثر من جهة أخرى و ذلك بنسبة 35.40 بالمائة و 24.00، كما أن نسبة الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة لم يساهم في الـ يـز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد تؤكد بغالبية تقدر بـ 18.30 بالمائة اسهام قرب مراكز الشرطة في توفير حاجيات الأمن أكثر و هي نسبة تفوق من ذهبوا منهم الى عكس ذلك و التي تقدر بـ 16.20 بالمائة.



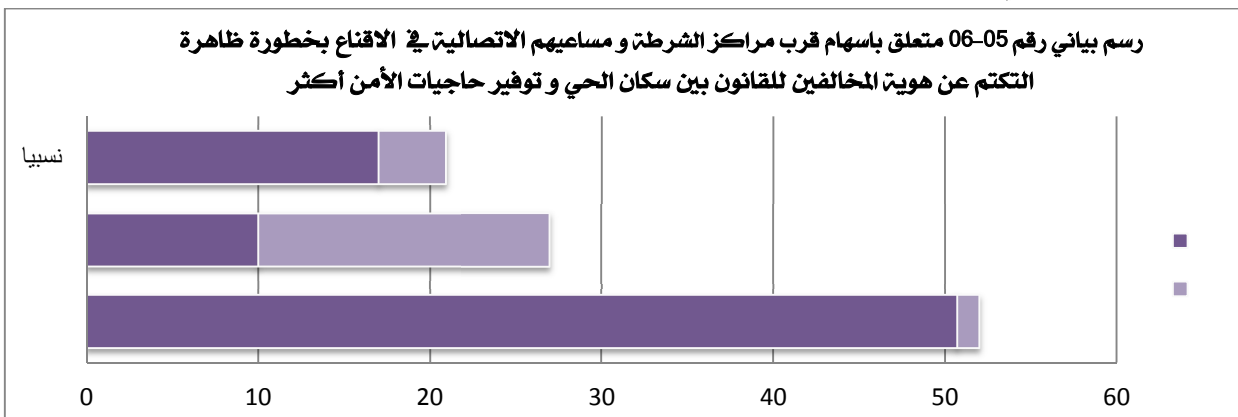
كما نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 52.00 بالمائة تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي ، تليها الفئة التي ترى بأنه لم يكن هناك أي اسهام لقر مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية

المخالفين للقانون بين سكان الحي التي تقدر بـ 27.10 بالمائة و أخيرا الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة قد ساهم نسبيا في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي و التي تقدر بنسبة 21.00 بالمائة.

حيث تنقسم الفئة الأولى الى من يرون بأن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة ثانية تذهب الى نفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 50.70 و 01.30 بالمائة بالترتيب على التوالي، أما عن الفئة الثانية التي اعتبرت أنه لا يوجد أي اسهام في وظيفة أو هدف الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي فهي الأخرى تنقسم الى فئة تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر وأخرى تنفي هذا الطرح و ذلك بنسبة 10.00 و 17.00 بالمائة بالترتيب وعلى التوالي، و أخيرا الفئة التي تؤكد اسهام قرب مراكز الشرطة في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي كان نسبيا تنقسم كذلك الى فئة تعتقد باسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و فئة تنفي ذلك بنسبة 17.00 و 03.90 بالمائة بالترتيب على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول 05-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (86.289)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير اسهام قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب بعد جمعها و التي تقدر بـ 52.00 بالمائة و 21.00 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية ساهم و ساهم نسبيا في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي و توفير حاجيات الأمن أكثر من جهة أخرى و ذلك بنسبة 50.70 بالمائة و 17.00، كما أن نسبة الفئة الثانية التي تجد أن قرب مراكز الشرطة لم يساهم في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي تؤكد بغالبية تقدر بـ 17.00 بالمائة عدم اسهام قرب مراكز الشرطة في توفير حاجيات الأمن أكثر و هي نسبة تفوق من ذهبوا منهم الى تأكيد هذا الاسهام و التي تقدر بـ 10.00 بالمائة.

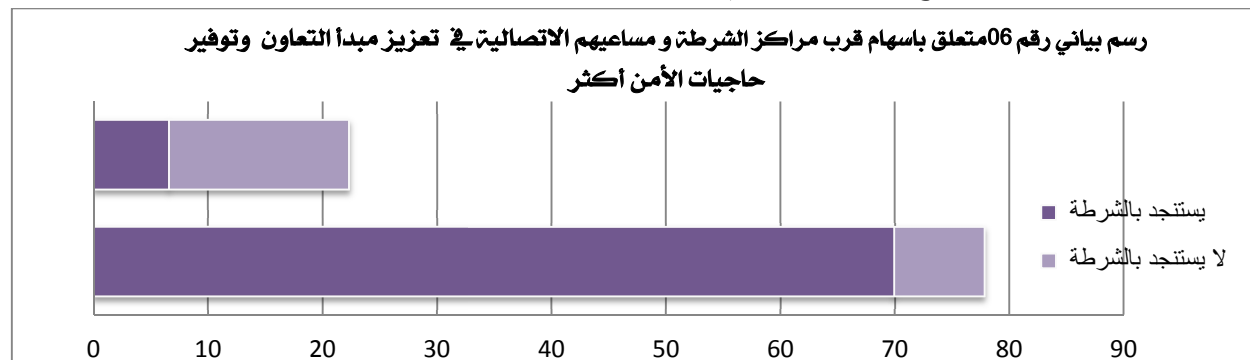


و لتبيان العلاقة الارتباطية أكثر بين المتغيرين الرئيسيين الذين تم استخدامهم مع المؤشرات السابقة بالجدولين المركبين رقم 05 و 04 يبين الجدول رقم 06 أدناه هذه العلاقة الارتباطية بوضوح

جدول رقم 06 متعلق بارتباط اجراءات الشرطة الجوارية و سلوك التعاون على مكافحة الجريمة					
			هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر		
			نعم	لا	المجموع
هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر	نعم	التكرار	160	18	178
		النسبة	69.9%	7.9%	77.7%
	لا	التكرار	15	36	51
		النسبة	6.6%	15.7%	22.3%
	المجموع	التكرار	175	54	230
		النسبة	76.4%	23.6%	100.0%

01-06 لارتباط المتغيرين		
		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر
هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر	Khi-Chi-deux	80.456
	Ddl	1
	Sig.	.000

حيث نلاحظ من الجدول رقم 06 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 77.70 بالمائة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاعلامية و الاتصالية قد ساهم في توفير حاجيات الأمن أكثر تستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر و ذلك بنسبة 69.90 بالمائة، بينما لا يقدم على هذا السلوك بقيتهم و المقدرين ب 07.90، كما نجد أن أغلب مفردات الفئة التي ترى بأنه لم يكن هناك أي اسهام لقرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر و التي تقدر ب 22.30 بالمائة لا تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و ذلك بنسبة 15.70 بالمائة من النسبة الكلية لهم بينما يقدم على هذا السلوك البقية منهم و المقدر عددهم بنسبة 06.60 بالمائة، كما نلاحظ من الجدول 01-06 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (80.456)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر ترتبط بمتغير الاقدام على الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، كما تشير أكبر النسب و التي تقدر ب 77.70 بالمائة و 76.40 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية ساهم توفير حاجيات الأمن أكثر مع اقدم أغلبهم كذلك على سلوك التبليغ والاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر و هو أهم أشكال التعاون الذي تسعى اليه عمليات الشرطة الجوارية.



ثانيا: تنشيط قنوات الاعلام و الاتصال و دورها و جدواها في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.

1- بيانات خاصة باستحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي و الموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائرية والخطوط الهاتفية الخضراء و علاقتها بالمساهمة في سحيح النظرة النمطية للشرطة لدى المجتمع وحمايته بتوعيته من المخاطر وتشجيع المواطنين على الابلاغ على المجرمين و عن التجاوزات و المخاطر التي تهدد سلامتهم.

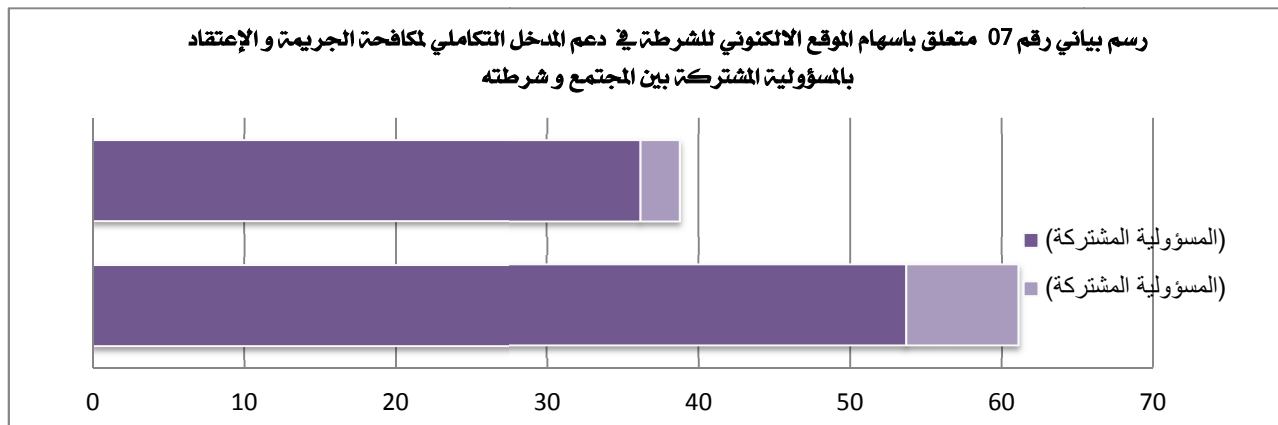
يتضمن هذا المحور مجمل العمليات المتعلقة بالجانب الاعلامي الاتصالي تفصيليا و التي اعتمدتها المديرية العامة للأمن الوطني كمرحلة لاحقة و مدعمة لميكنزمات الشرطة الجوارية التي تركز على الأداء و التواصل الشخصي فكانت هذه المرحلة متميزة بالتركيز على ضرورة استخدام كل الوسائل المتاحة على الصعيد الاعلامي و التكنولوجي التنظيمي لأجل بلوغ أهداف الاستراتيجية العامة في شقيها التنظيمي و الاعلامي، فصيغت على أساس ذلك جملة الأسئلة تتضمن مؤشرات واضحة للوقوف على مدى بلوغ الأهداف المسطرة على صعيدي تصحيح الصورة النمطية لجهاز الشرطة من جهة و توعية و تحسيس و تعزيز التعاون بين المجتمع و شرطته لبلوغ أعلى درجات الفاعلية في الأداء.

الجدول رقم 07 متعلق بمساهمة الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة في دعم المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة							
هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد امن وسلامة المجتمع							
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تزويدك بمعلومات حول مجهودات و أهداف ومنجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة	نعم	123	53.7%	17	7.4%	140	61.1%
	لا	83	36.2%	6	2.6%	89	38.9%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%
توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة	نعم	72	31.4%	12	5.2%	84	36.7%
	لا	134	58.5%	11	4.8%	145	63.3%
تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	نعم	68	29.7%	15	6.6%	83	36.2%
	لا	138	60.3%	8	3.5%	146	63.8%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%
أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	نعم	73	31.9%	13	5.7%	86	37.6%
	لا	133	58.1%	10	4.4%	143	62.4%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%
تبيان خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والفرد	نعم	76	33.2%	18	7.9%	94	41.0%
	لا	130	56.8%	5	2.2%	135	59.0%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%

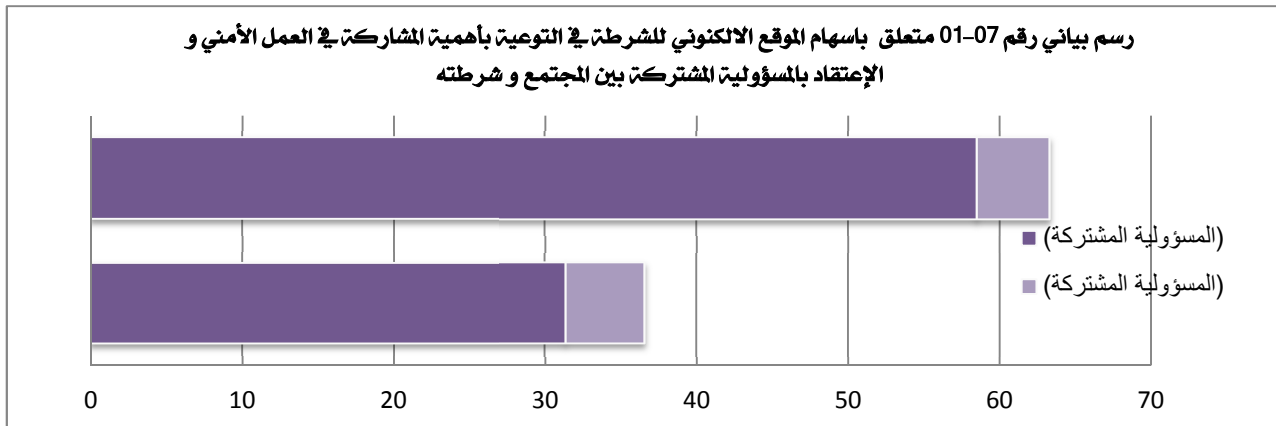
01-07 متعلق بالارتباط بين المتغيرين		
هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن و سلامة المجتمع		
تزويدك بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة	Khi-Chi-deux	1.757
	Ddl	1
	Sig.	.185
توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة	Khi-Chi-deux	2.642
	Ddl	1
	Sig.	.104
تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	Khi-Chi-deux	9.288
	Ddl	1
	Sig.	.002
أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	Khi-Chi-deux	3.922
	Ddl	1
	Sig.	.048
تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد	Khi-Chi-deux	14.632
	Ddl	1
	Sig.	.000

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن أغلب مفردات الفئة الأولى من العينة التي تقدر بنسبة 61.10 بالمائة تجد أن الموقع الالكتروني للشرطة قد ساهم في تزويدهم بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 38.90 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 53.70 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته و البقية المتمثلة في مجموعة ثانية بنسبة 07.40 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 36.20 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته و مجموعة ثانية تقدر بنسبة 10.00 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 01-07 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.185) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (1.757)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة في تزويدهم بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته غير مرتبطة نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 61.10 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين أفادهم الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة

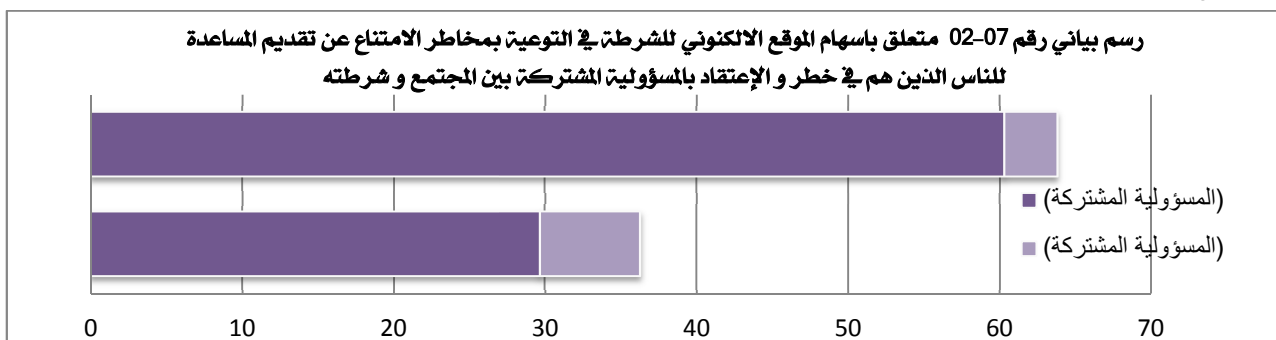
الجريمة و النسبة المقدرة 53.70 بالمائة ممن يملكون الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على تمكن الموقع من تلبية هذا المطلب الذي يعد أساسيا لتصحيح النظرة النمطية للشرطة و الاتجاهات المتعلقة بأهمية دور هذه المؤسسة في المجتمع و المصلحة العامة التي تسعى الى تحقيقها لفائدته.



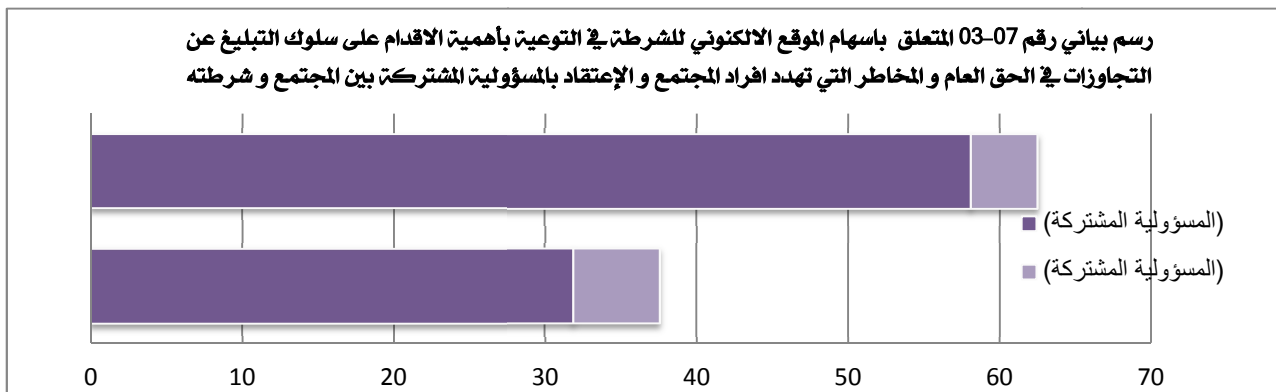
نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن أغلب مفردات الفئة الأولى من العينة التي تقدر بنسبة 63.30 بالمائة تجد أن الموقع الالكتروني للشرطة لم يساهم في تزويدهم بمعلومات تساهم في توعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و فئة ثانية تفيد بذلك مقدرة بنسبة 36.70 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 58.50 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في مجموعة ثانية بنسبة 04.80 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 31.40 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة أمنه وسلامته و مجموعة ثانية تقدر بنسبة 05.20 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 07-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.104) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (2.642)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في تزويدهم بمعلومات تساهم في توعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته غير مرتبطة نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 63.30 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين لم يفدهم الموقع الالكتروني للشرطة بمعلومات تساهم في توعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و النسبة المقدرة 58.50 بالمائة منهم الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين **جو المخاطر التي تهدد** أمنه وسلامته يدلان على عدم تمكن الموقع من تلبية هذا المطلب الذي يعد أساسيا لتصحيح النظرة النمطية للشرطة و الاتجاهات المتعلقة بأهمية دور هذه المؤسسة في تمتع و المصلحة العامة التي تسعى الى تحقيقها لفائدته رغم كون أغلب هذه الفئة ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة و التي حتما اكتسبت من مصادر و وسائل أخرى.



نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن أغلب مفردات الفئة الأولى من العينة التي تقدر بنسبة 63.80 بالمائة تجد أن الموقع الالكتروني للشرطة لم يساهم في توضيح مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و فئة ثانية تفيد بذلك مقدرة بنسبة 36.20 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر ب 60.30 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين اأفراد المجتمع و أفراد الشرطة في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في مجموعة ثانية بنسبة 03.50 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 29.70 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين اأفراد الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و مجموعة ثانية تقدر بنسبة 06.60 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 01-07 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05)، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.002) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (9.288)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في توضيح مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته مرتبطة نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 63.80 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين لم يفدهم الموقع الالكتروني للشرطة بمعلومات تساهم في توعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و النسبة المقدرة 60.30 بالمائة منهم الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على عدم تمكن الموقع من تلبية هذا المطلب الذي يعد أساسيا لتصحيح الاتجاهات المتعلقة بمخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين هم في خطر ولو بالابلاغ رغم كون أغلب هذه الفئة ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة و التي حتما اكتسبت من مصادر و وسائل أخرى.



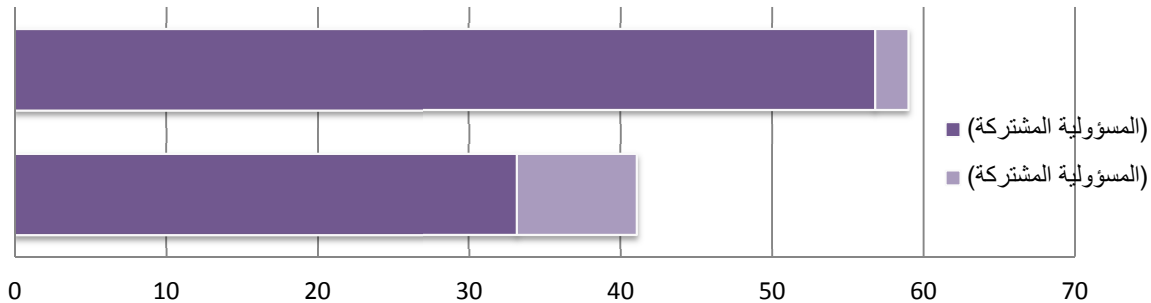
من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن أغلب مفردات الفئة الأولى من العينة التي تقدر بنسبة 62.40 بالمائة تجد أن الموقع الالكتروني للشرطة لم يساهم في تزويدهم بمعلومات توضح أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع، و فئة ثانية تفيد بذلك مقدرة بنسبة 37.60 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 58.10 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في مجموعة ثانية بنسبة 04.40 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتنقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 31.90 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و مجموعة ثانية تقدر بنسبة 05.70 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 07-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.048) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (3.922)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في تزويدهم بمعلومات تفيد بأهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر لجهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته لا تقلد و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة ولتي تهدد أمن أفراد المجتمع أمنه وسلامته مرتبطة نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 62.40 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين لم يفدهم الموقع الالكتروني للشرطة بمعلومات تساهم في توعيتهم بأهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع و النسبة المقدرة 58.10 بالمائة منهم الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على عدم تمكن الموقع من تلبية هذا المطلب الذي يعد أساسيا لتصحيح الاتجاهات المتعلقة بأهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع رغم كون أغلب هذه الفئة ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة و التي حتما اكتسبت من مصادر ووسائل أخرى.



من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن أغلب مفردات الفئة الأولى من العينة التي تقدر بنسبة 59.00 بالمائة تجد أن الموقع الالكتروني للشرطة لم يساهم في تزويدهم بمعلومات توضح المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع والفرد و فئة ثانية تفيد بذلك مقدرة بنسبة 41.00 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 56.80 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 02.20 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتنقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة

33.20 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 07.90 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 07-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (14.632)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في تزويدهم بمعلومات توضح خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والفرد و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته مرتبطة نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 59.00 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين لم يفدهم الموقع الالكتروني للشرطة بمعلومات توضح ز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد و النسبة المقدرة 56.80 بالمائة منهم الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على عدم تمكن الموقع من تلبية هذا المطلب الذي يعد أساسيا لتصحيح الاتجاهات المتعلقة بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والفرد رغم كون أغلب هذه الفئة ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة و التي حتما اكتسبت من مصادر ووسائل أخرى.

رسم بياني رقم 04-07 متعلق بإسهام الموقع الالكتروني للشرطة في التوعية بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والفرد و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع و شرطته

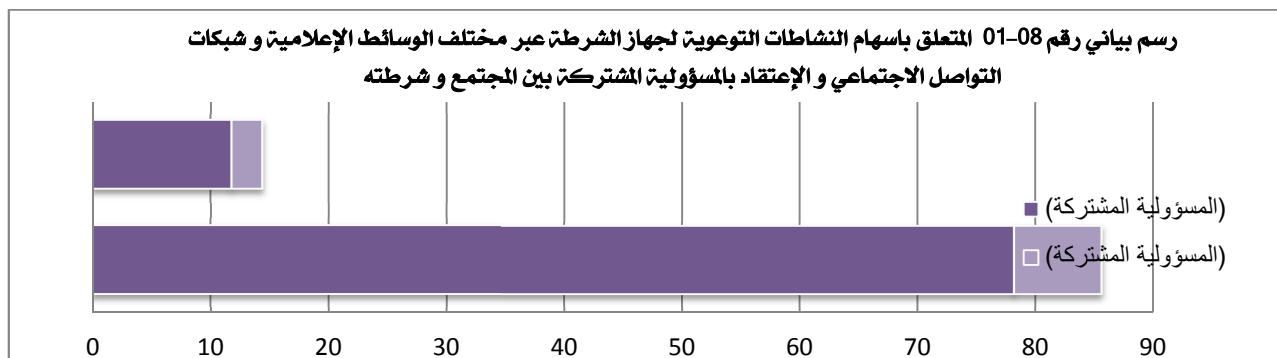


الجدول رقم 08 مدى مساهمة نشاطات الشرطة للتوعية عبر مختلف الوسائط الاعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت في تصحيح النظرة النمطية للشرطة و لأجل تنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة							
		هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن وسلامة المجتمع					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة في المجتمع		179	78.2%	17	7.4%	196	85.6%
		27	11.8%	6	2.6%	33	14.4%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%
معارف حول أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة		100	43.7%	13	5.7%	113	49.3%
		106	46.3%	10	4.4%	116	50.7%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%
مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر		99	43.2%	15	6.6%	114	49.8%
		107	46.7%	8	3.5%	115	50.2%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%
اهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع		104	45.4%	16	7.0%	120	52.4%
		102	44.5%	7	3.1%	109	47.6%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%
تبيان خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها		104	45.4%	13	5.7%	117	51.1%
		102	44.5%	10	4.4%	112	48.9%
	المجموع	206	90.0%	24	10.0%	230	100.0%

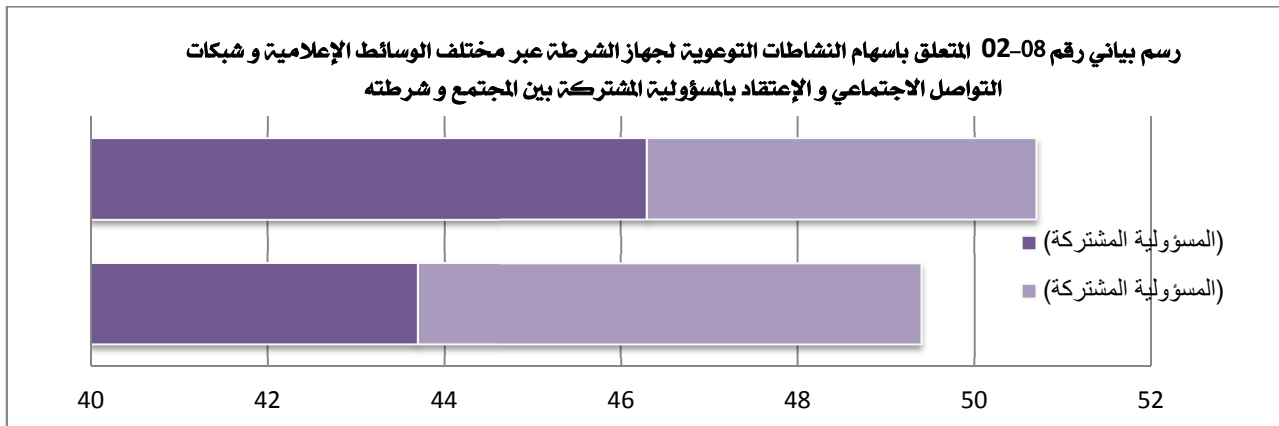
01-08 لارتباط المتغيرات		
		هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن وسلامة المجتمع
مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة في المجتمع	Khi-Chi-deux	2.826
	Ddl	1
	Sig.	.093
معارف حول أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة	Khi-Chi-deux	.527
	Ddl	1
	Sig.	.468
مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	Khi-Chi-deux	2.437
	Ddl	1
	Sig.	.119
اهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع	Khi-Chi-deux	3.020
	Ddl	1
	Sig.	.082

تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.	Khi-Chi-deux	302.
	Ddl	1
	Sig.	583.

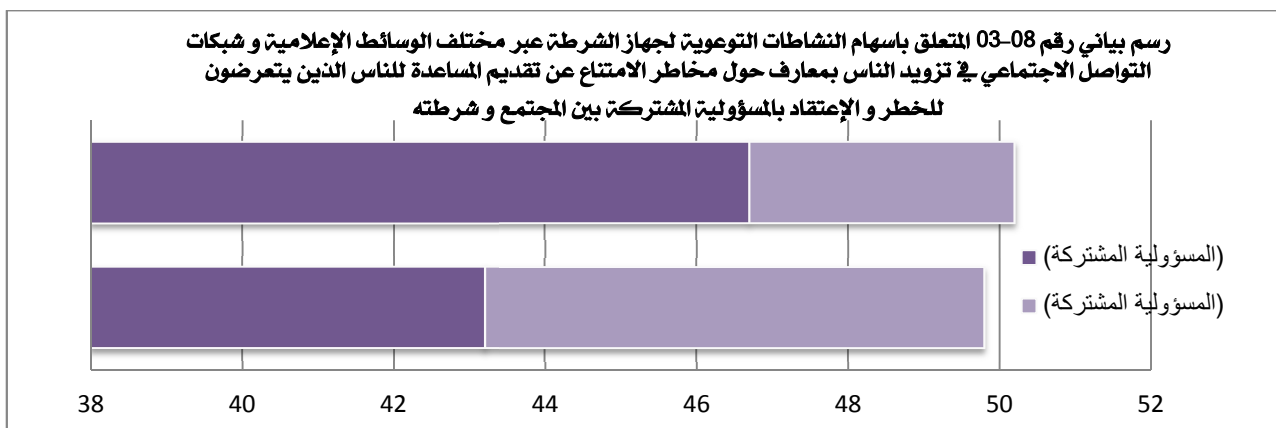
من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن أغلب مفردات الفئة الأولى من العينة التي تقدر بنسبة 85.60 بالمائة تجد أن النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة في مجال مكافحة الجريمة و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 14.40 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 78.20 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 07.40 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 11.80 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 02.60 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 01-08 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.930) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (2.826)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته غير مرتبطة، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 85.60 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين هم النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي بمعارف حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة في مجال مكافحة الجريمة و النسبة المقدرة 78.20 بالمائة منهم الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على تمكن النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي من افادتهم بمعارف حول أهداف و أهداف و منجزات جهاز الشرطة في مجال مكافحة الجريمة، لا سيما المجموعة الأولى من الفئة الثانية التي تعتقد بالمسؤولية لشركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة المقدرة بنسبة 11.80 بالمائة و التي تمثل الأغلبية من الفئة التي لم تفدها النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي بمعارف حول مجهودات وأهداف و منجزات جهاز الشرطة في مجال مكافحة الجريمة و المقدرة 14.40 بالمائة.



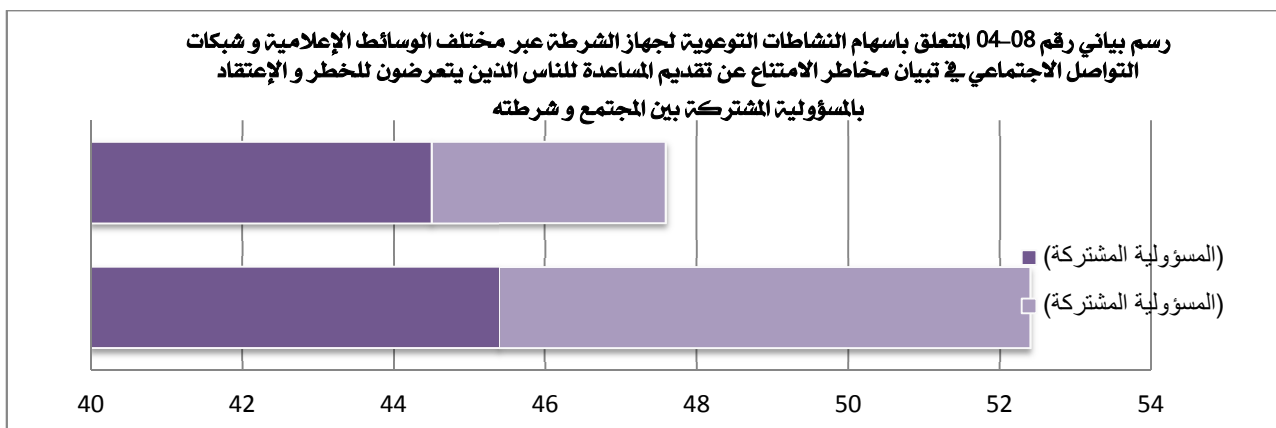
من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات الفئة العينة التي تقدر بنسبة 49.30 بالمائة تجد أن النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف حول أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 50.70 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 43.70 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.70 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتنقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 46.30 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.40 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 08-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.468) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (0.527)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في توضيح أهمية المشاركة في العمل الأمني و الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته غير مرتبطة، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 50.70 بالمائة و 46.30 بالمائة الخاصة بمفردات العينة تشير الى عدم تمكن هذه النشاطات من توضيح أهمية المشاركة في العمل الأمني رغم أنهم يمثلون كذلك أكبر النسب للذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على وجود قناعة لديهم بأهمية التعاون دون أن يكون لهذا الصنف من النشاطات أي اسهام فيها، فلم تتمكن بذلك النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي من افادتهم بمعارف حول أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة.



من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات الفئة العينة التي تقدر بنسبة 49.80 بالمائة تجد أن طات التوعية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف حول مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 50.20 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 43.20 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 06.60 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 46.70 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 03.50 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 01-08 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.119) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (2.437)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي بمعارف حول مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر غير مرتبطة بالاعتقاد طات التوعية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف حول ، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 50.20 بالمائة و 46.70 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين لم تقدمهم النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي بمعارف حول مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و كذلك لمن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على وجود قناعة لديهم بأهمية التعاون دون أن يكون لهذا الصنف من النشاطات أي اسهام في تزويدهم بمعارف حول مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر ، فلم تتمكن بذلك شاطات التوعية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي من افادتهم بمعارف مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر التي تحفزهم على التعاون.

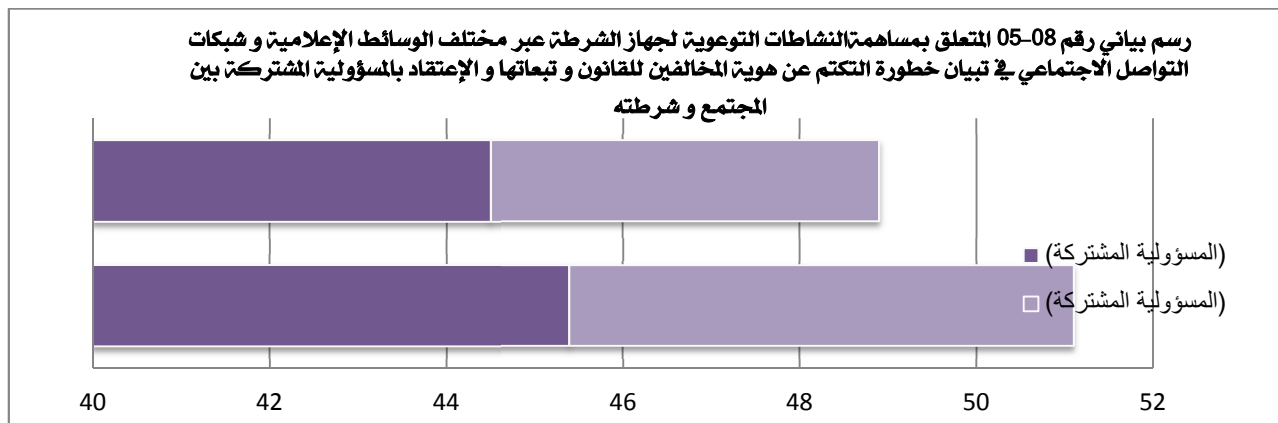


من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات الفئة العينة التي تقدر بنسبة 52.40 بالمائة تجد أن النشاطات عوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف أهمية الاقدام على سلوك عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 47.60 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 45.40 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 07.00 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 44.50 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 03.10 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 08-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.302) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (3.020)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في تويد الناس بمعارف أهمية الاقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 52.40 بالمائة و 44.50 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون يقرون بمساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في تزويد الناس بمعارف حول أهمية الاقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام . المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع و النسبة الثانية الممثلة لمفردات عينة الدراسة من ذات الفئة التي تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته وهو ما يدل يدلان على وجود قناعة لديهم بأهمية التعاون رغم المساهمة النسبية لهذه النشاطات في تزويدهم بمعارف حول أهمية الاقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات عوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف .



من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 51.10 بالمائة تجد أن اطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف حول خطورة اطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 48.90 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 45.40 بالمائة تقيّد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.70 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 44.50 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.40 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 01-08 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.584) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (0.302).

بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي في تويد الناس بمعارف حول خطورة التكتّم عن المخالفين للقانون و تبعاتها على الفرد و المجتمع غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 45.40 بالمائة و 44.50 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته يدلان على وجود قناعة لديهم بأهمية التعاون دون أن يكون لهذا الصنف من النشاطات أي اسهام في تزويدهم بمعارف حول خطورة التكتّم عن المخالفين للقانون و تبعاتها على الفرد و المجتمع ، فلم تتمكن بذلك النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي من افادتهم بمعارف حول خطورة التكتّم عن المخالفين للقانون و تبعاتها على الفرد و المجتمع



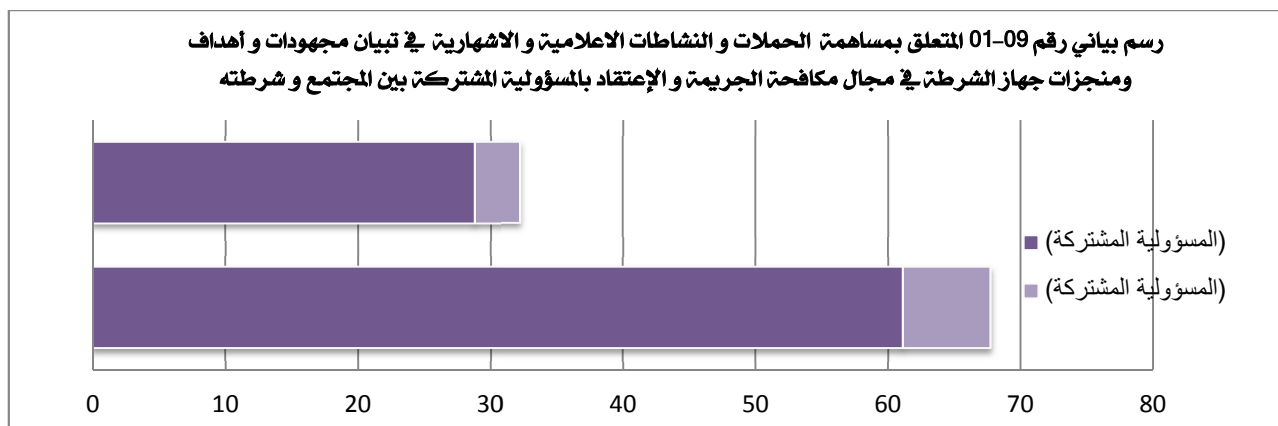
الجدول رقم 09 متعلق بمدى مساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تصحيح النظرة النمطية للشرطة ولأجل تنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة							
		هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن وسلامة المجتمع					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تزويدك بمعلومات حول مجهودات وأهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة	نعم	140	61.1%	15	6.6%	155	67.7%
	لا	66	28.8%	8	3.5%	74	32.3%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%
توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة	نعم	85	37.1%	12	5.2%	97	42.4%
	لا	121	52.8%	11	4.8%	132	57.6%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%
تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	نعم	80	34.9%	12	5.2%	92	40.2%
	لا	126	55.0%	11	4.8%	137	59.8%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%
أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	نعم	82	35.8%	12	5.2%	94	41.0%
	لا	124	54.1%	11	4.8%	135	59.0%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%
تبيان خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والفرد.	نعم	78	34.1%	13	5.7%	91	39.7%
	لا	128	55.9%	10	4.4%	138	60.3%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%

01-09 متعلق بارتباط المتغيرين		
		هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن وسلامة المجتمع
تزويدك بمعلومات حول مجهودات و أهداف ومنجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة	Khi-Chi-deux	.071
	Ddl	1
	Sig.	.790
توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة	Khi-Chi-deux	1.009
	Ddl	1
	Sig.	.315
تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	Khi-Chi-deux	1.532
	Ddl	1
	Sig.	.216
أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن	Khi-Chi-deux	1.308

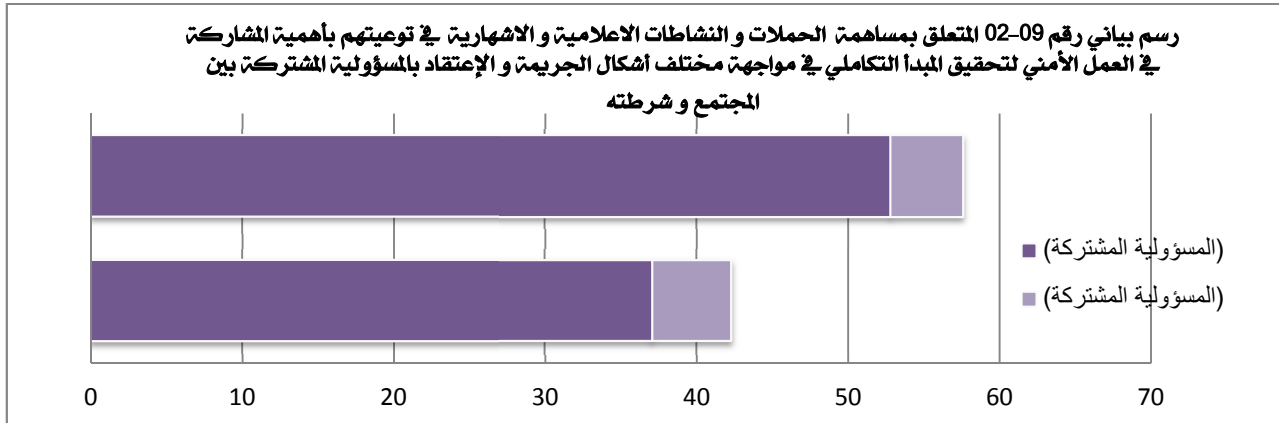
التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	Ddl	1
	Sig.	.253
تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والضرر.	Khi-Chi-deux	3.008
	Ddl	1
	Sig.	.083

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 67.70 بالمائة تجد أن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية . افادتهم بمعارف حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 32.30 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 61.60 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 06.60 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 28.80 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 03.50 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 09-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.790) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (0.710).

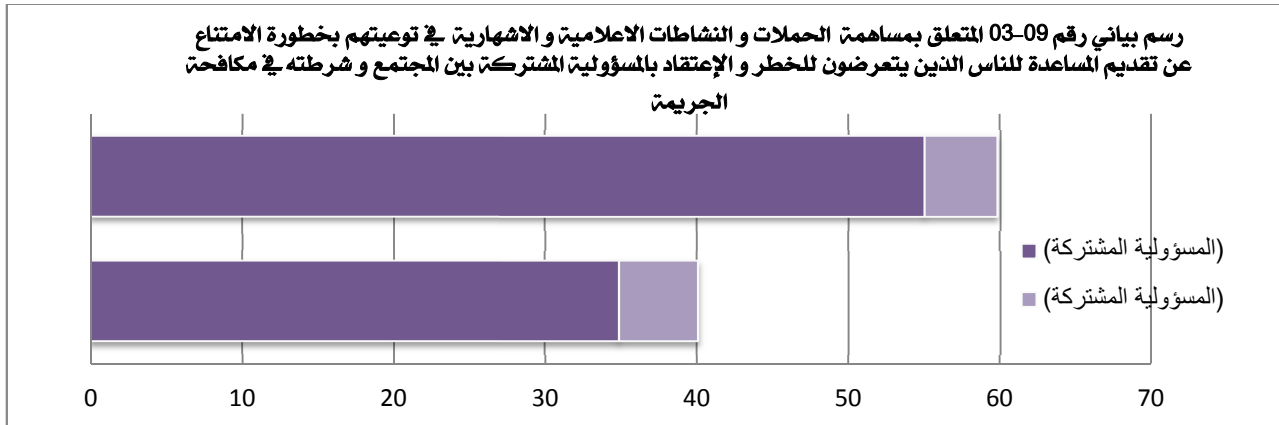
بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تبيان مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 67.70 بالمائة و 61.60 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يقرون بمساهمة الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تبيان مجهودات وأهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة و منها أكبر النسب كذلك ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته.



نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 42.40 بالمائة تجد أن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية قد ساهمت بمعلومات تفيد بتوعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 57.60 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 37.10 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.20 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 52.80 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.80 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 01-09 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.315) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (1.009)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في التوعية بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أجهزة الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 57.60 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين لم تفدهم هذه النشاطات بمعلومات حول أهمية المشاركة في العمل الامني و النسبة 52.80 التي تعتقد منهم بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته تدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع عدم تمكن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في ا دهم بمعارف تفيد بتوعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة

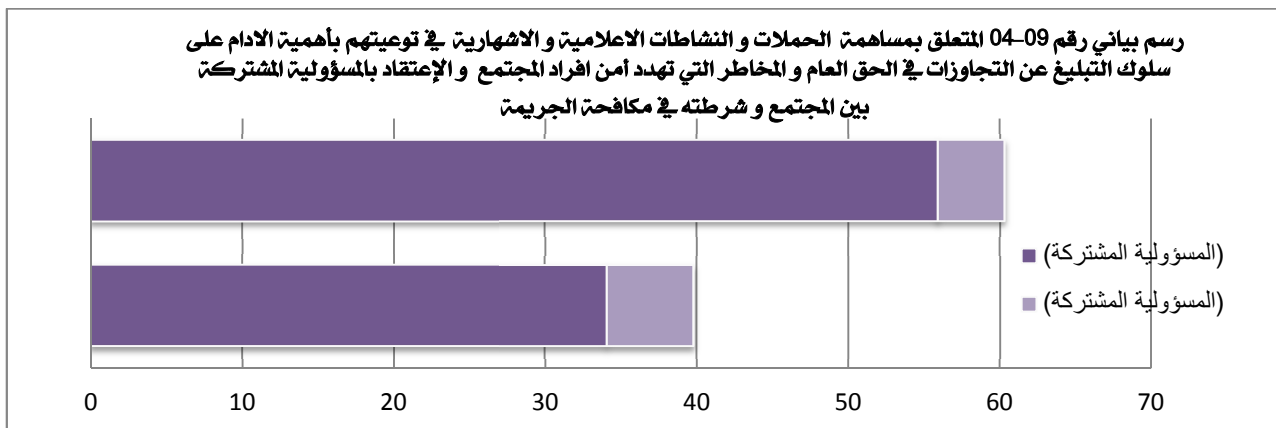


نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 40.20 بالمائة تجد أن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية قد ساهمت بمعلومات تفيد في تبين مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 59.80 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 34.90 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.20 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 55.00 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.80 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 09-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.216) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (1.532)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تبين مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 55.00 بالمائة و 34.90 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و النسبة 59.80 تدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع عدم تمكن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية ، افادتهم بمعارف تبين مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر



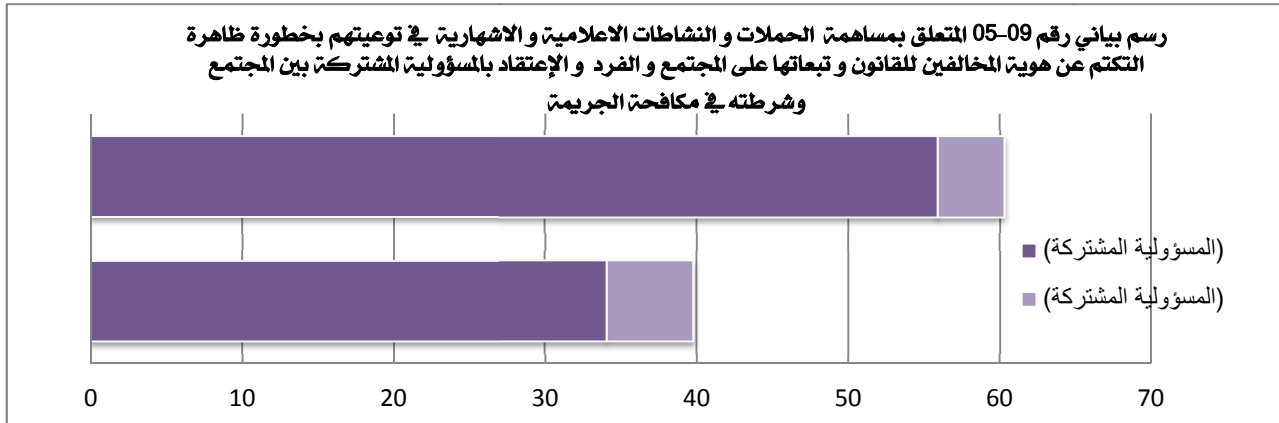
نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 41.00 بالمائة تجد أن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية قد ساهمت بمعلومات تفيد في تبين أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 59.00 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 35.80 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.20 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 54.10 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.80 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 09-

01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.253) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (1.308)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 59.00 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين لم تفدهم هذه النشاطات بمعارف حول تبيان أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع و النسبة 54.10 بالمائة منهم ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته وهو ما يدل عن عدم تمكن هذه الوسائل من بلوغ مصدها مع وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته



نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 39.70 بالمائة تجد أن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية قد ساهمت في تزويدهم بمعلومات تفيد في تبيان خطورة ظاهرة التكنم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 60.30 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 34.10 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.70 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 55.9 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.40 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 09-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرات أن المتغيرين غير مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.083) وهي أكبر من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (3.008)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تفيد في تبيان خطورة ظاهرة التكنم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، نظرا لعدم وجود دلالة احصائية بين المتغيرين، إلا أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 55.90 بالمائة و 34.10 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين

هناك الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و النسبة 60.30 تدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع عدم تمكن الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية ، افادتهم بمعارف تبين خطورة ظاهرة التكنم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد

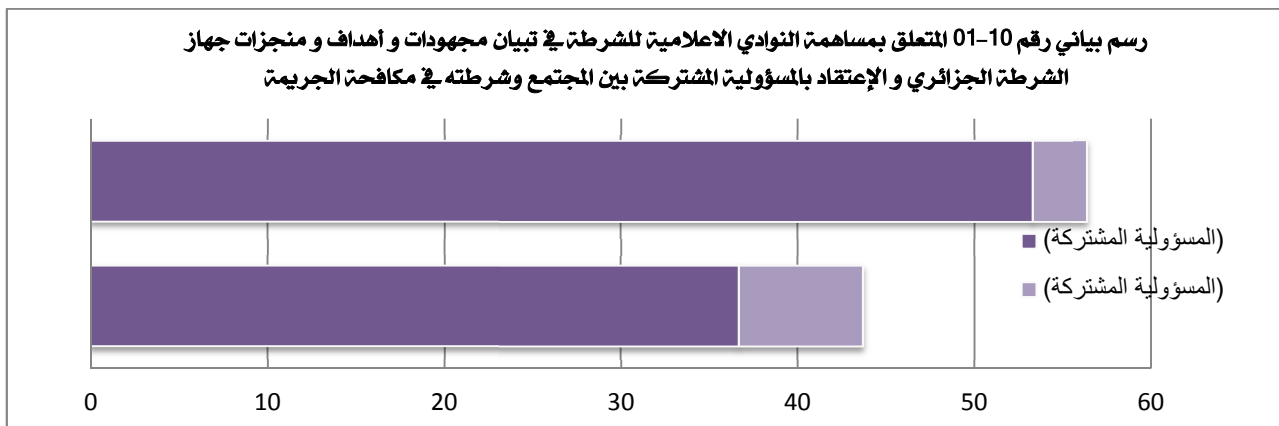


الجدول رقم 10 متعلق بمساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة							
		هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن وسلامة المجتمع					
		نعم		لا		المجموع	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة	نعم	36.7%	84	7.0%	16	43.7%	100
	لا	53.3%	122	3.1%	7	56.3%	129
	المجموع	90.0%	206	10.0%	23	100.0%	229
أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة	نعم	27.9%	64	6.6%	15	34.5%	79
	لا	62.0%	142	3.5%	8	65.5%	150
	المجموع	90.0%	206	10.0%	23	100.0%	229
مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	نعم	26.6%	61	7.0%	16	33.6%	77
	لا	63.3%	145	3.1%	7	66.4%	152
	المجموع	90.0%	206	10.0%	23	100.0%	229
اهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	نعم	27.5%	63	5.2%	12	32.8%	75
	لا	62.4%	143	4.8%	11	67.2%	154
	المجموع	90.0%	206	10.0%	23	100.0%	229
خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.	نعم	25.3%	58	5.2%	12	30.6%	70
	لا	64.6%	148	4.8%	11	69.4%	159
	المجموع	90.0%	206	10.0%	23	100.0%	229

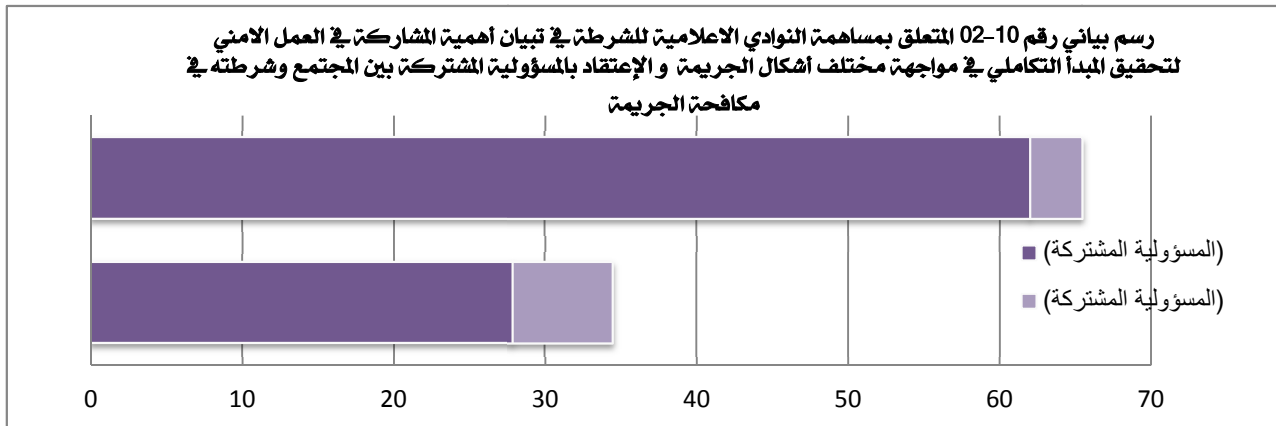
حدول رقم 10-01 للارتباط المتغيرين		
		هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن و سلامة المجتمع
مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة	Khi-Chi-deux	6.971
	Ddl	1
	Sig.	.008
أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة	Khi-Chi-deux	10.678
	Ddl	1
	Sig.	.001
مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	Khi-Chi-deux	14.798
	Ddl	1
	Sig.	.000

اهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	Khi-Chi-deux	4.379
	Ddl	1
	Sig.	.036
خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.	Khi-Chi-deux	5.624
	Ddl	1
	Sig.	.018

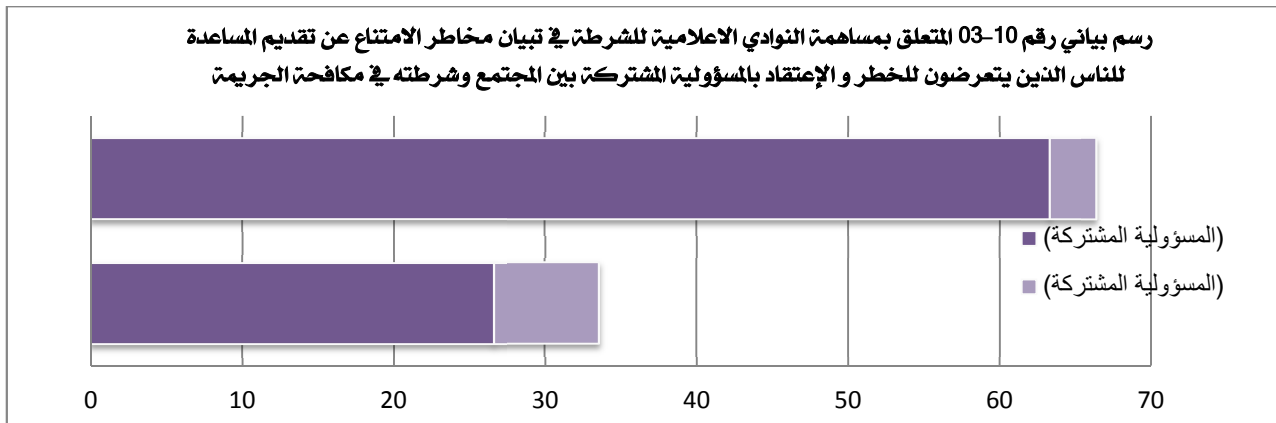
نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 43.70 بالمائة تجد أن النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في قد ساهمت في تزويد الناس بمعلومات تفيد في تبيان مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 56.30 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 36.70 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 07.00 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتنقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 53.30 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 03.10 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 10-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.008) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (6.971)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تفيد في تبيان مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 53.30 بالمائة و النسبة 56.30 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته مع عدم تمكن النوادي الاعلامية للشرطة في تزويد غالبية الناس بمعلومات تفيد في تبيان مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة



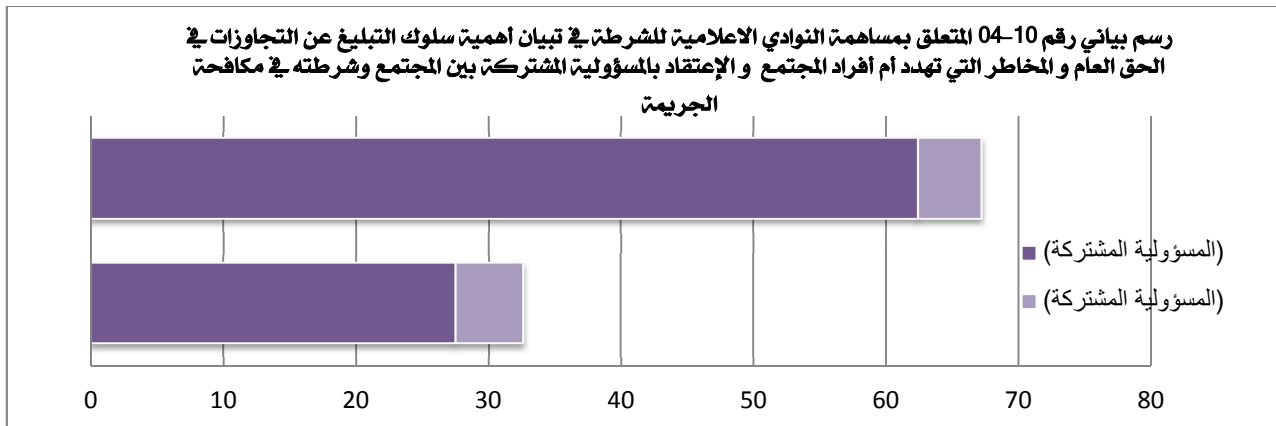
من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 34.50 بالمائة تجد أن النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في قد ساهمت في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 65.50 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 27.90 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 06.60 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 62.00 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 03.50 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 10-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.001) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (10.678)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 62.00 بالمائة و النسبة 27.90 بالمائة الخاصة بمفردات العينة تبين عدم مساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة منهم أكبر النسب من الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته وهو ما يدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع عدم تمكن النوادي الاعلامية للشرطة من تزويد غالبية الناس بمعلومات تبين أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة



من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 33.60 بالمائة تجد أن النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في قد ساهمت في تزويد الناس بمعلومات تبين مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 66.40 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 26.60 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 07.00 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 63.30 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 03.10 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 10-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (14.798)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تبين مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 63.30 بالمائة و النسبة 26.60 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جفي المجموعة الثانية المقدرة بنسبة أمنه وسلامته و النسبة 66.40 تدل على وجود قناعة لدى غالبية أفراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع عدم تمكن النوادي الاعلامية للشرطة من تزويد غالبية الناس بمعلومات تبين مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر

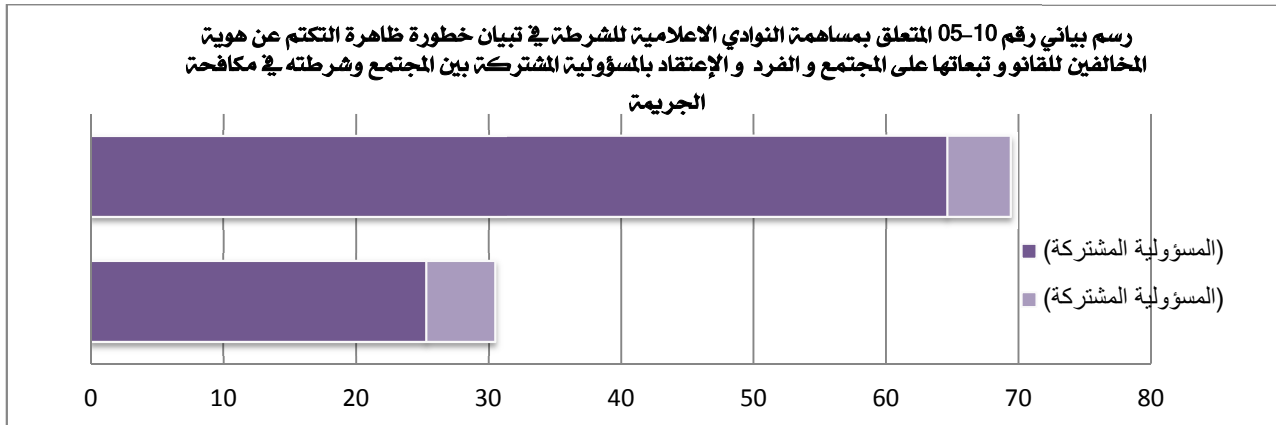


من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 32.8 بالمائة تجد أن النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في قد ساهمت في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 67.20 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 27.50 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين باز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.20 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 62.40 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.80 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 10-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.036) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (04.379)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 62.40 بالمائة و النسبة 27.50 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و النسبة 67.20 تدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع عدم تمكن النوادي الاعلامية للشرطة من تزويد غالبية الناس بمعلومات تبين أهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع.



من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 30.60 بالمائة تجد أن النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في قد ساهمت في تزويد الناس بمعلومات تبين خطورة ظاهرة التكتف عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 69.40 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 25.30 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين باز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته و البقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 05.20 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 64.60 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته.

وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.80 بالمائة لا تعقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 10-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.018) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (05.624)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية في تزويد الناس بمعلومات تبين خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 64.60 بالمائة و النسبة 25.30 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والنسبة 67.20 تدل على وجود قناعة لدي غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع عدم تمكن النوادي الاعلامية للشرطة من تزويد غالبية الناس بمعلومات تبين خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد



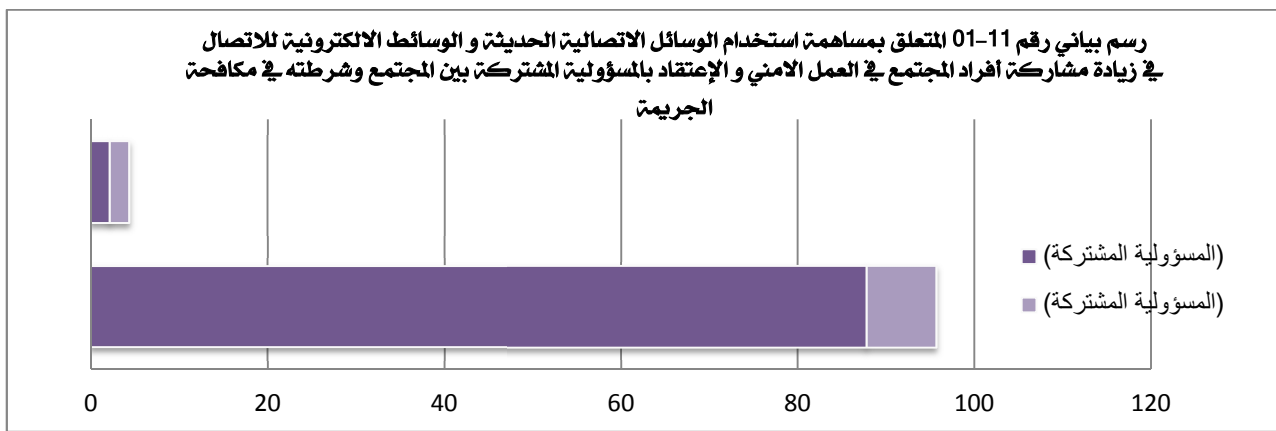
الجدول رقم 11 يبين مدى مساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة							
هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن و سلامة المجتمع							
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني	نعم	201	87.8%	18	7.9%	219	95.6%
	لا	5	2.2%	5	2.2%	10	4.4%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%
التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر.	نعم	198	86.5%	18	7.9%	216	94.3%
	لا	8	3.5%	5	2.2%	13	5.7%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%
دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في	نعم	201	87.8%	15	6.6%	216	94.3%
	لا	5	2.2%	8	3.5%	13	5.7%

الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%
التقليل من مستويات ظاهرة	نعم	202	88.2%	13	5.7%	215	93.9%
التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع	لا	4	1.7%	10	4.4%	14	6.1%
	المجموع	206	90.0%	23	10.0%	229	100.0%

01-11 لارتباط المتغيرين		
هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد امن و سلامة المجتمع		
زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني	Khi-Chi-deux	18.477
	Ddl	1
	Sig.	.000
التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر.	Khi-Chi-deux	12.319
	Ddl	1
	Sig.	.000
دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع	Khi-Chi-deux	40.451
	Ddl	1
	Sig.	.000
التقليل من مستويات ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع	Khi-Chi-deux	62.191
	Ddl	1
	Sig.	.000

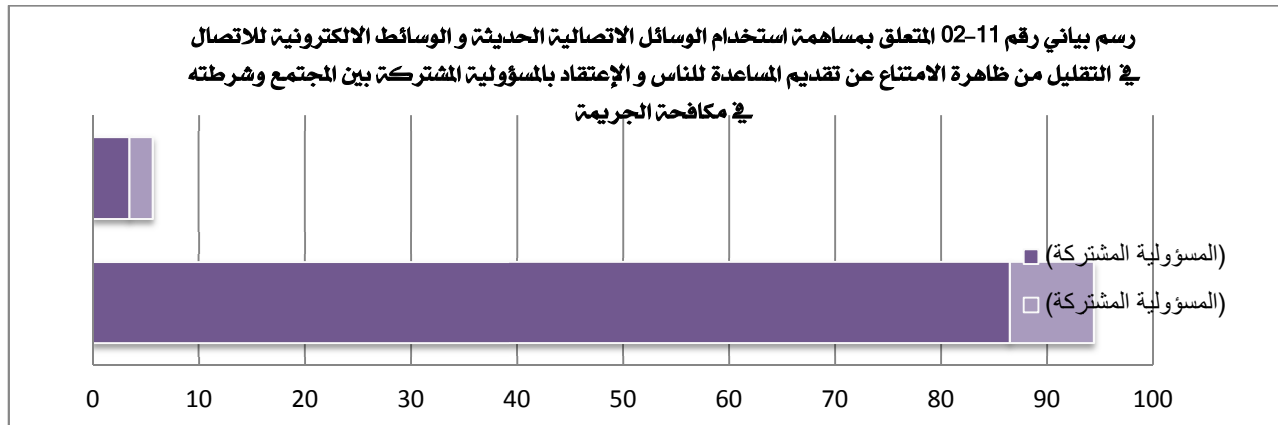
من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 95.60 بالمائة تجد أن استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال قد ساهم في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 04.40 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 87.80 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والبقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 07.90 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 02.20 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 02.20 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 01-11 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (18.477)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو

مساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز شرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 87.80 بالمائة و النسبة 02.20 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة ام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية أمنه وسلامته والنسبة 95.60 بالمائة تدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة ومساهمة استخدام لوسائل الاتصالية الحديثة كالخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني.

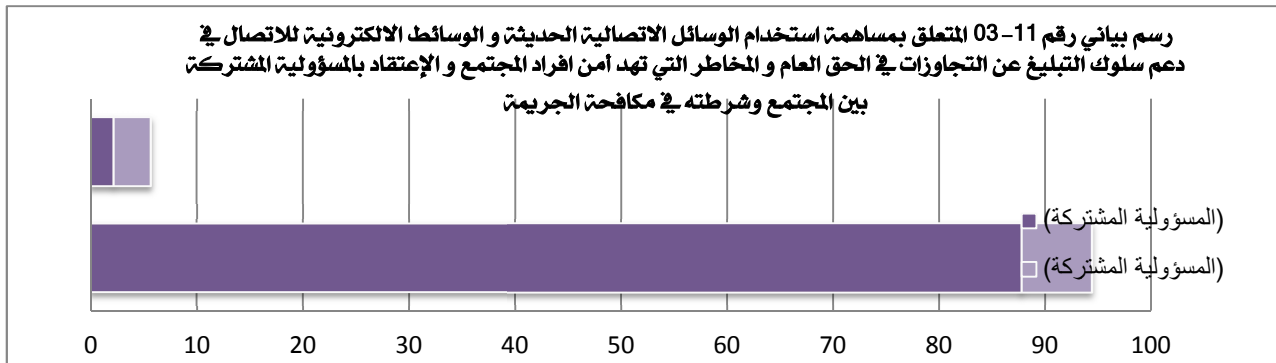


من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 94.30 بالمائة تجد أن استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال قد ساهم في التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 05.70 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 86.50 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفرا المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والبقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 07.90 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 03.50 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 02.20 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 11-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (ك2) المحسوبة (12.319)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال في التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 86.50 بالمائة و النسبة 03.50 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والنسبة 94.30 بالمائة تدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد

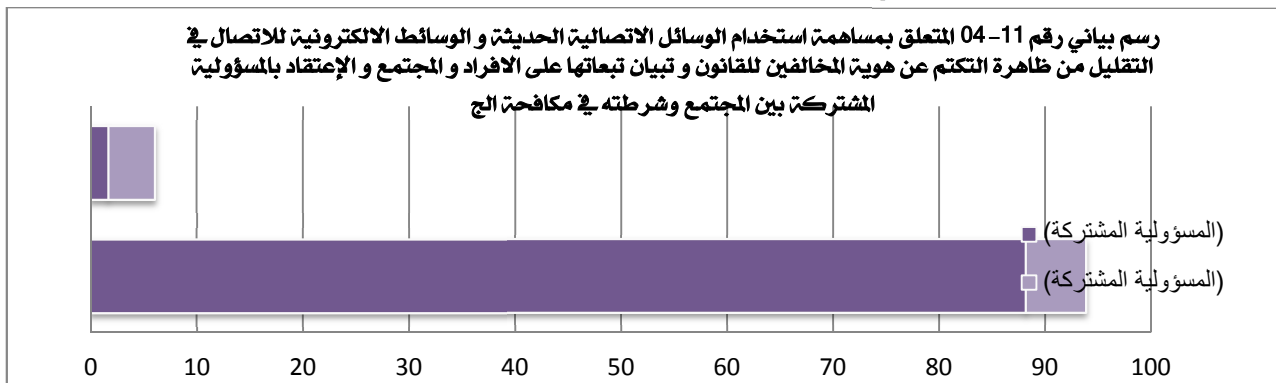
عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع التأكيد أن استخدام لوسائل الاتصالية الحديثة كالحطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال يساهم في التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر.



من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 94.30 بالمائة تجد أن استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالحطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال قد ساهم في دعم سلوك التبليغ عن لوسائل الاتصالية الحديثة كالحطوط المجانية و و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 05.70 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 87.80 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والبقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 06.60 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 02.20 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 03.50 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 11-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (40.451)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالحطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال في في سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 87.80 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز لشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والنسبة 94.30 بالمائة تدلان على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع تأكيد أغلب مفردات العينة أن استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة كالحطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال يساهم في دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع.



من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن الفئة الأولى من مفردات عينة الدراسة التي تقدر بنسبة 93.90 بالمائة تجد أن استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالمخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال قد ساهم في التقليل من مستويات ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع و فئة ثانية تنفي ذلك مقدرة بنسبة 6.10 بالمائة، كما تنقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدر بـ 88.20 بالمائة تفيد باعتقادها بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والبقية المتمثلة في المجموعة الثانية المقدرة بنسبة 5.70 بالمائة ممن لا يعتقدون بذلك، أما الفئة الثانية فتتقسم بدورها الى مجموعة تقدر بنسبة 01.70 بالمائة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته ومجموعة ثانية تقدر بنسبة 04.40 بالمائة لا تعتقد بذلك، كما نلاحظ من الجدول 11-01 لنسبة الارتباط أن المتغيرين مرتبطين عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية لـ (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (01)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (62.191)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة استخدام لوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالمخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال في الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالمخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، نظرا لوجود دلالة احصائية بين المتغيرين، كما أن أكبر النسب و التي تقدر بـ 88.20 بالمائة الخاصة بمفردات العينة الذين يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته والنسبة 93.90 بالمائة تدل على وجود قناعة لدي غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع تأكيد غالبية افراد عينة الدراسة أن استخدام الوسائل لاتصالية الحديثة كالمخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال قد ساهم في التقليل من مستويات ظاهرة التكتّم عن هوية لمخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع.



02- بيانات خاصة بمدى اسهام تنظيم العلاقات مع الصحافة و وسائل الاعلام و المشاركة في الحصص الاعلامية في نشر الوعي وتغيير نظرة المجتمع للأجهزة الامنية و العمل الامني بصفة عامة.

حيث سنستهل تحليل بيانات هذا المحور بعرض بيانات توضح الوسائل الاعلامية و الموضوعات الأمنية الأكثر استقطابا من قـل مفردات عينة مجتمع الدراسة للوقوف على مدى تلائم مجال و وسائل النشاطات الإعلامية التوعوية للشرطة و الوسائل الأكثر دة او استخداما من قبل المجتمع من جهة و للوقوف على المواضيع الامنية التي تستقطبهم باعتبارها مواضيع لا تزال محتاجة لمعلومات أوفر و توعية أكثر.

الجدول رقم 12 يوضح الوسيلة الاعلامية الأكثر متابعة من قبل مجتمع الدراسة			
ماهي الوسيلة الإعلامية التي تتابعها أكثر من غيرها بالترتيب	التكرار	النسبة	
	7	3.0%	الاذاعة
	155	67.4%	التلفزيون
	0	.0%	المجلات
	1	.4%	الجرائد
	67	29.1%	الانترنت
المجموع		230	100.0%

يتضح من خلال المشاهدة البسيطة للجدول رقم 12 أن الوسيلة الإعلامية الأكثر استقطابا او استخداما او متابعة من قبل أفراد عينة مجتمع الدراسة تتمثل في التلفزيون الذي يعتبر أضخم وسيلة اعلام جماهيرية بنسبة 67.40 بالمائة يأتي بعده الانترنت بنسبة 29.10 بالمائة باعتبارها الوسيلة الأكثر استقطابا لفئة الشباب الذين يمثلون البنية العينة و المجتمع على حد السواء، ثم الجرائد بنسبة 0.40 المائة و أخيرا المجلات بنسبة 0.00 بالمائة و هي نسب منطقية تعكس واقع الوسائل الاعلامية الأكثر اتاحة من حيث تكاليف اقتنائها من طرف افراد المجتمع أو استقطابا كالانترنت خاصة من قبل الشباب نظرا للتطور التكنولوجي المشهود و توفر هذه الخدمة مؤخرا لعامة الناس و بأسعار متاحة ناهيك عن البعد الجديد الذي تمنحه الشبكة العنكبوتية و امكانيات الاطلاع و التفاعل مع مختلف الموضوعات عبر كافة دول العالم.

الجدول رقم 13 يوضح مدى اهتمام عينة مجتمع الدراسة بالموضوعات الامنية الوطنية			
هل تهتم بالمواد الإعلامية التي تتناول موضوعات أمنية محلية:	التكرار	النسبة	
	213	92.6%	نعم
	17	7.4%	لا
المجموع		230	100.0%
هل تتابع برامج جزائرية متعلقة بالتوعية الأمنية بشكل مستمر:	التكرار	النسبة	
	127	55.2%	نعم
	103	44.8%	لا
المجموع		230	100.0%
هل افادتكم بمعلومات أمنية كنت لا تعرفها	التكرار	النسبة	
	125	54.8%	نعم
	103	45.2%	لا
المجموع		228	100.0%

كما يوضح الجدول رقم 13 مدى اهتمام مفردات عينة مجتمع الدراسة مدى اهتمامهم بالموضوعات الامنية الوطنية و الذي قدرت نسبته بـ 92.60 المائة التي تدل على وجود اهتمام كبير ترتب عن مستوى وعي و ثقافة المجتمع في شقها الامني اضافة الى الدلالة على وجود احتياجات ملحة لمعلومات بخصوص الموضوعات الامنية المتعلقة بالوطن، يقابله نسبة 55.20 بالمائة من افراد عينة الدراسة يتابعون هذه البرامج باستمرار و نسبة 44.80 بالمائة لا تقوم بذلك و ذلك بسبب عدم توفرها على خلفية وجود اهتمام لكن دون متابعة متاحة، و تستقر تقريبا ذات النسب بخصوص مدستفادة افراد عينة الدراسة من هذه الحصص او البرامج معلومات أمنية كانوا يجهلونها وهو ما يؤكد النتيجة السابقة و يوضح وجود قصور حقيقي في تلبية هذه الحاجة المعرفية لديهم

الجدول رقم 14 يوضح الموضوعات الأكثر أهمية لمفردات عينة الدراسة بالترتيب												
من مجمل المقالات والبرامج و النشاطات التي تعالج قضايا أمنية وطنية ماهو المجال الذي يتم معالجته أكثر	مرتبة 01		مرتبة 02		مرتبة 03		مرتبة 04		مرتبة 05		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
دور و مهام وانجازات الاجهزة الامنية	59	25.7%	53	23.0%	30	13.0%	47	20.4%	41	17.8%	230	100
قضايا الأمن العام والسلامة العامة	25	10.9%	44	19.1%	65	28.3%	53	23.0%	43	18.7%	230	100
السلامة المرورية	69	30.0%	32	13.9%	39	17.0%	42	18.3%	48	20.9%	230	100
أخبار الجريمة	37	16.1%	40	17.4%	83	36.1%	46	20.0%	24	10.4%	230	100
التحقيقات الأمنية	40	17.4%	62	27.0%	12	5.2%	42	18.3%	74	32.2%	230	100

و للتفصيل أكثر و الوقوف على طبيعة هذه الحاجات المعرفية لدى افراد عينة الدراسة صيغت فقرات الجدول رقم 14 للتعرف على الموضوعات الأكثر تناولا من قبل الوسائل الاعلامية المحلية دون اعبارها الأكثر استقطابا لمفردات عينة الدراسة، حيث يبين الجدول رقم 14 الموضوعات التي تلقى تغطية اعلامية على حساب الموضوعات الأخرى و التي قد تكون أكثر أهمية على الأقل بالنسبة للاستراتيجية الإعلامية لجهاز الشرطة الجزائري، فكان ترتيب هذه الموضوعات الأكثر تداولاً على النحو التالي:

بالنسبة للموضوعات التي صنفها مفردات عينة الدراسة ضمن المرتبة الأولى نجد أن المواضيع المرتبطة بالسلامة المرورية تأخذ أكبر النسب و قدرت بـ 30.00 بالمائة، تليها دور و مهام و انجازات الاجهزة الامنية بنسبة 25.70 بالمائة، ثم أخبار الجريمة بنسبة 16.10 بالمائة و أخيرا قضايا الأمن العام و السرمة العامة بنسبة 10.90 بالمائة، أما عن الموضوعات التي صنفها افراد عينة الدراسة ضمن المرتبة الثانية فهي بالترتيب التحقيقات الامنية بنسبة 27.00 بالمائة، تليها دور و مهام و انجازات الاجهزة الامنية، ثم قضايا الامن العام و السلامة العامة بنسبة 19.10 بالمائة، ثم أخبار الجريمة بنسبة 1.40 بالمائة و أخيرا موضوعات السلامة المرورية بنسبة 13.90 بالمائة، أما عن المرتبة الثالثة فكانت فئة الغالبية لأخبار الجريمة بنسبة 36.10 بالمائة، تليها قضايا الأمن العام و السلامة العامة 28.30 بالمائة، ثم قضايا السلامة المرورية بنسبة 17.00 بالمائة و أخيرا دور و مهام و انجازات الاجهزة الامنية بنسبة 13.00 بالمائة، أما عن المرتبة الرابعة فقد كان الترتيب لقضايا الامن و السلامة العامة بنسبة 23.00 بالمائة، تليها دور و مهام و انجازات الاجهزة الامنية بنسبة 20.40 بالمائة، ثم أخبار الجريمة بنسبة 20.00 بالمائة و أخيرا السلامة المرورية بنسبة 18.30 بالمائة، و أخيرا المرتبة الخامسة أخذت الاعلبية موضوع التحقيقات الامنية بنسبة 32.20 بالمائة تليها موضوعات السلامة المرورية بنسبة

20.30 بالمائة، ثم قضايا الامن العام و السلامة العامة بنسبة 18.70 بالمائة تليها دور و مهام و انجازات الاجهزة الامنية بنسبة 17.80 بالمائة و أخيرا موضوعات أخبار الجريمة بنسبة 10.40 بالمائة، في حين رتبت غالبية مفردات العينة موضوعات السلامة المرورية ضمن المرتبة الأولى بنسبة 30.00 بالمائة ثم دور و مهام و انجازات الاجهزة الامنية بنسبة 25.70 بالمائة، تليها التحقيقات الامنية بنسبة 17.40 بالمائة أخبار الجريمة بنسبة 16.10 بالمائة و أخيرا قضايا الامن و السلامة العامة بنسبة 10.90 بالمائة. وعليه نجد أن كل تركيز الوسائل الإعلامية حسب مفردات عينة الدراسة و بالترتيب منصب في مواضيع السلامة المرورية بالدرجة الأولى، ثم موضوعات دور و مهام و انجازات الاجهزة الامنية، يليها أخبار الجريمة ثم قضايا الامن العام و السلامة العامة و أخيرا التحقيقات الامنية و هو ما يوضح الحاجة الملحة لأفراد المجتمع للمزيد من الموضوعات من حيث الكم و الكيف عبر مختلف وسائل الاعلام المحلية و خاصة منها الأكثر متابعة او استعمالا او مشاهدة التي سبق توضيحها ضمن تحليل الجدول 12.

الجدول رقم 15 مساهمة الاعلام العام الوطني في دعم مساعي جهاز الشرطة الاعلامية							
تمكنت الحصص و النشاطات الاعلامية		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
من توسيع علمك بالمخاطر وقضايا الأمن	نعم	46	20.0%	41	17.8%	87	37.8%
	لا	2	.9%	1	.4%	3	1.3%
	نسبيا	128	55.7%	12	5.2%	140	60.9%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
نجحت في اكسابك سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر وقضايا الأمن	نعم	28	12.2%	47	20.4%	75	32.6%
	لا	9	3.9%	2	.9%	11	4.8%
	نسبيا	139	60.4%	5	2.2%	144	62.6%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل ساهمت في رفع مستوى حسك الأمني	نعم	45	19.6%	45	19.6%	90	39.1%
	لا	4	1.7%	2	.9%	6	2.6%
	نسبيا	127	55.2%	7	3.0%	134	58.3%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل أنت على دراية بأهم المشكلات والمخاطر الأمنية المحيطة بالمجتمع	نعم	28	12.2%	47	20.4%	75	32.6%
	لا	20	8.7%	4	1.7%	24	10.4%
	نسبيا	128	55.7%	3	1.3%	131	57.0%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل أنت على دراية بأسباب أهم المخاطر الأمنية	نعم	26	11.3%	41	17.8%	67	29.1%
	لا	35	15.2%	5	2.2%	40	17.4%
	نسبيا	115	50.0%	8	3.5%	123	53.5%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل أنت على دراية بآثار المشكلات الأمنية	نعم	48	20.9%	38	16.5%	86	37.4%
	لا	7	3.0%	10	4.3%	17	7.4%
	نسبيا	121	52.6%	6	2.6%	127	55.2%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل أنت على دراية بوسائل و طرق حل هذه	نعم	36	15.7%	36	15.7%	72	31.3%

المشكلات و تفادي الأخطار	لا	8	3.5%	4	1.7%	12	5.2%
	نسبيا	132	57.4%	14	6.1%	146	63.5%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل تتناول هذه البرامج أهم الموضوعات الأمنية الجديرة بالتحليل	نعم	30	13.0%	40	17.4%	70	30.4%
	لا	6	2.6%	5	2.2%	11	4.8%
	نسبيا	140	60.9%	9	3.9%	149	64.8%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل هناك مشاركة دائمة لجهاز الشرطة الجزائرية في هذه الحصص الاعلامية	نعم	47	20.4%	5	2.2%	52	22.6%
	لا	49	21.3%	1	.4%	50	21.7%
	نسبيا	80	34.8%	48	20.9%	128	55.7%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
هل مشاركة جهاز الشرطة في هذه الحصص ضرورية	نعم	168	73.0%	54	23.5%	222	96.5%
	لا	8	3.5%	0	.0%	8	3.5%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%

01-15 لارتباط المتغيرين		
تمكنت الحصص و النشاطات الاعلامية		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر
من توسيع علمك بالمخاطر و قضايا الأمن	Khi-Chi-deux	44.559
	Ddl	2
	Sig.	0.000
نجحت في اكسابك سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن	Khi-Chi-deux	96.362
	Ddl	2
	Sig.	0.000
هل ساهمت في رفع مستوى حسك الأمني	Khi-Chi-deux	60.415
	Ddl	2
	Sig.	0.000
هل أنت على دراية بأهم المشكلات و المخاطر الأمنية المحيطة بالمجتمع	Khi-Chi-deux	97.464
	Ddl	2
	Sig.	0.000
هل أنت على دراية بأسباب أهم المخاطر الأمنية	Khi-Chi-deux	75.457
	Ddl	2
	Sig.	0.000
هل أنت على دراية بآثار المشكلات الأمنية	Khi-Chi-deux	57.210
	Ddl	2
	Sig.	0.000
هل أنت على دراية بوسائل و طرق حل هذه المشكلات و تفادي الأخطار	Khi-Chi-deux	44.515
	Ddl	2
	Sig.	0.000
هل تتناول هذه البرامج أهم الموضوعات	Khi-Chi-deux	72.332

الأمنية الجديرة بالتحليل	Ddl	2
	Sig.	0.000

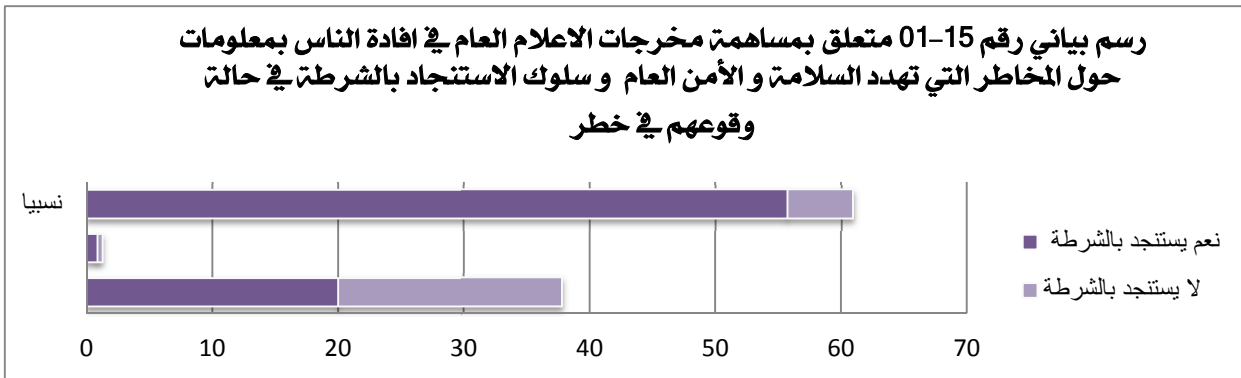
و من جهة أخرى و للوقوف بالتفصيل على مدى استجابة الإعلام العام الوطني للمتطلبات التي توافق استراتيجية الإعلام الأمني لجهاز الشرطة الجزائري و استراتيجيته العامة صيغت فقرات الجدول رقم 15 للتحقق من مدى فعالية المعلومات و المعطيات الامنية في التأثير على سلوكيات العامة تجاه الموضوعات الامنية التي يتم تناولها اعلاميا انطلاقا من التنسيق الحاصل بين وحدات الإعلام و الاتصال لجهاز الشرطة و علاقاته العامة مع وسائل الإعلام المحلي التابعة للقطاع العام أو الخاص في اطار استراتيجيته المرافقة للعمل الجوي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 60.90 بالمائة من الفئة الأولى التي تجد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهمت في افادتهم بمعلومات حول المخاطر التي تهدد السلامة العامة وقضايا الأمن العام في الوطن بشكل نسبي ، تليها الفئة الثانية التي ترى بأن هذا الإسهام أكيد و التي تقدر بنسبة 37.80 بالمائة و أخيرا الفئة التي تجد أن مخرجات 'م العام لم تساهم في افادتهم بمعلومات حول المخاطر التي تهدد السلامة العامة و قضايا الأمن العام و التي تقدر بنسبة 01.30 بالمائة.

كما تنقسم الفئة الأولى الى من مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تفعل ذلك وذلك بنسبة 55.70 و 05.20 بالمائة على التوالي بالترتيب، أما عن الفئة الثانية التي تأكد الطرح تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي هذا السلوك و ذلك بنسبة 20.00 و 17.80 بالمائة على التوالي بالترتيب، و أخيرا الفئة التي تنفي مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادتهم بمعلومات حول المخاطر التي تهدد السلامة العامة وقضايا الأمن العام في الوطن تنقسم كذلك الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخرى تنفي ذلك بنسبي 0.90 بالمائة و 0.40 بالمائة،

كما نلاحظ من الجدول 01-15 لنسبة الارتباط بين المتغيرين، أحما مرتبطين تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (44.559)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة افراد عينة مجتمع الدراسة بمعلومات حول المخاطر تي تهدد السلامة العامة وقضايا الأمن العام في الوطن ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر ب 60.90 بالمائة و 37.80 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهمت في تزويدهم بمعارف حول المخاطر التي تهدد السلامة العامة وقضايا الأمن العام في الوطن و تؤكد في ذات الحين ذات مفردات عينة الدراسة من نفس الفئتين المقدرتين ب 55.70 بالمائة و 20.00 ممن يتصلون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و التي تمثل أكبر النسب المسجلة أن سلوك الاقدام على الاستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مكتسب لديهم الى جانب قناعة بفاعلية هذا الحل.

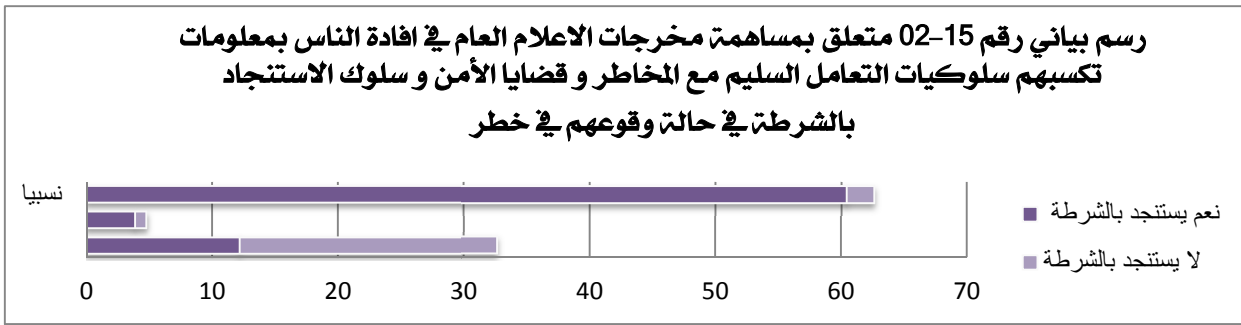


نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 62.60 بالمائة من الفئة الأولى التي تجد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهمت في اكسابهم سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن بشكل نسبي، تليها الفئة الثانية التي ترى بأن هذا الإسهام أكيد و التي تقدر بنسبة 32.60 بالمائة و أخيراً الفئة التي تجد أن مخرجات الإعلام العام لم تساهم في اكسابهم سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن و التي تقدر بنسبة 04.80 بالمائة.

كما تقسم الفئة الأولى الى من مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا و تقبل على هذا السلوك وذلك بنسبة 60.40 و 02.20 بالمائة على التوالي بالترتيب، أما عن الفئة الثانية التي تأكد الطرح تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي هذا السلوك و ذلك بنسبة 12.20 و 20.40 بالمائة على التوالي بالترتيب، و أخيراً الفئة التي تنفي مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادتهم بمعلومات ساهمت في اكسابهم سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن و التي تنقسم كذلك الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخرى تنفي ذلك بنسبتي 03.90 بالمائة و 0.90 بالمائة.

كما نلاحظ من الجدول 15-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرين، أنهما مرتبطين تماماً عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (96.362)، و بالتالي فإن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة افراد عينة مجتمع الدراسة بمعلومات تساهم في اكسابهم سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر نظراً لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 62.60 بالمائة و 32.60 بالمائة الى أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهمت في تزويد افراد عينة مجتمع الدراسة بمعارف تكسبهم سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن، إلا أنه و في ذات الحين نجد أن ذات مفردات عينة الدراسة من الفئة التي تأكد مساهمة مخرجات الإعلام العام في اكسابهم سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن في غالبها بنسبة 20.40 بالمائة من مجموع 32.60 بالمائة ممن لا تستنجدون في حالة وقوعهم في خطر وهو ما يدل على وجود متغيرات أخرى حالت دون الاتيان بهذا السلوك لا تتعلق بعدم العلم بالسلوك أو ما يجب عمله في حالة الوقوع في خطر بقدر ما تتعلق بمعطيات سوسيوثقافية تكون موضوع الفصل اللاحق.

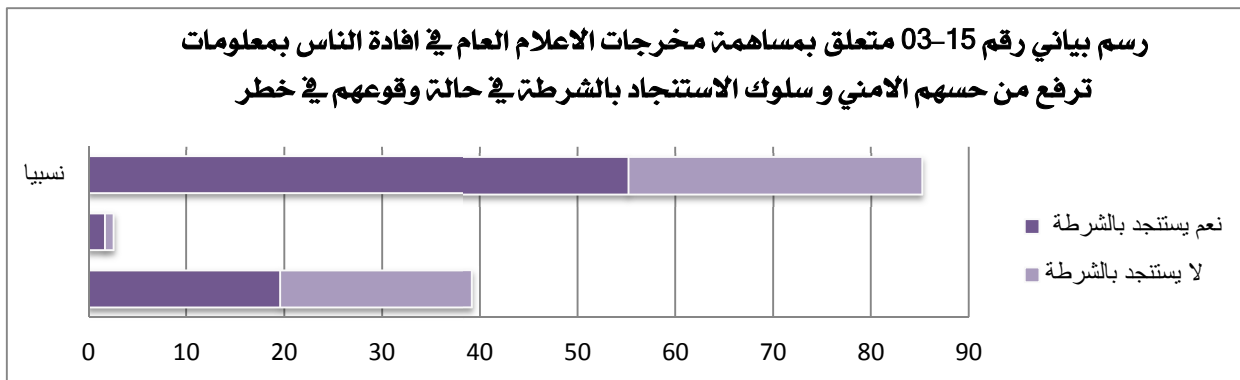


نلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 58.30 بالمائة من الفئة الأولى التي تجد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهمت في رفع مستوى حسهم الأمني بشكل نسبي، تليها الفئة الثانية التي تقدر بنسبة 39.10 بالمائة التي ترى بأن هذا الإسهام أكيد و أخيرا الفئة التي تجد أن مخرجات الإعلام العام لم تساهم ساهمت في رفع مستوى حسهم الأمني و تقدر بنسبة 02.60 بالمائة.

كما تقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تقبل على هذا السلوك وذلك بنسبة 55.20 و 03.00 بالمائة على التوالي بالترتيب، أما عن الفئة الثانية التي تأكد الطرح تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي هذا السلوك و ذلك بنسبة 19.60 و 19.60 بالمائة و أخيرا الفئة التي تنفي ساهمة مخرجات الاعلام العام في افادتهم بمعلومات ساهم في رفع مستوى حسهم الأمني و التي تنقسم كذلك الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخرى تنفي ذلك بنسبة 1.70 بالمائة و 0.90 بالمائة.

كما نلاحظ من الجدول 15-01 لنسبة الارتباط بين المتغيرين، أنهما مرتبطان تماما عند مستوى خطأ (05) بالمائة، لأن القيمة المعنوية ل (ك2) هي: (0.000) وهي أقل من (0.05) عند درجة حرية (02)، ومستوى ثقة (95) بالمائة. كما بلغت قيمة (كا2) المحسوبة (60.415)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة افراد عينة مجتمع الدراسة بمعلومات تساهم في رفع مستوى حسهم الأمني ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

حيث تشير أكبر النسب و التي تقدر ب 58.30 بالمائة و 39.10 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهمت في تزويد افراد عينة مجتمع الدراسة بمعارف تساهم في رفع مستوى حسهم الأمني ، إلا أنه و في ذات الحين نجد أن ذات مفردات عينة الدراسة من الفئة التي تأكد مساهمة مخرجات الإعلام العام في اكسابهم معارف ترفع من حسهم الامني نجد نصف مفردات العينة بنسبة 19.60 بالمائة ممن لا تستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر وهو ما على وجود متغيرات أخرى حالت دون الاتيان بهذا السلوك لا تتعلق بعدم العلم بالسلوك أو ما يجب عمله في حالة الوقوع في خطر بقدر ما تتعلق بمعطيات سوسيوقافية تكون موضوع الفصل اللاحق.



15 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 57.00 بالمائة من الفئة الأولى التي تجد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهم في المشكلات و المخاطر الأمنية المحيطة بالمجتمع بشكل نسبي، تليها الثانية التي تقدر بنسبة 32.60 التي ترى بأن هـ و أخيرا الفئة التي تجد أن مخرجات الإعلام العام لم تساهم في أهم المشكلات و المخاطر الأمنية المحيطة بالمجـ و تقدر بنسبة 10.40 بالمائة.

كما تقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تقبل على هذا 55.70 01.30 بالمائة على التوالي بالترتيب

مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي به 20.40 12.20

و أخيرا الفئة التي تنفي ساهمة مخرجات الاعلام العام في افادتهم بمعلومات في المجتمع و تنقسم كذلك الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخرى بنسبتي 8.70 01.70 .

01-15 لنسبة الارتباط بين المتغير ، أنه (05)

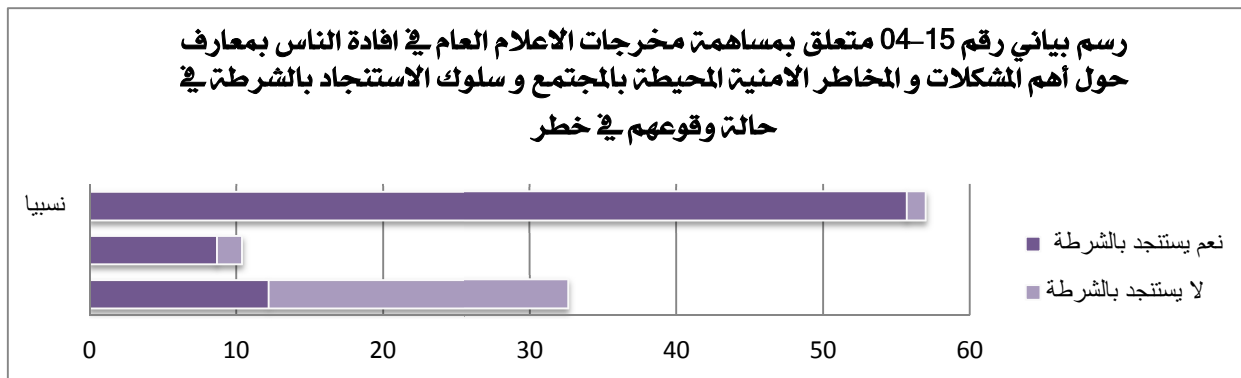
(2) : (0.000) (0.05) (02) (95) .

(2) (97.464)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة افراد عينة مجتمع الدراسة بمعلومات المخاطر الأمنية المحيطة بالمجتمع ترتبط بمتغير الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 57.00 32.60 بالمائة الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن مخرجات الاعلام العام قد ساهم في تزويد افراد عينة مجتمع الدراسة بمعارف المحيطة بالمجتمع

20.40 المائة لا تستنجدون بالشرطة في حالة

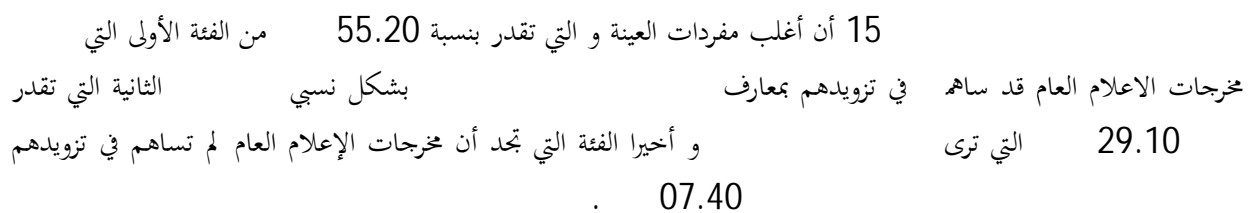
هم في خطر وهو ما يدل على وجود متغيرات أخرى حالت دون الاتيان بهذا السلوك لا تتعلق بعدم العلم بالسلوك أو ما يجب عمله في حالة الوقوع في خطر بقدر ما تتعلق بمعطيات سوسيوقفافية تكون موضوع الفصل اللاحق.



15 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 53.50 من الفئة الأولى التي مخرجات الاعلام العام قد ساهم في تزويدهم بمعارف بشكل نسبي الثانية التي تقدر 29.10 و أخيرا الفئة التي تجد أن مخرجات الإعلام العام لم تساهم في تزويدهم 17.40 .

كما تقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل ع 50.00 03.50 بالمائة على التوالي بالترتيب التي تأكد الطرح الأخرى الى مجموعة ستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 11.30 17.80 بالمتة و أخيرا الفئة التي تنفي مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادتهم بمعلومات كذلك الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخرى لاتقوم بذلك بنسبتي 15.20 02.20 .

01-15 المتغير ، أنه (05) (2) : (0.000) (0.05) (02) (95) . نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين. تشير أكبر النسب و التي تقدر ب 53.50 29.10 بالمائة الى أن مخرجات الاعلام العام قد ساهم في تزويد افراد عينة مجتمع الدراسة بمعارف نجد المجموعة القانية التي تقدر 17.80 ستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر وهو ما يدل على وجود متغيرات أخرى حالت دون هذا السلوك لا تتعلق بعدم العلم بالسلوك أو ما يجب في حالة الوقوع في خطر بقدر ما تتعلق بمعطيات سوسيوثقافية .



تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 55.20 37.40 بالمائة الى أن
مخرجات الاعلام العام قد ساهم في تزويد افراد عينة مجتمع الدراسة بمعارف
الأولى و نأكد و بأكبر النسب أنهم من يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.



15 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 63.50 من الفئة الأولى التي مخرجات الاعلام العام قد ساهم في تزويدهم بمعارف وسائل و طرق حل هذه بشكل نسبي الثانية التي تقدر بنسبة 31.30 التي ترى بأن ه و أخيرا الفئة التي تجد أن مخرجات الإعلام العام لم تساهم في تزويدهم بمعارف 05.20 .

كما تقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا 57.40 06.10 بالمائة على التوالي بالترتيب التي تؤكد الطرح

الأخرى الى مجموعة حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 15.70

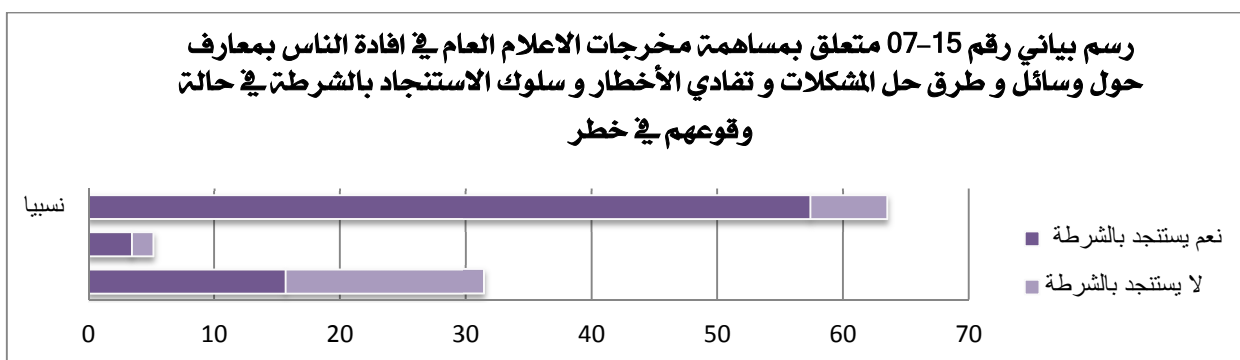
15.70 بالمائة و أخيرا الفئة التي تنفي مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادتهم بمعلومات عن وسائل و طرق حل هذه المشكلات و تنقسم كذلك الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخرى لاتقوم بذلك بنسبة 03.50 01.70 .

01-15 تباط بين المتغير ، أنه (05)

(2) : (0.000) (0.05) (02) (95) .

(2) (44.515)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة مخرجات الاعلام العام في افادة افراد عينة مجتمع وسائل و طرق حل هذه المشكلات و تفادي الأخطار ترتبط بمتغير في حالة الوقوع في خطر نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

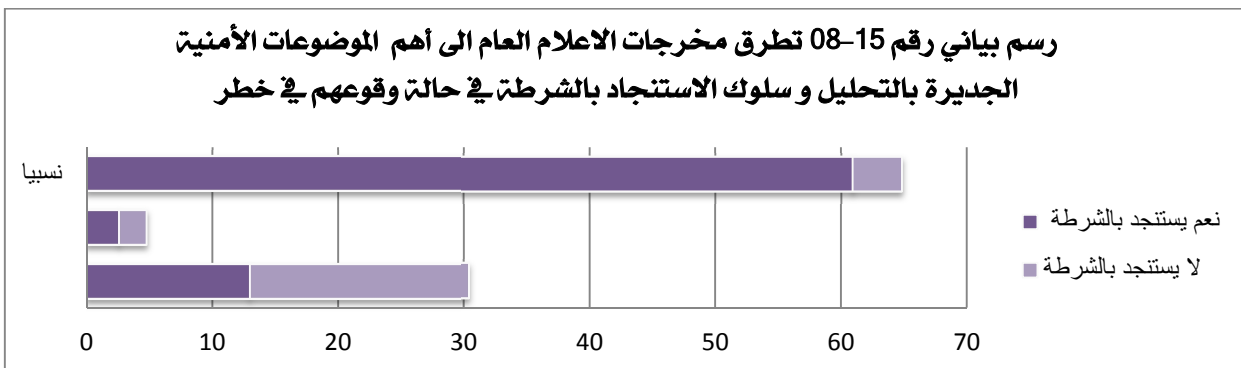
تشير أكبر النسب و التي تقدر ب 63.50 31.30 بالمائة الى أن مخرجات الاعلام العام قد ساهم في تزويد افراد عينة مجتمع الدراسة بمعارف طرق حل هذه المشكلات و تفادي الأخطار الاولى نسبتي متساويتين بخصوص بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر يرجح وجود متغيرات أخرى متحكممة في سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر.



15 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 64.80 من الفئة الأولى التي مخرجات الاعلام العام تتطرق الى بشكل نسبي الثانية التي تقدر بنسبة 30.40 التي ترى بأن ه و أخيرا الفئة التي تجد أن مخرجات الإعلام العام الى 04.80 .

كما تقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا
60.90 03.90 بالمائة على التوالي بالترتيب التي تأكد الطرح
الأخرى الى مجموعة تنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك
17.40 بالمائة و أخيرا الفئة التي تنفي مخرجات الاعلام العام الى
الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخرى لا تقوم بذلك بنسبة 20.60 02.20
01-15 تباط بين المتغير ، أنه (05)
(2) : (0.000) (0.05) (02) (95)
(2) (72.332)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مخرجات الاعلام العام الى
بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر
دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 64.80 30.40 بالمائة الى أن
مخرجات الإعلام العام الى
بخصوص الاستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و هو ما يرجح وجود متغيرات أخرى متحركة في سلوك الا
في حالة الوقوع في خطر.



الجدول رقم 16 خاص بأهمية مشاركة جهاز الشرطة في المخرجات الإعلام العام الوطني المتعلقة بقضايا الأمن			
هل هناك مشاركة دائمة لجهاز الشرطة الجزائرية في هذه الحصص الاعلامية	نعم	52	22.6%
	لا	50	21.7%
	نسبيا	128	55.7%
	المجموع	230	100.0%
هل مشاركة جهاز الشرطة في هذه الحصص ضرورية	نعم	222	96.5%
	لا	8	3.5%
	المجموع	230	100.0%

16 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 55.70

لجهاز الشرطة في مخرجات الإعلام العام الوطني المتعلقة بقضايا الأمن الثانية التي تقدر بنسبة 22.60 التي

و أخيرا الفئة التي تحد لوجود لمشاركة دائمة للشرطة في مخرجات الإعلام العام الوطني من خصص

و التي تقدر بنسبة 21.70

96.50 مشاركة الشرطة في في مخرجات الإعلام العام الوطني المتعلقة بقضايا الأمن

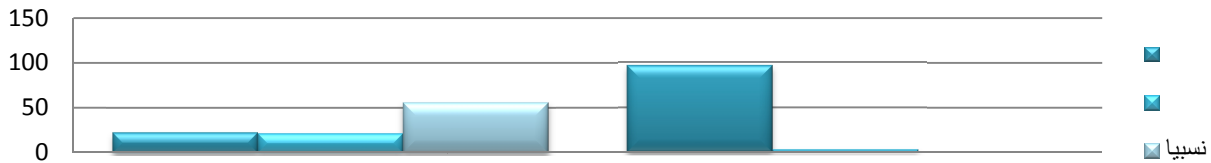
03.50 مفردات العينة تسجل تواجد مستمر لجهاز الشرطة في مختلف الحصص و البرامج

والروبورتاجات الخاصة بالقضايا الأمنية في الاعلام العام الوطني بمختلف وسائله، كما تشير النتائج الى أن غالبية مفردات عينة مجتمع

الدراسة مقتنعة بضرورة مشاركة جهاز الشرطة في هذه الحصص لثبوت ف

و الاعلام و مصالح العلاقات مع الصحافة ووسائل الإعلام من بلوغ مستويات مقبولة من تجاوزهم لاستراتيجيته الإعلامية.

رسم بياني رقم 16 متعلق بمساهمة الشرطة في مخرجات الاعلام العام وضرورة مشاركتهم من عدمه



-03

لتعريف بجهاز

الشرطة وعناصره و وسائل عمله و اهدافه في المجتمع و تبين خصوصية العمل الامني.

الجدول رقم 17 يبين مدى مساهمة الابواب المفتوحة و النوادي و المعارض و النشاطات الاشهارية و الإعلامية للشرطة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملية لمكافحة الجريمة							
هل افادتكم الابواب المفتوحة و النوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة بـ		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
معلومات تحسن صورة الجهاز لديك واهدافه	نعم	115	50.0%	15	6.5%	130	56.5%
في تحقيق أمن المجتمع	لا	61	26.5%	39	17.0%	100	43.5%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
معلومات أمنية مهمة كنت تجهلها:	نعم	111	48.3%	15	6.5%	126	54.8%
معطيات أمنية مشجعة	لا	65	28.3%	39	17.0%	104	45.2%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
	نعم	64	27.8%	17	7.4%	81	35.2%

للتعاون مع رجال الأمن	لا	112	48.7%	37	16.1%	149	64.8%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
افكار تشجعك على تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	نعم	74	32.2%	14	6.1%	88	38.3%
	لا	102	44.3%	40	17.4%	142	61.7%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
وجهات نظر تحفيزك على الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير	نعم	72	31.3%	17	7.4%	89	38.7%
	لا	104	45.2%	37	16.1%	141	61.3%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
معلومات تساهم في التقليل من ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون	نعم	71	30.9%	17	7.4%	88	38.3%
	لا	105	45.7%	37	16.1%	142	61.7%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%

01-17 لارتباط المتغيرين			هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر
معلومات تحسن صورة الجهاز لديك واهدافه في تحقيق أمن المجتمع	Khi-Chi-deux	23.725	
	Ddl	1	
	Sig.	0.000	
معلومات أمنية مهمة كنت تجهلها:	Khi-Chi-deux	20.775	
	Ddl	1	
	Sig.	0.000	
معطيات أمنية مشجعة للتعاون مع رجال الأمن	Khi-Chi-deux	.432	
	Ddl	1	
	Sig.	.511	
افكار تشجعك على تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	Khi-Chi-deux	4.545	
	Ddl	1	
	Sig.	0.033	
وجهات نظر تحفيزك على الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير	Khi-Chi-deux	1.548	
	Ddl	1	
	Sig.	.213	
معلومات تساهم في التقليل من ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون	Khi-Chi-deux	1.373	
	Ddl	1	
	Sig.	.241	

17 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 56.50

والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة قد ساهم في تزويدهم
الاجتمع 43.50 عدم تمكن هذه النشاطات من ذلك .

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا
50.00 06.50 بالمائة على التوالي بالترتيب التي تأكد هذه

الأخرى الى مجموعة تنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك
17.00 26.50

01-17 تباط بين المتغير ، أنه (05)

(2) : (0.000) (0.05) (01) (95) .

(2) (23.725)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها
في تزويدهم بمعلومات اهدافه في تحقيق أمن المجتمع ترتبط بمتغير

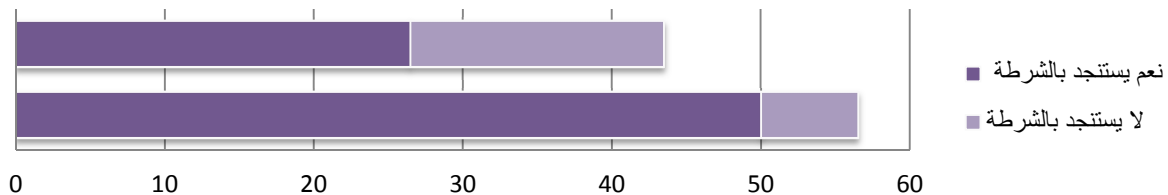
سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر احصائية واضحة بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 56.50 50.00 بالمائة الى أن

الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة قد ساهم في تزويدهم بمعلومات

في تحقيق أمن المجتمع و أن غلبتهم ممن يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.

رسم بياني رقم 01-17 متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة
في تزويد افراد المجتمع بمعلومات تحسن صورة الجهاز لديهم وتوضح اهدافه في تحقيق أمن المجتمع و
سلامته وسلوك الاستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر



17 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 54.80

المعارض التي تنظمها الشرطة قد ساهم في تزويدهم بمعلومات 45.20 عدم تمكن هذه

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا
48.30 06.50 بالمائة على التوالي بالترتيب التي تأكد عدم تمكن هذه

النشاطات من افدتم معلومات
و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك
تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر
17.00 28.30

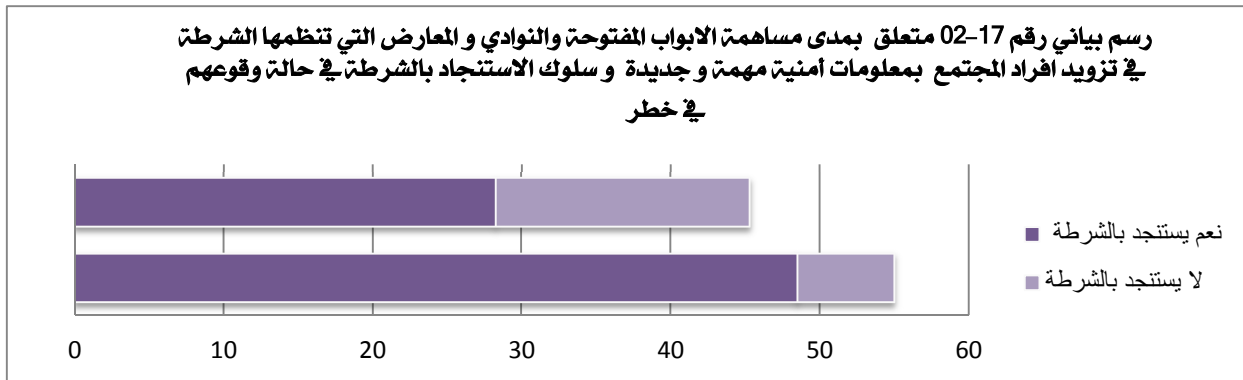
(05) 01-17 تباط بين المتغير ، أنه

(2) : (0.000) (0.05) (01) (95)

(2) (20.775)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها
في تزويدهم بمعلومات
نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر ب 54.80 48.30 بالمائة الى أن

الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة قد ساهم في تزويدهم بمعلومات
يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.



17 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 64.80

والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة لم تساهم في تزويدهم بمعلومات
35.20 تمكن هذه النشاطات من ذلك .

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا
التي تأكد تمكن هذه النشاطات
48.70 16.10 بالمائة على التوالي بالترتيب

من افدتم معلومات أمنية
خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك
تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر
07.40 27.80

(05) 01-17 متغير ، أنه غير

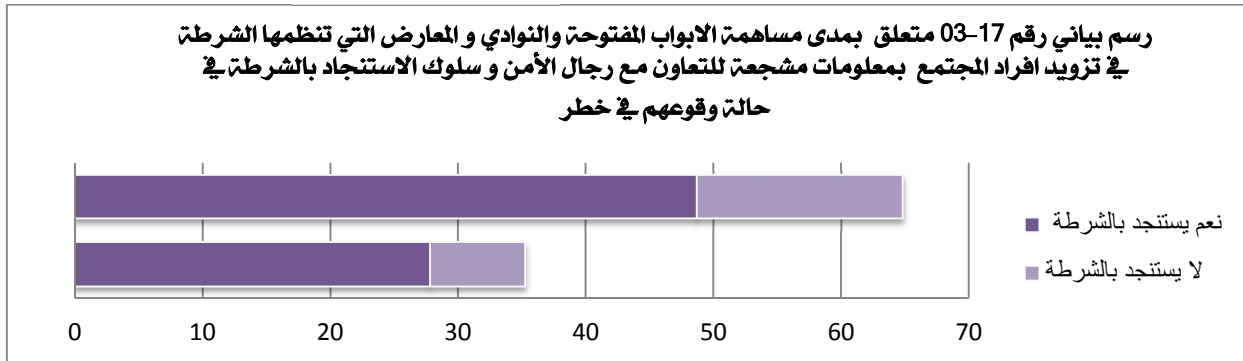
(2) : (0.511) أكبر (0.05) (01) (95)

(2) (0.432)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة المفتوحة والنوادي و المعارض التي
في تزويدهم بمعلومات
ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في

حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 64.80 بالمائة الى أن

و المعارض التي تنظمها الشرطة لم ساهم في تزويدهم بمعلومات
التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر
و في ذات الحين يمثلون الغالبية
نناعاتهم به من مصادر أخرى.



17 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 61.70

والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة لم تساهم في تزويدهم بمعلومات
38.30 تمكن هذه النشاطات من ذلك.

نقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا
44.30 17.40 بالمائة على التوالي بالترتيب
ن افدتهم بمعلومات أمنية
تنقسم هي الأخرى الى مجموعة

بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك
06.10 32.20
01-17 تباط بين المتغير ، أنه غير

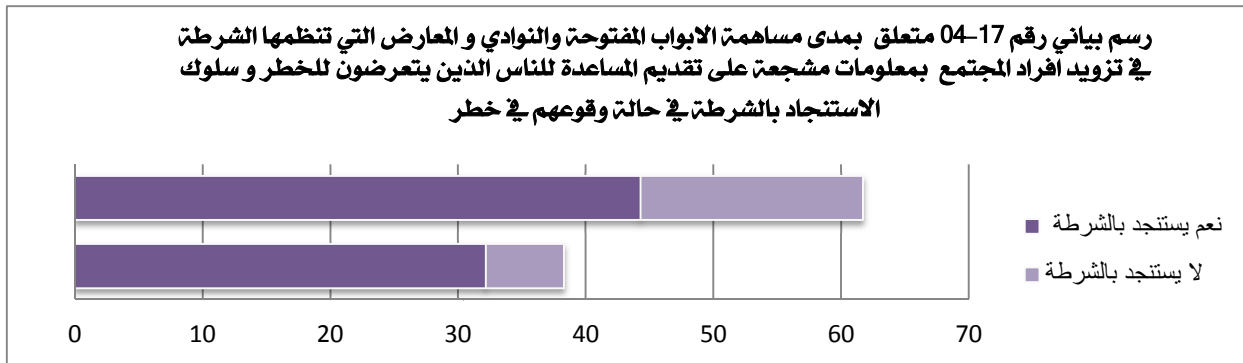
(2) : (0.033) (0.05) (01) (95) (05)

(2) (4.545)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي
في تزويدهم بمعلومات
ترتبط بمتغير

الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 61.70 بالمائة الى أن

و المعارض التي تنظمها الشرطة لم ساهم في تزويدهم بمعلومات
و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر
السلوك الذي قد تكون فئاتهم
44.30



17 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 61.30

المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة لم تساهم في تزويدهم بمعلومات محفزة لإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في خاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير 38.70 تمكن هذه النشاطات من ذلك.

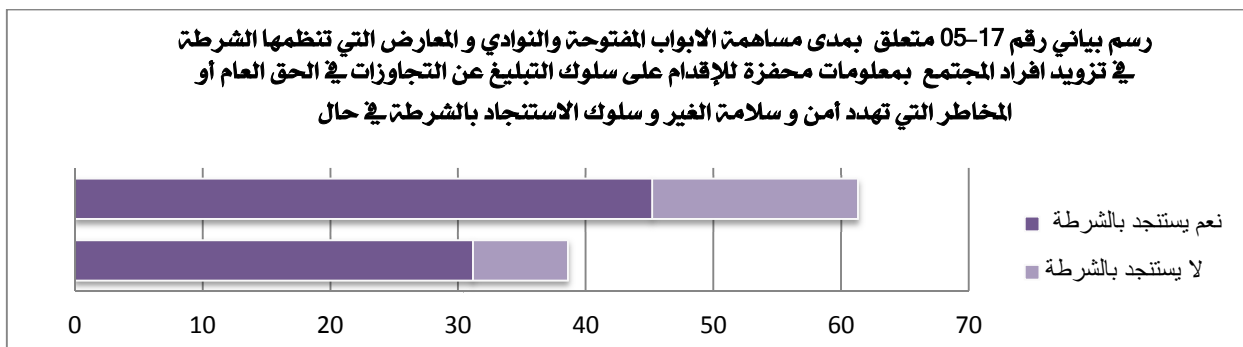
قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا من افدتهم بمعلومات أمنية محفزة ام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو الماطر التي تهدد أمن و سلامة الغير تنقسم هي الأخرى الى مجموعة ستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 07.40 31.30

01-17 بين المتغير ، أنه غير (05)

(2) : (0.213) أكبر (0.05) (01) (95) .

(2) (1.548)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها في تزويدهم بمعلومات محفزة لإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 61.30 بالمائة الى أن

و المعارض التي تنظمها الشرطة لم ساهم في تزويدهم بمعلومات محفزة لإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق طر التي تهدد أمن و سلامة الغير و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 45.20 بالمائة، السلوك الذي قد تكون قناعاتهم به من مصادر اعلامية أو معرفية أخرى.



17 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 61.70

المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة لم تساهم في تزويدهم بمعلومات تقلل من 38.30 تمكن هذه النشاطات من ذلك.

فئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا 45.70 16.10 بالمائة على التوالي بالترتيب التي تأكد تمكن هذه النشاطات

من افدتهم بمعلومات تقلل من تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 07.40 30.90

01-17 تباط بين المتغير ، أنه غير (05)

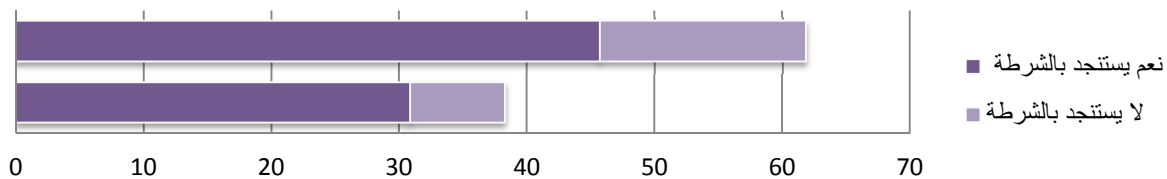
(2) : (0.241) أكبر (0.05) (01) (95) .

(2) (1.373)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها في تزويدهم بمعل ترتبط بمتغير

بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين. تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 61.70 بالمائة الى أن

و المعارض التي تنظمها الشرطة لم ساهم في تزويدهم بمعلومات تقلل من و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 45.70 ، السلوك الذي قد تكون قناعاتهم به من

رسم بياني رقم 06-17 متعلق بمدى مساهمة الابواب المفتوحة والنوادي و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات تقلل من ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانونو سلوك الاستنجد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر



الجدول رقم 18 يبين مدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية واللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة							
		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تحسن صورة الجهاز لديك و تبين أهمية مساعيه وجدواها	نعم	80	34.8%	16	7.0%	96	41.7%
	لا	96	41.7%	38	16.5%	134	58.3%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
تشجعك على التعاون مع رجال الأمن	نعم	80	34.8%	16	7.0%	96	41.7%
	لا	96	41.7%	38	16.5%	134	58.3%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
تقنعك بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	نعم	60	26.1%	16	7.0%	76	33.0%
	لا	116	50.4%	38	16.5%	154	67.0%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
تحفزك على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير:	نعم	78	33.9%	18	7.8%	96	41.7%
	لا	98	42.6%	36	15.7%	134	58.3%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
تقنعك بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون	نعم	50	21.7%	17	7.4%	67	29.1%
	لا	126	54.8%	37	16.1%	163	70.9%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%

01-18 لارتباط المتغيرين		
		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر
تحسن صورة الجهاز لديك و تبين أهمية مساعيه وجدواها	Khi-Chi-deux	4.255
	Ddl	1
	Sig.	0.039
تشجعك على التعاون مع رجال الأمن	Khi-Chi-deux	4.255
	Ddl	1
	Sig.	0.039
تقنعك بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر	Khi-Chi-deux	.372
	Ddl	1
	Sig.	.542
تحفزك على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير:	Khi-Chi-deux	2.050
	Ddl	1
	Sig.	.152
تقنعك بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون	Khi-Chi-deux	.189
	Ddl	1

	Sig.	.664
--	------	------

18 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 58.30

لم تساهم في تزويدهم بمعلومات و تبين أهمية

41.70 تمكن هذه النشاطات من ذلك.

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا

41.70 بالمائة على التوالي بالترتيب 16.50 التي تأكد تمكن هذه النشاطات

من افدتهم بمعلومات و تبين أهمية مساعيه وجدواها تنقسم هي الأخرى الى مجموعة

في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 07.00 34.80

01-18 المتغير، أنه (05) (2)

: (0.039) (0.05) (01) (95) (2)

(4.255)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة

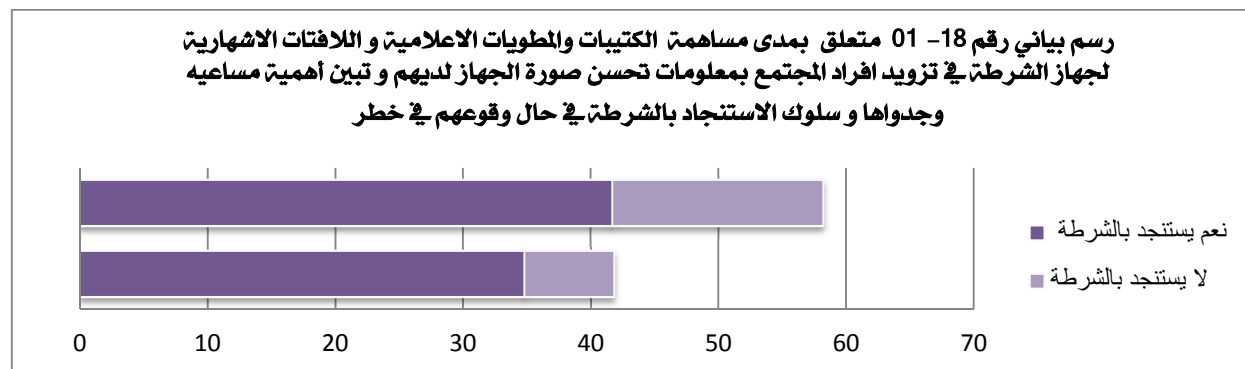
في تزويد مفردات عينة الدراسة بمعلومات و تبين أهمية مساعيه وجدواها ترتبط بمتغير

الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 58.30 بالمائة الى أن

لم تساهم في تزويدهم بمعلومات و تبين أهمية مساعيه

و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 41.70 .



18 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 58.30

لم تساهم في

41.70 هذه النشاطات من ذلك.

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا

41.70 بالمائة على التوالي بالترتيب 16.50 التي تأكد تمكن هذه النشاطات

تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر همة في

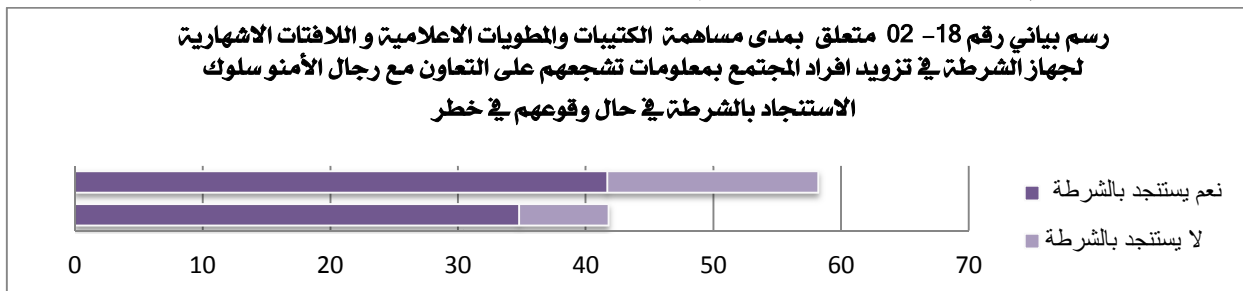
و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 07.00 34.80

01-18 المتغير (05) (2) :
(0.039) (0.05) (01) (95) (2)
(4.255)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة

في تزويد حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 58.30 بالمائة الى أن

لم تساهم في تزويدهم بمعلومات و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 41.70 .



18 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 67.00

لم تساهم في بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر

33.00 تمكن هذه النشاطات من ذلك.

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقبل على هذا

التي تأكد تمكن هذه النشاطات 50.40 بالمائة على التوالي بالترتيب

من المساهمة في بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في

حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بمقد 26.10 07.00

01-18 المتغير غير (05) (2) :
(0.542) (0.05) (01) (95) (2)

(0.372)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة

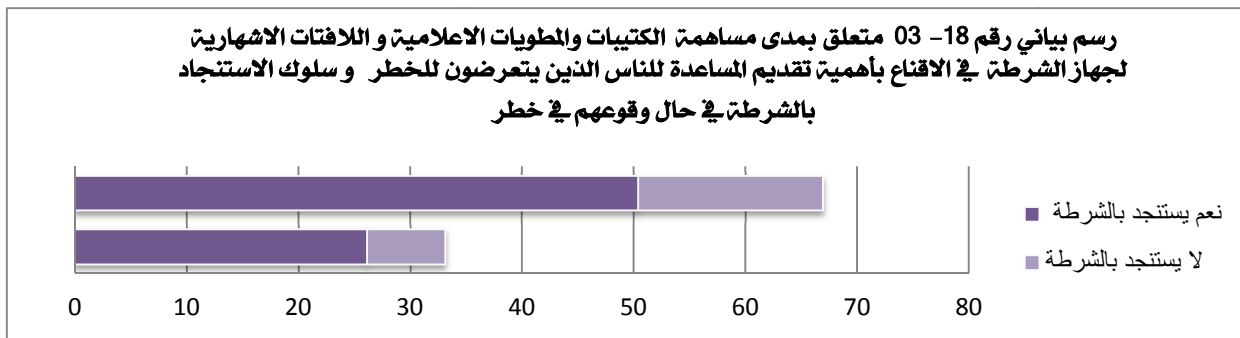
بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في

وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 67.00 بالمائة الى أن

لم تساهم في بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و في ذات

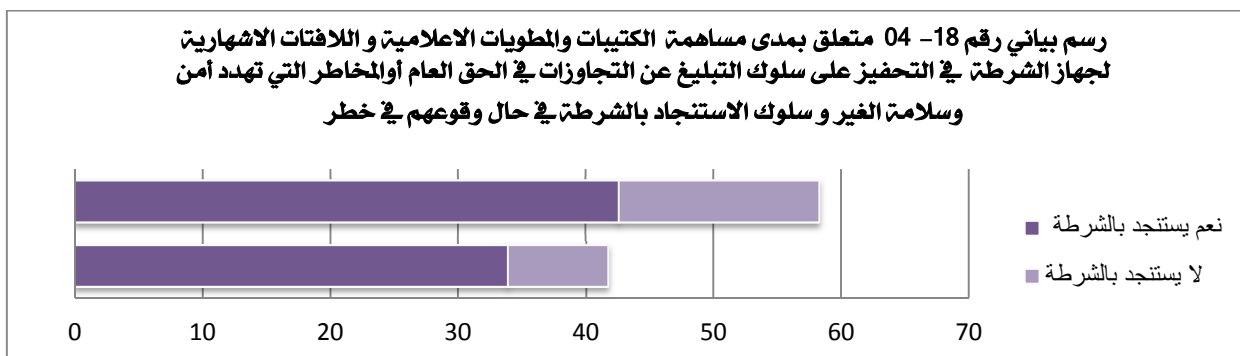
الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 50.40 ، السلوك الذي قد تكون قناعاتهم به من



18 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 58.30

لم تساهم في التبليغ عن التجاوزات في الحق العام
 هذه النشاطات من ذلك. 41.70
 أوالمخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير
 قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقدم على هذا
 42.60 15.70 الترتيب بالتوالي
 من المساهمة في ليغ عن التجاوزات في الحق العام أوالمخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير
 الى مجموعة تنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك
 07.80 33.90 على الترتيب بالتوالي.

01-18 المتغير غير (05) (2)
 : (0.152) (0.05) (01) (95) (2)
 (02.050)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
 في نبليغ عن التجاوزات في الحق العام أوالمخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير ترتبط بمتغير
 الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.
 تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 58.30 بالمائة الى أن
 لم تساهم في عن التجاوزات في الحق العام أوالمخاطر التي
 مدد أمن وسلامة الغير و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 42.60
 لسلوك الذي قد تكون قناعاتهم به من مصادر اعلامية أو معرفية أو اجتماعية أخرى.



18 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 70.90

لم تساهم في بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون

29.10 هذه النشاطات من ذلك.

تقسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقدم على هذا

54.80 16.10 الترتيب بالتوالي التي تأكد تمكن هذه النشاطات

همة في بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة

وقوعهم في خطر و مجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 21.70 07.40 على الترتيب بالتوالي.

(2) (05) 01-18 المتغير غير

(2) (95) (01) (0.05) كبر : (0.664)

(0.189)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة

بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في

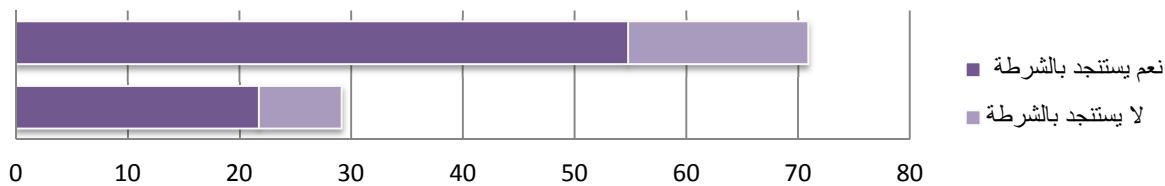
وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 70.90 بالمائة الى أن

لم تساهم في بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و في ذات

الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 54.80 بالمائة، السلوك الذي قد تكون قناعاتهم به من

رسم بياني رقم 18- 05 متعلق بمدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية واللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في الاقناع بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و سلوك الاستنجد بالشرطة في حال وقوعهم في خطر



ثالثا: المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للمجتمع تركز التقارب والثقة بينه و بين جمهور المواطنين.

1-

مجالات نشاط جهاز الشرطة بالمساهمة الايجابية في مختلف التظاهرات الوطنية و المحلية

من افراد المجتمع

نحاول
نحو تواجد و مساهمة جهاز الشرطة في مختلف التظاهرات
و المناسبات الاجتماعية بما فيها الخيرية و التضامنية فكانت نتائج التفرغ على النحو التالي الموضح ضمن الجدول رقم 19

الجدول رقم 19 متعلق بمدى تواجد و مساهمة الشرطة في التظاهرات المجتمعية			
النسبة	التكرار	هل هناك تواجد و مساهمة ايجابية للشرطة في التظاهرات	
17.4%	40	نعم	العلمية
38.7%	89	لا	
43.9%	101	نسبيا	
100.0%	230	المجموع	
56.5%	130	نعم	الرياضية
6.5%	15	لا	
37.0%	85	نسبيا	
100.0%	230	المجموع	
30.9%	71	نعم	الثقافية
48.3%	111	لا	
20.9%	48	نسبيا	
100.0%	230	المجموع	
8.3%	19	نعم	الدينية
67.0%	154	لا	
24.8%	57	نسبيا	
100.0%	230	المجموع	
42.2%	97	نعم	التضامنية
30.0%	69	لا	
27.8%	64	نسبيا	
100.0%	230	المجموع	
39.1%	90	نعم	الخيرية
7.0%	16	لا	
53.9%	124	نسبيا	
100.0%	230	المجموع	

19 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 43.90

ومساهمة الشرطة في التظاهرات العلمية كان نسبيا، تليها الفئة التي تجد أنه لا يوجد تواجد أو مساهمة للشرطة في النشاطات العلمية

الرسمية التي يعرفها المجتمع و التي تقدر بنسبة 38.70 من عينة الدراسة، و أخيرا الفئة التي تأكد هذا التواجد و المساهمة لجه الشرطة في التظاهرات العلمية و التي تمثل نسبة 17.40 .

19 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 56.50

تواجد ومساهمة مهمين للشرطة في التظاهرات الرياضية، تليها الفئة التي تجد أن تواجد و مساهمة للشرطة في النشاطات ال نسبي هذه الفئة 37.00 من عينة الدراسة، و أخيرا الفئة التي لا تجد أي مساهمة أو حضور للشرطة في النشاطات 06.50 .

19 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 48.30 من تقر بعدم تواجد أو مساهمة شرطة في التظاهرات الثقافية، تليها الفئة التي تجد أن هناك تواجد و مساهمة للشرطة في النشاطات الثقافية التي يعرفها المجتمع و التي 30.90 و أخيرا الفئة التي تأكد نسبية التواجد و المساهمة لجهاز الشرطة في التظاهرات العلمية و التي تمثل نسبة 20.90 .

الجدول أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 67.00 و بخصوص النشاطات الدينية تقر بعدم تواجد أو مساهمة الشرطة في التظاهرات الدينية، تليها الفئة التي تجد أن هناك تواجد و مساهمة نسبية للشرطة في النشاطات دينية التي يعرفها المجتمع و التي تقدر بنسبة 24.80 بالمائة من عينة الدراسة، و أخيرا الفئة التي تأكد هذا التواجد و المساهمة الشرطية في التظاهرات الدينية و تمثل نسبة 08.30 .

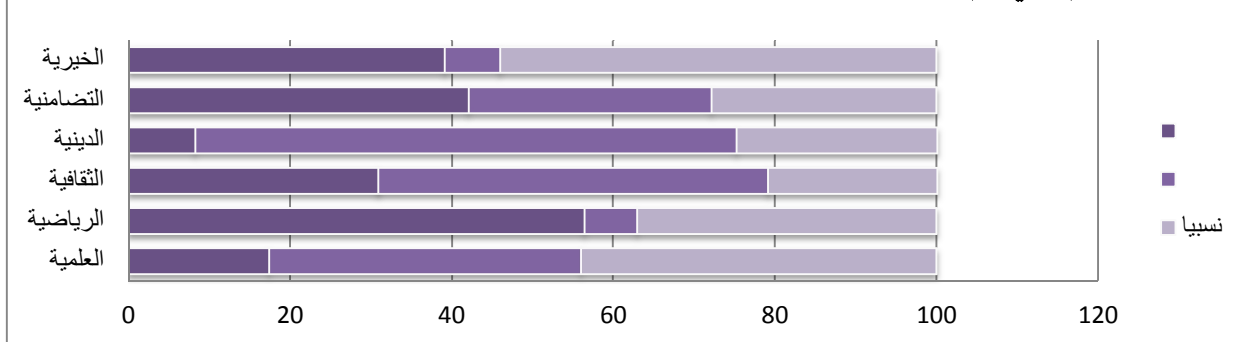
19

أن هناك مساهمة للشرطة في التظاهرات التضامنية، تليها الفئة التي تعتقد بعدم وجود أي مساهمة أو تواجد للشرطة في النشاطات التضامنية للمجتمع و التي تقدر بنسبة 30.00 بالمائة من عينة الدراسة، و أخيرا الفئة التي تأكد نسبية التواجد والمساهمة لجهاز الشرطة في التظاهرات التضامنية و التي تمثل نسبة 27.80 .

19 خيرا بالنسبة للمساهمة و التواجد الشرطي في التظاهرات و المناسبات الخيرية نلاحظ من

مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 53.90 تقر بنسبية تواجد ومساهمة الشرطة في التظاهرات الخيرية، تليها الفئة التي تجد أن هناك تواجد و مساهمة للشرطة في شاطات الخيرية التي يشهدها المجتمع و التي تقدر بنسبة 39.10 وأخيرا الفئة التي تعتقد بعدم وجود مساهمة لجهاز الشرطة في التظاهرات الخيرية و التي تمثل نسبة 07.00 .

رسم بياني رقم 19- 01 متعلق بمدى مساهمة و مشاركة الشرطة في مختلف التظاهرات المجتمعية



-02

ذات طابع اجتماعي تضامني مرتبطة بقيم

و ثقافة المجتمع

المجتمع و تعاونه.

الجدول رقم 20 متعلق بمدى بلوغ مساعي استراتيجية العمل الجوّاري الشرطي على الجبهة الاجتماعية			
		التكرار	النسبة
هل هناك تواصل اجتماعي خلال الأعياد والمواسم الدينية بين رجال شرطة الحي وسكانه	نعم	128	55.9%
	لا	28	12.2%
	نسبيا	73	31.9%
	المجموع	229	100.0%
هل يعطي رجال الشرطة خصوصية في تعاملهم مع الحالات الاجتماعية من فقراء ومعوّزين	نعم	128	55.7%
	لا	24	10.4%
	نسبيا	78	33.9%
	المجموع	230	100.0%
هل لقيت موائد رمضان للفقراء وعابري السبيل التي تنظمها الشرطة استحسانا لدى السكان	نعم	170	73.9%
	لا	23	10.0%
	نسبيا	37	16.1%
	المجموع	230	100.0%
هل تلقى عمليات التبرع بالدم التي تنظمها الشرطة استحسانا لدى أفراد المجتمع	نعم	163	70.9%
	لا	4	1.7%
	نسبيا	63	27.4%
	المجموع	230	100.0%
هل تلقى زيارات الشرطة للمستشفيات ودور الايتام خلال الاعياد استحسانا لدى أفراد المجتمع	نعم	150	67.8%
	لا	28	12.2%
	نسبيا	52	20.0%
	المجموع	230	100.0%
هناك احترام من قبل رجال الشرطة لاتجاهات شيوخ و اعيان المنطقة	نعم	136	59.1%
	لا	4	1.7%
	نسبيا	90	39.1%
	المجموع	230	100.0%
هل يلتزم رجال شرطة الحي بالعادات والتقاليد	نعم	125	54.3%
	لا	2	.9%
	نسبيا	103	44.8%
	المجموع	230	100.0%
هل ساهمت هذه النشاطات الاجتماعية والخيرية للشرطة في كسب ثقة افراد المجتمع و تعاونهم:	نعم	79	34.3%
	لا	16	7.0%
	نسبيا	135	58.7%
	المجموع	230	100.0%

20 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 55.90

، تليها الفئة التي ترى بنسبية هذا التواصل و تقدر بـ 31.90

بالمائة من عينة الدراسة، و أخيرا الفئة التي تأكد أنه لا يوجد تواصل اجتماعي خلال الأعياد الدينية و المواسم بين رجال شرطة الحي و سكانه و التي تمثل نسبة 12.20 .

في تعاملهم مع الحالات الاجتماعية من فقراء ومعوزين

ت العينة تذهب الى التأكيد على أنه يأخذ بهذه الخصوصية في التعامل من قبل رجال الشرطة و ذلك بنسبة 55.70 تليها الفئة التي ترى بنسبة ذلك الم 33.90 بالمائة، و أخيرا الفئة التي تنفي وجود أي خصوصية في تعامل رجال الشرطة مع حالات الاجتماعية من فقراء و معوزين و افراد الفئة الهشة من المجتمع و تقدر بنسبة 10.40 بالمائة من مجموع عينة الدراسة. 20 أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 73.90

، مقابل الفئة الثانية التي ترى بنسبة ذلك و المقدرة ب 16.10 بالمائة، و أخيرا الفئة التي تنفي وجود أي استحسان لموائد رمضان التي تنظمها الشرطة 10.00 بالمائة من مجموع مفردات عينة الدراسة.

20 عمليات التبرع بالدم التي تنظمها الشرطة

العينة و التي تقدر بنسبة 70.90 تستحسن هذه العمليات، مقابل الفئة الثانية التي ترى بنسبة ذلك و المقدرة ب 27.40 بالمائة، و أخيرا الفئة التي تنفي وجود أي استحسان لعمليات التبرع بالدم التي تنظمها الشرطة 01.70 مجموع مفردات عينة الدراسة.

20

67.80 بالمائة، مقابل الفئة التي ترى بنسبة ذلك و المقدرة ب 20.00 بالمائة، و أخيرا الفئة الثالثة التي تنفي أي استحسان لتنظيم 12.20 بالمائة من مجموع عينة الدراسة.

20 أن أغلب مفردات العينة و التي تقدر بنسبة 59.10 هناك احترام من

، تليها الفئة الثانية التي ترى بنسبة ذلك و المقدرة بنسبة 39.10

أخيرا الفئة الثالثة من عينة الدراسة التي تنفي وجود أي احترام لاتجاهات شيوخ و أعيان المنطقة من قبل رجال الشرطة و المقدرة 01.70 .

54.30

و بخصوص

الطرح فيما تذهب الى نسيته ما يقدر ب 44.80 بالمائة من عينة الدراسة، و أخيرا تعتقد ما نسبته 0.90 و أخيرا تأكد غالبية مفردات عينة الدراسة ب 58.70 بالمائة الى أن هذه النشاطات الاجتماعية والخيرية للشرطة ساهمت نسبيا في كسب ثقة افراد المجتمع و تعاونهم 34.30 بالمائة الى تأييد طرح بمساهمة هذه الاجراءات و النشاطات في كسب ثقة أفراد المجتمع و تعاونهم، فيما تنفي هذه المساهمة فئة ثالثة مقدرة بنسبة 07.00 .

-03

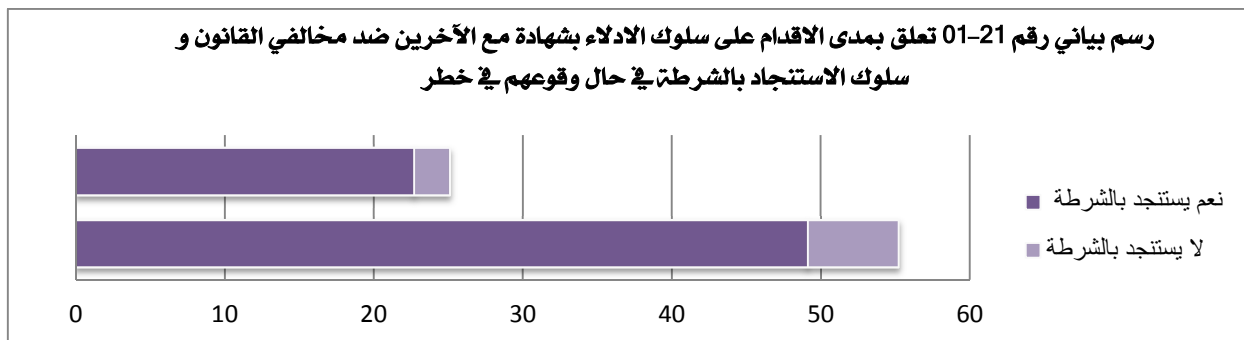
غ عن خطر أمني أو التبليغ عن مقترفي جنحة أو جريمة.

الجدول رقم 21 يعبر عن مواقف عينة الدراسة من مختلف اشكال التعاون مع الشرطة							
ماهو موقفك من المشاركة في العمل الامني مع رجال الشرطة بخصوص كل من :		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الإدلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون	نعم	113	49.1%	14	6.1%	127	55.2%
	لا	43	22.7%	40	21.4%	83	44.8%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
الإدلاء بشهادة ضد مخالفتي القانون	نعم	73	31.7%	13	5.7%	86	37.4%
	لا	103	44.8%	41	17.8%	144	62.6%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
الإبلاغ عن مخالفتي القانون	نعم	136	59.1%	14	6.1%	150	65.2%
	لا	40	17.4%	40	17.4%	80	34.8%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
المساعدة في القبض على مخالفتي القانون	نعم	72	31.3%	11	4.8%	83	36.1%
	لا	104	45.2%	43	18.7%	147	63.9%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%
تفادي المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة	نعم	96	41.7%	43	18.7%	139	60.4%
	لا	80	34.8%	11	4.8%	91	39.6%
	المجموع	176	76.5%	54	23.5%	230	100.0%

الجدول رقم 21-01 لارتباط المتغيرين		
		هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر
الإدلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون	Khi-Chi-deux	45.320
	Ddl	2
	Sig.	.000
الإدلاء بشهادة ضد مخالفتي القانون	Khi-Chi-deux	5.346
	Ddl	1
	Sig.	.021
الإبلاغ عن مخالفتي القانون	Khi-Chi-deux	48.026
	Ddl	1
	Sig.	..000
المساعدة في القبض على مخالفتي القانون	Khi-Chi-deux	7.558
	Ddl	1
	Sig.	.006
تفادي المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة	Khi-Chi-deux	10.874
	Ddl	1

	Sig.	.001
--	------	------

21 مختلف اشكال التعاون مع الشرطة أن أغلب مفردات العينة و التي
الإدلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون 55.20
44.80 من مجموع عينة الدراسة.
قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقدم على هذا
49.10 06.10 الترتيب بالتوالي التي
بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر ومجموعة ثانية
لا تأتي بهذا السلوك 22.70 21.40 على الترتيب بالتوالي.
01-21 المتغير (05) (2) :
(0.000) (0.05) (01) (95) (2)
(45.320)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة تجاه سلوك الادلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون
سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.
تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 55.20 بالمائة الى أن
بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بـ
22.70 إلا أن النسب متقاربة في كل الحالات رغم أهمية و اقتناع مفردات عينة الدراسة بأهمية التعاون في مكافحة الجريمة بين
الشرطة و افراد المجتمع.



21 عينة الدراسة من مختلف اشكال التعاون مع الشرطة
والتي تقدر بنسبة 62.60
37.40 من مجموع عينة الدراسة.
قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية
44.80 17.80 الترتيب بالتوالي التي تقدم على سلوك
بشهادة ضد مخالفتي القانون تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر ومجموعة ثانية لا تأتي بهذا
31.70 05.70 على الترتيب بالتوالي.

01-21 المتغير (05) (2) :
(0.021) (0.05) (01) (95) (2)

(5.346)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة تجاه سلوك الادلاء بشهادة ضد مخالفتي القانون

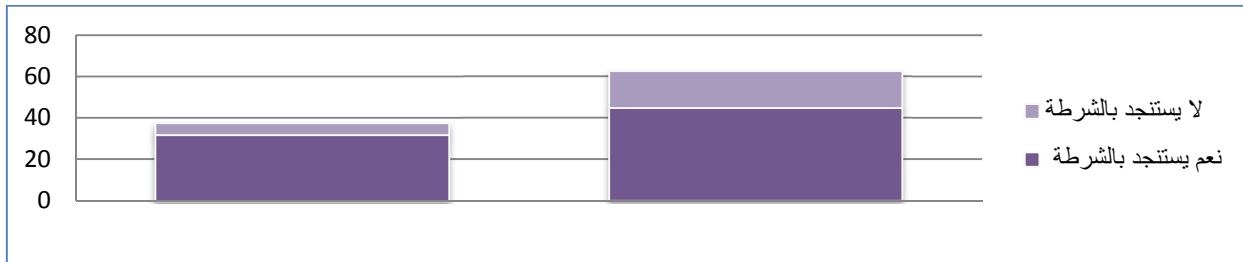
الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 62.60 بالمائة الى أن

مخالفتي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 44.80

النسب وجود عامل مميز بين الحلتين المتمثل في قبول الادلاء الشهادة ضد مخالفتي القانون مع الآخرين و

تفاديه فرديا و هو يعبر عن بعد اجتماعي متعلق باتجاهات الفرد مقابل اتجاهات الجماعة.



21

من مختلف اشكال التعاون مع الشرطة أن أغلب مفردات العينة والتي تقدر

الإبلاغ عن مخالفتي القانون 65.20

34.80 من مجموع

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقدم على هذا

الترتيب بالتوالي 06.10 59.10

مخالفتي القانون تنقسم هي الأخرى الى مجموعة شرطة في حالة وقوعهم في خطر ومجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك

على الترتيب بالتوالي. 17.40 17.40

01-21 المتغير (05) (2) :
(0.000) (0.05) (01) (95) (2)

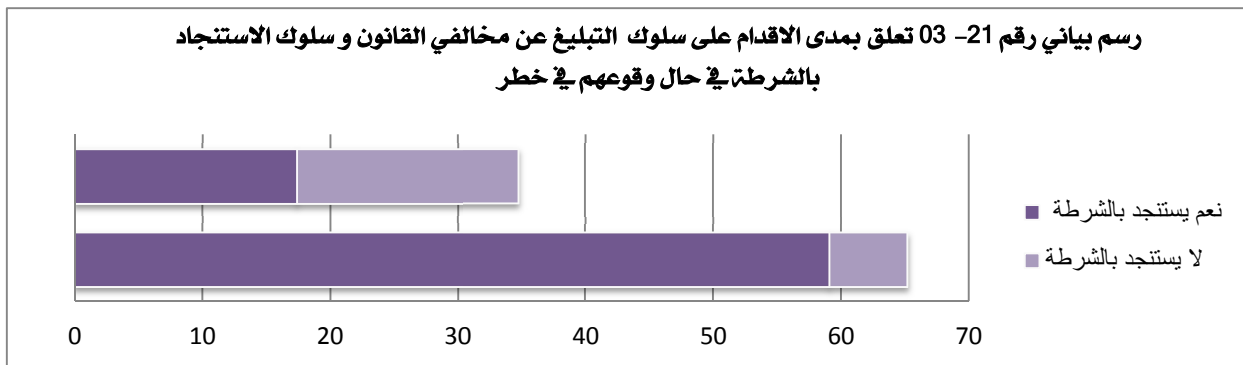
(48.026)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة تجاه سلوك مخالفتي القانون

بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 65.20 بالمائة الى أن

مخالفتي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 59.10

يتمثل في استحسان مفردات عينة الدراسة القيام بالتبليغ على حساب الادلاء بالشهادة.



عينه الدراسة من مختلف اشكال التعاون مع الشرطة 21

والتي تقدر بنسبة 63.90 في القبض على مخالفتي القانون

36.10 من مجموع عينه الدراسة.

قسم الفئه الأولى الى مجموعه أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقدم على هذا

القبض على مخالفتي القانون تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر ومجموعة ثانية لا تأتي بهذا

على الترتيب بالتوالي. 04.80 31.30

المتغير 01-21 (05) (2) :

(0.006) (0.05) (01) (95) (2) :

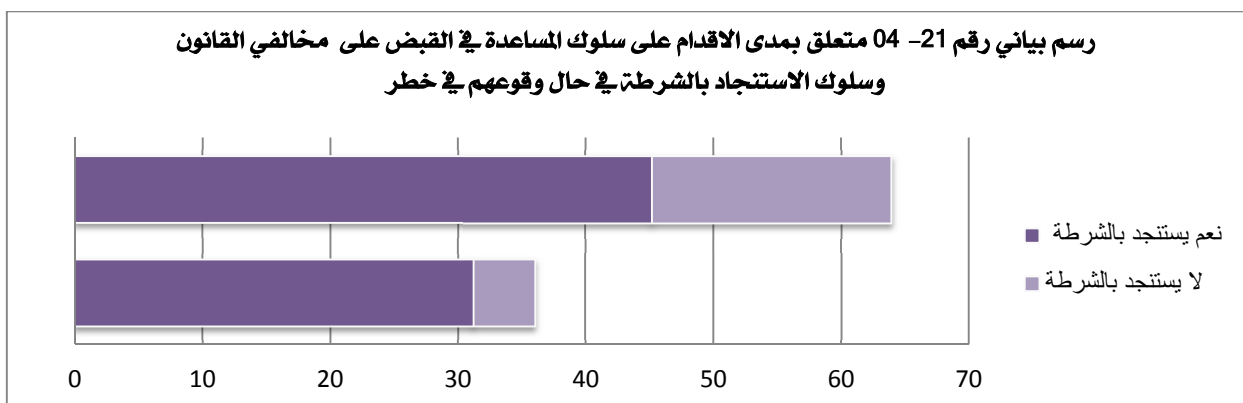
(7.558)، و بالتالي فان اتجاهات عينه الدراسة بخصوص المساعدة في القبض على مخالفتي القانون

سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 63.90 بالمائة الى أن

المساعدة في القبض على مخالفتي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة

45.20 .



عينه الدراسة من مختلف اشكال التعاون مع الشرطة أن أغلب مفردات العينه والتي تقدر 21

المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة 60.40

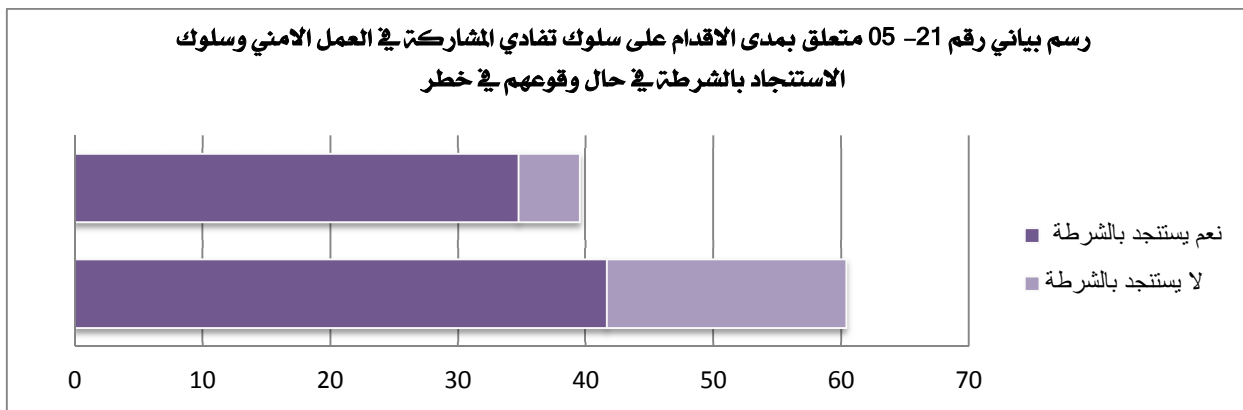
39.60 من مجموع عينه الدراسة.

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مجموعة ثانية لا تقدم على هذا المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر ومجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك

الترتيب بالتوالي	18.70	41.70
على الترتيب بالتوالي.	04.80	34.80
المتغير	01-21	
(0.001)	(0.05)	(01)
(95)	(2)	
(05)	(2)	

و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة بخصوص سلوك المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة بالاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 60.40 بالمائة الى أن المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر بنسبة 41.70 .



الجدول رقم 22 يعبر عن نظرة افراد عينة الدراسة لمبدأ المدخل التكاملي لمواجهة الجريمة							
		الإبلاغ عن مخالفتي القانون					
		نعم		لا		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة قادرة على توفير الأمن في كل مجالاته	نعم	59	25.7%	17	7.4%	76	33.0%
	لا	32	13.9%	41	17.8%	73	31.7%
	نسبيا	59	25.7%	22	9.6%	81	35.2%
	المجموع	150	65.2%	80	34.8%	230	100.0%
هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن	نعم	21	9.1%	5	2.2%	26	11.3%
	لا	129	56.1%	75	32.6%	204	88.7%
	المجموع	150	65.2%	80	34.8%	230	100.0%
هل من الضروري اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني	نعم	145	63.0%	71	30.9%	216	93.9%
	لا	5	2.2%	9	3.9%	14	6.1%
	المجموع	150	65.2%	80	34.8%	230	100.0%

01-22 لارتباط المتغيرين		
		الإبلاغ عن مخالفتي القانون
هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة قادرة على توفير الأمن في كل مجالاته	Khi-Chi-deux	21.950
	Ddl	2
	Sig.	000.
هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن	Khi-Chi-deux	3.125
	Ddl	1
	Sig.	.077
هل من الضروري اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني	Khi-Chi-deux	5.720
	Ddl	1
	Sig.	.017

22 المتعلق بالاتجاهات نحو مبدأ المدخل التكاملي في مواجهة الجريمة والتي تقدر
 35.20 الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة على توفير الأمن في كل مجالاته
 33.00
 31.70 على توفير الأمن في كل مجالاته .

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدم على سلوك الإبلاغ عن مخالفتي القانون مجموعة ثانية لا تقدم على هذا
 25.70 الترتيب بالتوالي 09.60 التي
 بما فيها الشرطة على توفير الامن في كل مجالاته تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تقدم على سلوك الإبلاغ عن مخالفتي القانون
 وبمجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك 25.70 07.40 على الترتيب بالتوالي، و أخيرا الفئة التي لا تعتقد أنه

بمقدرة الاجهزة الامنية بما فيها جهاز الشرطة توفير الامن في كل مجالاته تنقسم كذلك الى مجموعة أولى تقدم على سلوك التبليغ عن مخالفتي القانون و مجموعة ثانية لا تقدم على ذلك بنسبة 13.90 بالمائة ثم 17.80 بالمائة على الترتيب بالتوالي.

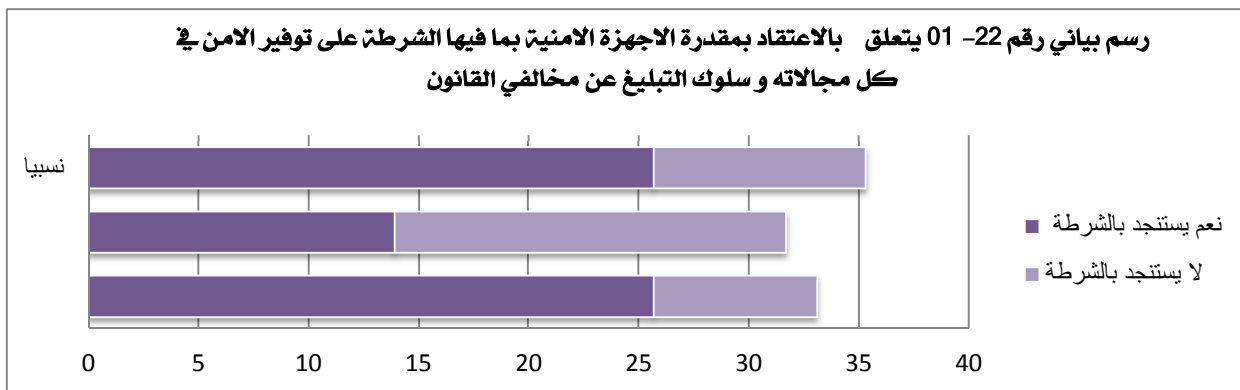
01-22 المتغير (05) (2) :
(0.000) (0.05) (02) (95) (2)

(21.950) لتالي فان اتجاهات عينة الدراسة بخصوص الاعتقاد بمقدرة الاجهزة الامنية بما فيها الشرطة على توفير الامن في كل

مجالاته التبليغ عن مخالفتي القانون وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 35.20 33.00 الى أن

بمقدرة الاجهزة الامنية بما فيها الشرطة على توفير الامن في كل مجالاته، إلا أن الفئة التي لا تعتقد بذلك منها أكبر نسبة للمجموع التي لا تقدم على سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون 17.80 13.90 مخالفتي القانون منهم.



22 المتعلق بالاتجاهات نحو مبدأ المدخل التكاملي في مواجهة الجريمة

والتي تقدر بنسبة 88.70 فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن

11.30

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدم على سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون مجموعة ثانية لا تقدم على هذا

56.10 32.60 الترتيب بالتوالي التي تعتقد

فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تقدم على سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون ومجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك

09.10 02.20 على الترتيب بالتوالي

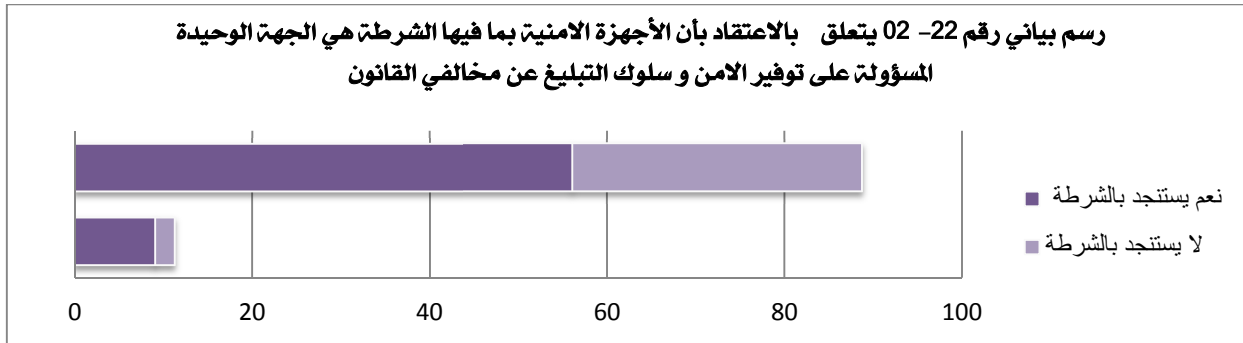
01-22 المتغير غير (05) (2)

(0.077) أكبر (0.05) (01) (95) (2)

(03.125)، و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة بخصوص الاعتقاد

المسؤولة عن توفير الأمن بسلوك الاقدام على التبليغ عن مخالفتي القانون لة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 88.70 56.10 الى أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن الابلاغ عن مخالفتي القانون.



و أخيرا نلاحظ كذلك من 22 المتعلق بالاتجاهات نحو مبدأ المدخل التكاملي في مواجهة الجريمة والتي تقدر بنسبة 93.90 06.10 .

قسم الفئة الأولى الى مجموعة أولى تقدم على سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون مجموعة ثانية لا تقدم على هذا

Response	Percentage
نعم يستند بالشرطة	63.00
لا يستند بالشرطة	30.90

اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني تنقسم هي الأخرى الى مجموعة تقدم على سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون ومجموعة ثانية لا تأتي بهذا السلوك

Response	Percentage
نعم يستند بالشرطة	02.20
لا يستند بالشرطة	03.90

المتغير 01-22

Response	Percentage
نعم يستند بالشرطة	017
لا يستند بالشرطة	05

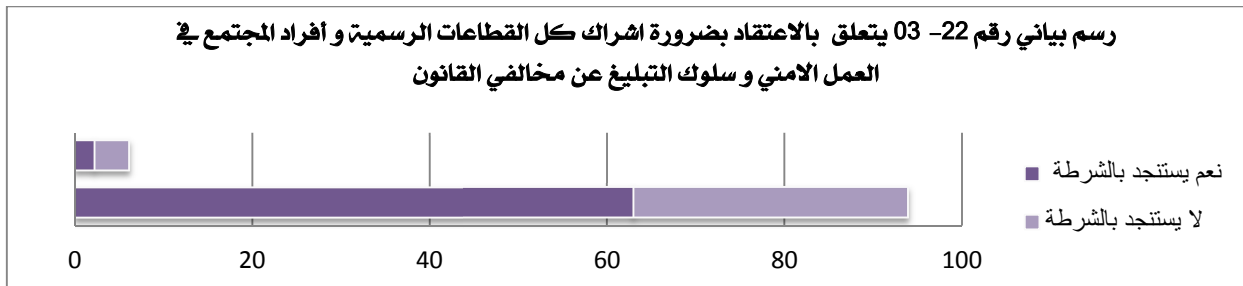
المتغير 05

Response	Percentage
نعم يستند بالشرطة	95
لا يستند بالشرطة	2

المتغير 05

و بالتالي فان اتجاهات عينة الدراسة بخصه ضروري اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني بسلوك الاقدام على التبليغ عن مخالفتي القانون وجود دلالة احصائية بين المتغيرين.

تشير أكبر النسب و التي تقدر بـ 93.90 63.00 الى أن ضروري اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني عن مخالفتي القانون.



02: نتائج الدراسة حسب الفرضيات الجزئية

01-02: الفرضية الجزئية الأولى

02-02: الفرضية الجزئية الثانية

03-02: الفرضية الجزئية الثالثة

03: النتائج العامة و التوصيات

01-03: النتائج العامة

02-03: التوصيات

الخاتمة

02- 01: الفرضية الجزئية الأولى

النتائج العامة الخاصة بمدى اسهام الشرطة الجوية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين.

ز الشرطة و مساعيهم الاتصالية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر دون أن
كون لأغلبهم اتصال شخصي برجال شرطة حييهم السكاني باعتبارها فكرة مسلم بها لا تستدعي وجود اتصال شخصي لفهم
أوالاقتناع بها
الشرطة و مساعيهم الاتصالية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر وهو ما يثبت نجاعة الاتصال الشخصي و
إيجابي
مد في اقتناعهم
ماقترب مراكز الشرطة

أما من عن نوعية هذا الاتصال في حد ذاته فقد أشارت أكبر نسب الاستجابات الى أن أغلبه في شكل
خارج الاطار المهني
مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية تزيد من توفير حاجيات الأمن
إلا أن هذا المؤشر له دلالة أخرى متعلقة بمستويات التقرب من السكان المحققة لحد الساعة في اطار استراتيجية الشرطة الجوية
و التي بلغت حاليا أعلى المستويات.

بخصوص
أنه في غالبه يكون بمبادرة
بمدى تحقق المساعي الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر،
المبادرة و الجاهزية الدائمة لتقديم النصح و التوعية طوعية و في شكل ودي بعيدا عن الرسميات
المحدد الحقيقية لنجاح التواصل المباشر بين سكان الأحياء و شرطتهم و هو في ذات الحين من الأهداف الميدانية لاستراتيجية العمل
يرت

و عليه نخلص الى أن المحور الأول من الفرضية الفرعية الأولى المتعلق بمدى اسهام الشرطة الجوية في تفعيل
الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين محقق تماما، من حيث الشكل و المضمون
أحمد
محمد موسى¹ في ذكره للمقومات الواجب الأخذ بها من قبل المنظمات الخدمانية التابعة للقطاع الحكومي عن طريقة وظيفة العلاقات
العامة و الإعلام الخارجي لأجل كسب ثقة الجمهور و إقامة علاقات طيبة معه احترام الذات البشرية مع الجمهور بأن تراعي جميع
باعتباره كيان مصون، كما يشمل ذلك عدم الاستخفاف به فلا يكفي المنظمة
تي تسعى إلى كسب ثقة جمهورها بأن تؤمن لهم الكفاية من الخدمات فقط بل عليها أن تراعي مشاعرهم وتحترم ذواتهم خلال العمل
الاتصالي المباشر، كذلك يعد الاتصال الإيجابي من أهم ركيزات الشرطة الجوية و الذي تهدف من خلاله
حيث أن التواجد المستمر للشرطة ميدانيا وفي كل المواضع الآهلة بالسكان من خلال أداء دورها في حماية
تحقق من خلال توزيع عقلائي ومدروس لعناصر الشرطة

عبر قطاعات المدينة¹.

لذلك تنفرد هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة في تطرقها الى وسيلة الاتصال الشخصي الذي أغفلته كل الدراسات السابقة بتركيزها فقط على استخدامات مختلف الوسائل الإعلامية و الاتصالية، كنتيجة حتم استراتيجيات الإعلام الأمني العربي لمختلف الاجهزة الامنية العربية رغم كونه من أهم الوسائل الفاعلة و المسهلة لفهم الاحتياجات الأمنية الحقيقية و التقرب من الجمهور مستقبل الخدمات الامنية وتوفير خدمات أمنية أكثر فعالية.

النتائج العامة الخاصة بمدى اسهام الشرطة الجوارية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين.

ز الشرطة و مساعيهم الاتصالية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر دون أن السكاني باعتبارها فكرة مسلم بها لا تستدعي وجود اتصال شخصي لفهمها أو الاقتناع بها ممن لديهم علاقات شخصية غير رسمية تعاونية الى الشرطة و مساعيهم الاتصالية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر وهو ما يثبت نجاعة ايجابي تجسد في اقتناعهم اقتراب مراكز الشرطة

أما من عن نوعية هذا الاتصال في حد ذاته فقد أشارت أكبر نسب الاستجابات الى أن أغلبه في شكل خارج الاطار المهني أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية التوعوية تزيد من توفير حاجيات الأمن إلا أن هذا المؤشر له دلالة أخرى متعلقة بمستويات التقرب من السكان المحققة لحد الساعة في اطار استراتيجية الشرطة الجوارية و التي بلغت حاليا أعلى المستويات.

بخصوص أنه في غالبه يكون بمبادرة بمدى تحقق المساعي الاتصالية التوعوية في توفير حاجيات الأمن أكثر، في شكل غير رسمي المبادرة و الجاهزية الدائمة لتقلص النصح و التوعية طوعية و في شكل ودي بعيدا عن الرسميات و هو في ذات الحين من الأهداف الميدانية لاستراتيجية العمل

اعتبرت

و عليه نخلص الى أن المحور الأول من الفرضية الفرعية الأولى المتعلق بمدى اسهام الشرطة الجوارية في تفعيل الاتصال الشخصي التوعوي المباشر مع المواطنين محقق تماما، من حيث الشكل و المضمون أحمد محمد موسى² في ذكره للمقومات الواجب الأخذ بها من قبل المنظمات الخدمانية التابعة للقطاع الحكومي عن طريقة وظيفة العلاقات

1

مرجع سابق 219.

2

طبية معه احترام الذات البشرية مع الجمهور بأن تراعي جميع . باعتباره كيان مصون، كما يشمل ذلك عدم الاستخفاف به فلا يكفي المنظمة التي تسعى إلى كسب ثقة جمهورها بأن تؤمن لهم الكفاية من الخدمات فقط بل عليها أن تراعي مشاعرهم وتحترم ذواتهم خلال العمل المباشر، كذلك يعد الاتصال الايجابي من أهم مرتكزات الشرطة الجوارية و الذي تهدف من خلاله حيث أن التواجد المستمر للشرطة ميدانيا وفي كل المواضع الأهلة بالسكان من خلال أداء دورها في حماية وتعزيز الشعور بالأمن وهذا يتحقق من خلال توزيع عقلائي ومدروس لعناصر الشرطة عبر قطاعات المدينة¹.

لذلك تنفرد هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة في تطرقها الى وسيلة الاتصال الشخصي الذي أغفلته كل الدراسات السابقة بتركيزها فقط على استخدامات مختلف الوسائل الإعلامية و الاتصالية، كنتيجة حتمية لعدم استخدام الاتصال المباشر من قبل استراتيجيات الإعلام الأمني العربي لمختلف الاجهزة الامنية العربية رغم كونه من أهم الوسائل الفاعلة و المسهلة لفهم الاحتياجات الحقيقية و التقرب من الجمهور مستقبل الخدمات الامنية وتوفير خدمات أمنية أكثر فعالية.

النتائج العامة الخاصة باجراءات الشرطة الجوارية و علاقتها بتعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة

تعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة
ل الوقوف على مدى تمكن عناصر شرطة هذه المراكز بقرىها من السكان من بلوغ هدف تعزيز مبدأ التأزر و التعاون في عينة الدراسة نحو سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، تشير أكبر النسب الى أن اغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية تزيد من توفير حاجيات الأمن أكثر
حل الأمني اقتناعهم بأهمية التعاون ساهم في خلق
توفير حاجيات الأمن أكثر، كما نجد أنه ساهم كذلك في بخطورة ظاهرة امتناع
الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر نفيز على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن
و توفير حاجيات الأمن أكثر كما أن نسبة الفئة التي تجد أن قرب مراكز الشرطة لم يساهم في
ن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الأفراد ز الشرطة في توفير حاجيات الأمن
، و أخيرا تؤكد أكبر النسب الى أن قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الاتصالية ساهم في قناع بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية
و توفير حاجيات الأمن أكثر من جهة أخرى، كما أشارت النتائج الى ارتباط
مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر بسلوك الاستنجاد بالشرطة في حالات الضرورة
تشير أكبر
الأمن أكثر مع اقدام أغلبهم كذلك على سلوك التبليغ و الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر و هو أهم أشكال التعاون

و بالتالي فان المحور الثالث من الفرضية الفرعية الأولى

محقق تماما بعلاقة ارتباطية في أغلبها ايجابية.

كما تتطابق نتائج هذه هذا المحور بنتائج الدراسة الشبيهة الثالثة للباحث بدر بن خالد القحطاني الموسوم عنوانها بدور الإعلام الأمني في الوقاية¹ انطلاقا الباحث من فكرة أن خطر المخدرات يتطلب وجود إعلام أمني فعال يقوم بدور حيوي في مساندة الأجهزة الأمنية وأجهزة الضبط الاجتماعي الأخرى بترسيخ الوعي الأمني لخطر المخدرات في اذهان الجماهير دراسته أهمها تلخصت في ضرورة تكثيف حملات الاعلام الأمني التي تبصر المواطنين بخطور المخدرات وأضرارها و تحثهم على أهمية دورهم في التعاون مع رجال الأمن لمقاومة الظاهرة أهم محددات نجاح الإعلام الأمني الشرطي و الأداء الكلي للمنظمات الامنية.

حيث يعد تعاون الجمهور المستقبل لخدمات الامنية مع المنظمات الأمنية التي تخدمه من أهم محركات نجاح أي عمل أمني بصفة عامة و الجوّاري على وجه الخصوص، وتعاون افراد مجتمع الدراسة يأخذ من الأهمية بالنسبة لواقعنا العربي و المحلي أنه صنف من المعوقات الأساسية التي تواجه العمل الأمني و إعلامه بصفة خاصة حيث أنه من المعوقات المتصلة بالمرور التاريخي و وضعية الأجهزة لأمنية في حد ذاتها، كانهادام الثقة في الذاكرة الشعبية بسبب ارتباطها بالمخيل الاجتماعي للدول التي كانت مستعمرة اجنبيا، إضافة الى طبيعة السلطة غير الشعبية خلال فترات من الماضي للبعض الآخر من الدول مع شيوع الاعتقاد بأن أجهزة الأمن أداة بطش لدى النظام الحاكم، و على الصعيد الاجتماعي التاريخي استمرار الولاءات الاقليمية أو القبلية أو العشائرية و استخدامها لحل مشاكلها - التقليدي السلي لأفراد المجتمع في امتناعهم عن التعاون مع الأجهزة الأمنية، ناهيك عن تضاد فكرة التعاون مع المضمون الوجداني لقيمة التضامن الاجتماعي لدى مجتمعنا محليا فنجد مثلا كل السيارات التي مرت على حاجز أمني للمراقبة تلوح و تخبر كل السيارات القادمة تجاه الحاجز بوجوده و بالتالي تصبح هذه المراقبة شكلية دون جدوى رغم علم الجميع أنه قد يكون بتلك السيارات التي علمت بوجود حاجز مراقبة مهربين أو حتى مجرمين فارين من القانون لكن هذا سلوك التضامني في شكله على حد اعتقاد غالبية افراد المجتمع لا يزال موجودا يمارسه أغل ، افراد المجتمع، كما نجد أن هدف تحقيق إن بين افراد المجتمع و الأجهزة الأمنية يأخذ من الأهمية ما جعله من بين أبرز أهداف الاستراتيجية العربية للإعلام الأمني عبر الإسهام في تكوين رأي عام واع بالتعاون مع الأجهزة المختصة للوقاية من الجريمة و مكافحتها .

بناء على ما سبق نجد أن الفرضية الجزئية الأولى المتمثلة في أن اعتماد الشرطة الجوية في جهاز الشرطة الجزائري تساهم في ابداء تعاون المواطنين وكسب مؤازرتهم في مكافحة الجريمة في المجتمع محققة تماما و في جميع محاورها.

¹ الوقاية من المخدرات في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، أكاديمية

02-02: الفرضية الجزئية الثانية

النتائج العامة الخاصة باستحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي و الموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائرية والخطوط الهاتفية الخضراء و علاقتها بالمساهمة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة لدى المجتمع و حمايته بتوعيته من المخاطر وتشجيع المواطنين على الابلاغ على المجرمين و عن التجاوزات و المخاطر التي تهدد سلامتهم.

نذكر أن هذا المحور يتضمن مجمل العمليات المتعلقة بالجانب الإعلامي الاتصالي ال اعتمدته المديرية العامة للأمن الوطني كمرحلة لاحقة و مدعمة لميكنزمات الشرطة الجوارية التي تركز على الأداء و التواصل الشخصي فكانت هذه المرحلة متميزة بالتركيز في الشق التنظيمي لبعض جوانب العمل لأجل بلوغ أهداف الاستراتيجية العامة في شقيها التنظيمي و الإعلامي، لذلك تم من المسطرة على صعيدي تصحيح الصورة النمطية لجهاز الشرطة من جهة و توعية و تحسيس و تعزيز التعاون بين المجتمع وشرطته لبلوغ أعلى درجات الفاعلية في الأداء، فكانت النتائج على النحو التالي:

الالكتروني لجهاز الشرطة من تحقيق جملة من المطالب الأساسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الاعلامية و التنظيمية لجهاز الشرطة، حيث اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة في تزويد افراد المجتمع بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة ترتبط احصائيا بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين هاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أكبر نسب استجابات مفردات العينة و التي كانت للذين أفادهم الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة بمعلومات حول مجهودات وأهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة و منهم الأغلبية كذلك ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين نهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد ، الذي يعد أساسيا لتصحيح النظرة النمطية للشرطة و الاتجاهات المتعلقة بأهمية دور هذه المؤسسة في المجتمع و المصلحة العامة التي تسعى الى تحقيقها لفائدته، كذلك اتضح نحو مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في تزويد افراد المجتمع تساهم في بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال لا ترتبط بفقرة الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أكبر نسب استجابات مفردات العينة الى الفئة الى نفي تمكن الموقع الالكتروني للشرطة من تزويدهم تساهم في بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مخته يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين نهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد وجود قصور في في بلوغ هذا المقصد بعدم تمكن الموقع من تلبية هذا المطلب الذي يعد أساسيا لتصحيح ا لاتجاهات المتعلقة بأهمية دور هذه المؤسسة في المجتمع و المصلحة العامة التي تسعى الى تحقيقها لفائدته رغم كون أغلب هذه الفئة ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة و التي حتما اكتسبت من مصادر و وسائل أخرى اقنعتهم بأن المسؤولية مشتركة بين جهاز أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة، كما أشارت الى أن مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في توضيح مخاطر مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع في

لكافة الجريمة والمخاطر التي تهدد أكبر لنسب استجابات بمفردات العينة تقرر بعدم تمكن الموقع الالكتروني للشرطة من افادتهم تساهم في بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال د أغلبهم بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في تزويدهم بأهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع والتي تهدد أمن أفراد المجتمع مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أكبر نسب الموقع الالكتروني للشرطة من افادتهم تساهم في بأهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع رغم أنهم يمثلون الأغلبية التي تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الموقع الالكتروني للشرطة في تزويدهم بحظوظ ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والفرد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أكبر النسب خاصة باستجابات مفردات العينة تقرر بعدم تمكن الموقع الالكتروني للشرطة من افادتهم هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع والفرد رغم أنهم يمثلون الغالبية التي تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد

و بالتالي فان الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة ساهم في تزيد افراد المجتمع بمعطيات حول مجهودات و أهداف ومنجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة التي من شأنها أن تصحح النظرة النمطية للشرطة من قبل افراد المجتمع ببيان التزاماته و اهدافه تجاهه، دون التمكن من تزويدهم بمعلومات تساهم في توعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الامني غير المرتبطين بالاعتقاد السائد لدى غالبيتهم بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، كذلك لم يتمكن الموقع الرسمي لجهاز الشرطة من توضيح مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و أهمية المشاركة في العمل الامني و الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع و خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون وتبعاتها على المجتمع والفرد، رغم أنهم في علاقة ارتباطية بالاعتقاد السائد لدى غالبية أفراد المجتمع بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته

مساهمة نشاطات التي تتم بم

عبر الانترنت في تصحيح النظرة النمطية للشرطة و لأجل تنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة الدراسة نحو مساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أكبر الخاصة باستجابات مفردات العينة تشير الى أن النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات ل الاجتماعي قد افادتهم بمعارف حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة في مجال مكافحة الجريمة و أن الأغلبية

منهم يمثلون أكبر النسب ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد الى أن مساهمة

توعية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في توضيح أهمية المشاركة في العمل الأمني لا ترتبط بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أكبر نسب

مفردات العينة من الذين لم تفدهم النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في توضيح أهمية المشاركة في العمل الأمني رغم أنهم يمثلون أكبر النسب من الاستجابات المعبرة عن الاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد وهو ما يوضح وجود قناعة لديهم بأهمية التعاون دون أن يكون لهذا الصنف من النشاطات أي اسهام فيها، فلم تتمكن بذلك النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل من افادتهم بمعارف حول أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة، من مساهمة النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في افادة أفراد المجتمع بمعارف حول مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، وكانت أكبر نسب

لمفردات العينة الذين لم تفدهم النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و منهم من يمثلون أكبر النسب كذلك للفئة التي المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد وجود قناعة لديهم بأهمية التعاون دون أن يكون لهذا الصنف من النشاطات أي اسهام في تزويدهم بمعارف حول مخاطر الامتناع عن ، كذلك تشير اتجاهات مفردات عينة الدراسة بخصوص مساهمة

جهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في تزويد الناس بمعارف حول أهمية الاقدام على سلوك بليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع أنها غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، و أن أكبر النسب

النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في تزويد الناس بمعارف حول أهمية لاقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع و أنه منهم أكبر النسب ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد هذه النشاطات من تحقيق هذا المقصد ولونسيا نظرا لتقارب النسب مع التأكد من وجود قناعة لديهم بأهمية التعاون و المسؤولية

مشتركة بين المجتمع و شرطته في مكافحة الجريمة، و أخيرا اشارت كذلك اتجاهات مساهمة

جهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في تزويد الناس بمعارف حول خطورة التكتيم عن المخالفين للقانون و تبعاتها على الفرد و المجتمع أنها غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع لمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، وأن أكبر النسب الخاصة باستجابات مفردات العينة الذين تمثل الفئة التي تق بمساهمة

التوعية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في تزويد الناس بمعارف حول خطورة التكتيم عن للقانون و تبعاتها على الفرد و المجتمع منها الغالبية الممثلة لمن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد

و بالتالي فان النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي تساهم في تصحيح النظرة النمطية للشرطة ببيان مجهوداته و أهدافه و منجزاته في مجال مكافحة الجريمة و غير مرتبط بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته رغم اعتقاد غالبية افراد المجتمع بذلك، فيما لم تساهم هذه النشاطات التوعوية عبر الوسائط الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي في توضيح أهمية المشاركة في العمل الأمني و مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و أهمية الاقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و نسبيا بخصوص توضيح أهم المخاطر التي تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع و خطورة التكتّم عن المخالفين للقانون و تبعاتها على الفرد و المجتمع رغم أن غالبية افراد المجتمع ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته التي لا ترتبط بالفقرات السابقة، وهو ما يدل على وجود قناعة لدى افراد المجتمع بأهمية التعاون دون أن يكون لهذا الصنف من النشاطات أي اسهام واضح في تزويدهم بمعارف من شأنها ان تساهم في تعزيز المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة باشارك المجتمع و تعاونه.

بمدى مساهمة الحملات و النشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في تصحيح

، فقد أشارت نتائج التوبير الى ان اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
في تبيان مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية
مشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، و أن أكبر النسب
ساهمة
الجزائري في مجال مكافحة الجريمة منها أكبر النسب كذلك ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و
حاطر التي تهدد أمنه و سلامته وهو ما يدل على تمكن هذه النشاطات الاعلامية و الاشهارية من
لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون، كذلك نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
في التوعية بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختل
غير
مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، و أن أكبر النسب
ساهمة
في التوعية بأهمية المشاركة في

العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي وواجهة مختلف أشكال الجريمة
و أن أكبر نسب الفئة تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد
من الفئة التي لم تتمكن هذه النشاطات الاعلامية والاشهارية من تزويدها بمعلومات حول أهمية المشاركة في العمل الأمني
لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة
قناعة مسبقة بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع و المخاطر التي تهدد أمنه و سلامته.
بخصوص مساهمة

في تزويد الناس بمعلومات مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين ي
أنها غير مرتبطة بالاعتقاد

المسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، وأن أكبر النسب افادتهم بمعارف مخاطر الامتناع عن تقديم و منهم أكبر النسب التي تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد وهو ما يدل عن قصور لبلوغ هذا المقصد بواسطة هذه النشاطات مع وجود قناعة سابقة لدى مفردات العينة بالمسؤولية المشتركة بين افراد المجتمع شرطته في مكافحة الجريمة و التي تكون من مشارب معرفية و اجتماعية ت عينه الدراسة نحو مساهمة في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، و أكبر النسب لم تساهم في أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع نتهم أكبر نسب العينة ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد لية المشتركة في مكافحة الجريمة، و أخيرا يتضح بخصوص مساهمة في تزويد الناس بمعلومات تفيد في تبيان خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد غير مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع والمخاطر التي تهدد أمنه و سلامته، و أن أكبر النسب مساهمة في تزويد الناس بمعلومات تبين المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد و أن أكبر النسب منهم ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد .

و بالتالي فان الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية تساهم في تصحيح النظرة النمطية للشرطة بتبيان مجهوداته و أهدافه و منجزاته في مجال مكافحة الجريمة و تساهم كذلك في التوعية بأهمية المشاركة في العمل الامني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة، فيما لم تتمكن هذه النشاطات الشرطية من توضيح مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر، و خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد، كما انهم غير مرتبطين بالاعتقاد السائد لدى أغلب افراد المجتمع بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته وهو ما يدل على عدم بلوغ هذه النشاطات مقصدها رغم وجود قناعة لديهم بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة، قد يكون مصدرها مشارب معرفية أو قيم اجتماعية أخرى.

يتعلق هذا المحور بمدى مساهمة
 في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل
 اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
 في
 بمعلومات تفيد في تبيان مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة
 متركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الج . والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، كما أن أكبر النسب
 مساهمة
 في تزويد الناس بمعلومات تفيد في
 مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة و منهم كذلك أكبر نسب المعتقدين بالمسؤولية
 المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد
 غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع عدم تمكن
 في تزويد غا
 بمعلومات تفيد في تبيان
 مساهمة
 مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة، كذلك تشير
 في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة
 مختلف أشكال الجريمة مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد
 أكبر النسب
 مساهمة
 في تزويد
 أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة و من ذات الفئة أكبر
 النسب ممن يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد
 ما يدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة مع عدم تمكن
 أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال
 مساهمة
 في تزويد الناس بمعلومات تبين مخاطر
 مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في
 مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، كما أن أكبر النسب الى عدم تمكن
 مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذي
 رغم أنه منهم أكبر النسب ممكن يعتقدون
 بالمسؤولية المشتركة في مكافحة الجريمة، و من جهة أخرى نجد أن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
 في تزويد الناس بمعلومات تبين أهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع
 لاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، ، مع توضيح
 أكبر النسب عن وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة ا
 ة سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن
 أفراد المجتمع، و أخيرا تبين أن كذلك اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
 في ت
 خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز
 الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، وكانت أكبر النسب
 خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد
 وجود قناعة للغالبية منهم بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد

و بالتالي فان النوادي الاعلامية للشرطة الجزائرية لم تساهم في تصحيح النظرة النمطية للشرطة بتبيان مجهوداتها وأهدافها و منجزاتها في مجال مكافحة الجريمة و لم تساهم كذلك في توضيح أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي لمواجهة مختلف أشكال الجريمة و مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر وأهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع وخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد، كما ان كل هذه الغايات غير مرتطين بالاعتقاد السائد لدى أغلب افراد المجتمع بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، وهو ما يدل على عدم تمكن النوادي الاعلامية للشرطة من بلوغ اهدافها المتمثلة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتعزيز المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة رغم وجود قناعة لدى غالبية افراد المجتمع بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع في مكافحة الجريمة، التي قد يكون مصدرها مشارب معرفية أو قيم اجتماعية أخرى أكثر اقناعا من هذه النوادي باعتبارها نشاطات مركزية تتم على مستوى عاصمة الوطن لا يعنى بمخرجاتها إلا قلة من فئة الإعلاميين، و هو ما جعلها ذات فعالية قليلة في وسط غالبية جمهور الصحفيين و افراد المجتمع.

المحول الموالي

مساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية

للاتصال في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة
الدراسة نحو مساهمة الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال في
فرد المجتمع في العمل الأمني مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، و أن أكبر النسب الخاصة باستجابات مفردات العينة تدل على وجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية لتعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة ومساهمة استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني منهم أكبر النسب كذلك للمعتقدين بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، كما تبين أن بخصوص مساهمة الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال في

رتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه أكبر النسب
ام الوسائل الاتصالية الحديثة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال يساهم في
و أنهم في أغلبهم يعتقدون بالمسؤولية المشتركة بين جهاز
طة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، و من جهة أخرى تبين أن مساهمة
الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال في دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و
المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع مرتبطة بالاعتقاد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر
في تهدد أمنه وسلامته، حيث أشارت أكبر
للاتصال يساهم في دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع
المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته

و أخيرا اتضح أن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة وسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال في التقليل من مستويات ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة والمخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، و أن أكبر النسب بوجود قناعة لدى غالبية افراد عينة الدراسة بأهمية التعاون مع الشرطة لمكافحة الجريمة و أن استخدام كالخطوط المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال يساهم في تبعاتها على المجتمع.

و بالتالي فان استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة والخطوط الخضراء المجانية و الوسائل الالكترونية للاتصال في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة، تساهم في زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني و التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر ودعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و توضيح المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع و كذلك في التقليل من مستويات ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع، وهي كلها مرتبطة بالقناعة السائدة لدى افراد المجتمع بخصوص المسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة وهو ما يدل على نجاعة هذه الوسائل في تحفيز تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ و تعزيز المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة بتحفيز سلوكي التعاون و التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و الأفراد.

خلاصة هذا المحور نجد أن كل من الموقع الالكتروني لجهاز الشرطة و النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائل الإعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي و الحملات والنشاطات الاعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية قد ساهمت في تزويد افراد المجتمع بمعطيات حول مجهوداتها و أهدافها ومنجزاتها في مجال مكافحة الجريمة التي من شأنها أن تصحح النظرة النمطية للشرطة من قبل افراد المجتمع ببيان التزاماته و اهدافه تجاهه دون أن تتمكن النوادي الإعلامية للشرطة من ذلك،

لعوقات التي تواجه نجاح الاعلام الأمني و المتصلة بالموارث التاريخي و وضعية الأجهزة الأمنية في حد ذاتها، كانهدام الثقة في الذ الشعبية بسبب كون الأجهزة الأمنية مستعمرة أجنبية في بعض الدول، إضافة الى طبيعة السلطة غير الشعبية خلال فترات من الماضي للبعض الآخر من الدول مع شيوع الاعتقاد بأن أجهزة الأمن أداة بطش لدى النظام الحاكم، و على الصعيد الاجتماعي التاريخي

نليدي السلي لأفراد المجتمع في امتناعهم عن التعاون مع الأجهزة الأمنية و عدم وصول العلاقة بين الأجهزة الأمنية والإعلامية الى مستوى التفهم المتبادل لطبيعة عمل الدور الاجتماعي و مضمونه لكل منهما¹.

كما لم تتمكن كل هذه النشاطات بمختلف وسائلها من من تزويد أفراد المجتمع بمعلومات تساهم في توعيتهم بأهمية المشاركة في العمل الأمني و توضيح المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، و مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و أهمية المشاركة في العمل الأمني و الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام

والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع و خطورة ظاهرة التكنم عن هوية المخالفين للقانون وتبعاتها على المجتمع والفرد، رغم أن هذه المتغيرات في علاقة ارتباطية بالاعتقاد السائد لدى غالبية أفراد المجتمع بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، وهو ما يدل على عدم بلوغ هذه النشاطات عموما مقصدها رغم وجود قناعة لدى افراد المجتمع بالمسؤولية المشتركة بينهم وجهاز الشرطة في مكافحة الجريمة، الاقتناع الذي قد يكون مصدره مشارب معرفية أو قيم اجتماعية أخرى،

وهو ما يطابق أهم المعوقات التي تواجه الاعلام الأمني و التي حددها الباحث أديب محمد خضور¹ في مؤلف أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي، و المتمثلة في الارتباك في تبني مفهوم الأمن الشامل عمليا من قبل أنظمة الدول الذي يعني العمل التكاملي بين ف الجهات المعنية بحياة الفرد و المجتمع و التي قد تنبت ضمنها مسببات ظهور و انتشار السلوك الاجرامي، إلا أن أغلب هذه الدول من خلال ممارستها الإعلامية و خططها بقيت تنحصر في المفهوم الضيق للأمن و الجهة المسؤولة تقليديا عليه، دون محاولة تقديم معطيات أكثر دقة، اضافة الى كون الفن الإعلامي المعتمد في أغلب الأحيان لا يتعدى أن يكون ملصقات أو لافتات اعية بسيطة دون الأخذ بالجانب النظري المتعلق بالتأثير و الاقتناع مع الغياب المطلق للدراسات المتعلقة بتقييم مخرجات الإعلام الأمني في الدول العربية، مما ترتب عنه اقتصار أغلب ممارسات الإعلام الأمني على المؤسسات الأمنية التي أخذ طابعها رغم كونها غير مؤهلة للمسارات الإعلامية الاحترافية مع بقاء ممارسة الإعلام الأمني كنفها، مع الخلط بين مجال العلاقات العامة كوظيفة دعائية للأجهزة الأمنية و الإعلام الأمني كما فتحت مخرجاته الى خطاب رسمي يمثل الأجهزة الأمنية .

و من جهة أخرى خلصنا الى أن استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة والخطوط الخضراء المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال يساهم في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة، بزيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني و التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر ودعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و توضيح المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع و كذلك في التقليل من مستويات ظاهرة التكنم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع، و ان هذه المتغيرات مرتبطة بالقناعة السائدة لدى افراد المجتمع بخصوص المسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة وهو ما يدل على نجاعة هذه الوسائط في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ و تعزيز المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة بتحفيز سلوكي التعاون و التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و الأفراد.

و بالتالي فان محور الفرضية الفرعية المتعلقة بعلاقة استحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي والموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائرية والخطوط الهاتفية الخضراء و علاقتها بالمساهمة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة لدى المجتمع و حمايته بتوعيته من المخاطر وتشجيع المواطنين على الابلاغ على المجرمين و عن التجاوزات و المخاطر التي تهدد سلامتهم، غير محققة بقدر كبير باستثناء تمكن أغلب هذه الوسائل من تصحيح النظرة

¹83 أديب محمد خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي، واقعه، آفاقه و تطوره، أن ع، الرياض ط1 1999

النمطية للشرطة في نظرة المخيال الاجتماعي لها و تنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة بالنسبة للوسائل الاتصالية الحديثة و الخطوط الخضراء المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال و التبليغ

و هو ما يتفق و المعطيات الاحصائية الميدانية التي حققتها هذه الوسائل الاتصالية المتعلقة بالابلاغ و الاستعلام عن مسائل
462162 1 09 2013 يبين الجدول ادناه طبيعتها و هو ما يدل

طبيعة المكالمات	طلب تدخل	تبليغ عن حوادث المرور	استفسار	اتصالات مختلفة	المجموع
عدد المكالمات	61494	9162	175245	216059	462162

النتائج العامة الخاصة بمحور مساهمة تنظيم العلاقات مع الصحافة و وسائل الاعلام و المشاركة في الحصص الاعلامية في نشر الوعي وتغيير نظرة المجتمع للأجهزة الامنية و تعزيز المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة.

مساهمة

و المشاركة في الحصص الاعلامية في

الوعي وتغيير نظرة المجتمع للأجهزة امنية و العمل الامني بصفة عامة
تأثير استقطابا لأفراد المجتمع للتعرف على مدى تلائم مجال و وسائل النشاطات الإعلامية التوعوية للشرطة و الوسائل الأكثر
مداة أوأستخداما من قبل المجتمع من جهة و للوقوف على المواضيع الامنية التي تستقطبهم أكثر، باعتبارها مواضيع لا تزال في
حاجة لمعلومات أوفر و توعية أكثر و أخيرا التعرف على مدى اسهام مشاركات الشرطة في المخرجات الاعلامية العامة لأجل بلوغ
مقصد تصحيح النظرة النمطية للشرطة لدى افراد المجتمع من خلال اكسابهم معارف و سلوكات و توجهات صحيحة.

يث تبين بخصوص الوسيلة الإعلامية الأكثر متابعة من قبل مفردات عينة مجتمع الدراسة أنها تتمثل بالترتيب في التلفزيون ثم
الانترنت بالدرجة الأولى تليها الاذاعات فالجرائد ثم المجلات، وهو ما يطابق نسبيا فقط الوسائل المستخدمة في حملات الإعلام الأمني
الجزائري والتي تركز في الغالب على المساعدة في اخراج تقارير
احتفاليات و أبواب مفتوحة، و تعد نظريا هذه المطابقة بين الوسيلة الاعلامية الواجب استخدامها و الأكثر مشاهدة او استعمالا من
قبل افراد المجتمع خطوة استراتيجية ضمن اعداد الحملات الاعلامية، حيث تتطابق هذه النتيجة مع ما ب
خالد بن عبد الله

¹ محافظ الشرطة، بوخاري محمد، ممثل المديرية العامة للأمن الوطني أمن ولاية المسيلة، رئيس خلية الاتصال و العلاقات العامة، مداخلة ب
الثقافة الأمنية و الشرطة الجوارية ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الثقافة الأمنية و مكافحة الجريمة في المجتمع العربي المتغير يومي 03-
04 ديسمبر 2013 كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة المسيلة الجزائر.

ضمن دراسته التي تعد الدراسة الشبيهة الخامسة ضمن دراستنا الموسوم عنوانها دور التلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة
¹ التي خلص لها الب
 دور قوي للقناة الأولى بالتلفزيون السعودي في الوقاية من ظاهرة
 تمثل في اتمامها لوظيفة رهاب و آثاره و خطأ مسلكه وتوضيح الأثر الذي تتركه من الأمن
 إضافة الى دور القناة في بث شعور الطمأنينة في المجتمع تبصير الجمهور بأن الاصلاح لا يأتي عن طريق الفرقة و التناحر
 المجتمع من الأفكار و الآراء و الفتاوي التي تغذي الغلو و التطرف و الارهاب و تفعيل دور المواطن في الابلاغ عن أي
 ، باعتبار التلفزيون من أهم الوسائل الإعلامية الجماهيرية متابعة من قبل أفراد المجتمع،
 أديب محمد حضور² ضمن مؤلفه تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة الخ المشتركة لمختلف حملات الإعلام
 الأمني التي تشترك في خطوات رئيسية تمثل أهمها في
 المناسب، وضمان تحقيق التنسيق و التكامل بين مختلفها في حالة استخدام أكثر و أخيرا
 يجب رسم مخطط الحملة في ضوء خصائص الوسائل الإعلامية
 الرسائل المطلوب إيصالها، ونوعية الجماهير المستهدفة

و بخصوص اهتمامات مفردات عينة مجتمع الدراسة فقد تبين أن أغلبهم يهتمون بالمواد الإعلامية التي تتناول موضوعات أمنية
 ج جزائية متعلقة بالتوعية الأمنية بشكل مستمر التي افادتهم بغالبية نسبة كذلك بمعلومات أمنية كانوا لا
 يعرفونها، وهو ما يدل على وجود
 إاعية لدى افراد المجتمع مع وجود احتياجات ملحة لمعلومات بخصوص الموضوعات الأمنية المتعلقة بالوطن،
 المتابعة من عدمه الى قلة هذه البرامج باعتبار أن الاهتمام أعلى من مستوى المتابعة التي يمكن وصفها بأنها غير
 تقريبا ذات النسب بخصوص مد استفادة افراد عينة الدراسة من هذه الحصص
 حقيقي في تلبية هذه الحاجة المعرفية لديهم و بالتدقيق أكثر في مضمون هذه البرامج أو طبيعة الموضوعات المحبذة
 بغض النظر على ما يجب أن يكون وسائل الإعلام تركز في من خلال مخرجاتها على مواضيع السلامة المرورية بالدرجة الأولى،
 ثم موضوعات دور و مهام و انجازات الاجهزة الأمنية، يليها أخبار الجريمة ثم قضايا الامن العام و السلامة العامة و أخيرا التحقيقات
 الأمنية و هو ما يوضح الحاجة الملحة لأفراد المجتمع للمزيد من الموضوعات من حيث الكم و الكيف عبر مختلف وسائل الاعلام المحلية
 و خاصة منها الأكثر متابعة او استعمالا او مشاهدة التي سبق توضيحها مع اعطاء الأولوية للموضوعات المتعلقة بتصحيح النظرة
 مطية للشرطة لدى المجتمع و المعارف الداعمة لمبدأ المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة الغائبة تم

أما المحول الموالي فيتعلق بمدى مساهمة هذه البرامج و الحصص في دعم مساعي جهاز الشرطة الإعلامية، أي
 الإعلام العام الوطني للمتطلبات التي توافق استراتيجيات الإعلام الأمني لجهاز الشرطة الجزائري و استراتيجيته العامة
 ثير على

في اطار استراتيجيته الاعلامية المرافقة للعمل الجوّاري،

ن مخرجات الاعلام العام من المساهمة في اثراء معارف افراد المجتمع حول

التي تهدد السلامة العامة العام في الوطن و في اكسابه

¹ دور التلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة الإرهاب ، دراسة غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية 2005.

² أديب محمد حضور، 160: .

في الأمن المخاطر الأمنية المحيطة بالمجتمع، و عن أسبابها و آثارها و وسائل و طرق حلها أو تفاديها، ترتبط أغلبها مع سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر باعتباره أبسط الحلول للمشاكل لأمنية و المعبر الحقيقي لمستوى ثقافة افراد المجتمع بخصوص كيفية تلبية الحاجات الأمنية، إلا أن نسب الاقدام عليه كانت في غالبها نسبية بين الايجاب و السلب وهو ما يرجح وجود أسباب أخرى تتجاوز الفهم و الاقتناع بهذه المخاطر أو الحاجات، تكون مجالاها سوسيوقافية هي موضوع الفرضية الجزئية الثالثة، كما تشير النتائج الى أن مخرجات الاعلام العام الى الخطر، الى أن افراد مجتمع الدراسة تطرق مخرجات الإعلام العام نسبيا الى وهو ما يؤكد وجود حاجات معرفية أكثر لدى افراد المجتمع بخصوص الموضوعات الأمنية و المخاطر و كيفية معالجتها أو تفاديها، مع جهاز الشرطة في مخرجات الإعلام العام الوطني المتعلقة بقضايا الأمن الشرطة في هذه الحصص لثبوت فائدة ذلك لديهم.

و بذلك يبرز غياب أهم المواضيع الداعمة و المتعلقة بتنفيذ أو تعزيز المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة الذي يعتمد جهاز الشرطة الجزائري و هذا ما يمكن التعبير عنه من بنسبية تمكن وحدات الاتصال و الاعلام ومصالح العلاقات مع الصحافة ووسائل الإعلام من بلوغ مستويات مقبولة من تجاوب الإعلام العام لاستراتيجيته الإعلامية، و حتى بالملاحظة البسيطة نجد أن احصائيات جهاز الشرطة المتعلقة بهذه الوظيفة تقف عند عدد المشاركات دون الخوض في طبيعتها أو حتى موضوعاتها.

من جهة أخرى نجد أن تتطابق مع ما خلص اليه كل من الباحث بسام عبد الرحمان لمشاقبة والباحث أديب محمود حضور في وصفهما لواقع الإعلام الأمني العربي، حيث ارجعت أسباب قصور نشاطات الإعلام الأمني الأنظمة الحاكمة و ما يترتب عنها من مواقف بخصوص أخبار الجريمة من عدمه ونظرتها للإعلام ودوره في المجتمع، معايير و

1

المختلفة لم تعط

العربي و برامج للإعلام الأمني

في بعض الحيات على انتشار أنواع من الجرائم جرائم العنف، إضافة الى تجاهل عرض خدمات الشرطة للمواطنين، و القيام بدور التوعية من مخاطر الجريمة والإجرام و وسبل الوقاية منها، وذا نقص البرامج التي تشجع على الالتزام بقيم المجتمع و أخلاقه ونبد كل أشكال الانحراف عنها، يفتقر الإعلام العربي الى استراتيجية ناجعة لأجل نشر مبادئ الأمن الشامل و نيزمات عمليات المخاطبة الفعالة لمواجهة ظاهرة اللامعيارية واللامعنى في المجتمعات العربية و مؤسسات الاعلام خاصة² ة الى العديد من السلبيات كتقدم ما يوحي بأنه للجريمة ما يبررها، و أنها مقبولة اجتماعيا، و أنها مسألة عادية وواقعية مع تقدم الجريمة بطريقة مثيرة و تبرز براعة المجرم و ذكائه و التركيز على التفاصيل، و تنمية الشعور الجمعي بالعطف على المجرمين، وذا ز بعض الصور الإنسانية البائسة التي يعيش فيها بعضهم وتعاسة ظروف حياتهم مع إضفاء طابع البطولة على شخصية

¹ كما أنه غالباً إن لم نقل دائماً تسهم مختلف البرامج في بلورة و تثبيت الشعور لشرطة ورجال القانون، وقد وجدت هذه الانتقادات المختلفة صداها حتى في وثائق جهات عربية وعالمية رسمية معنية بالجريمة، فقد جاء في مقترحات المؤتمر السابع عشر لوزراء الداخلية العرب سنة 1994 دعوة أجهزة الإعلام في الدول الأعضاء لتفادي نشر أخبار جرائم العنف بشكل مثير، وتلافي عرض الأفلام التي تشجع جرائم العنف، وتبرز بطولة 1994، إلى ضرورة العمل

على دعم ثقافة مكافحة الجريمة والوقاية منها وبخاصة في البيئات الحضرية² ختلال في تدفق المعلومات على النطاق

يعد واحداً من أبرز مظاهر التفاوت القائم في شتى المجالات، هذا التفاوت الذي يمكن الدول الأقوى من السيطرة و تشكيل

³، كما وجه للإعلام العربي ملاحظات أخرى متعلقة بتغطيته لموضوع الجريمة في الج⁴

مغطية إخبارية تتصف بالسطحية دون تفسير أو تحليل واستقصاء، أو محاولة إيجاد وعي عميق بالجريمة وعواملها وأسبابها

يعاب شامل لمعطياتها، ولا تستخدم بالتالي الأنواع الصحفية ذات الطابع الفكري والقادرة على معالجة القضية بشكل شامل

در على إيجاد الوعي المناسب، مع تقلص الأحداث الأمنية منزوعة من سياقها و الاقتصار على تقديم الحاضر من الحدث

ولحظته الأخيرة كما يحسب عموماً على الإعلام العربي إهماله للجرائم الأخلاقية المتعلقة بالقيم مع تعليل وقوع الجريمة وانتشارها إلى

مسبباتها الاجتماعية والثقافية، بعزل الفعل الإجرامي عن سياقه الاجتماعي في ظل غياب استراتيجية

واضحة المعالم حيث تتم بشكل عفوي عاجز عن تحقيق أثر تراكمي في ذهن المتلقي لاكسابه سلوك قوم تجاهها وثقافة أمنية قادرة

على إيجاد وعي أمني يقوم بدور فاعل في مكافحة الج⁵

كما نقول أنه يحسب على الإعلام الأمني العربي و حتى المحلي أنه في محاولاته لنشر الثقافة الأمنية السليمة و خلق رأي عام

ضد الجريمة أنه يستخدم في رسائله الاعلامية غالباً مفاهيم و أفكار تركز على التحفيز النفسي الوجداني بينما الأجدر بها أن تكون

أكثر اقناعاً باستخدام شروحات و تفسيرات و أفكار عقلانية و منطقية واضحة مبنية على معطيات علمية اقناعية، و هو ما يتطابق

ونتائج و توصيات الدراسة السابقة الأولى وليد بن سعد بن عبد الله التويجر دور الإعلام الأمني في ترسيخ المفهوم

لشامل للأمن لدى أفراد المجتمع⁶ و المتمثلة في ضرورة في الاستراتيجية الإعلامية الأمنية بصفة عامة نظراً لوجود قصور في

مع مفهوم المجتمع للأمن وتحقيق مطلب ترسيخ المفهوم الشامل للأمن بسبب ضعف الرسالة الإعلامية الأمنية، و عدم الاسـ

بالدراسات و البحوث و المستشارين المختصين في فروع الأمن الشامل، إضافة الى عدم تطرق الإعلام الأمني للمواضيع التي من شأنها

تق المساهمة في إيجاد وعي اجتماعي أمني، لسد الهوة الحاصلة بين المجتمع و الأجهزة الأمنية، و إعطاء وظيفة العلاقات العامة

الأهمية التي تتطلبها ومن هذه النتائج صاغ جملة من التوصيات منها

في دراسة اتجاهات الرأي العام تعميق أواصر التعاون مع وسائل الإعلام لتحقيق أهداف الإعلام الأمني

أمة و تفعيل دورها في تحسين الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية لدى المواطنين رفع الوعي الأمني العام لدى

¹ الإعلام الأمني، مرجع سابق 334.

² أديب محمد خضور، المرجع نفسه ص: 40.

³ محي الدين عبد الحليم، التوعية الاجتماعية في المواضيع الأمنية أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياء و مشكلاته، ط1، 2001، الرياض

23

⁴ أديب محمد خضور، المرجع نفسه ص: 41.

⁵ المرجع نفسه 324.

⁶ وليد بن سعد بن عبد الله التويجر، دور الإعلام الأمني السعودي في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع، دراسة غير منشورة أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2002.

التعامل معهم على أساس أنهم جزء من المنظومة الأمنية المسؤولة عن الأمن الوطني بكل ابعاده الحديثة و أخيرا احداث التنوع في الأساليب الإعلامية و الاستفادة من النظريات الحديثة في الإعلام و كذلك الاستفادة من وسائل الاتصال الحديث.

ختاما تستطيع القول بمساهمة نسبية لوظيفة العلاقات مع الصحافة و وسائل الاعلام و المشاركة في الحصص الاعلامية في نشر الوعي وتغيير نظرة المجتمع للأجهزة الامنية و تعزيز المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة، مع نسبية نجاعة الاجراءات المعتمدة في اعداد و تنفيذ الحملات الإعلامية من حيث الوسائل و المضمون ووجود متغيرات سوسيوقافية تتعدى كفاية غاية الفهم و الاقتناع بمختلف الموضوعات الأمنية لتحقيق لبلوغ هذه الوظيفة أهدافها

النتائج العامة الخاصة بمحور دور المعارض و الابواب المفتوحة و المطويات الاعلامية في التعريف بجهاز الشرطة وعناصره و وسائل عمله و اهدافه في المجتمع و تبين خصوصية العمل الامني.

مساهمة الاعلامية للشرطة في تصحيح
تجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة الابواب المفتوحة و المعارض التي
اهدافه في تحقيق أمن المجتمع ترتبط بمتغير
في تزويدهم بمعلومات
على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر أكبر النسب تشير الى أن
المفتوحة و المعارض التي تنظمها الشرطة قد ساهم في تزويدهم بمعلومات
المجتمع و أن غلبتهم ممن يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، كذلك نجد اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويدهم بمعلومات أمنية جديدة و مهمة ترتبط بمتغير
الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر نظرا لوجود دلالة احصائية واضحة بين المتغيرين تشير أكبر النسب الى أن
و المعارض التي تنظمها الشرطة قد ساهم في تزويدهم بمعلومات أمنية جديدة و
مهمة و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، و تبين اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
و المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويدهم بمعلومات
على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين و تشير أكبر النسب أن
و المعارض التي تنظمها الشرطة لم ساهم في تزويدهم بمعلومات
في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر السلوك الذي قد تكون قناعاتهم به
بخصوص مساهمة
و المعارض التي
في تزويدهم بمعلومات
الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطرو تشير أكبر النسب الى أن
المعارض التي تنظمها الشرطة لم ساهم في تزويدهم بمعلومات
الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر السلوك الذي قد تكون قناعاتهم به من مصادر اعلامية أو معرفية
اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة
ارض التي تنظمها الشرطة في تزويدهم
معلومات مخفزة لإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو الماطر التي تهدد أمن و سلامة الغير ترتبط بمتغير

الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر وجود دلالة احصائية بين المتغيرين تشير أكبر النسب الى أن المعارض التي تنظمها الشرطة لم تساهم في تزويدهم بمعلومات محفزة لإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير و في ذات الحين يم التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أخيرا نجد أن المعارض التي تنظمها الشرطة في تزويدهم بمعلومات تقلل من ستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر و تشير أكبر النسب الى أن و المعارض التي تنظمها الشرطة لم تساهم في تزويدهم بمعلومات تقلل من الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر

تبين النتائج المتعلقة بمدى مساهمة الابواب المفتوحة على الشرطة و معارضها في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة أن الابواب المفتوحة و المعارض التي تنظمها الشرطة قد ساهمت في تحسين صورة الجهاز لديهم و توضيح اهدافه في تحقيق أمن المجتمع وسلامته و تزويدهم بمعلومات أمنية جديدة و مهمة و أنها ترتبط بسلوك غاليتهم كونهم ممن يستنجدون بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، فيما لم تتمكن هذه النشاطات من تزويدهم بمعلومات مشجعة للتعاون مع رجال الأمن مع عدم ارتباطها بسلوك الاستنجد بالشرطة الذي تقدم عليه غاليتهم، كما تفيد النتائج أن هذه النشاطات لم تساهم في تزويدهم بمعلومات مشجعة على تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر رغم ارتباطها بسلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، كما لم تساهم كذلك هذه النشاطات في تزويدهم بمعلومات مشجعة على تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و التي لا ترتبط بسلوك غاليتهم التي تمثل من يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، و أخيرا لم تساهم هذه النشاطات كذلك في تزويدهم بمعلومات تقلل من ظاهرة التكتيم عن هوية المخالفين للقانون التي بدورها لا ترتبط بسلوك الاستنجد بالشرطة رغم كون غاليتهم ممن يقبلون على ذلك وهو ما يؤكد النتائج السابقة المتعلقة بالوسيلة الإعلامية الأنسب للحملات الإعلامية مع بروز وجود قنوات لنجاعة سلوك الاستنجد أو التبليغ قد تكون حتما من مشارب معرفية أو قيم سوسيولوجية في المجتمع.

مساهمة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة

اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة

في تزويد مفردات عينة الدراسة بمعلومات و تبين أهمية مساعيه وجدواها

بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر أكبر النسب تشير الى لم تساهم في تزويدهم بمعلومات

و تبين أهمية مساعيه وجدواها و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و أن

عينة الدراسة نحو مساهمة في تزويد أفراد عينة الدراسة بمعلومات

ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر تشير أكبر لم تساهم في النسب الى أن

و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في

الدراسة نحو مساهمة

في

بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر

تشير أكبر النسب الى أن

لم تساهم في بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر السلوك الذي قد تكون عاقبهم به من مصادر اعلامية أو معرفية أو اجتماعية أحرى كذلك نجد أن

الدراسة نحو مساهمة

في

في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير ترتبط بمتغير الاقدام على سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر

تشير أكبر النسب الى أن

لم تساهم في التبليغ عن التجاوزات في الحق مام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، و أخيرا نجد أن اتجاهات عينة الدراسة نحو مساهمة

في

بخطورة ظاهرة التكنم

ترتبط بمتغير

سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر تشير أكبر النسب الى أن

لم تساهم في بخطورة ظاهرة التكنم عن هوية المخالفين للقانون و في

الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر السلوك الذي قد تكون قناعاتهم به من مصادر اعلامية أو

كذلك تبين النتائج المتعلقة بمدى مساهمة الكتيبات والمطويات الاعلامية و اللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة في تصحيح النظرة النمطية للشرطة وتنفيذ المدخل التكاملي لمكافحة الجريمة فقد تبين الكتيبات والمطويات الاعلامية واللافتات الاشهارية لجهاز الشرطة لم تساهم في تزويدهم بمعلومات تحسن صورة الجهاز لديهم و تبين أهمية مساعيهم وجدواها التي ترتبط بسلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر رغم أن أغلبهم يقبلون على هذا السلوك، كما لم تساهم هذه النشاطات في تزويدهم بمعلومات تشجعهم على التعاون مع رجال الأمن التي ترتبط هي الأخرى بسلوك الاستنجاد بالشرطة الذي يقدم عليه غالبيتهم، كما لم تساهم كذلك هذه النشاطات في اقناعهم بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر التي لا ترتبط بسلوك أغلبيتهم الذين يستنجدون بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، و لم تساهم كذلك هذه النشاطات في تحفيزهم على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن وسلامة الغير التي لا ترتبط هي الأخرى بسلوك الغالبية المتعلق بالاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، و أخيرا نفس الوضع بالنسبة للمساهمة في الاقناع بخطورة ظاهرة التكنم عن هوية المخالفين للقانون، وه ما يبين وجود قناعة تامة لدى أفراد المجتمع بفاعلية سلوك الاستنجاد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر دون تمكن هذه النشاطات من بلوغ أي من غاياتها نظريا، وهو ما يؤكد كذلك النتائج السابقة المتعلقة بالوسيلة الاعلامية أو الاشهارية الأنسب للحملات الإعلامية.

و بالتالي فان النتائج العامة الخاصة بمحور دور المعارض و الابواب المفتوحة و المطويات الاعلامية في التعريف بجهاز الشرطة وعناصره و وسائل عمله و اهدافه في المجتمع تعزيز المبدأ التكاملي في مكافحة الجريمة أو خصوصية العمل الأمني غير محقق في جزء كبير منه باستثناء غاية تصحيح النظرة النمطية للشرطة من خلال الأبواب المفتوحة على المعارض التي تنظمها الشرطة،

بسبب تركيز مجمل نشاطات الشرطة في هذا الجانب على نشاطات بسيطة غير مستمرة دو التركيز على متطلبات العمل
لأمن الوطني نهاية سنة 2011¹.

و عليه نستطيع القول بأن الفرضية الجزئية الثانية المتمثلة في أن تنشيط قنوات الاعلام و الاتصال و دورها و جدواها
في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين و تنفيذ المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة غير محققة بقدر كبير من جوانبها.

02- 03: الفرضية الجزئية الثالثة

النتائج العامة الخاصة بمحور علاقة توسيع مجالات نشاط جهاز الشرطة بالمساهمة الايجابية في مختلف التظاهرات الوطنية والمحلية والتقرب من افراد المجتمع وكسب ثقتهم.

اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو تواجد و مساهمة جهاز الشرطة في مختلف التظاهرات والمناسبات الاجتماعية بما فيها الخيرية و التضامنية ف البيانات أن غالبية مفردات عينة الدراسة تشير الى أنه هناك تواجد واضح بالنشاطات الرياضية و التضامنية، و تواجد نسبي بالتظاهرات العلمية و الخيرية مقابل مساهمة و تواجد محتشم بالنسبة للتظاهرات الثقافية الذي تجد غالبية مفردات عينة الدراسة أنه محتشم على غرار النشاطات الدينية، كما يشير الباحث بدر بن خالد القحطاني سوم عنوانها بدور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات¹ الى أهمية المشاركة في الجانب العلم الأجهزة الأمنية في اطار احتواء الجمهور و اقناعه بمساعدة الأجهزة الأمنية في مكافحة المخدرات علمية ومحاضرات

وعليه نستنتج أن هناك قصور في الظهور الشرطي بالتظاهرات الدينية مع تواجد نسبي بالتظاهرات الخيرية و العلمية و بروز واضح بالنشاطات الرياضية و التضامنية رغم اعتبار الجانب الديني و الثقافي من أهم النظم الاجتماعية التي تحدد الاتجاه العامة للمجتمع، و عليه فان هذا المحور من الفرضية الجزئية الثالثة محقق نسبيا.

النتائج العامة الخاصة بعلاقة اتمام نشاطات ذات طابع اجتماعي تضامني مرتبطة بقيم و اتجاهات و ثقافة المجتمع وكسب ثقة المجتمع و تعاونه.

بمدى بلوغ مساعي استراتيجية العمل الجوّاري الشرطي على الجبهة الاجتماعية

في تعاملهم مع الحالات الاجتماعية من فقراء ومعوزين

عمليات التبرع بالدم

هناك احترام من قبل رجال الشرطة لاتجاهات شيوخ و اعيان المنطقة

قة، و أخيرا تأكد غالبية مفردات عينة الدراسة بأن هذه النشاطات الاجتماعية والخيرية للشرطة قد ساهمت نسبيا في كسب ثقة افراد المجتمع و تعاوّنهم، وهو ما يتطابق و متطلبات العمل الأمني الناجح الذي صاغه الباحث القحطاني الموسوم عنوانها بدور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات² تتضمن الرسالة الإعلامية الموجهة للجمهور عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة نصائح واضحة و محددة بهدف احتواء الجمهور و اقناعه بمساعدة الأجهزة الأمنية في مكافحة المخدرات.

و بالتالي فان المحور الثاني من الفرضية الجزئية الثالثة المتعلق بعلاقة القيام بنشاطات ذات طابع اجتماعي تضامني من قيم واتجاهات و ثقافة المجتمع مرتبط بكسب ثقة المجتمع و تعاونه وهو محقق كليا

النتائج العامة الخاصة بمحور واقع مواقف المواطنين من سلوك التبليغ عن خطر أمني أو التبليغ عن مخالفتي القانون.

فيما يلي عرض لأهم نتائج هذا المحور المتعلق بواقع مواقف المواطنين من سلوك التبليغ عن خطر أمني أو التبليغ عن مقتري

تجاه سلوك الادلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون

سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، و تشير أكبر النسب الى أن

سلوك الادلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في

تجاه سلوك الادلاء بشهادة ضد مخالفتي القانون بالاقدام على سلوك الاستنجد بالشرطة في

حالة الوقوع في خطر، و تشير أكبر النسب الى أن

مخالفي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر حيث يبين تقارب النسب وجود عامل

مميز بين الحلتين المتمثل في قبول الادلاء الشهادة ضد مخالفتي القانون مع الآخرين وتفاديه فرديا و هو يعبر عن بعد اجتماعي متعلق

تجاه سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون

على سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر تشير أكبر النسب الى أن

على سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر حيث تبين

النسب وجود عامل مميز بين الحلتين يتمثل في استحسان مفردات عينة الدراسة القيام بالتبليغ على حساب الادلاء بالشهادة و من

بخصوص سلوك المساعدة في القبض على مخالفتي القانون

الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر و تشير أكبر النسب الى أن

المساعدة في القبض على مخالفتي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر، و أخيرا

بخصوص سلوك المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة

الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، حيث تشير أكبر النسب أن

العمل الأمني مع رجال الشرطة و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر.

و بذلك يتبين أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد اقدمها على سلوك الادلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي

القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر و هو يرتبط بسلوك الاستنجد

بالشرطة في حالة وقوعهم في الخطر، و أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد عدم اقدمها على سلوك الادلاء بشهادة ضد

مخالفي القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مع عدم وجود ارتباط مع

سلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، حيث يبين تقارب النسب وجود عامل مميز بين الحلتين المتمثل في

قبول الادلاء الشهادة ضد مخالفتي القانون مع الآخرين وتفاديه فرديا و هو يعبر عن بعد اجتماعي متعلق باتجاهات الفرد

مقابل اتجاهات الجماعة، كذلك تبين ان أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد اقدمها على سلوك الابلاغ عن مخالفتي القانون

وفي ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مع وجود ارتباط واضح بسلوك الاستنجد بالشرطة في حالة الوقوع في خطر، حيث تبين النسب وجود عامل مميز بين الحلتين يتمثل في استحسن مفردات عينة الدراسة القيام بالتبليغ على حساب الادلاء بالشهادة مرتبط حتما باجراءات و حيثيات الادلاء بالشهادة و ما فيه من حرج اجتماعي أو تأويل، و من جهة أخرى تبين أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد عدم اقدامها على سلوك المساعدة في القبض على مخالف القانون و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مع وجود ارتباط بسلوك الاستنجد بالشرطة، و أخيرا اتضح أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد تفاديها المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة و في ذات الحين يمثلون الغالبية التي تستنجد بالشرطة في حالة وقوعهم في خطر مع وجود ارتباط و سلوك الاستنجد بالشرطة. وهو ما يبين تأثير معطيات سوسيولوجية متعلقة بنظرة المجتمع للأجهزة الأمنية في حد ذاتها و التي تنعدم في حالة قبول الجماعة الاقبال على التعاون.

و فيما يلي يعبر هذا المحور هن نظرة افراد

بخصوص الاعتقاد بقدرة الاجهزة الامنية بما فيها الشرطة على توفير الامن في كل مجالاته

مخالف القانون وتشير أكبر النسب الى أن
الامن في كل مجالاته، إلا أن الفئة التي لا تعتقد بذلك منها أكبر نسبة للمجموعة التي لا تقدم على سلوك الابلاغ عن مخالف
بخصوص الاعتقاد بأن

توفير الأمن بسلوك الاقدام على التبليغ عن مخالف القانونو تشير أكبر النسب الى أن

الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن

الابلاغ عن مخالف القانونو أخيرا تبين
بخصوص الاعتقاد بضرورة اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد

المجتمع في العمل الأمني بسلوك الاقدام على التبليغ عن مخالف القانونو تشير أكبر النسب الى أن

من الضروري اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني

الابلاغ عن مخالف القانون .

و بذلك يتبين أن أغلب مفردات عينة الدراسة تؤكد اعتقادها بقدرة الاجهزة الامنية بما فيها الشرطة على توفير الامن في كل مجالاته الذي يرتبط بسلوك التبليغ عن مخالف القانون، إلا أن الفئة التي لا تعتقد بذلك منها أكبر نسبة للمجموعة التي لا تقدم على سلوك الابلاغ عن مخالف القانون، وهو ما يوضح وجود قناعات غير صحيحة بقدرة الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة بعيدا عن السند الاجتماعي و مساعدة افراد المجتمع الموضوع الذي نادرا ما يتم تناوله اعلاميا على خلفية تفادي اظهار الحاجة للغير خاصة من طرف المسؤولين الأمنيين، كما اتضح أن أغلب مفردات عينة الدراسة لا تعتقد بأن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن التي لا ترتبط بسلوك الأغلبية الذين يقدمون على سلوك الابلاغ عن مخالف القانون، و أخيرا تبين أن أغلب مفردات عينة الدراسة تجد أنه من الضروري اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني الذي يرتبط بسلوك الابلاغ عن مخالف القانون الذي يقدم عليه الأغلبية كذلك، و هو ما يبين وجود قابلية و جاهزية لدى أغلب افراد المجتمع للمشاركة في العمل الأمني إلا أنه يتطلب تدقيق أكثر في كفاءاته و متطلباته و اجراءاته لتفادي تأثير المعطيات السوسيولوجية التي تعد وريثة الحقبة الاستدمارية.

ختاما بخصوص النتائج العامة الخاصة بالمحور الثالث من الفرضية الجزئية الثالثة المتمثل في واقع مواقف المواطنين من سلوك التبليغ عن خطر أمني أو التبليغ عن مخالفتي القانون، يظهر و بكل وضوح تأثير اتجاهات الجماعة على الأفراد وفاعلية وسائل الاتصال غير المباشرة على الاتصال المباشر أمام بقية أفراد المجتمع رغم وجود قناعة كاملة لدى أغلب أفراد المجتمع بالمسؤولية المشتركة بينهم و الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة.

و بالتالي فان الفرضية الجزئية الثالثة المتمثلة في أن المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية والثقافية و الدينية للمجتمع تساهم في تكريس التقارب والثقة بين جهاز الشرطة و جمهور المواطنين محققة نسبيا و أن الفرعية العامة المتمثلة في أن اعتماد الشرطة الجوارية و مبدأ العمل التكاملي في جهاز الشرطة الجزائري يساهم في ابداء تعاون المواطنين وكسب مؤازرتهم في مكافحة الجريمة في المجتمع محققة في أغلب جوانبها باستثناء محورها الثالث المحقق نسبيا و المتمثل في أن المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للمجتمع تكرس التقارب والثقة بينه و جمهور المواطنين.

03- النتائج العامة و التوصيات

01-03: النتائج العامة

بناء على ما سبق فان النتائج العامة تتمثل في أن الفرضية الجزئية الأولى المتعلقة بمساهمة اعتماد مبدأ الشرطة الجوارية في جهاز الشرطة الجزائري في ابداء تعاون المواطنين وكسب مؤازرتهم في مكافحة الجريمة في المجتمع محققة تماما و في جميع محاورها، فيما تفيد نتائج استحداث الوسائط الاعلامية الحديثة للتواصل الاجتماعي والموقع الاعلامي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائرية والخطوط الهاتفية الخضراء و علاقتها بالمساهمة في

جميع المواطنين على الابلاغ على المجرمين و عن التجاوزات و المخاطر التي تهدد سلامتهم أنها غير محققة بقدر كبير باستثناء تمكن أغلب هذه الوسائل من تصحيح النظرة النمطية للشرطة في نظرة المخيال الاجتماعي لها و تد

لمكافحة الجريمة بالنسبة للوسائل الاتصالية الحديثة و الخطوط الخضراء المجانية و الوسائط الالكترونية للاتصال و التبليغ، في حين تفيد الفرضية الجزئية الثالثة المتمثلة في أن المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية

تساهم في و جمهور المواطنين بأنها محققة نسبيا

ية العامة المتمثلة في أن

في جهاز الشرطة الجزائري يساهم في ابداء تعاون المواطنين وكسب مؤازرتهم في مكافحة

الجريمة في المجتمع محققة في أغلب جوانبها باستثناء محورها الثالث المحقق نسبيا و المتمثل في أن المشاركة الايجابية لجهاز الشرطة في التظاهرات و الحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية للمجتمع تركز التقارب و الثقة بينه و جمهور المواطنين.

02-03: التوصيات

- مواصلة التركيز على أساليب الاتصال الشخصي المباشر لعناصر الشرطة مع كافة مستقبلي الخدمة و الانتقال الى مرحلة تحديد فئات بعينها على غرار فئة الأحداث للمساهمة المباشرة في عملية التنشئة الاجتماعية و تصحيح الصورة النمطية
- و الفعالية و الفاعلية و الجودة و سرعة الانجاز لتقديم خدمات نوعية لافراد المجتمع.
- تعزيز مبدأ التعاون و التأزر الاجتماعي في مكافحة الجريمة
- التركيز أكثر من خلال استعمال
- الجزائرية و الخطوط الهاتفية الخضراء ، أهداف تزويد أفراد المجتمع بمعلومات تساهم في بأهمية المشاركة في العمل
- الامني مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر أهمية المشاركة في العمل الامني
- ، سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع
- المخالفين للقانون وتبعاتها على المجتمع والفرد لتعزيز الاحساس بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في
- نوعية و المخاطر التي تهدد
- مع الصحافة و وسائل الاعلام و المشاركة في
- بالتركيز

على متطلبات الاستراتيجية الاعلامية لجهاز الشرطة في تعزيز المدخل التكاملي في مكافحة الجريمة، واعادة النظر في الاجراءات المعتمدة في اعداد و تنفيذ الحملات الإعلامية من حيث الوسائل و المضمون بناء على المتغيرات السوسيوثقافية

- و المطويات الاعلامية في تحقيق المبدأ التكاملي في مكافحة الجريمة يتضمنها
- بأهمية المشاركة في العمل الامني مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين أهمية المشاركة في العمل الامني الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام والمخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون وتبعاتها على المجتمع والفرد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد مجالات نشاط جهاز الشرطة بالمساهمة الايجابية في مختلف التظاهرات الوطنية والمحلية و من افراد المجتمع خاصة من خلال التظاهرات و المناسبات الدينية و الخيرية و العلمية.
- تضامني و ثقافة المجتمع
- نغلال الجاهزية التي يبيدها أفراد المجتمع للمشاركة في مكافحة الجريمة و الابلاغ عن مخالفتي القانون مع اعادة النظر في كفاءاته و متطلباته و اجراءاته لتفادي تأثير المعطيات السوسيوولوجية التي تعد وريثة الحقبة الاستدمارية بخصوص التعامل مع المصالح الامنية
- الاهتمام أكثر بالبحث في الموضوعات المتعلقة بالبيئة السوسيوثقافية للمنظمات الخدمانية الحكومية و تأثيراتها على الأداء التنظيمي الكلي و أداء مواردها البشرية لما تعرفه هذه المواضيع من قلة في التناو

الخاتمة:

الأجهزة الأمنية في
أدى الى ظهور قصور مرتبط بهذا
إلا أن الجريمة تبقى في تزايد مستمر،
احترازية
في شكل منظومة كاملة يشارك ضمنها كل أفراد المجتمع
الرسمية و غير الرسمية
فانتقلت بذلك المنظمات الأمنية من محاولات وضع و صياغة السياس
المتعلقة بالأداء و الفعالية الى الاستراتيجيات الوقائية
كمدخل حديث في مجال مكافحة ومواجهة الجريمة
مان أعلى درجات التكيف والانسجام و التوافق مع خصوصية المجتمع الذي تعمل ضمنه
دوره في ذلك
أهميته بالنسبة للمنظمات الخدمانية الأمنية، من كونه أهم
ت الاتصال التي تهدف الى تزويد الجماهير بكافة الحقائق و المعلومات عن مختلف قضايا الحياة التي تتعلق بمجال عمل ووظائف
تحقيق أكبر
كن من المعرفة و الوعي و الإدراك لدى مختلف فئات المجتمع، عن طريق التأثير و الإقناع لترشيد
هاتها وإحلال وعي أكثر لدى مواقف الرأي العام تجاه مختلف القضايا المرتبطة بأمنه و استقراره
التي تسعى الى تحقيق مصالح عليا للمجتمع كالأمن والسلامة امكانيات مهمة في التأثير و تعزيز انماط
تؤثر على الأنماط السلوكية
الاتجاهات العامة للمجتمع لكسب مآزرته
امكانات أكبر للمنظمات الأمنية
لتحقيق مقاصده إذا ما تم إعداد و تخطيط برامج بجودة نوعية و دراية
المتغيرات السوسيوثقافية
في الاساس .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب:

- 01- أديب محمد حضور- خصائص الاعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الاعلامية الأمنية- الاعلام و الامن- مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الطبعة الأولى- الرياض ، 2007.
- 02- أنجريس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي، ، دار القصبية للنشر، ط2، الجزائر، 2006.
- 03- أبو جادو صالح محمد: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2000 .
- 04- أشوك تشاندا شلباكابرا، إستراتيجية الموارد البشرية، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2002.
- 05- بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني و الأمن الإعلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2004.
- 06- بشير العلاق، نظريات الاتصال، مدخل متكامل، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 07- باركر كريس، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، ترجمة: علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2006.
- 08- دون سي جيبونز و جوزيف جونز، الانحراف الاجتماعي، ترجمة عدنان الدوري، ط01، منشورات ذات السلاسل الكويت، 1991.
- 09- جولاني فادية عمر، التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1993.
- 10- جان فرانسوا شانالا، العلوم الاجتماعية و إدارة الأعمال، دعوة من أجل اعتماد انثروبولوجيا شاملة، ترجمة محمد هناد، دار القصبية للنشر الجزائر 2004.
- 11- جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، ترجمة، محمد سيد أحمد عبد المتعال، جامعة المنصورة ، مراجعة: عبد المحسن جودة، جامعة المنصورة، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية. 2002
- 12- دليمي حميد جاعد محسن، علم الاجتماع الإعلامي، رؤية سوسيولوجية مستقبلية، دار الشروق للنشر ، ط1، عمان-الأردن، 2006.
- 13- ريمون كيفي، لوك فان كامبنهود: دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة يوسف الجباعي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1997.
- 14- عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب و إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2011.
- 15- عصمان سليمان الموسى - الضوابط المهنية و الأخلاقية و الإعلامية لمواجهة الجريمة و الانحراف- الاعلام و الامن- مركز الدراسات و البحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الطبعة الأولى- 2007- الرياض.

- 16- عبد الرحمان بن محمد العسيري- مهام الاعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة- الاعلام و الامن- مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الطبعة الأولى- 2007- الرياض
- 17- عبد المحسن بدوي محمد أحمد- إستراتيجيات و نظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري- الاعلام و الامن- مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الطبعة الأولى- 2007- الرياض-
- 18- عبد الباري ابراهيم درة، زهير نعيم الصباغ- إدارة الموارد البشرية- في القرن الحادي و العشرين - منحى نظمي- دار وائل للنشر، ط01، الاردن، 2008.
- 19- عزى عبد الرحمان، الإعلام و تفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية، ط01، الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2009
- 20- عماد عبد الغاني: سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت- لبنان، 2006.
- 21- عيساني رحيمة، مدخل إلى الإعلام والاتصال، المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، مطبوعات الكتاب والحكمة، ط1، باتنة- الجزائر، 2006.
- 22- عزى عبد الرحمن، الاعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية، قراءة معرفية في الرواسب الثقافية، سلسلة الكوثر، الدار المتوسطة للنشر، الامارات العربية المتحدة، 2009.
- 23- غريب زاهر إسماعيل، البرامج التوعوية العربية في مجالات الحماية المدنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2010.
- 24- فوزي عبد الخالق، علي احسان شوكت، طرق البحث العلمي - المفاهيم والمنهجيات مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر و عدد الطبعة.
- 25- فضيل دليو، اتصال المؤسسة، اشهار-علاقات عامة- علاقات مع الصحافة- دار الفجر للنشر والتوزيع مصر 2003.
- 26- فضيل دليو، التمثيلات البيانية في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 27- خريسان علي باسم، العولمة والتحدي الثقافي، دار القطر العربي، ط1، بيروت، 2001.
- 28- سعد زغلول بشير، دليلك الى البرنامج الإحصائي SPSS، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، 2003.
- 29- سعيد ناصف، تأثير القنوات الفضائية في منظومة القيم الاجتماعية، دراسة اجتماعية ميدانية، ط1، دار النور للطباعة، مصر 2007.
- 30- شتى سيد، البناء الثقافي للمجتمع، الجزء الخامس، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995.
- 31- لحمد تركي، الثقافة العربية في عصر العولمة، دار الساقى، ط1، بيروت-لبنان، 2001.
- 32- مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة و ظاهرة الجريمة في البلدان النامية، ط01، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
- 33- محمد علي حوات، العرب و العولمة، ط 02 مكتبة مدبولي مصر، 2002 .
- 34- محمود ابراقن، التحليل السيميولوجي للفيلم، ترجمة أحمد بن مرسل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 35- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، ط03، عالم الكتب، مصر 2004.
- 36- محمد مسعود قيراط، الآثار السلبية للجريمة و العنف و الانحراف في وسائل الاعلام، الاعلام و الامن، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 37- محمد الجوهري- طرق البحث الاجتماعي - دار المعرفة الجامعية - ط 05- مصر 1996 .

- 38- مدحت عبد الحميد أبو زيد، الإحصاء في العلوم السلوكية- الوصف الإحصائي 01، تبويب البيانات و تمثيلها بيانيا ونزعتها المركزية، دار المعرفة الجامعية- مصر 2003.
- 39- مي عبد الله، نظريات الإتصال، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2006.
- 40- مي عبد الله: التلفزيون وقضايا الاتصال في عالم متغير، دار النهضة العربية، ط1، بيروت- لبنان، 2006.
- 41- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- 42- نبيل عبد الحميد عبد الجبار، تاريخ الفكر الاجتماعي، ط1، دار دجلة، للنشر، الأردن، 2006.
- 43- صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع في عالم متغير، ط1، دار الفكر العربي، مصر 1997.
- 44- ناصر دادي عدون، ادارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.
- 45- إيمان عبد الرحمان أحمد محمود، دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010.
- 46- ابراهيم بن أحمد الشماسي، الإعلام و أثره في الوقاية من الجريمة بين الإيجاب و السلب، الثقافة الأمنية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

ثالثاً- الرسائل و الأطروحات الجامعية:

- 01- الخزاعي، حسين عمر لطفي: التلفزيون وتنمية الوعي الصحي، دراسة سوسيولوجية لبعض المجتمعات المحلية في الأردن، دراسة حالة لأمراض: الايدز، العقم، المخدرات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الطبي، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2001.
- 02- بدر بن خالد حزام القحطاني، دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
- 03- وليد بن سعد بن عبد الله التويجري، دور الإعلام الأمني السعودي في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن لدى أفراد المجتمع، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2002.
- 04- راجح بن حمد بن مرقاب العجمي، اشكالية التعامل بين الأجهزة الأمنية و الصحفيين، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية الرياض، 2006.
- 05- عبد الله بن عبد العزيز السهلي، دور التلفزيون في توعية طلاب المرحلة الثانوية بأهمية حراس الحدود بالمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1997.
- 06- عبد العزيز بن عبد الله أحمد الشايح، الإعلام و دوره في تحقيق الأمن البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2003.
- 07- عبد العزيز بن صالح بن سلمه، التخطيط الإعلامي و دوره في مواجهة الكوارث و الأزمات، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
- 08- عبد الله الحامد عبد الله الخلف، دور أفلام التوعية المرورية في رفع مستوى الوعي المروري، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

- 09- عبد العزيز بن سلطان الضويحي - التخطيط الإعلامي و دوره في مواجهة الكوارث و الأزمات - ماجستير في العلوم الإدارية - جامعة نايف للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية - 198ص.
- 10- عبد الله بن سعد المهيدب، دور الاعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، الرياض ، كاديمية نايف للعلوم الأمنية.الرياض، المملكة العربية السعودية 2001.
- 11- خالد بن عبد الله الزاحم، دور التلفزيون السعودي في معالجة ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير في العلوم الإجتماعية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
- 12- تركي بن عبد الرحمن المويشير- أهمية الحس الأمني لضباط الأمن - مذكرة ماجستير في العلوم الشرطية - جامعة نايف للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية - 108ص.
- 13 - تركي بن صالح عبد الله القحطاني، مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية، مذكرة ماجستير في العلوم الشرطية، الرياض، 2006.
- 14- ابراهيم بن عيسى بن عبد الله العيسى، الأفلام السينمائية و أثرها على موجي و متعاطي المخدرات، مذكرة ماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2004.

رابعاً- كتب باللغة الأجنبية

- 01- Jean Copans.L'enquet Ethnologique De terrain.ifc.saint germain-du-puy.france2002.
- 02- Joél Guibert et Guy Jumel .**Méthodologie des pratiques de terraines en sciences humaines et sociales**.armand colin.masson &armand colin editeurs.paris.1997
- 03- -J.freyssinet-dominjon.**Méthodes de recherche en sciences sociales**.france quercy 1997.
- 04- O.layadi. **Comment Passer de la gestion des effectifs a la gestion des competences**. seminaire. Institut superieur de gestion &de planification
- 05- -Milleer G. A. , **the psychology of communication**, pelican books, 1974.
- 06- -Michael. S. Bassis. Richard J Gells . Ann Levine : **sociology an introduction** . McGraw-Hill. Inc.usa. 1991
- 07- Fredeeric Maatouk **Dictinary of sociology** academemia beirut lebanon 1998.

خامساً- أعمال ملتقيات و ندوات

- 01- قطام السرحان محمود، الإعلام الأمني و الشباب، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، ط1، 2001، الرياض.
- 02- بن فايز الجحني علي، الرقابة الإعلامية الأمنية في وقت الأزمات، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، ط1، 2001، الرياض.

- 03- أديب محمد خضور، معوقات الإعلام الأمني العربي، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، ط1، 2001، الرياض.
- 04- الشهري فايز، الإعلام الإلكتروني و الأمن، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، ط1، 2001، الرياض.
- 05- محي الدين عبد الحليم، التوعية الإجتماعية في المواضيع الأمنية، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، ط1، 2001، الرياض.
- 06- عباس بوشامة، الظواهر الإجرامية و سبل مواجهتها، ندوة علمية إنعقدت في تونس خلال 30/28 جوان 1999، صدر عن جامعة نايف للعلوم الأمنية عام 1999 287 ص.
- 07- المنعم بدر و آخرون، حلقة علمية حول صعوبة تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، الرياض من 15 إلى 18 ديسمبر 1996، الطبعة 01 عن جامعة نايف للعلوم الأمنية سنة 1997 الرياض. 110 ص.
- 08- الملتقى الدولي الأول حول الثقافة الأمنية و نافحة الجريمة في المجتمع العربي المتغير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة المسيلة 03.04 ديسمبر 2013 الجزائر.

سادسا- المجالات:

- 01- مجلة الشرطة الإماراتية العدد رقم 342 بتاريخ جوان 1999 - التنمية البشرية للعمل الشرطي و تحديات القرن. الإمارات 1999.
- 02- مجلة الشرطة - عدد خاص - المديرية العامة للأمن الوطني. الجزائر. جويلية 2003.
- 03- المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، جامعة نايف للعلوم الأمنية- المجلد 18 العدد 36، رجب 1424..
- 04- المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، جامعة نايف للعلوم الأمنية- المجلد 19 العدد 38، رجب 1425.
- 05- المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، جامعة نايف للعلوم الأمنية- المجلد 20 العدد 39، محرم 1426 .
- 06- مجلة الأمن والحياة، عدد خاص، جامعة نايف العربية ن العدد 265، يوليو / أغسطس 2004.
- 07- مجلة آمون ، مجلة فصلية تصدر عن الأمن العام، العدد 08 لعام 1426 جدة، المملكة العربية السعودية.
- 08- مجلة الأمن و الحياة ، تصدرها جامعة نايف العربية، العدد 266، لعام 1423.
- 09- مجلة الأمن و الحياة، تصدرها جامعة نايف العربية، العدد 262، لعام 2004..
- 10- بحوث سيميائية، مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية، مخبر عادات و أشكال التعبير الشعبي بالجزائر، العدد 2007 04/03.

سابعاً- المعاجم والقواميس:

- 01- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات الإعلام، انجليزي- فرنسي- عربي، دار الكتاب المصري، ط2، القاهرة، 1994.
- 02- عزت محمد فريد محمود: قاموس المصطلحات الإعلامية، انجليزي عربي، دار الشروق، جدة، بدون سنة نشر.
- 03- محمد الحسن احسان - موسوعة علم الاجتماع - الدار العربية للموسوعات - بيروت لبنان - 1999.
- 04- فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا، بيروت لبنان 1998.

ثامناً - المواقع الالكترونية لمقالات المجلات المتخصصة:

- 01- نواف نايف الرومي - المشكلات الاجتماعية و الاعلام الأمني البطالة و الشباب التونسي نموذجاً-، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب المجلد 22 العدد 44- 2010، الاتاحة:
- 02- http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmaga_zine/Pages/default.aspx تاريخ الزيارة : 2014/06/27، تاريخ آخر تحديث: 2014
- 03- علي بن فايز الجحني -تطور الاعلام الأمني و استراتيجياته - المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب المجلد 20 العدد 39 ص 321 الى 337- سنة 2014، الاتاحة:
- 04- http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmaga_zine/Pages/default.aspx تاريخ الزيارة : 2014/06/27، تاريخ آخر تحديث: 2014
- 05- وطفة، علي أسعد: " التنشئة الاجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال"، في: مجلة الطفولة العربية(فصلية)، 2(8)، (2001)، تصدرها الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت.
- 06- جاسم خليل ميرزا - استخدام التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية و تدعيم الوعي الأمني-، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب المجلد 21 العدد 42- 2014، الاتاحة:
- http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmaga_zine/Pages/default.aspx تاريخ الزيارة : 2014/06/27، تاريخ آخر تحديث: 2014
- 07- إيمان عبد الرحمان احمد محمود- دور الإذاعة في نشر التوعية الأمنية - الإذاعة السودانية نموذجاً- - المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب المجلد 20 العدد 39 - سنة 2014، الاتاحة:
- http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/studiesmaga_zine/Pages/default.aspx تاريخ الزيارة : 2014/06/27، تاريخ آخر تحديث: 2014

الملاحق

- 01 استثمارة البحث
- 02 الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للأمن الوطني

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



دور الاعلام الأمني في تحسين أداء جهاز الشرطة الجزائري

من وجهة نظر عينه من المواطنين

استمارة دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع
تخصص تنمية الموارد البشرية

من اعداد تيقان بوبكر
تحت اشراف الدكتور العقبي الأزهر

أمامك مجموعة من العبارات ارجو قراءتها ووضع علامة X في الخانة التي تناسب الاجابة الصحيحة.

بيانات هذا الاستبيان سرية لا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

2015-2014

01- الجنس:

ذكر: ☐
أنثى: ☐

02- السن:

من 20 الى 29 سنة: ☐
من 30 الى 39 سنة: ☐
من 40 الى 49 سنة: ☐
50 سنة فأكثر: ☐

03- المستوى التعليمي:

- ابتدائي: ☐
- اكمامي: ☐
- ثانوي: ☐
- جامعي: ☐

04- الحالة العائلية:

أعزب: ☐
متزوج: ☐
04-01 هل لديك أطفال: نعم: ☐ لا: ☐

05- هل تعمل:

نعم: ☐
لا: ☐

06- في حالة الاجابة بنعم هل الوظيفة تابعة

القطاع عمومي: ☐
القطاع الخاص: ☐

07- طبيعة منطقة الاقامة:

منطقة حضرية: ☐
منطقة شبه حضرية: ☐

- 08- هل يوجد بجليكم أمن حضري للشرطة أو مركز شرطة: نعم: ☐ لا: ☐ في طور الانجاز: ☐
- 09- هل لك اتصال شخصي ببعض رجال الشرطة العاملين بمركز شرطة مجتمعكم السكني: نعم: ☐ لا: ☐
- 10- هذه العلاقة هل يمكن تصنيفها في خانة: تواصل شخصي: ☐ تواصل في شكل رسمي: ☐
- علاقة تعاون رسمي لأجل صالح سكان الحي: ☐ علاقة تعاون غير رسمي لأجل المصلحة العامة: ☐

علاقات أخرى:

- 11- هل تتواصل مع شرطة الحي بشكل مستمر دون الحاجة الى موضوع يخص قضايا أمنية راهنة: نعم: ☐ لا: ☐
- 12- هل يقدم العاملون بمركز الشرطة النصح و التوعية الوقائية للسكان في القضايا الأمنية المتعلقة بالحي: ☐
- بشكل رسمي فقط عند الطلب نعم: ☐ لا: ☐
- بشكل غير رسمي و بمبادرة منهم نعم: ☐ لا: ☐
- 13- ماهو تقييمك لأسلوب معاملة رجال شرطة المركز لسكان الحي: جيدة: ☐ مقبولة: ☐ دون المستوى: ☐
- 14- هل ساهم قرب مراكز الشرطة و مساعيهم الإعلامية و الاتصالية في توفير حاجيات الأمن أكثر: نعم: ☐ لا: ☐
- 15- هل يتم تقديم خدمات أخرى لسكان الحي كاستقدام مصالح الحماية المدنية في حالات الضرورة: نعم: ☐ لا: ☐
- 16- ماهو تقييمك لمستوى جدية التكفل بالمشاكل الأمنية من قبل شرطة مركز الحي: ☐
- جدية عالية: ☐ مقبولة: ☐ دون المستوى: ☐

وصف آخر:

- 17- ماهو تقييمك مستوى جودة خدمات مصالح شرطة الحي: جيدة: ☐ مقبولة: ☐ دون المستوى: ☐
- 18- ماهو تقييمك مستوى فعالية خدمات مصالح شرطة الحي: جيدة: ☐ مقبولة: ☐ دون المستوى: ☐
- 19- ماهو تقييمك للخدمات المقدمة من حيث سرعة الانجاز: جيدة: ☐ مقبولة: ☐ دون المستوى: ☐
- 20- ماهو تقييمك مستوى كفاءة أداء رجال الشرطة: جيدة: ☐ مقبولة: ☐ دون المستوى: ☐
- 20-01: هل تستنجد بالشرطة في حالة وقوعك في خطر: نعم: ☐ لا: ☐

ماهو السبب في حالة النفي:

- 21- هل ساهم اقتراب مراكز الشرطة من الجمهور و أسلوب معاملة رجال الشرطة لسكان حيكم و مساعيهم الخدمانية و التوعوية في: ☐
- تحسين صورة الجهاز لديك و فهم خصوصيات العمل الأمني نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- اقناعك بأهمية التعاون معهم في حل المشكلات الأمنية: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- خلق تعاون فعال بينك و بين شرطة الحي لحل المشاكل الأمنية: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- اقناعك بخطورة ظاهرة امتناع الناس عن تقديم المساعدة للغير الذين يتعرضون للخطر نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- تحفيزك الى التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الأفراد نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐

- اقناعك بخطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون بين سكان الحي: ☐ نعم: ☐ لا: ☐ نسيباً: ☐
- تحفيز سكان الحي على سلوك نبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة أفراد المجتمع: ☐ نعم: ☐ لا: ☐ نسيباً: ☐
- التقليل من مستويات ظاهرة التكتّم في الحي عن هوية المخالفين للقانون ☐ نعم: ☐ لا: ☐ نسيباً: ☐
- 22- هل تعتقد بالمسؤولية المشتركة بين جهاز الشرطة و أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة و المخاطر التي تهدد أمن و سلامة المجتمع: ☐ نعم: ☐ لا: ☐ كيف:

- 23- هل ساهم الموقع الرسمي الالكتروني لجهاز الشرطة الجزائري على شبكة الأنترنت في:
- تزويدك بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة. ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- أهمية إقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد. ☐ نعم: ☐ لا: ☐

- 24- هل افادتك النشاطات التوعوية لجهاز الشرطة عبر مختلف الوسائط الاعلامية و شبكات التواصل الاجتماعي بمعارف جديدة حول :
- دات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة في المجتمع ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- معارف حول أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة. ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر. ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن و سلامة أفراد المجتمع ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد. ☐ نعم: ☐ لا: ☐

- 25- هل ساهمت الحملات و النشاطات الإعلامية و الاشهارية للشرطة الجزائرية في:
- تزويدك بمعلومات حول مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- توعيتك بأهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة. ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- تبيان مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- أهمية الإقدام على سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع ☐ نعم: ☐ لا: ☐
- تبيان خطورة ظاهرة التكتّم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد. ☐ نعم: ☐ لا: ☐

- 26- هل افادتك النوادي الأمنية لجهاز الشرطة الجزائري بمعارف حول:
- مجهودات و أهداف و منجزات جهاز الشرطة الجزائري في مجال مكافحة الجريمة ☐ نعم: ☐ لا: ☐

- أهمية المشاركة في العمل الأمني لتحقيق المبدأ التكاملي في مواجهة مختلف أشكال الجريمة.
- مخاطر الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر
- أهمية سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع
- خطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبعاتها على المجتمع و الفرد.

<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:
<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:
<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:
<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:

27- هل ساهم استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة المتاحة كالخطوط الخضراء المجانية و الوسائط الالكترونية في:

- زيادة مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني
- التقليل من ظاهرة الامتناع عن تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر.
- دعم سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام و المخاطر التي تهدد أمن أفراد المجتمع
- التقليل من مستويات ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون و تبيان تبعاتها على المجتمع.

<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:
<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:
<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:
<input type="checkbox"/>	نعم:	<input type="checkbox"/>	لا:

28- ماهي الوسيلة الإعلامية التي تتابعها أكثر من غيرها بالترتيب

- 29- الإذاعة : ☐ التلفزيون : ☐ المجلات : ☐ الجرائد : ☐ الانترنت : ☐
- 30- هل تهتم بالمواد الإعلامية التي تتناول موضوعات أمنية محلية: نعم: ☐ لا: ☐
- 31- هل تتابع برامج جزائرية متعلقة بالتوعية الأمنية بشكل مستمر: نعم: ☐ لا: ☐
- 32- هل افادتكم بمعلومات أمنية كنت لا تعرفها : نعم: ☐ لا: ☐

33- ماهو المصدر الإعلامي الذي يزودك أكثر بمعلومات حول القضايا الأمنية الدولية :

34- ماهو المصدر الإعلامي الذي يزودك أكثر بمعلومات حول القضايا الأمنية الوطنية:

35- من مجمل المقالات و البرامج و النشاطات التي تعالج قضايا أمنية وطنية ماهو المجال الذي يتم معالجته أكثر ؟ بالترتيب من 01 الى 05

- دور و مهام و انجازات الأجهزة الأمنية: ☐ قضايا الأمن العام و السلامة العامة: ☐ مسائل السلامة المرورية: ☐
- أخبار الجريمة : ☐ التحقيقات الأمنية الميدانية: ☐

أخرى أذكرها:

- 36- تمكنت هذه الحصص الاعلامية من توسيع علمك بالمخاطر و قضايا الأمن نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 37- نجحت في اكسابك سلوكيات التعامل السليم مع المخاطر و قضايا الأمن نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 38- هل ساهمت في رفع مستوى حسك الأمني نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 39- هل أنت على دراية بأهم المشكلات و المخاطر الأمنية المحيطة بالمجتمع نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 40- هل أنت على دراية بأسباب أهم المخاطر الأمنية نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 41- هل أنت على دراية بآثار المشكلات الأمنية نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 42- هل أنت على دراية بوسائل و طرق حل هذه المشكلات و تفادي الأخطار نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 43- هل تتناول هذه البرامج أهم الموضوعات الأمنية الجديرة بالتحليل نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 44- ماهو المجال الأمني الأكثر أهمية الذي لا يلقى الاهتمام الكافي من قبل وسائل الاعلام الوطنية :

45- ماهو تقييمك لأسلوب عرض و تقديم و إخراج حصص و برامج الموضوعات الأمنية:

جيدة: ☐ حسنة: ☐ مقبولة: ☐ رديئة: ☐

46- هل هناك مشاركة دائمة لجهاز الشرطة الجزائرية في هذه الحصص الاعلامية: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐

47- هل مشاركة جهاز الشرطة في هذه الحصص ضرورية: نعم: ☐ لا: ☐

كيف ذلك :

48- هل أفادتكم الأبواب المفتوحة و النوادي و المعارض التي تنظمها مصالح الشرطة في مجال بلدية اقامتكم بـ:

- معلومات أمنية مهمة كنت تجهلها: نعم: ☐ لا: ☐
- معلومات تحسن صورة الجهاز لديك واهدافه في تحقيق أمن المجتمع: نعم: ☐ لا: ☐
- معطيات أمنية مشجعة للتعاون مع رجال الأمن: نعم: ☐ لا: ☐
- افكار تشجعك على تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر: نعم: ☐ لا: ☐
- وجهات نظر تحفزك على ا , سلوك التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير: نعم: ☐ لا: ☐
- معلومات تساهم في التقليل من ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون: نعم: ☐ لا: ☐

49- هل أفادتكم الكتيبات و المطويات الإعلامية للشرطة و اللافتات الاشهارية بمعلومات جديدة تفيد في:

- تحسن صورة الجهاز لديك و تبين أهمية مساعيه و جدواها: نعم: ☐ لا: ☐
- تشجعك على التعاون مع رجال الأمن: نعم: ☐ لا: ☐
- تقنعك بأهمية تقديم المساعدة للناس الذين يتعرضون للخطر: نعم: ☐ لا: ☐
- تحفزك على التبليغ عن التجاوزات في الحق العام أو المخاطر التي تهدد أمن و سلامة الغير: نعم: ☐ لا: ☐

- تقنعك بخطورة ظاهرة التكتم عن هوية المخالفين للقانون: نعم: ☐ لا: ☐
- هل سبق لك وأن بلغت عن تجاوزات ضد الحق العام: نعم: ☐ لا: ☐

50-

51- هل سبق وأن تعاونت مع رجال الشرطة في مهامهم دائما: ☐ حيانا: ☐ أبدا: ☐

52- هل هناك تواجد و مساهمة ايجابية للشرطة في التظاهرات :

- العلمية : نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- الرياضية : نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- الثقافية: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- الدينية: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- التضامانية: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- الخيرية: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐

- 53- هل هناك تواصل اجتماعي خلال الأعياد و المواسم الدينية بين رجال شرطة الحي و سكانه: نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐
- 54- هل يعطي رجال الشرطة خصوصية في تعاملهم مع الحالات الاجتماعية من فقراء و معوزين : نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐
- 55- هل لقيت موائد رمضان للفقراء و عابري السبيل التي تنظمها الشرطة استحسانا لديك : نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐
- 56- هل استحسنست عمليات التبرع بالدم التي تنظمها الشرطة: نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐
- 57- هل تلقي زيارات الشرطة للمستشفيات ودور الايتام خلال الاعياد استحسانا لديكم: نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐
- 58- هل هناك احترام من قبل رجال الشرطة لاتجاهات شيوخ و اعيان المنطقة : نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 59- هل يلتزم رجال شرطة الحي بالعادات و التقاليد: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- 60- هل ساهمت هذه النشاطات الاجتماعية و الخيرية للشرطة في كسب ثقتك و تعاونك:

نعم: ☐ لا: ☐ نوعا ما: ☐ كيف:

- 61- ماهو موقفك من المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة بخصوص:
- الإدلاء بشهادة مع الآخرين ضد مخالفتي القانون: نعم: ☐ لا: ☐
 - الإدلاء بشهادة ضد مخالفتي القانون: نعم: ☐ لا: ☐
 - الإبلاغ عن مخالفتي القانون: نعم: ☐ لا: ☐
 - المساعدة في القبض على مخالفتي القانون: نعم: ☐ لا: ☐
 - تفادي المشاركة في العمل الأمني مع رجال الشرطة: نعم: ☐ لا: ☐

لماذا:

- 62- هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة قادرة على توفير الأمن في كل مجالاته: نعم: ☐ لا: ☐ نسبيا: ☐
- لماذا:

- 63- هل تعتقد أن الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن: نعم: ☐ لا: ☐
- كيف:

- 64- هل من الضروري اشراك كل القطاعات الرسمية و افراد المجتمع في العمل الأمني: نعم: ☐ لا: ☐
- كيف:

شكرا على تعاونكم